

٤٥ - من مشورات المجلس العلمي

# المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المبسوط والجامعين والتفسير والزوائد والخواص  
والفتاوى والواقعات مدونة بذلائل المتقدمين رحمهم الله

تأليف

الشيخ الميرزا محمد باقر الخليلي

رحمته الله تعالى

عن يد

فقيه مشرف نور محمد

المجلد الثاني والعشرون

المجلس العلمي

إدارة القرآن

# المخطط البزھانی

أول طبعة كاملة في العالم الإسلامي

سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار الفکر والنشر والمطبوعات الإسلامية، وكل ما تم  
النسخة مسجلة لدى الجهات القانونية لا يجوز إعادة طبع هذه النسخة بأية صورة  
أو وسيلة إلكترونية كان - أو لن يكون - خلافاً لغيره من القوانين السابقة.

## الأمانة العامة للإسلاميات

١٤٦٦ في مصر - بيروت - ليبيا - تونس - ٢٠٠٠ م

تلفاز: ٢٠٠٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠٠

٢٠٠٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠٠

٢٠٠٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠٠

## المكتبة الشريعة

P. O. Box: 1, Johannesburg 2000, South Africa.

E-mail: [info@alsharika.co.za](mailto:info@alsharika.co.za)

At Post: Simla  
Dist: Nainital  
Uttarakhand 245105  
India

At Medina Canton  
Jeddah 21560  
Korach 24500  
Pakistan

طبع في كل سنة مرة كافي - مرة - مرة - مرة

الموزع بالمملكة المتحدة الشريعة الرياض، السعودية





اعتقني هذا المال ما يملكه العتق هنا ذلك إيلاء ويرى إليه من ذلك كله برائة قبض واستيفاء، وإن لم يكن قبض المال يكتب في جميع هذا المال دين على هذا العتق لهذا المولى لا يبرءة لهذا العتق منه إلا بأدائه جميع ذلك إليه، ولا سبيل لهذا المولى عليه إلا سبب المولاة. وطلب الجعل، وذلك بتزويج كذا.

١٠١٥٦- وإذا اعتق عبداً أو أمة مما له وبينهما نكاح، ولهما أولاد، اعتقهم جميعاً يكتب : اعتقني عبداً فلاناً ويسميه، ويحليه وأمة فلانة ويسمونها ويحلبها، وهما ووجدهن، وأعتق أولادهما معهما وهم فلان وفلان وفلانة وهم بينهم جميعاً أعتقهم جميعاً لا ينقض هذه الله تعالى. وطلب الجزين ثماني آخر ما ذكرنا.

١٠١٥٧- وإذا كان العبد مشتركاً بين اثنين أو أكثر، وقد اعتقناه، أو أعتقوه جميعاً يكتب : هذا من فلان ابن فلان المقتضى وفلان ابن فلان الفلاني سلم كهما فلان أنك كنت مملوكنا، وقد اعتقناك، ويكتب نصيب كل واحد منهما في العبد حتى يعرف مقدار ما ثبت لكل واحد منهما من المولاة. وقرأ الكتاب على نحو ما ذكرنا في العبد المبرأ أحد، قالوا : والأحوط للشريك أن يشترط في العبد إذا أود، وأعتق العبد من غير حبل وضمان يلحق واحداً منهم أن يكونوا به رجلاً حتى يمتعه الركن : لأنه فيما يشق خروج كلامهم معاً بحيث لا يتقدم البعض وحدهم بالتقدم، فالتقدم بقدر معتق كذا، ويجب عليه الضمان عند أن يوسف ومحمد زوجهما الله، فإذا كان مرسراً.

وإذا وكنوا رجلاً بذلك يكتب : هذا ما شهد عليه الشهود السمون آخر هذا الكتاب، شهدوا جميعاً أن فلاناً وكيل فلان وفلان وفلان أعتق عبدنا فلاناً وهو مشترك بينهم بأنسوبة أئلاتنا أعتقنا هذا الموكيل معاً بغير حوض. أو على كذا، اعتقنا صحيحاً من خالص ما لهم وملكهم، فصار هذا العبد حراً باعق وكيلهم هذا إيلاء لا يباع، ولا يوصى، ولا يورث، ولا يملك بوجه من الوجوه، ولا سبيل لهذا المولاة الموكلين عتق، ولا لأحد من الناس من غير سبب المولاة، فإن ولاه لهم حال حياتهم، ولطيفهم بعد وفاتهم.

وقد إذا كان العتق من مال، فيغير الموكيل المال منه ليه يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال، ويكتب : قبض الموكيل المال منه نهم، وإذا لم يقبض الموكيل

يكتب على نحر ما بيننا بهذا إن كان العبد لواحداً

٢٠١٢٨ وإذا اعتق أحد اثنين يكتف بعهده من فلاح العبد المشترك، فعلى قول أبي حنيفة وجمعه أنه: لو كانت خبرتان ثلاثة إن كان المعتق موسراً، ويجب أن إن كان المعتق معسراً، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله: إن كان المعتق موسراً، فلو كانت حقاً بعتبه، وإن كان معسراً، فلو كانت حقاً استعماه العبد، وفي الحديثين لصديق كل على المعتق، وأمر لا كله عليه، وهو قول أبي ليلى رحمه الله.

وقال مالك والشافعي رحمهما الله: إن كان المعتق موسراً، فالقولان فيه كقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وإن كان معسراً، على ما ذهب إليه المعتق لا غيره، وعلى ما ذهب إليه مالك والشافعي رحمهما الله.

وقال بعض الناس: يفتقر ثلثه كله، ولو ساكت أن يصد من المعتق ما يفتقر به فانه يصد موسراً كان أو معسراً، ونحوه حتى يسمع العبد، والمائة معروفة في كتب العقاقير.

وإن أراد الساعات أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة وجمعه الله يكتب شهدياً أن فلاناً أعتق جميع نفسه من المملوك شريكه وبين شريكه فلان، وأسم هذا المملوك كذا، وحبسه كذا، وقد أعتق هذا المعتق نفسه بغير إذن شريكه فلان عتق صحيحاً، والمعتق كذا موسراً وقت الاعتاق حتى تمت ثلاثة خبرات لشريكه استسكنت على قول أبي حنيفة رحمه الله، واختار نقص شريكه المعتق فبطلت عتبه، وثبتت بوجه صحيح وهو أن لا يثبت ما يثبت من قول الله بين اثنين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول، نرفع الساعات الأمر إلى القاضي فلان، ونحى على المعتق هذا المقدار، فعلى القاضي أن يثبت ما يثبت من قول الله عليه، وإلزم له أن يثبت ما يثبت من قول الله عليه، فهذا لشريكه دين على المعتق هذا شريكه المصدق، وإن قضاه بعض هذا المقدار يكتب ونقصه هذا المقدار بالزمان، فصار العبد كمن حرأ من جهة المعتق هذا، ولو لا أنه كان للمعتق هذا، وبني الكتاب: «والله أعلم».

وفي اختيار ابن مسعود العبد يكتف: واختار شريكه لو كانت استعماه العبد في حبسه فيعته، وذلك كذا، ورفع الأمر إلى القاضي، فالزم القاضي العبد، فعلى العبد أن يسمي له في ذلك، وإذا سمى فهو حر من جهتهما، ولو لا بينهما، ولم يفتقر إعتاق

نصيبه يكتب كتاباً ، فاختر إغنائاً نصيبه واعتقه ، فصار حراً من جبهتهما ، وولاه بينهما . وإن كان المعتق مسرعاً ، حتى ثبت له خياران عند أبي حنيفة رحمه الله ، واختار السالك استمعاها العبد يكتب : وكان هذا المعتق مسرعاً معروفاً بذلك عند الناس حتى ثبت للسالك خياران عند أبي حنيفة رحمه الله ، فاختار استمعاها العبد في نصف قيمته وذلك كذا ، فأقصى القاص فلان لاختياره ، وألزم العبد ذلك ، ويصير العبد حراً متبهما إذا سعى ، وولاه بكون بينهما .

وإن اختار إغنائاً نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق مسرعاً ، ثم في كل موضع اختار استمعاها العبد ، ونجمه نحو ما يكتب . فأقصى القاص لاختياره ، وألزم للعبد قيمة نصيبه ، وذلك كذا ، ونجمه عليه نحو ما تلاثة في ثلاثة أشهر ليرد عند انقضاء كل شهر كذا ، ويتم الكتاب .

فإن صالح العبد من نية نصيبه على مقدار أقل منها يكتب : وصالحه من قيمة نصيبه على كذا موبلاً إلى كذا ، فإن نجم نحو ما ، ومضى شهر ، وأدى نجماً ، ولو أنه أن يكتب بذلك كتاباً ، ومضى شهر ، وأدى نجماً ، وهو كذا ، ويقى عليه كذا على نحو ما حتى يطلبه إذا حل ذلك ، وبعد أداء النجوم كلها يكتب : أن فلاناً أعتق هيداً بيه وبين فلان اسمه كذا ، وكان المعتق مسرعاً ، فاختر الشريك استمعاها العبد في نصف قيمته ، ونجم ذلك عليه نحو ما في كذا من الشهور كل شهر كذا ، فمضى شهر ، فاستوفى كذا منه ، ومضى شهر آخر ، فاستوفى منه كذا ، واستوفى منه أيضاً بعد الشهر الثالث كذا ، وهو آخر النجم ، فلم يبق له عليه ، ولا قبله ، ولا هناء ، ولا معه شيء ، لا قبل ولا كثير ، وعق كل منهما جميعاً ، فهو حراً لهما ، وولاه بينهما نصفين ، ويتم الكتاب .

وإن أراد أن يكتب كتاباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يكتب : أعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المترك بينه وبين شريكه فلان ، واسم المملوك كذا حتى حتى كله عليه حتى قول من يرى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمهما الله ، وكان المعتق مسرعاً معروفاً بذلك عند الناس ، فعليه السالك قيمة نصيبه ، ورفع الأمر إلى قاضي فلان ، وأقصى ذلك ، وألزم المعتق قيمة نصيب السالك ، وحكم معتق المعتق من قبل المعتق ، ويتم الكتاب .

وإن كان المعتق موصراً يكتب : وكان العتق موصراً مبروراً فلذلك عند الناس - حتى  
يشتك المساكين من استعفاء العبد - من قيمة نصيبه ، فأخذ العبد ، بذلك ، ورفع إلى خاصر  
فلان ، وأوصى ذلك ، وأمر العبد المعتق بالاستعفاء ، في قيمة نصيب المساكين ، فذلك  
دين للمساكين على العبد ، وجعل العبد كله حراً من جهة المعتق ، ولا يشك أنه - ويتم  
الكتاب .

٢٠١٤٩ - إذا عتق عبد ، على خدمته سنة يكتب : شهدوا أن فلاناً أعتق عبده  
المسمى كذا ، وحسنه كذا ، أعتقنا صحيحاً حائراً ، فذكر على أن يخدمه سنة كاملة ، ثم عشر  
شهر ، أولها كذا ، وآخرها كذا ، يخدمه فيما رأى مولاه ، وبما يذله من أنواع الخدمة  
حيث شاء ، وأين شاء ، وكيف شاء ، وفيما جعل في الشرع ليلاً ، وأما في الوقت المعتاد  
فقد ما يطيق ، وقبل فلان منه هذا المثل بكذا البند ، وعمن خدمته على هذا الوجه ،  
فصار حراً لوجه الله تعالى لا سبيل له عليه إلا بسبب الولاء ، وألا طلب هذه الخدمة  
أشروجه المذكورة ، ويتم الكتاب .

٢٠١٥٠ - وليقة بدل العتق : شهد اليهود فلاناً آخر هذا الكتاب أن فلاناً  
الهندى أقر طائفاً أنه كان مملوكاً مملوكاً بملك صحيح واجب لازم وتبعه ومملوكاً ، ورغب  
في عتقه ، فماله أن يبعده على كذا ، فأجبه إلى ذلك ، وأعطاه بهذا العمل عتقاً صحيحاً  
لأربعة فيه ، ولا بينونة ، ولا تعليق بمعاطرة ، ولا عتاق إلى وقت مستقل ، فقبل هو  
ذلك منه ، ثم أخذته إياه على الأقرار والاعتقال بغير ذلك ، فعتقه ، وصار حراً مطلقاً  
لعمده ، وهذا أجمل دهر له عليه ، فلا يأخذ منه مني ثناء ولا اعتناق له منه ، ولا يراعه  
منه ولا يأنه جميع ذلك إليه ، وصلى الله عليه وسلم الكتاب .

٢٠١٥١ - إهداء العبد بكم الوصية : شهدوا أن فلاناً عتق ابن الميت أقر طائفاً  
أن أقر فلاناً قد كان أو أوصى إليه في حياته أن يعتق عبده ، ويمد له فلان بسمى العبد ،  
ويجديه بعد ذلك له لوجه الله تعالى لا يشترط فيه شرطاً ، ولا يحمل عليه مالا ، وله قد  
قبل من نفسه فلان هذه الوصية ، وإن أياه مطلقاً ، وتم يرجع عن ذلك ، ولا عن غيره .  
منه ، وله خلف هذه الوصية بغير موته أبيه ، وأعتق فلاناً وهو العبد الذي كان أو وصى به إليه  
ليجود ، فصار فلان بذلك حراً لوجه الله تعالى ، ثم ما له أسرار ، وعليه ما على الأسرار لا



سبيل له عمه من استر لفاق واستخدم أو استسماه ، فقد عدا له من بده من تركه فيه مثل  
قبعة هذا المبد الذي أعتقه ، ولا سبيل له عليه إلا سبيل الولاء التي ثبت في الشرع  
للمعتق حال حياته ولعليه بعد وفاته ، ويتم الكتاب .

١٥٢-٩ - وإذا أعتق أمته ، ثم زوجها بعد العتق يكتب : أقر هلال في جواز إقراره  
طاعة له أعتق أمته . إسماء ثلاثة الشريكة أو الهندية إعتاقاً صحيحاً إلى امر كسب العتق .  
ثم يكتب بعد كتاب العتق : ثم إن المعتق هذا بعد عتق الموصوف فيه تزوج صفته هذه  
بمختصر من الشهود المرضيين على صدق كتابته وأزوجاً صحيحاً ، وإنها زوجت عنها  
من تزويجاً صحيحاً في ذلك المجلس على الصدق المذكور ، ويتم الكتاب .

## التحصيل العلمي

## في التحرير

[illegible]

ثم يكتسب ولي ولادة ، بولادة حقيقته من حذرك . والاعطى اى فانه يكتسب . ولى  
ولادة ما عتق منك ما لا تذكر المذكور فى هذا الكتاب . لأن من يذهب بمضى العلم انه إذا  
صارت افرلى ، وعلمه دس مستغرق للفرقة علمه لا يمتنع ، بل يكون رفيق بين العلمين  
الثلاثى عنى بولادة . ولا يكون له مولى عليه ولادة فى هذه الحالة ، فمضى كتب لى ولادة  
على الإطلاق كان خطأ عن قول هذا المفسر ، وصيانة الكتب عن الاحتجاج واجبة ما  
يمكن .

ومعنى أهل القبر يطعونهم أي يخدمونهم فإشارة إلى عظمة القبر وقوة الهيبة أو  
الرومي أو القبر في المسمى يعني ويحكم حياته .

ثم يكتب رجعته حراً بدمونه تغييراً عظيماً غير مفيد، صليحاً وفداً، ولا باع، ولا يرحب، ولا حرام، ولا ينظر من ملك لا رجعة فيه، ولا ينفق، وهو حرم بعد لهذا المعنى مادام هذا المولى حياً يرضح به كمن ياتجبه غير المبيع، وما يشبهه - وهو حرم بعد وفاته - لا مبيع لأحد عليه من وثنه لا مبيع كسماوية بعد لا يخرج منه من قتلت، ولا لا مبيع إلا لأحد، فلو ولا العقبه من علمه، وعسفه هذا العذر من كونه بموتها في وقت

الثانية، وذلك في صحة هذا المدعى، وثبات علة وجوب امره، وأجبه

ويبحث به حكم حكمه، فيكتب بوزان هذا المسمى ادب مع هذا المدعى فلا ي  
في صحة التبرع فيه خصوصاً مستندة بين يدي القاضي عمل المدعى، تحكم له علة له  
لاسيب لو بعهه فيكتب هذا المدعى بعد ما وقع اجماعه، ور به عس ذلك عملاً بقول من  
قال ذلك من المدعى، وأحد حديث ابولوف، واسمها على حكمه حضور محبته،  
ودلت في يوم كذا

٢٠١٥- إذا كان المدعى بـ سر يكفي وير أحدهما نصيبه يكتب هذا المدعى فلا ي  
جميع هذه، وهو الصف سلا من جميع هذه، المسمى فلا المدعى، وشريك  
بينه وبين فلا نصيب، فحتم نصيبه من، وهذه النصف مذكراً بطلت في حياته، وجعل  
هذه حرة، المدعى، المدعى على نحو ما جاء ويكون مسمى المدعى لأحر حرة، ثلاث  
عند أي صحة رخصته في كان المدعى موصراً، وخياره في كان موصراً، ونسبته حقه  
في استصوابه في كان المدعى موصراً، هي الاستصواب إن كان موصراً

وإن أراد أن يكتب على دون أبي حصة رخصته، أو على موصيه بخصه على نحو  
ما ذكرناه في فصل العتق، وفي فصل التصديق يكتب وطالب السبب الساكن المسمى  
بقومه نصيبه يوم التدريس وذلك كذا دسراً عقود القوم، وقدمه إلى مدعيه، فله حذر  
الحكم، فأنظر إذا نص المدعى، ونص في ذلك من المدعى، ومن المدعى إلى  
من ذلك براءه نص واستصوابه، جميع هذا المالك مدعى المدعى، فلا ي  
يحق للمدعى دون مدعى مدعى، ولاسيب للسبب هذا، بعد هذا على السبب  
المدعى، ولا على المدعى، وإذا جلت بهذا المدعى المدعى، وهذا المدعى حرة بوجه  
أنه تعالى، لا سبيل لفلان مدعى المدعى، ولا لأحد من ورثة المدعى، هذا المدعى سبيل لا  
سبيل الولاء، ولا سبيل الاستصواب، أجابه المدعى من ذلك، والله أعلم

٢٠١٥- العبد إذا كان يربي تتيق، وكذا رجلاً بالمدعى، يكتب له على نحو ما  
بها، فإذا كان لا يدعى غير أن في فصل الاعتق، إذا كان المدعى، فله حقه عهدها أو  
قال "هو حر عهده"، وإذا نصيب كل واحد منهما حر من مالك مدعى المدعى، ويعو  
نصيب كل واحد منهما مدعى المدعى، وفي فصل استصوابه لا بد وأن يدعى المدعى نصيب

كل واحد منهما من هذا المملوك، وحصلت نصيب كل واحد منهما من بعد موته حتى  
يعتق نصيب كل واحد منهما ثوبه، أما لو قال، فبره شيئا أو لئال، فهو حر نصيبهما  
موتهما، عودا يعتق بعد موتهما، ولا يعتق نصيب من فاته منهما أو لا يموت - والله  
أعلم.



## الفصل السابع

### في الكتابة

٢٠١٥٧- يجب أن يعلم أن أفعال الشروط اختصم في ابدية يكتب الكتابة، فكان أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله يكتبون هذا ما كانت عليه دلائل ملوك دلائل الغلاتي، وكان الطحيري والخصاف وكثير من كبار أصحاب يكتبون هذا كتاب من قلائد ابن قلائد الملوك قلائد الغلاتي، وكان يوسف بن خالد يكتب هذا ما كتب ما كانت عليه دلائل الغلاتي، وكان أبو زيد الشروط يكتب هذا ما شهد عليه قهود السور آخر هذا المذكر، شهدوا ابن قلائد ابن قلائد ما شهد عليه عبد قلائد. وقد عرفناه مدونة صحيحة معناه وسماه وسماه، وأشهد على نفسه في صحة هذه ولدا وحوازي مرره إلى آخره، وقد اختلف في بداية كتاب للكلمة من هذا الوجه

ووضع عامة أهل السوء أن في الأثرية يكتب هذا ما سمي خلافاً للصرح من أهل الشرط، وقد مر ديب في هذا الكتاب، وانعموا أن في فصل الطنج يكتب هذا كتاب من دلائل، وقد مر ذلك أيضاً، ونحشوا أن في الأثرية يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسون إلى حرم

وبعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه رحمهم الله الكتابة في معنى نسخ والنسأ حتى نسخ قندة لأب والومى عيدين صغير كما يصح بينهما، ويصح نسخ الكتابة كما يصح نسخ النسخ، سمى النسخ والنسأ يكتب هذا ما سمي على ما يأتي<sup>(١)</sup> يله في فصل الأسرية، نكذ في الكتابة التي في معنى النسخ يكتب هذا ما كتب، ويوسف بن خالد هكذا يقول أيضاً إن الكتابة في معنى النسأ إلا أن عدده في النسأ يكتب هذا كتاب ما سمي على ما سبق بيانه في فصل الأسرية، فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كتب

(١) وفيه على ما سمي كتاب على ما يأتي



تحريره، ثم مكاتب غير محبب على قدم بدل الكسبه ليعتبر من جهة إلى واده  
تحريره

ثم إذا أراد سببه وأصعبه رحمهم الله لم يكتبوا في صحت الكتابه على أن لا يروح  
الكتاب، مع عدم مكانه إلا بدو، موسى، وذلك الطحاوي والخصاف بكاتبه، ويكتب  
أيضاً، وعلى أن يسافر مادم مكاناً أبساده في سفره، وقد كتب على أن لا يروح  
ما لا يركب إلا بدو، موسى محرراً، من قول ابن أبي شييبه، فإنه كان يقول له في سفره  
مكوناً إلى موسى، لا أن يسافر حيث في عهد الكسبه، إنما كتب على أن يسافر مدام  
مكاناً محرراً، من قول، بعض أهل الحديث، فإنه مذهب بعض علماء أهل سنة أن المكاتبه  
لا تملك السيره من غير إذن، إلا أن تكون المسافر مدم، أنه في الكتابه

ثم قال يكتب في عجز عن شيء من هذه النجوم، أخره عن محبه، فهو مردود  
في الفرق، وفي كتابه هدم به أنه ثبت بدون بشره محرراً عن قول ابن أبي شييبه  
له عهد، فإنه كان يقول، إذا شرط في المكاتبه أنه إذا عجز، يرد في الفرق، بعد التعجب يرد  
في الفرق وهي العيب بدو، وسقطه من قوله، وطالبه في عهد الكتابه لا يرد في  
الفرق إلا بحدود العهد يكتب ذلك تحريراً عن قوله

وكان يسمى أبو زيد السروي مكنياً، فإن عجز عن شيء من هذه النجوم، أو  
عن تخمين فهو مردود في الفرق، وإنما كتب ذلك محرراً عن قول ابن أبي شييبه، وحده  
فإن من مذهب ابن أبي شييبه وسعيد وحبيب أنه لا مكانه في كتابه، وذلك ما يحرم وطالبه  
مولاه بذلك ورفع الأمر، أبو العباس، ينظر في ذلك ابن أبي شييبه، ما لا يحضره يرفع  
ذلك إلى ما لا بد كان من حسن حقه، وإن كان له أن يرد في الفرق، ولعمري أنه  
الفحص، يورث أن ثلاثة على حسب ما يرى الفاضل في ذلك، فإن ابن أبي شييبه  
إلا رده في الفرق، وقال أبو يوسف رحمه الله لا يرد في الفرق حتى يتولى عليه  
يحملان، يكتب فإن عجز عن شيء من هذه النجوم، أو عن تخمين يرد في الفرق حتى  
يصر الفرق في الرواجه عنه

ثم قال كتب بمأخذ، فإن كان منه، فإن كان منه، إن يكتب عد، حتى لا يوجه  
أنه صحت، في ج، وعاد معهود على أن يكتب، بولر يرمي من رما حده من





إلا سبيل الولاء، فإذ ولأه لولاء حال حياته، ولعنه بعد وفاته. وفي هذا الكتاب منه هذه الكتابة موضوعه، وصدق الكتاب هذا الكتاب هذا في كونه مذكراً له يوم كتابته، ونقص لصحة هذه الكتابة قاضي من قضاء المسلمين، ويتم الكتاب

وفي الكتاب، إن وجد بكتبه كتابة صحيحة جائزة منحة مجموعاً محصورة مؤجلة بعشرة أشهر متوالية، أيها غرة شهر كذا، وآخرها سبغ شهر، كل كل نجم منها، كذا يؤدي عند مصرى من شهر منها حكم، وعلى هذا الكتاب عهد الله وبمناقته أن يحسد في أداء كل نجم عند محله إلى مولاها، ولا يقصر في ذلك، ولا يتوارى عنه على أن هذا الكتاب إن عجز عن أداء هذا المال على هذه النجوم، أو أخر خصاً عنه عند محله إلى ثلاثة أيام، عسر لاه هذا أن يرد في الفرق، أو يكتب بهو مردود في الفرق، وهذا الفرق، لأن في تلوجه الأول يحتاج إلى قضاء أو وساء، في الفرق الثاني لا يحتاج إلى شيء من ذلك، بل نفس المهر يعود إلى الفرق، وما أخذ للفرق منه من بدل الكتابة، فهو حلال له، وإن أدى جميع هذه النجوم من غير تلحق إليه، أو إلى من يقوم مقامه في بعض حقوقه في حياته وبعد وفاته، فهو حر لا سبيل لولاء عنه، ولا يورثه من بعده ولا لأحد من الناس إلا مهور الولاء، ويتم الكتاب

٢٠٦٨٨ - إذا كاتب عبده وأنته وعسا زوجان، يكتب في ذلك شهدوا، فلا تأت كاتب عبده فلا تأت، وبمعه وبمعه، وجارته فلا تأت وبمعه، وهي امرأه هذا العبد كتيبهم جميعاً كتابة واحدة على كذا فرسخاً، وحمل بحسب وعنه وهي كذا وكذا من المدة أولها كذا، وآخرها كذا، وكل نجم من ذلك كذا، وكل واحد منهما كامل ضلعي عن صاحبه لولاهم هذا جميع ذلك فبذلك حذرنا مسترماً في الشرع، وعلى فلان وفلانة عهد الله وبمعه أن يعهدا في أداء على هذه الكتابة إلى مولاها فلا تأت، وذلك في يوم كذا من شهر كذا

ومن أهل الشروط من يكتب بعد قوله، وكل نجم من ذلك كذا، وعلى فلان لا يستحق واحداً منهما، ولا شيء منه إلا أداه جميع بدل الكتابة، ويترك كفاية كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يطعن طامس إلا هذا كفاية الكتاب كفاية بدل الكتابة، فلا يصح، وإنه حسن، وعلى هذا إذا كاتب عبلي أن يكتب في ذلك كاتب عبده فلا تأت وفلا تأت

مكتوبة واحدة بكذا، وجعل لهما وحدة إلى آخر ما ذكرنا على أن سموي أن يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا حال، وعلى أن لا يسمي واحد منهما ولا شيء منه لا يأخذ جميع هذه المكتوبة، وإذا عجز عن شيء من ذلك، فله أن يردهما إلى الرق

٢٠١٥٩- وإن كاتب عيدا وأساءة وهما روجان ومعهما أولاد صغار يكسب كاتب فلان عنه فلان وأساءة فلانة وهي مكتوبة هذا العبد أو لأدهم، وهم فلان وفلان وفلانة وفلانة وهم صبية صغار من حجار أبيهم وأساءة كتابة ر حده على كتابا تروضا صجعا كذا كذا كن نجم كذا، قرب عتجر فلان عن أولاد هذا حال أو عن بعضهما أو أكثر نجما صبا عن صحنه حتى يصيب خمسة أيام، أو كذا فلان هذا أمولى أن يرد، ويرد امرأته وأولاده هؤلاء إلى الرق، وما أسقط المولى من هذا الكتابة فبر ذلك، فهو له، وإن أدى الكاتب جميع هذا الحال على الجرم، فهم جميعا أحرار، ولا سئل لولا هم عليهم إلا سئل هؤلاء، ويسم الكتاب

٢٠١٦٠- وإن كاتب عيدا المذير يكسب كاتب عيدا المذير المسمى فلان، وإن كاتب لم ولده يكسب كاتب أم ولده فلانة، وإن كاتب عيدا مثير كتابه وبين غير، وإذا شريكه يكسب عدا ما كاتب فلان جميع الحد للهدى المسمى فلان وبين عدا ما أدى هو مشرك يته وبين فلان يصعب بادن شريك فلان هذا على أنه إذا أدى هذا الكاتب هذا الدية إلى مواليه هاجر، فهو حر وأذن الشرارة فلان هذا انكاته، تفصل حصته من ذلك، ولما به به على أنه كتب مباد عن قبضه، فهو مأذون له في جميع ذلك إن شاء صعدا وحده شريكه وهذا بعد في جميع ذلك مشافها، ويسم الكتاب

٢٠١٦١- وإن كاتب مصيبة من القعد المسترك يته وبين غير (بادن شريكه، قصول" كتابة أحد بني يركي مصيبة بادن شريكه بمراله كدنه كل العدا بادن شريكه عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، لأن الكتابة عندهما لا يضر، فذكر النصف في الكتابة يكون ذكرنا بطل، مكسب كاتب فلان جميع الحد للهدى المسمى فلان بادن شريكه على محرم ما، وإن كاتب مصيبة بادن شريك، فهذا وما لو كاتب الكل غير بادن شريكه سواء، وهناك بعض كلمة مكتوبة على الكاتب، ويسمى مصيبة شريكه، وهذا كذلك، عدا أبي حبيبة رحمه الله، الكتابة متحرره، تفصل الكتابة على صاحب



سبل لأخذ عليه إلا سهيل الأول؛ فإن ولده هذا الصغير في حياته ويعيشه بعد وفاته،  
ويتم الكتاب.

٢٠١٦٤- وإذا كاتب الوصي عبد اليتيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصي  
فلان وصي ثب الصغير علي به الصغير فلان وهو صغير في حجر هذا الوصي، ولا يلي  
هذا الصغير أمر نفسه نفسه إذ يلي عليه هذا الوصي بحكم وصايته عنه كاتب عبد هذا  
الصغير اسمه فلان وهو علام شاب، وبين حفيده علي كذا مكتبة صحبة، ويتم  
الكتاب كما يتم كتاب الأب.

٢٠١٦٥- إذا كاتب المكاتب عنه يكتب: هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبد  
منه فلان الهندي، ويحبته كانه علي كذا كتمير أقاله، وهو مثل فيه المكاتب مكتبة  
صحبة إلى ثروت، وإذا أدى هذا المكاتب الثاني البذل شمامه بن المكاتب الأول، هو  
حر، وولده ثمر بن المكاتب الأول، حبيته ولعصه بعد ومانه، إن أده هذا المكاتب  
الثاني، فالأول مكاتب مني حانه، وإذا أدى إليه بعد ما عقر لأول، فإن ولده  
ولعصه من بعد.

## المصنف الثامن

## في الموالاة

١٦٦ ٢ - يكسبه هدايات شهيد عليه الشهود اسمود آخر هذا الكتاب أن ولانا  
 كلاً من بني أو يهوداً أو مجوسياً أو حواريّاً عابداً ومراً أو صمّاً هدايات الله تعالى إلى  
 الإسلام وربّه بزيادته وبه محمد عليه الصلاة والسلام، وكره إليه منه الكفر، وأكرمه  
 ما لا يتصور ترجيح عنه نبيّس بشرته، وألمسه نيامر الشوحيذ، ومنّ عليه بالإفقه ربّه بوجوه  
 ولحيته، وبه محمد عليه الصلاة والسلام من عنده والنصديين به والمراد عصا كثر  
 فيه من الكفر والظلمين، وأجرى على نسائه كلمة الإسلام بشهادته "لا إله إلا الله" ومن  
 محمد عليه رسوله، "ألمسه من الكفر والفساد وعادة الفريسيين، ودله إلى الصراط  
 المستقيم لأنّ ربه به عبادة، وتجاههم من قديم خلقه، وجعل الإسلام على يديّ هؤلاء  
 وسلم على يديّهم ثم لا، ومعه به يخلق عنه ملائم حبّه، وجسّ بندياً، بجملة قلوبها  
 هي العدة، وهو حرس منه درهم فصاعداً، ويحتمل عنه به حرسه يحكم حيزته فلما  
 دقت، فهو نومي الناس به محله وعقته، ولأوله له لطفه من بعده أن سمّ له وإرث يرثه،  
 فوالله "ألمه ذلك وعافاه من لاء صحبته جائزه، وفيه فلاز مولاه هذه على ما  
 "حفظ له عزلاً محضاً، وتدخل على هؤلاء الذي سمع من يديه وبالإمام، وعافاه  
 عهد به وعيناه ودمه رسوله أن لا يتحول دولا به هداياته إلى غيره وإبرام نفسه به  
 الموالاة والمهادنة التي حرب بينهما الفسرة والفسوة به، وحصل له التوفيق بذلك كعدم  
 ثم يتحول مولاه عنه نبيّس، واشتهق على أنفسها، ويتم الكتاب

سبحه بحمده على سبيل الإيجاز هدايات شهيد عليه الشهود إلى قلوبنا بأن  
 فلاز سلم على يديّ هؤلاء من إسلامه، ونمّ بكسبه، وربّ يسوع لم يرب ولا يعبد من  
 عصاة "ألمه صاحب فرسخ أو ذى رحم، هو إلى هذه المنّ السلام فلاز به هو نبيّس

[illegible]

۱۶۶۴-۴- وکرو۔ سر جلالہ الدین علیہ السلام رحمۃ اللہ علیہ ہندوستان میں ایک راجہ کے  
 مہندہ آکر جلالہ الدین علیہ السلام کے وکرو کے وہ وقت کہ مسلمانوں کو دیرپا ولا پہنچا۔ تو اس  
 جلالہ الدین علیہ السلام کے حرم میں داخل ہوئے اور ان کے ہاتھوں سے ان کے ہاتھوں سے ان کے

و نه هم ځنې پټې چې ونه په له دواړو لاسونو سره رېښه نه کولای شي.  
ځان ته اوسمهال په ځان نه پورې نه ولې ځان ته نه ووتې نه و. په دې کتاب کې اثره  
لږ څه لږ

[illegible]

١٠٠٠ ٩٠٠ ٨٠٠ ٧٠٠ ٦٠٠ ٥٠٠ ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٠

عَلَانًا وَغَلَانًا بِحَسْبِ نَصْرِائِهِمْ، فَهَذَا هُوَ اللَّهُ أَيُّ الْإِسْلَامِ، سَمِعَ، وَحَسْبُ إِسْلَامِهِمَا  
وَيَسْمَعُ بَعْدَ مَا يَسْمَعُ، وَالَّذِي كُنِيَ وَاحِدًا سَمِعَ صَاحِبَهُ، وَغَدَّاهُ مِمَّنْ لَا يَصْحَبُهُ حَافِظُهُ؛  
لَيْسَ يَحْمِلُ كُنْيَةَ أَحَدٍ مِمَّنْ عَمْرٍ صَاحِبُهُ مَا تَأْتِيهِ الْإِجَابَةُ، إِنْ جِئَ أَحَدُهُمَا حَتَّى يُقَالُ بِلِقَائِهِ  
أَرْشُهُمَا خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ بَعْدَ ذَلِكَ، يَرِيبُ كُلُّ وَاحِدٍ سَمِعَ صَاحِبَهُ إِذَا بَابَ صَاحِبَهُ،  
أَيُّهَا بَابُ الْوَلَاةِ، يَنْتَظِرُ مِمَّنْ وَلَا يَلِيَّتُهُ مِمَّنْ، وَلَا يَحْبِبُهُ مِمَّنْ يَحْبِبُهُ، وَلَا يَكُونُ نَوَاحِدُ  
صَدَقَاتِهِ، لَمْ يَرِدْ أَوْ لَا يَرِيبُ وَغَيْرُ ذَلِكَ أَوْ يَرِيبُ، هُوَ الَّذِي كُنِيَ وَاحِدًا مِمَّنْ  
يَصْحَبُهُ عَلَى دِينِ مَوْلَاهُ صَاحِبَهُ، وَحَافِظُهُ مِمَّنْ يَحْبِبُهُ، وَبِهِ كُنِيَ وَاحِدًا مِمَّنْ يَحْبِبُهُ  
أَعْوَالُهُ، وَحَدَّثَهُ بَعْدَ مَرَاتِمِهِ بِأَوَّلِ صَبْحَتِهِ، وَجَمْعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَحْبِبُهُ عَلَى  
مَعْنَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِثَالِ الْإِسْمِ حَوْلَ مَوْلَاهُ عَمْرٍ أَيْ شَيْئِهِ، وَحَسْبُ لَهُ إِذَا فُاءَ بِمَنْطِقِ  
وَأَتَتْهُمَا، وَبِهِمُ الْكِتَابُ





## العصل العاشر

## في العواري

- ٢٠٦٧ - إذا ساعد من نحو دلو أو لي سكتها ، فتراد منها حب الدار أن يسمو في حقه كيف يكتب ؟ قال محمد رحمه الله في الأصل يكتب هذا ، كتاب لعلان في فلان يسمى المعبر من فلان ابن فلان يعني المستعير إنك أسكتني الدار التي في بي كذا أحد حدودها كذا النسي وثلث والرابع كذا ، ثم هكذا كان يكتب أبو خبيبة وأصحابه رحمهم الله

والطحاوي والمصنف كذا يكتبان : أسكتني داراً على أن أسكنها ، وأسكن غيره ، فالأصح يكون له إسكان غيره بالإجماع ، فإن المعبر لو لم يعمل للمستعير عنى أن سكن غيرك لا يملك أن يسكن غيره عند الشافعي ، لا عند غيره ، المستعير لا يملك الإعارة بعينه عند المعبر

وأما عند الإجماع إن كانت مطلقاً ، فإن قال أمرتك رسم يفل ، لتضع بها أنت هناك له أن يتضع ، ويغير غيره ، حتى يتضع ، وسواء كان المستعير مما يعاوت أو تملك في الانتفاع به أو مما لا يعاوت ، وإن كلفت الإعارة مقيداً بأن لا أمرتك لتتضع به أنت إن كان المستعير مما يخص به الناس في الانتفاع به ، لا يملك أن يغير من غيره ، وذلك كالركوب والرجس ، وإن كان المستعير لا يتعلو تملك من الانتفاع به طه أن يغير من غيره ، وذلك نحو سكني الدار وأصحابه ، فإذا كانت مسألة محببة عنى هذا الوجه ، فالطحاوي والمصنف احتار أدلت قصير نسأل الله جمعاً عليهما

قال محمد رحمه الله ثم يكتب ودعها إلى ولبيسها ملك في شهر كذا من سنة كذا ، فعد ذكر التاريخ من ولبيس لابي ، كما فعل كذلك ، لأن حكم العارية مما يختلف فيه العلماء ، فعد عنها ما رخصهم الله العارية أمية ، وعد شافعي حصة الله مفسرة ، فيذكر التاريخ من وقت القبض حتى إذا رفع إلى قاضي يرى أن مضمونه ، يعلم قبا من أي وقت دخلت في حسانه



منها لو كان كذا ، وحرط كذا ، ليس فيها ما شاء من الديو و... و... والقور يستحق  
مفسره ، ويستحب من شاء ، وكتب في السور من السور فيها ما أحب من الاعراس  
ويستحب بها ، فماد في الأرواح عابدة بمحبته عرس من إلى آخره

قوله : ولا يكذب الله ، لا ينون ذكر الله ، لا أن يحرق لأرض من يله من  
شاء من هو صمد ، إن وفاء ، وأخرجه قبل الوقت بضم له قيمة الماء والعرض

٢٠١٦٢ راد اندر من آخر دانه يكتب فيه بصاحب الداء ، ثم فلا يعنى  
شتمير مدعاه استمار من فلا من كذا ، برك في يوم كذا من موضع كذا  
على موضع كذا ، ذهب ورجع على أن يرد فيه سالف من الألف إذا تصرف إلى  
يحمه ، ويسمى به لانه فلا على هذا الشرط ، وقطر السور هذا الترك ،  
فصار في يد ، بعكم الله ، يمكن لها التبرير

٢٠١٦٣ - استمد من آخر حطاً ، ليصح عليه جدي ، سب ران فلا تفراته  
البحر من فلا من موضع عشرين منسبه خلط كل حشه ثناء من حاشته الذي في دوره ،  
يحد اندر ، هذا الموضع غير الساحل في هذه الدار وهو حاجر بين دار المسير  
عند وري دار معهم ، ويحد دار المستبر أيضاً ، وطول الدار حط كذا ، وإرفاعه من  
الأرض كذا ، هذا الموضع بأمره ، وسماه منق المصمد داره ، لا حق للمسير هنا  
هو ولا في شيء ، ما ، سنده على أن يصح عليه حشبه على هذا العدد المذكور فيه في  
موضع كذا من هذا الحاشه ، ويستف عليه ما يدانه ، يحكم هذه الدار على أن لا يستحق  
من حط الموضع يكون حشبه على ، بل هو غايه في يد ، من جهة فلا لا مقلب له ، ولا  
حق ، ولا دعوى ، ولا في حشبه ، ولا في شيء ، ما - والله اعلم

وعلى هذا لو استمد من إسماء حريقاً في ملكه ، سوره إلى موضع خاص له ،  
والأدنى يكتب له ، بكت قلت الذي في الطريق ، ويحد وبيد ، وضع الطريق ، وكذا  
إذا استمد من آخر مسير ما في ملكه ، ليسيل الماء إلى حشبه ، يحكم الملك الذي فيه  
المسير ، ويمن موصعه - والله أعلم

## الفصل الحادي عشر

### في إلهاد علي الساحة الثالثة

٢٠٧٦ - قد ما شهد عليه اليهود المصور سحر مد الك من سحره و حرمه ثم  
 فلان القبط موصوفهم و سحره في سحرهم كما عطا رهي ذك، اذ و هو غنيها  
 و عرقوها و إله شهد في صحته بينه و قريام عتله و حور راسه، و ما شغلها  
 اعرفها و يرمي على الكا - ما و يعلني ثمرها و لا يستحير كدائها - بحسب  
 السحر و التعريف فيها ، لا يستعاض و لا يحسمها و لا يحفظها و لا يذكي ذلك  
 1 - ما هو في مجمع من " سر رُسده حثه من ثوب حله حرده ا كذاب و ذلك  
 في يوم كذا

## الفصل الثاني عشر

## في الهبة والصدقة

٢٠١٧٥ مختلف أهل الشروط بالسلبه بكتاب الهبة والصدقة ، فأبو جبيعة وأصحابه رحمهم الله يكتبون هذا كتاب من فلان ابن فلان الفلاني ، وكان الشئ يكتب . هذا كتاب ما وهب فلان ابن فلان ، والطحاوي يكتب هذا وهب فلان ابن فلان ، وأما آخرون من أهل هذه المصنف يكتبون ، كما كان يكتب الطحاوي هذا ما وهب ، يكتبون أيضاً ، هذا ما شهد الشهود المسنون آخر هذا الكتاب أن علاناً وهب ، ويكتبون أيضاً أو فلان ابن فلان أنه وهب من فلان

ومحمد رحمه الله كان لا يكتب في الهبة ، ولا في الصدقة هبة محروقة صدقة محروقة ، وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ، ولا بد من ذلك لأن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة محروقة عنها حتى إن هبة للشاع فيما تحصل الفسحة لا تجوز عندنا خلافاً للشاع رحمه الله ، والعين شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة الفقهاء خلافاً لإبراهيم النخعي رحمه الله ، فإنه يقول ، إذا أعلمت الصدقة جازت وإن لم تقصر

ويكتب هذا صحيحه جائز ، فعند هذا يتقرر إن كان هبة لا رجوع فيها للوهاب كالهبة من أحد الرعايا لصاحبه ، وكالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لآل الكرية ، أو لأمته الكريمة أو لأمه أو لأبيه أو لأبيه فحبه أو لأخته أو لأبي أخيه أو لجدته أو لجدته أو لعمه أو لعمه أو لخاله أو لخاله

يكتب طلب فونه صحيحه مجازة بة مثله ، لا رجعة لهذا الوهاب فيها ، وإن كان هبة فيها رجوع لا يكتب مثله مثله ، وفي شرح شروط الأصم أنه يكتب مثله مثله في هذه الصورة أيضاً

صورة كناية هبة الرجل فاره من أجنبي على ما ذكره محمد رحمه الله هذا كتاب من فلان ابن فلان وهو المأتم لفلان ابن فلان يعني أنه وهب له أن لا وهب لك الدار

التي من لئلا، ويحدها حدودها وحقوقها كلها واربع ربها، ومعناها ومبرها  
وطرفها، وكل بليل وكثير فيد ومن حقوقها، وكل داخل فيد، ومخرج منها من حقوقها  
هبة صحيحة جارة به شبه، وببومئذ صحيح لا عنة في بومئذ من مرفي ولا غير هـ  
وبك قيف من هبة الهبة في مجلس الهبة، وبني دعوت الهبة هذه اندار الهبة  
المقدودة، وقصتها سي، والذكر، ودعوت إنك هذه اندار، وقصتها مني، وبم  
يكتب بذكر حوته، وقصتها مني، لأن الموهوب له إذا قبض الهبة في مجلس الهبة من  
غير دفع الواجب، والقبض أن لا يصح، وفي الاستحسان، بضح، وفي غير  
القبض أن قبضه من غير دفعه، وزده لا يصح قياماً، استحساناً، وإن نفسه بدعته،  
فالقبض لا يصح، وبم الاستحسان، يصح، فلهذا كذا دفع الواجب من الموهوب له  
والله أعلم

مؤدته على ما اختاره لك شروط، فاما وصفه فلهذا، وهذه جميع  
النداء التي تحمله على البيوت التي هي في موضع كفاها وحدها، وذهب هذا الواجب  
القبض في هذا بكتاب من هذا الموهوب له المحمي فيه جميع هذه النداء بدعته وقبضه  
بحدودها وحقوقها كنه، وإليه وبما فيها ومعناها وعلومها وطرفها، وكل قبل أن كبر  
هو فيها من حقوقها، وكل داخل فيد من حقوقها، وكل خارج منها من حقوقها هـ  
صحيحة فائدة، محبوبة ميسرة لدرعة لا قبلا فيب خير سره عوض صلواته،  
وبيرغامة عليه، لا عني سبين بدعته ومواهبه، ومعناها هذا موهوب به موانعه في  
مجلس هذه الهبة، وقصتها من الموهوب له في مجلس الهبة بسم هذا الواجب ذلك  
كله إليه، وسلف عنه تاريخ من كل ساحل ومخرج ومخرج، فهي من يد الموهوب  
له، وسحق الهبة، ولا يكتب في هذا الكتاب، ولا في الكتاب المذمومة، وتشرع في  
مجلس المقدس في الأندلس والله أعلم

وبتشت كتب، أمر ملان طلقاً له وذهب لئلا، هذه على كذا،  
ويحدها وذهب له هذه النداء بعد، وزدها وحقوقها كلها إلى آخر ما ذكر، والله أعلم  
وإن كان الموهوب كرم يكتب بحقوقه وحقوقه كلها وبماه وأشجاره، وأشجاره وغير





و رحمة الله

والإفك في ذلك قد نأهل من حكم حاكم، فيكتب رد حكمه يصححه هذه  
 الهيئة حاكم من حكام المسلمين بعد خصوصية معتبرة وذهب إلى هذين العاملين

٢٠١٧٩ - ولد، وهب بن رجل دابة من رجلي، فلما ظهر هذه الهبة عبد أبي حنيفة  
رحمه الله على الناس في دندانات جميعاً، وعند أبي يوسف رحمه الله - يجوز على  
النسائي، ولا يجوز على الشافعي، وعنده محمد بن حنبل - يجوز على النسائي  
والشافعي.

وَصَوَّرُوا الْكُتُبَ ۚ هَٰذَا مَا وَدَّ الْفُلَانُ الْفُلَانُ وَهَٰذَا مِمَّا جَمَعَ الْإِنْسَانُ مِنْ مَنَافِعِهَا ۚ يَتَّبِعُونَهَا أَهْلاً يَحْمِلُونَ غَارَها ۚ يَاسُوءُ رَبَّهُمْ رِجْسَها وَيَتَلَوَّنَهَا لُتَمَتَّ عَرِيَّةَها ۚ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَلَهُ يَكْفُرُونَ ۚ وَإِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۚ

٢٠١٢٩ داورب رحلار داورب رحل صغف و حد بکک فیه هدا ما و هب  
 طان و خان لفلان و حد نه صغف و احده صغف دا و کرا انه محووت بهب بصیر علی السواء  
 او اقلان، مثله لفلان، و طنه لفلان، و هو صغف الطوائف فی موضع کتا هب صغف  
 محووت محووت، و من لم و رب له بهب حسماً هده الهة، و صغف بهب حمله  
 سلسله فالت کنه، و سببهم ایه علی فالت، و فالت فی برم کدا

٢٠١٨٠- وهو رخص صغير أجبي عنه هذه بكتب في حد ما وهو فلان  
للصغير فلان ابن فلان ذهب كذا مئة صحيفة حلقة بالذمة بحره مقبوضه. وقيل<sup>١</sup> لم  
لصغير فلان ابن فلان هذه الهبة لانه الصغير هذا فلان بولاية الاخوان وان لم يكن  
لصغير ابن وله أم، فليس أم هذا الصغير فلهذا الهبة بهذا الصغير فلان، وهذا  
الصغير في حجر ما وقد مات أبوه، وليس له وصي، فلان لم يكن للصغير أم يوصيه، وهو  
في حجر واحد من أخوته أمه أو جده بكتبه فقبل عن الصغير فلان أو بحاله فلان هذه

(\*) حکام طرابلس، وکلیں، اہلکار، افسر،



بعد ذلك شأني به، فذهب إلى باعده سر سودة

دعوا المسيح لأمم الأمم بعد هذا التكليف على حد السجود سرورهم، وشكرهم قبول من عليه الذي الهية، وهكذا ذكر شمس الأمانة السرخسي في سورة كتابه. وهكذا ذكر في وصفات بطلان، وهذه المساجد ذكر وهي شرح كتاب بكفالة وشروح كتب الهية إلهية الذين هم عليه الذين يتم بدور السجود، وهو كنه في حق لآمين. واتهموا في حق الكفيل، إلهية عليه من الميز، مع لا يتم إلا بالميز.

[illegible]

## المجلد الثالث عشر في الأوقاف

هذا الفصل يسمي على النوع

### النوع الأول في إنشاء المسجد

١٨٥٠- يجب أن يسمي أي المساجد إذا شئت ، مسجد من مساجدنا ، أو  
المسجد إلى النبي أو إلى من يسمي بالدخول ، والصلوة فيه ، نفس له يوم الجمعة  
يصير مسجداً اتفاق بين أصحابه فلا يقولوا قوله رحمه الله في سائر  
الأوقاف ، بل في يوم الجمعة ليس بشرط غير أن العيش فيه منتهما بغير  
اجتماعنا ، أو في سائر الأوقات ، أو في سائر الأوقات

— في طاهر مدني في حبيته رحمه الله (د عمو الوائف فيه ، أو على  
غيره فيه بمسجد أو بعد جمعة ، يصير مسجداً ، وعند محمد رحمه الله لا يصير  
مسجداً إلا بدعي فيه بمسجد ، وعند أبي يوسف رحمه الله (د يجعله على غيره  
المسجد غير مسجداً ، ولا صلاح فيه إلى غيره ، أكد ، ذكر بعض المشايخ في  
شرح

«ذكر الشيخ لا يمانع من أن يسمي في سائر الأوقات ، أو في حبيته رحمه الله  
يصير له يوم الجمعة ، أو مسجداً للمسلمين إلى النبي ، أو في صلوة فيه بمسجد ، وعندهما إذا  
جاءه على غيره ، مسجد من مساجدنا

وإذا أراد أن لا يكتسب في ذلك كتاباً كيف يكتب ، لا يفتقر إلى اسم يذكر مسجد  
رحمه الله كتابه ، أو في شروط الأصل ، وكان الطحاوي والشافعي يكتبان هذا



وقد أخرج هذا المصنف جميع هذا السجد من يده من خلال، فقصه خلال المسلمين، يكون في يده على ما جعله هذا المصنف بتسليمه إليه لأمر من مواقع التسليم، فجميع ذلك في يد هذا المؤلف على ما جعله هذا المصنف ل، ولا سبيل لأحد إلى أخره، والمكتوب لأول أخبار وتصح - والله أعلم -

## نوع آخر

في اتحاد الرباط لبرول المارة والسيارة:

٢٠١٨٦ - يقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز أي لا يلزم، حتى كانه أن يرجع به كما في سائر الأوقاف، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز

فإن أراد كتابة بكتب فيه هذا ما وقف، وتصنف، أو يكتب، هذا كتاب فيه فكر ما وقفه، وتصنف، أو يكتب، هذا ما شهد عليه اليهود لسمون آخر هذا الكتاب أنه قللاً جعل جميع الرباط اشتمل على الفلزل والغرف وساحة والرباط الذي هو في موضع كذا صنفه مولود مغيرة صبيحة جائزه نافله لغيرها إلى الله تعالى، وانفاه لربطه لا عباد فيه، ولا رجعة، ولا ثبوت، ولا ثبوت، ولا مواعيد، لا يباع، ولا يوصى، ولا يهر، ولا يورث، ولا يملك بوجه من الوجوه، ولا يملك بوجه تلف قائمة على أصوله، مانعة على سبيلها إلى أن يرثها الله تعالى الذي يرث الأرض، ومن عليها وغير غير القرائن على أن يكون مساكن ومنزل لعمارة والسيارة وأبدا السبيل على أن الرأى في إنزال من يترها، ويسكنها إلى القومية أبداً في كل وقت وزمان، يسكنون من أحياء، ويرمحون من أحياء على ما يكون أصلح، وأفضل لهذه العبدية، والنعمة في ذلك جاز

فإن كان شرط اواقف أن يبرلها المسلمون، ولا يبرلها الكفار بكتب؛ على أن سكنها للمسلمين يبرلها مسلمون، ولا يمكن الكفار من السور فيه، وإن كان شرط برول أهل العلم لا غير يكتب على أن سكنها لأهل العلم المعلمين والمعلمين دون غيرهم، وإن شرط نزول أهل القرن أو القران يكتب على هذا القياس



الذي مر في مسجد، والمسلمين فيها بالتبليغ إلى التولي، ويمنع من

هذا أراد كتابه يكتب أن فلائاً جعل لرفعه، ويذكر مؤلفه وحدها صدقة  
موقوفة وقف صحيحاً جائزة نافذاً إلى فوق وهو خير الزبير، فجعلها مقبولة  
للمسلمين بدلتون فيها مؤلفهم في كل وقت وأوان أن لا يعنون من ذلك، ولا يحال  
بهم وبه، وقد أدرى من أن يفتوا فيها مؤلفهم، فمن حاشته من المسلمين فيها  
مؤلفهم بعد علموا سببهم، وإقته لهم بالحق فيها، فصار مقبولة للمسلمين  
مقبولة لهم حتى ما جعلها الواقف، وإن لم يذكر، فدون عناقته من المسلمين فيها  
مؤلفهم، وقد كتب، وقد أخرج بهذا التفصيل هذه الأرض من يده وجعلها في يد فلان  
التولي، لتكون من يده على ما جعلها هذا الواقف كده على ما ذكرنا قبل هذا، ويلحق  
بآخره حكم الحاكم، فذهب من الاختلاف حتى يصير مجتمعاً عليه لا يقدر أحد على  
إبطاله، ووجه المرافعة إلى الحاكم أنه يرجع المال من من سبه فيه، يسأل القاضي أن  
بالمرته بغيره أوجه، لأن هذا الواقف ليس بالمر، فبأمر القاضي، فبأنه يقصر يده عنه،  
ويحكم بصدقه هذا الواقف بروحه، فيكتب الكاتب، وقد حكم حاكم على نافذ الحكم  
بين المسلمين بجزاز هذه الصدقة، وألزمها على وجهها بعد حصومة مستقيمة جرت فيها  
بين هذا الواقف وبين من هؤلاء الذين دفنوا مؤلفهم فيها، أراد الواقف هذا  
الرجوع عن ردها لئلا يكون من لا يرى ذلك لأمره، فعلم على الواقف هذا بلزومه  
في وجهه بخصمته إقراراً لازماً، ووجه تجنبه عليه، لم يكتب: لا يحل لوال  
ولا لأهله إلى آخر ما ذكرنا حواله أعلم.

## نوع آخر

### في جعل الأرض طريقاً للعامة المسلمين.

٢٠٦٨٨- لقول في ظاهر الكتاب: إنه على الخلا، وعلى ما حكته على  
الحكم في مصر أنه على الواقف، وطريق كتبت على ما ذكرنا، غير أنه يكتبها، وقف  
لرفعه على أن تكون طريقاً لعامة الناس، لأن الكافر يمدوى لاسم في المروء في  
الطريق، والطريق في هذا، بطريق المبدأ مخالف القبر، لأنه يجمع بين الكافر وبين المسلم





وأما إبداء الغيب، من الأعمام، فيصدق بأبواب وأولادهم، وهو فيها، ذكر أعقاب  
أحمد السمرقندي في سره عنه سمع لوقعتها قولاً لأهل العلم، قال مثلاً، ويجب  
أن يسجور على نوب محمد رحمه الله، قال وقد دثر في السر الكبير إذا أوصى بما  
في حق عمه أو ماضيه أو بالثبات، فالوصية باقية، وبسبب بره في هذه الأشياء  
كالوصية بعمه المسكين وبسر السجور، قال وهذه مسألة دهر على أن وقف السر  
فليصدق بأبواب وأبوابه وأولادها لا يسجور

وهي تدري في البيت إن وقف سره على ما يعرج من إيماء  
وسمى يعطي لأب، السبل على معنى فتابعاً به كذا في موضع فقلت ذلك في  
أوقافهم: جوتاً يكون جوازاً، وقال بعض المشايخ، باجور مضمناً؛ لأنه جرى  
التماريف بذلك في بلاد خمن

وطريق الكتاب في ذلك عفا ما وقف خلال كذا عددًا من الإبل، أو كذا عددًا من  
الفر، أو كذا عدد من النعم وقف مؤبداً حراً جازراً فلا يصاد به ولا رجعه، ولا  
ثبوته لا يباع، ولا يرهق من حره على أن ما يحصل من البهائم وأولادها يصرف  
إلى آباءه المسكين على أن يرى في ذلك إني أقدم يعطي من شئ من لئله فسيل،  
يرأى كذا شاء، وسمي بذلك كذا إني خلاف بعد ما جعله مثوباً في دين، ويلحقه باخره  
حكم نظامكم حواه أعم

## من آخر

في وقف الفقاراب إليه على وجوه كثيرة

٦٠٦٩٠ - من حكمة ذلك: أنه إذا كان أراد أن يجعل داره صدقة للمساكين في  
حياته، وأنه محمد رحمه الله دار الوقف في شروط لأصل، فإن قلت رأيت  
إذا أراد الرجل أن يجعل داره في حياته صدقة للمساكين، هل جاز؟ قال يعي  
لأخيه رحمه الله إن شاء، وهو في بلد، بهر سر أن يورثه، وما يعي لا يسجور  
وإنما يعي لا يسجور؛ لأن من أبي حنيفة رحمه الله الوقف على لأصل على ملكة  
الرفاه والتصدق بالعلم، النسة ومنفعة الملو والأرض، فكان قاضيها، والقاريه جازره



ثم ميراث السموات والأرض، وهو غير الوارثين، ثم قال: «عني أن يؤجر» لأنه لو عني بأن يتصدق بعثتها، والتصدق بالمال لا يكون إلا بالإجارة، فقد ذكر محمد رحمه الله الإجارة مطلقاً، وإي يستلزم هذا الإطلاق، إذا أراد المتصدق لأصلاًق، أما إذا أراد أن يؤجر سنة فسه بذكر في النص على أن يؤجر منه سنة فسه، ولا يؤجر أكثر من ذلك، فيقال اقتضت به يؤجر سنة أخرى، ثم يكتب، ويتصدق بمسكين على المساكين؛ ليصرف التصرف معلوماً بالتصريح، ولأنه لم يكتب ويتصدق بعثتها على المساكين أبداً؛ لأن التأيد شرط صحة الوفاء إلا على قوله لبي يوسف رحمه الله، وإن لم يكتب. ويتصدق بعثتها على المساكين بجور على قول عامة مجيرى الوفاء، وعلى قول يوسف بن خلف، لا يجوز، لأن لفظ الصدقة قد لا يدل على أنه أراد جميع المساكين بالتصدق، والتصدق على مسكين واحد جائز، ولم ينفى عن مسكين واحد لا بجور، لأنه لا يتأيد، وعند عامة مجيرى الوفاء بطلت الصدقة تدل على إرادة جنس المساكين حسب الأصل، ولم يعمد واحداً، فصار كأنه صرح به، ألا ترى أنه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي من المساكين صدقة، إذ كان في المسألة خلاف لا يدل من التصريح بالمساكين، فيخرج من حد الاختلاف.

فإن أراد المتصدق أن يتصدق بعثتها على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة مهد أبداً على ما يرى، وإلى هذه الصدقة التي ينبغي بومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن بعضهم بعضهم بوجه، وبوجه بعد أن يتوخى أي يسمي، ويطلب فصل من ذلك موضعاً، وأعظمه جراً.

ولم يذكر محمد رحمه الله في هذا الكتاب أنه يبدأ أولاً بحصل من عائلته يرمتها وعيادته وإصلاحه، وما فيه المسترشد من عيب، وأجور الفروع على ما، وجميع ما يحتاج إليه، ثم ما فضل من ذلك ويتصدق به على المساكين، وعامة أهل الشروط مكتوبون، يبدأ أولاً بحصل من عائلته وعيادته وإصلاحه، وما فيه المسترشد من عيب، وأجور الفروع على ما، ثم ما فضل من ذلك يصرف إلى فقراء المسلمين ومساكينهم أبداً، إلا أن محمد رحمه الله لم يذكر ذلك بعد، لأنه كانت اقتضاءه، فإن مال يتصدق بمسكين على المساكين أبداً، ولا يمكن التصديق بمسكين على المساكين أبداً إلا بعد صدقتها ومرتبتها، والدلت اقتضاءه والتدبته ههنا سواء إلا أن عامة أهل الشروط كانوا

مذہبوں کی حیثیت سے یہ نوری اس بنیاد پر قائم ہے۔

[illegible]



[illegible]

١٩٧٠-١٩٦٠- أوت ساعد في إعداد الخطة، وقبض صباح عاصبه، تسحبها بعض أهل هذه المنطقة من يد رقيب، ويصدقونه فلان توجه افه بغاني، ركب بولاه واصعد، وصحواوه وخرجوا من عدايه وصدهد عفايه ورعة حياض عدد تسو عنيه سلام في قوله: "قل" "أنا من يومه قننته صدقته"، وهي حوله عليه السلام "الصدقة طنتي عصب الرقة"، وفي ليل عنيه السلام: "حجرتي يحنف ثم حان بعد موت نازله وند صاحب يدعو له وصدق جنازه يند" ثم حاز علم يعمل به بعد مره"، فأنتم من لا يعطون بواب عمله بعد المصا عمده، انبأ أجلة. فوقف وعصدي من حلقه ناله وعصب كسه من حاز حياته وضخته وبعد وقته على سبل سبيله في هذا الكثر من بطم وعصاؤه من حملة ذلك جميعه الى راسه من غير اني مني في موضع هذا حلوه كما ومن حملة ذلك كرم لي موضع كذا، ومن حملة ذلك ركن في ثوبه كذا عددا كذا وحلوه كما نزلت ونزلت في هذا الموضع ادهدق نسيم ثم بولاه معا لكاتب جميع هذه الخلدوداد المذكورة، به يحلوه وحلوه كذا إلى حاره، بجميع ذلك

[illegible]

(١) اخرجته الصباري الاثرية - ١٣٨/٦ والموسم، لا. ط. ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) نسخة الوائد ١٩/٢

(١) انظر رسالة علي بن ابي طالب (ع) في تاريخ طبرستان، ج ١، ص ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦

(\*)  $\mathcal{L}(\mathcal{A})$  is a linear space over  $\mathbb{R}$ .

(۱۱) *فعل مضارع*، *فعل ماضی*، *فعل مستقبل*

(3) 400













[illegible]

ولا يفتقر إلى ثلثين من عشر سبحة أو إلى عدد واحد أو إلى تسع  
سبحة ولا يفتقر إلى عدد من الأعداد العشرة إلى ثمانية عشر سبحة

[illegible][illegible]



وبصرف إلى رحل من أهل القعدة والصلاح والأمان به بحفارة القديس في هذه المدرسة، فبموص إليه مراده مصالح هذه المدرسة والمشهد، يسكن فيها، ويعطى بيت الكتب في هذه المدرسة، ويمنع أحوالها، ويراعي أمورها، ويعبر بأمر من يوكل بحده هذه المدرسة، والمشهد في كل سنة من هذا المدة وبمنا لا هم قسط كل شهر من فضاء مائة درهم

فلما رأى القديس في هذه المدرسة إصلاح في أن يدوس هذا الأمر إلى رجليه من أعلى الصالح يسكنها هذه المدرسة بولي أحدهما أمر سب الكتب فيها، ويؤلى الآخر سائر مصالحها، لا يأمر ذلك إلى القديس فيها، فتكون هذه الوظيفة لسياسة، وهي الكتب وما تخرجهم بصرفه إلى من مآثره تلك من فيها ويستمر ٨٠ سنة هذا النقد الذي يسمى فيه يوم ومعت هذه المصعدة لكل أربعة وسبعة وأربعين فرقة مثقال واحد من الذهب الإبريز المخلص

فلما دعوا القديس رمان إلى زيادة أو نقصان يظن إلى لجنة دلت النقد الحديث، صصرف إلى كل وجه من هذه المصعدة السمي في الكتب من تلك المصعدة المصعدة بلع قيمة من هذه المصعدة كان مسرفه يوم وفعت هذه المصعدة، لأن فضل من هذه المصعدة فضل من المصعدة، انشري المصعدة بالمصعدة المصعدة بزيادة ليم من المصعدة والمصعدة أن المصعدة ذلك، ثم يكون سبل باب الزيادة المصعدة يحصل من علامها سبل أهل هذه المصعدة في وجهه مصرفه ردها، وفيه شاعرت الفلة عن هذا المصعدة في من السبي عن المصعدة على هذه الزيادة بمصعدة

ولما لم يجد بعض من سبي من هؤلاء القديس من فيه بعد ما استغنى في المصعدة كانه ماضي له مصرف إلى مآثر المصعدة، ثم سلف، وإن رأى المصعدة صرفه ذلك إلى تحسين زيادة أسباب بحري، ما عاتقها بحري أصل هذه المصعدة من ذلك، كذلك تجرى فمر هذه المصعدة لا يغير عن حالها إلى من يرب الله لأمر من من عاتقها وهو خير الزيادة

فلما وقع لاسمع، عن هذه المدرسة بزمها من الدهر، ولم يكن مدتها إلى المصعدة الأولى، مصرف ذلك إلى سبب من في طلة المصعدة مسرفه من يعتقد، مذهب أبي حنيفة



وحقه فلا بد أن يوجد به من يصور ذلك إنهم من طلبة العلم يصرح حيث إلى  
غزاه المفسر أد.

ومما أخرج من المصنف جمع ذلك في يد أبي هاشم عده - خمس والخمسين  
المرات. وحقه فأنشأ من هذه المدة وأخرى في ذلك يسير يروي في محلي وأتاه  
الأماه واستعداد لصحة، وبنده تسوية أمور. ما عاى وحدها، وشرط عليه أن لا يغير  
شيئا من ذلك ولا يبدل، وقد نصه نصاً صحيحاً عارفاً عن موافق صحة النص، فإن  
مضى لسيده، ووجب إقامة غيره بغيره: حتى يوجب ذلك، فالأخبار في ذلك إلى  
الغشية المندرجة من جيب مشورة طاعة من أهل العلم الذين يدور عليهم أمر المصنف  
بمعرفة بعد أن يكون الذي يحدده من أهل الإصلاح والهدى، دون من يكن فيها مدرسا.  
فالأمر معروض إلى حاكم معرفته، ولا يخلو للملطان إلى حره شهد الشهود إلى آخره -  
والله اعلم -

١٩٦٠- نسخة د. د. حديا كس في وحب الحادير ابراهيم من عصر الاتحاد دار  
الفرق في مصر، هذا كتاب كتب بأمر الخاقان الأجل السيد عبد مظفر الخزي العائد  
عند الملكين والاندلس مع الملكة لامة؟ هذا في يد أبي هاشم عده - والخمسين  
المرات. وحقه فأنشأ من هذه المدة وأخرى في ذلك يسير يروي في محلي وأتاه  
الأماه واستعداد لصحة، وبنده تسوية أمور. ما عاى وحدها، وشرط عليه أن لا يغير  
شيئا من ذلك ولا يبدل، وقد نصه نصاً صحيحاً عارفاً عن موافق صحة النص، فإن  
مضى لسيده، ووجب إقامة غيره بغيره: حتى يوجب ذلك، فالأخبار في ذلك إلى  
الغشية المندرجة من جيب مشورة طاعة من أهل العلم الذين يدور عليهم أمر المصنف  
بمعرفة بعد أن يكون الذي يحدده من أهل الإصلاح والهدى، دون من يكن فيها مدرسا.  
فالأمر معروض إلى حاكم معرفته، ولا يخلو للملطان إلى حره شهد الشهود إلى آخره -  
والله اعلم -





## التصحيح والإسراف

ربما نفس من ذلك ، على ما عليه من مذهبهم ، وخمس عشر سهماً من ذلك تصرف إلى عمارة من الوجوه ، سبعة وعشرون سهماً من ذلك تصرف إلى ثمن الطعام للبر ، من أصناف العمل ، لتأوين في الدار ، ثمانية عشر سهم من ذلك تصرف إلى ثمن اللحم لشربها ، وخمسة عشر سهم من ذلك تصرف إلى ثمن الأدوية التي يستعملها الطبيب ، عشرين سهم في بناء ، وعشرة أسهم من ذلك تصرف إلى مسكنة الطبيب ، الذي يخدمه ، من ثمن الأكل ، كل وقت ، لا يورث من أسهمه ، وسهمك من ذلك لحاجة قضاء ، يصدق ثلثه في بناء ، وخمسة أسهم من ذلك تصرف إلى ثمن الخبز ، لطبخ في الصيف ، وللوقوف في الشتاء ، عشرين سهماً قدر الكفاية ، وثلاثة أسهم من ذلك تصرف إلى خبز يخبز لهم عدد ، عشرين ، وثلاثة أسهم من ذلك تصرف إلى مسكنة ، ينام ، ومزود بشم الشماعات ، لا ، ثمانية ، وثلاثة أسهم من ذلك تصرف إلى ثمن ثوب من الدار ، ثمانية ، وخمسة أسهم من ذلك تصرف إلى خادم يقوم بمصالح الدار ، ويصعد أو يصير ركبة المسجد والمجالس ، ( اسراج سراج بها على المعروف للخدمة ، ولا ينعان عيب ، وثلاثة أسهم من ذلك تصرف إلى ثمن الأدوية والبالير مثل الفلج والسعال ، وبسائر ذلك ، وسهمك من ذلك تصرف إلى ثمن ثوب شوي وأحرف والكثير ، والسراج ، وخمسة أسهم من ذلك تصرف إلى عمارة نظام مسرفة على غيرها ، لتؤمن من جمع بعد ، ويتعهد الثوب في اسباب الإسراف في هذا الوقت على لإشراف كل سنة ، ولا تؤمن عيباً ، وخمسة أسهم من ذلك تصرف إلى مسكنة التقيم من بعد أن يتجرى الإصلاح والسلفة والصواب ، ربحته كل سنة يصحح له حل ، وأخرج من ثمن الثوب في الخلع وهو المسرف عيباً ، ولا يطعن على حله سنة ، فإن ظهر منه إصلاح يفر على ذلك ، وإلا جاز ، وانعدي بدل أقيم مكانه في ذلك ، وظل ثم ثمانية سهم

عهد ، وحده ، مصرفها ، ولا يغير عن حالها ، ولا يسمي في زعمائها ، فما فصل من ذلك لاسمها ، يسمي من علة هذه المشكلات من هذا الوجه ، يرجع من ذلك ثلث درهم وحده يفر ، ويصرف إلى ثمن ثوبه لثمن ثوبه ، والمركبات النظام توخي لثمنها ، الإهم يسرف ، فإن فصل ثوبه من ذلك تصرف إلى ثمن ثوبه ، ولا يكون

مستزاداً على الوجهة الثانية

وإن شاء الله تعالى إلى شراب، واستغنى بها المساكين، وصار بحال لا يرى  
العود إلى اصلاح صرف إلى معرفة المسلمين أنه الأبدى إلى أن يرث الله الأرض ومن  
عليها، وهو خير البرين، وأمر جميع ذلك عن نفسه، رآه بها من يده، وسلمها  
إلى الولي وهو محمد بن عبد الملك الصغار إذ سلك بها ذهاب لأمته وبنيته، وبعثه  
إليه الوفاء بذلك كله، وسرعاه حدود على سبيل، فعل السوية مشاهدته، وضمن الوفاء  
بجميع ما عول له ونسب، وذلك كله بتسليم من الوقت دارغاً عما يمتع عن صحة  
بالمسلم، وذلك كله في اصلاح أحوالهم، وسداد أوقافهم، وعليتهم لا تولى عليهم،  
ولا على أمثالهم بعد أن قصر ذمهم من فصالة للمسلمين، وادعوا للحكم، والنفس في وجهه  
صحته وعلمه ونوره، وإبراهمه في نفسه وعمره، فهو من المعتبرين، وعليه وبالله ونوره  
إلى يوم الدين، وأسند الله تعالى على ذلك، ومن حصره من لأبيه وبغول ودوى  
الأكابر، واعفوا بعد أن قرى ذلك، عليه وخبر بطلته وعرفه، واعرف بذلك كله،  
وذلك كله في رجب سنة ثمانين وخمسين وأربع مائة، وعليه ظهره، وحسنه،  
وكعى بسم الله الرحمن الرحيم، يقول القاضي أبو نصر منصور من أسند ابن  
اسماعيل صاحب نظام<sup>(١)</sup> والأحكام مسرقته وبراحب من قبل الخاقان الأحل سنة  
الملك الظفر المزيه العدل حماد الدولة وتاج الملة عمر الأمة تفت أسد من ملك الشرق  
والغرب<sup>(٢)</sup> طماح بمرام حاد أبي إسحاق إبراهيم بن مصر سيف حبيب الله أمير المؤمنين  
نسه الله ملكه، بيت عدى من الوجه الذي تبنى به الخوادم حكمه واسوار من شرعية  
جميع ما وصفت، ويرى في بعض هذا العهد من الوجه المذكور، فيه بترابط البنية فيه  
من قوله إلى آخره على ما يرى فيه بوضوحاً من الحكم به، فاستلج بمصانعه، والحكم  
بصحة، فأدبتها، وقصب بصحتها على من صح الحكم عليه بعد عدم الاستعلاء،  
وطلب التوقيين من الله تعالى، وأمرت يكتب هذا الإحصاء على ظهره، وأشهدت عليه  
من حضرة بن، ودعيت في العشر الأوسط من رجب سنة ثمان وخمسين وأربع مائة يقول  
محمود بن أحمد بن [اسم] كسب على هذا السجل باسمي، وحكمته بمصحه.

(١) مكنا في جميع نسخ

(٢) مكنا في لاء، وكان في الأصل روم والفرج

وأنصبت على بحر ما ذكر فيه، وأنشئت بحدود حصره من جنس، وكنت الإمضاء  
والتوقيع في صدره بحظر

### نوع آخر

#### في الوقف على أولاده وأولاد أولاده

٢٠١٩٧ و إذا أراد أن يوقف على أولاده، بعده على وجوده، أحدها أن  
يقول: أوصي هذه صدقة موقوفة على ودي، وفي هذا الوجه يدخر تحت الوقف البطن  
الأول يرده له ولده، ولا يشترك البطن الثاني البطن الأول، يرده البطن الثاني  
ولد الابن، وما دام ولد من البطن الأول، فتعلق له ولد من ولد من ذلك البطن،  
معلقة للغير. ولا يكون مطلق الثاني من ذلك شيء، وإن لم يوجد البطن الأول  
وجود البطن الثاني، وهو ولد الابن. فعلقه للبطن الثاني، ولا يشركه من دونه من  
البطون. وجعل الحال في حق ما بين البطنين، من دونه كالحال في حق ما بين  
البطن الأول والثاني، وإن عدم البطن الأول والثاني، ويرد البطن الثالث والرابع  
والخامس لشرک الثالث، ومن دونه من البطون ولا كذا

الوجه الثاني أن يقول: أوصي هذه صدقة موقوفة على ودي وولده ولدي، وفي  
هذا الوجه أحسن به المظهر الأول والثاني، يرده البطن الثاني ولد الابن، ولا يشركهما  
البطن الثالث.

الوجه الثالث أن يقول: أوصي هذه صدقة موقوفة على ولده وولده وولده  
ولده ولده، وفي هذا الوجه أقبح، لأنه يختص به البطن الثالث، وفي الاستحسان  
يشترك البطون كلها، وإن سمر

الوجه الرابع أن يقول: أوصي هذه صدقة موقوفة على ودي، وليس له ولد  
نصفه، وله ولد لابن، ولي هذا الوجه مرفق أنه ينفذ إلى ولد الابن، فإن حدث له ولد  
لصيه مرفق البعة المنقولة إلى الولد لصله

الخامس إذا قال: أوصي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولده ولدي







رحمة الله بجزءه مكتب هذه الألف التي يصرف حالات هذا الوقت إلى نفسه ما  
عاشه ويلحقه آخر حكم الحكم

وان يؤخذ ان يكون هذا الشيء في عينا الوقت من عاين يكتب وهذا الوقت هو  
يتولى هذه الصفة منه برعاس ويصرف ثلاثها ونصفه في سبيل الخير ووجهه البر  
فيما أحسنه ذلك به دون عاين من الناس كيف شاء وكنت قد وهي صلته مع قوله  
عني حالها قد ما بال هذا صفة نافذة على مستحقه وينفق ما عاين حكم الحكم  
وان قد من راء أن مع هذا الوقت أو شأنا من إذا كتب نصيبه في ذلك وشرى  
بشئ من هو أصالح ما عاين يكتب ولهذا في نصيب أو مع هذا الوقت نصيب فيه وهو  
أحدهم إن ذي بعدة نصيب ويصرف شئ في شراء شئ آخر هو أصالح ما عاين  
في جملة مكانه ويصح ما عاين حكم الحكم وان كان من رأيه ان يكون به التخيير  
والتبديل يكتب وهذا الوقت ان ينقص من مصروف هذا الوقت من ساء نقصه  
وبره من شاء باده به وهو يخرج سهم من شاء ويدخل مكانه من أحد ويعيد  
من أخرجه إلى أحب يعمل في ذلك بره ونس لأحد من يوم بعد الوقت أن يعمل  
شيء من ذلك فحله ما عاين به ذلك الوقت وجه يعبر به هذا الوقت شأنا ونس  
يسمى ولغيره عاين ما أحد ونس ينقص سهم أحدا ونس يدخل سهم أحدا ونس  
يخرج سهم أحدا وهذا الوقت وقف على الخانة التي جعلها عنه بهر لأحد ان يعبر  
شأن من ذلك وان كان غير شيء من ذلك ثم حدث به حدث لواء وهو عاين هو  
عليه يوم يوجب الوقت

### هذا صورة كتابة جريان الحكم نصحة الوقت

يكتب على شهر من نصحة الوقت بعد التسمية بغير ما عاين هذا الشيء  
حبل النصحة والأحكام والألف المذكورة كتابا في حياها بعد النصحة والألف في حياها  
أعلاه ثم الله برهنا مكتب نصحة هذا الوقت المبين موصوف في نظر عد القضاة  
وحولاه وفروعه وبما هذه بصدق في جميع ما يروى من صفة وحدوده من حوت

والترابط والخطا والحمام وغير ذلك بجميع ما اتصل عليه من الأبنية في سقاه وعلوه من الحجرات والمآزر والقصص والمرباط عن السبل، وأثر جدره وأشرائطه المذكورة المشروحة فيه عملا من يكون من يرى صحة هذا الوقف، وجوز هذه الصدقة بنسبها وسبلها لتقسيمه من العبداء البنين وأئمة الدين رحمهم الله هذه حصولة مستفهمة معتبرة جرت من يدى هذا الواقف، سمي فيه ويبر من خاصيته ليه من، حتى الخاصية في جواز هذا الوقف، وصح فيه وقفه ونسب لقيه وجوانه بالإينار بصحته وجوازه وميله إلى جهة العبداء حكف التزمته وقصداً لفته، وأما في الحكم به وأحكامه على هذا الواقف، محصورة من وجهه وفق وجهه من خاصيته فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف، ووضع اجتنابه على هذا، وتكلفت على هذا، الواقف فصر به من جميع الحدودات، واستعملها إلى هذا القيم لشمى فيه، وترك الفهر من له فيه بما يخالق مشتهى الصحة، واستمر لهذا الواقف وهذه الصدقة، ودبت كله من مجلس قضاء مذكورة كلها، وأمرت بكتب هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة في ذلك، وأشهدت عليه من حضر من النساء بأربع كفا.









أنه جعل فلاناً وصفاً على وصية فلان مائة حتى لا يمتنع بها ولا يتصرف من شيء إلا بإذنه وعلمه، فإن فعل شيئاً من ذلك صير علمه وإذنه، فهو باطل مردود، وأشهد على نفسه بذلك كله، ويتم الكتاب

وقد بلغ من هذا، بكى وقد أمست وصيته هذه إلى فلان، وجعله وصية بعد وفاته في جميع تركته، وهي انشاء ديونه وفي انشاء الدين التي عنه، وهي تصد وصايا المذكورة فيه بما يجب إنفاذه منها من تركته، وفي إلزامه على كل صغير من الورثة، وإتمامه في جميع ما أوصى به إليه في ماله، ووصفه فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته، وأن يولي فيما أوصى به إليه ما شاء من حياته، وبعد وفاته من بعده من الوكلاء، ومن الأوصياء من أحب، ورأى كسبه أحب، ورأى جائزاً مودع في ذلك، وعلى أن كل من وجب وإلزامه شيء في وصفه فيه بعد موت هذا الوصي وإلزام هذا الوصي من الوكلاء والأوصياء، فله أن يولي من شاء من الوكلاء والأوصياء، وله استبداد من شاء منهم، وجائز فيه أن يقرر مثل ما كان يدرى وإلزامه، حتى ينفذ ما يلي من الديون، ويفتضي ما يلي له على الناس، ويأخذ وصيته، ويهب ما بقي من تركته، فليس هذا الوصي ذلك كله مواجهه مخاطبة منه بإياه بذلك كله، ويتم الكتاب

فإن جعل الوصية إلى رجل على أن يهب فلاناً إذا بلغ رشداً، فهو الوصي كتب قبل قبول الوصي ذلك على أنه يهب فلاناً إذا بلغ بلوغ رشده واستقام وصلى أن يتولى هذه الوصية، وفيها على ما أوصى به أبوه فيها كإن هو الوصي بجميع ذلك.

٢٠١٩- وهي نصب وصي بكتب أو وصي إلى فلان وفلان عبداً ما عليه من الدين وتصفيد وصاياه، وجميع أمواله من بعد موته، بتمتعاً جميعاً بجميع ذلك، ومراعى، فتكون كل واحد منها جائز الوصية بعد الأمر من جميع ذلك على أن يصلا جميعاً بالحق والعدل والصيحة وأداء الأمانة، ففلا بد منه عن ذلك جميعاً، فإن فعل أحدهم هي الأمانة، والآخر هي الدين، أو هذا في بعض الأمور، وهذا في بعضها أو هذا على رأس، والآخر على رأس، من أطلق صفراً جسد وصي، فإن من وخصه صلت كتابت

ورجعه كنبه، وإذا وصي فلان بفضاء ديونه حاضره دون غيرها بعد موته، وقوصي





## بوع آخر

٢٠٦-٢٠٧ - وصى إلى فلان وفلان وفلان يجعلون في تركته جميع ما عاينوا به  
وهم حضور فصحاء ، ولا يضمن واحد منهم شيئاً من ذلك بدون صاحبه ، وأبهم مات أو  
موت في مخرجاً ، وصافى ، فإلغائي سهم كامل التولية بالتوقيعية يقوم بجميع ذلك ما عاين  
والعدل ، وتقبلوا منه ذلك على ذلك

## بوع آخر

في الرجل يجعل رجلاً وصياً في الخضر

ثم عرض له سفر وودت في سفره وأوصى إلى رجل آخر

٢٠٨ - ٢٠٩ - فلان طامعاً أنه كان أوصى في حضرته بوسا ، وكان وصى لفلان  
بجميع أمواله بعد موته ، فبينما به مواجعة ، وكان قد كتب بذكرها كتاباً أشهد عليها جميع  
حجامة من القدرين حاريج كذا ، وعرض له سفر ، وعاب عن وصيه هذا ، وحضرته  
الرفعة في سفره ، ثم بعد ذلك من أن يوصي إلى غيره ، وأوصى إلى فلان ليخوم بأمواله  
في سفره هذا ، وتشهد به وصى به بعد قضاء ديونه هذه من ثلث ح من ماله الفتن  
يحميه في سفره هذا ، ثم يحتفظ من ماله ، ويسلمه إلى رسبه الأزل الذي عومي  
حضره - ليقرم الوصى لأول ، غفر والعدل من غير حير ولا مبدى ، فقبلها ، منه مواجعة  
سواء أعلم -

## بوع آخر

في شراء دار كان أوصى أمر بشراءها ووقفها عنه

٢٠٢٠٣ - استقر فلان وصى فلان بجميع أمواله بعد موته ، وجهته بعه صحيفته  
من ثلث مال الوصى هذا ، من فلان جميع ما سمي ، ووصفته له الوصى في سبيل مسخرة  
أوصى بها هذا أوصى بكم ربه بنيه ، وهو جميع أقدار المستحقة على كذا ، وبذكر



ولذلك، وحده من باب ماله، لجعله، «مكرر لنفسه والآخرين، ضمان الادراك

نہیں ہے

في يوم الوعى في يوم العبد بسره

٢٠٤٥ اشرفي دلال من دلال وحشي دلال لاسرى في حبيب المصطفى المسمى  
دلال وهو المسمى في كتابي بالاسمى وهذا كذا وحشى بن رجبى دلال. يريه  
بسمه لله تعالى فيباعد به عن ركن كعبه وصلى به فاستوى في اشرفى من عبد المولى  
حبيب هذا المولى بعينه يسمى به يفتاد درهماً يعطى لاسرى من لاسرى يفتاد به يفتاد  
بعتقه ولا كذا المسمى وهو المذكور.

مؤلف

فِي الْوَصِيَّةِ بِذَلِكَ رَغَبًا لِرَجُلٍ يُعِيهِ

[illegible]

عائلاً بجريه ، وأثر له قد فهم في حاله من عفته وحره ، وإذ له وعينه ، ويتم الكتاب

## من آخر

### في دفع الوصي إلى رجل ليحج عن الميت

١٠٢٠٧ - هذا ما شهد عليه تشهود نسوة من هذا الكتاب شهدوا أحداً من فلانة وصلى فلان نائب الوصاية عن حبه أقر طائفاً أن هذا الوصي فلان ، أوصى إليه أن يخرج من ثمن ماله بعد دونه كذا درهماً لدفع لي رجل أمين عفت قد حج عن حبه حجة الإسلام ، فحج عنه حجة الإسلام من دونه في كونه كذا ، فيسره على نفسه في الذهاب والرجوع ، وهذا الوصي وحده فلان أصلاً عفت قادراً على الحج ، فحج عن حجه ١٠٢٠٨ ، فحج عنه هذا الـ شي ما وصفت به ، وقيل فلان قد حج هذا الدفع ، وهذه الأمر منه قبولاً صحيحاً ، ولم يرد له الوصي وهم فلان وفلان وفلان إقراراً صحيحاً أن حج ما وصفت به حتى وصديق ، وأبهم حجراً ما فعله هذا الميت ، وهذا الوصي به منضم بأنه من ، وأخذ مال بحسب من ثلث مال هذا الميت ، وشهدوا على أنفسهم بذلك كذا ، ويتم تكليف

وإذا حرر شهدوا بفلانة وصلى فلان نائب الوصاية عن حبه وعديه صحيحاً دفع إلى فلان كذا من ثمن ماله هذا الوصي ، وكان أوصى به ما يدفع إلى رجل أمين موثوق به قد حج عن نفسه حجة الإسلام ليحج عنه من من سمي ووصف به بحسب هذا الوصي ، وهذا الوصي على هذه له حجه ثم يرجع منها له عتبه ، وأخرجت هذه يد من ثمن ماله ، وأخبار هذا الوصي هذا ، ففزع به ، لأنه عرفه على ما وصفت به ، فدفع إليه هذه الدراهم ، فحج بها عن هذا الوصي من بلد كذا ، وهو بلد هذا الوصي الذي مات به ، ففزع على نفسه بها عن دونه وطولته وبأبهم ، وجميع ما لا بد منه ذهباً ورجعاً إلى هذا البلد بالمعروف من غير إبداء ولا

تخير

ويطى بالخروج من الميتات التي يشي إليه ، ويغسل عاتك الخلع على ما فرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه السلام على أنه إن عاتك في دينك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف ، فيغسلها به تامة على ذلك ، وعلى أنه إن أدرك من ذلك من ترك من قبل غيرهم بهذا الوصي ، أو موصي له ، أو وارث ، أو حاكم ، أو ذي سلطان ، أو غيرهم من الناس ، فمضى هذا الوصي أن يحلصه من ذلك ، أو يفرم به بقدر ذلك القدر صحتاً صحيحاً ، وعلى أنه إن احصر هذا الخراج لعدم مرض ، أو غير ذلك من وجوه الإحصار ، فعلى هذا الوصي أن يخرج من ذلك بقدر يهدي بهديه ، يهدي به على الواجب في مثله ، وعلى هذا الخراج عهد الله وميثاقه أنه يصح ويصح في قضاء هذا الخراج على هذا الوصي بقدر وصح فيه ، وبكل كل واحد منهما جميع هذا الضمان ، والدرك بمواجهة كل واحد منهما صاحبه قبل الامتناع والاختلاف بعير ذلك فجميع هذه الدراهم في يدي هذا الموصي على هذا الوصي على أنه إن حصل شيء من هذه الدراهم فضل بعد قراخ هذا الخراج ورصوعه إلى بلد الوصي ، وده على هذا الوصي ، كأنه ميراثاً عن الميت ، وإن قصرت هذه الدراهم عن حاجته أمز بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث ما من هذا الوصي ، ويسم الكتاب - والله أعلم -

وإن جعل بعض لنجاح كسبه مما حصل من ماله بعد رجوعه ، فهو للخارج وصيته به من موصيه هذا ، وإن كفل للخارج رجل ما أدرك كسبه وكل فلان عن هذا الوصي بأمره لهذا الخراج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك موصوف به على أن كل واحد منهما كفيلاً خاص من صاحبه بأمره لهما بجميع دينهما صحتاً صحيحاً لا فساد فيه ، ولا عيار على أن يأحدها هذا الخراج بجميع دينه ، وإن شاء أخذهما كيه شاء ، وكسب شاء به بعد أخرى ، ولا يراد لكل واحد منهما إلا بأداء جميع ذلك إلى هذا الموصي به ، ومن كل واحد منهما بجميع ذلك من صاحب موجه بعضهم بعضاً على الاختلاف .

وإن كفل عن خارج ضامن إذا حاله كسبه وفاد ضامن فلان عن هذا الخراج بأمره لهذا الوصي بجميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف به صحتاً صحيحاً جائزاً لا فساد فيه ولا عيار على أن كل واحد منهما كفيلاً خاص عن صاحبه بجميع ذلك ، وضم كذا في قوله









حاضرة واحد من الأصناف الثلاثة " الشري في القدر بين شرط صحة طلب المواتية

مع بعد طلب مواتية يحتاج إلى طلب الإسهاد والشهر ، ومن شرط صحة هذا الطلب أن يكون هذا ، مانع وهذا ، لشري ، أو عندنا ، "سرا" ، وهذا الطلب مما يحتاج إليه إذا لم يكن عند طلب مواتية أحد هؤلاء ، أما إذا كان طلب مواتية عند أحد هؤلاء ، فيمكن به ، ولا يحتاج من طلب آخر بعدة سوى طلب الإسهاد ، وهذا الطلب صحت بالتمسك عند حاضرة أحد هذه الأشياء الثلاثة حتى لو لم يكن ، ولم يطلب ، حتى حقه ، والإسهاد في هذا الصنف غير لازم حتى لو لم يشهدوا بعضهم عنه فبمبدأ الطلب كعادته ، ومعنى أن يكون هذا الطلب بحاضرة من هو أقرب منه من أحد هذه الأشياء الثلاثة ، وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة

وإن أراد الشفع " سوس " ذلك طلب الإسهاد ، فكذلك هذا الكتاب فيه ذكرنا اشتري ثلاث من ثلاث ، ويصنع ذلك شراء من أولئك إلى آخره ، " يكتب بعد ذلك فلا شيء من الشفع " ، ما أخير شرط ، هذه القدر المحدودة فيه مانع ، يذكر فيه طلب الشفعة ما عدا ذلك حسب امره ، ويسمى كتاب طلب المواتية حتى ما ذكرنا ، ثم يكتب بعد ذلك طلب الإسهاد ، ويرى من هو الأخير ، ويصير حاضرة من هو أقرب إليه ، ويذكر ذلك

والأحوط ما ذكرنا ، حاضرة الشفع ولو شري ، لأن العدة في هذه المخلوقين صير من قبل يشترط الشفع بأحد من البيع قبل القبض وبمده ، والخصومة معه ، والعهد عنه ، وإن في رجوعه يقول يأخذ من الشري في الحايين ، والخصومة معه والعهد عنه ، رجوعه ، الخصومة مع التمسك قبل القبض والعهد عليه ، وبعد التمسك الخصومة مع المشتري والعهد عنه ، فيكتب لأحد هذين طلباً

بإراد طلب الشفع الطنين ، فإن ساعده الخصم على التسليم ، فقد تم الأمر ، وانتهى به ، وإن لم يسلم ، فليس عليه يرجع الأمر إلى الخصم ، ويطلب منه الإسهاد ، فذلك له بسبب شتمته ، فإن ساعده الخصم على التسليم ، ورد الشفع وبه كتب في

ذلك، روحه قد ابتلىه عني ما ذكر محمد وعنه الله. هذا كتاب من ملال ابن ملال يسمى  
بالمشغري لملال ابن ملال يسمى التجميع في كتبت اشهرت من ملال ابن ملال جميع  
الافراد المدي في موضع كذا، وحقوقها كذا وكذا من الناس، ويشم حكمة النساء إلى  
آخره. ثم يكسب ربحك كسب جميع هذه الفادر يسبب الشر كذا أو الحنطة واهوار. وحين  
تبلغك أولاً غير ما ذكره الدار المحدودة فاعلم ذلك كذا في طلب السعة طلب مواتة،  
وطلب إسهاد، ويكسب طلب الفواتة وطلب الإسهاد عن بحر ما سألنا صبيحاً  
يوجب الحكم بسببهم إنهم، وإعطاهم إياك بآبهم، فأعطيكها، ثم يسم الكتاب  
على حسب ما تين

واختار ما خروا الى ما شاءوا في هذا هو المسؤول آخر من الكتاب  
شهودا الى هذا كان يدع من قدام جميع الناس الى مريض كذا، ويسبح صوته  
شكره بعد ذلك ان لم يكن يقتري بعض الناس لا يدرك بعض الناس ثم يكتبه وان  
هناك كان شعبة لهذه الناس بعد وفاته شعبة حول داره اني هي ليق احد حيو هذه  
الناس الشراة او يهربوا من شراة من نصف هذه الدار مضاعف ملكه، طلب  
الشعبة فيها حين علم بعد النراة من غير غيره طلبا صحيحا من ابيه هدي المتعاقبين  
الان والاولى عبا يوجب حكم بسميعه ائنه، واعفاء بالشعبة، ما حره إليها هذا  
للتابعين، فأعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا التمس الخذ كور  
بمجانا لا سره فيه، ولا حار، ولا قاتل، وذخر هذا البائع جميع هذا التمس الخذ كور  
فيه يؤفاه هذا السبيع ب، دت راجيا تماما، ويرى انه من دت كنه راء، فبني وثماناء  
يأخذ هذا المسمى مني به بذلك، وقص هذا الشبيع جميع ما وقع عليه عقده هذا  
البيع والإعطاء بالنسبة بسمي هذا البائع ذله، كله إليه داره، عر، كور، وشرع يادن  
هذا المسمى، فما أدرك هذا الشبيع من دت، فعلى هذا البائع، وبم الكتاب، ويطوق  
بأخوه حكم احاكم في شعبة خوار، لأنه محتلف فيه، ولا يدرك ضمان الله والعرض  
الزور، لان دت لا يوجب عيبا في الشفعة

رائد كان يستري بعض الذر وقد التفت، فلا حصونه مع السبع، وإنما الخسوفه



تصلاً، وهو كذا، سمعته المذكورة منه، وأقرم التماسي الجائع والضعيف لأول بعض هذا  
 التمس، وتسلم بحبه سب إليه محملاً، وثبى قباله التمسيع الذي كذا، من المأثر بعد أدائه  
 هذا التمس، وسم الكتاب

## الفصل السادس عشر

## في القصة

١٠٢٠٩ من محمد رحمه الله في الأصل ثم يسمون ابدال جميع  
ويريدون كتاب القصة كيف يكتبون؟ قال يكتبون هذا من التسمي عليه فلان وفلان  
وفلان وعلمه التسمي بدار الى هي في ربي فلان اسم حدوده والثاني والثالث كذا  
وكذا فسموا هذه الدار بالحدود في كتابها هذا بها

يجب ان يمدح بالعلماء صلوات الله عليهم في هذا الكتاب في شيء احدث في البداية  
فكان في قصة التسمية صلوات الله عليهم في هذا الكتاب ما اقسامه وكان الصمد في  
يتمنى هذا ما شهد عنه الشهود المسنون في هذا الكتاب شهدوا جميعاً شئ قد  
ولاً وفلاناً قد عرفوه معرفة صحيحة بغيرهم واسماءهم واسماءهم افرأى حال  
صحة عقولهم وبدانهم وحرر امورهم في جميع الوجوه

والثاني ان محمد رحمه الله كان يكتب اقساموا الى الى حدوده كذا في  
مراع هذه القصة كذا في هذا كسره ، كذا فلان في حدوده كذا في هذا كسره ، وفلان  
كذا في هذا ، وفلان كذا في هذا ، فاصاب فلاناً فلاناً عند التسمية في موضع كذا في هذا  
الدار وفلاناً كذا ، كان لا يدرك ان الدار في سكنهم ويديهم بل تسمية ، وبعاري كان  
يدرك ذلك ، ويكتب افرأى في حال صحة عقولهم ، اذاسم ، حرر امورهم في جميع  
لوجوه الى الدار ، محدوده في موضع كذا في سكنهم وفي اديهم ، اذ كذا في هذا في بيت  
كل واحد واحد مناساً في جميع هذه الدار ، وقد اراضوا هي قسم هذه ابدال الحدود  
في هذا الكتاب ، اذاسم اسماءهم ، اراضوا على بحرب ، فاصاب فلاناً كذا في هذا  
في موضع كذا في هذه ابدال الحدود بحقوقه وحقوقه ، وفلان كذا ، فلان كذا في حقوقه  
وحقوقه

الثالث ان محمد رحمه الله لا يكتب الخرب في التسمية ، والخطاوي وعلمه  
اعل الشروط كان يكون هذا في كل واحد منهم فاصاب في صاحبه ، وعلى

ولان تملكه ملكه، وحبه العسة، وكف محبة وحده اذ تكتب رخص كل واحد  
من اشركه ما احب به بحدوده، وحقوقه تسليم أصحابه جميع ذلك انه فارغاً عن كل  
منازع ومنافع، ونفرو

والناحرون يكتبون هذا ما شهدوا إلى قول: 'إن فلا، وفلا، ولانا نفرو إلى  
حره أن جميع الدار منسوبة عن الجيوب التي هي في موضع كذا، ولقد دعا كذا  
بحقوقها وحقوقها، ورافها ونافها، وكل فيمن وكثير من ناهية من حقوقها  
كانت مشتركة بينهم، وكاتب في أيديهم: 'تلكا،' أو كذا يكره، لان كذا واملا كذا،  
وأيهم النصفهم بينهم بينهم قسم عمل من ههنا بينهم، وأحدرو فسته ههنا، قسم  
هذا النقص جميعهم بقر ههنا، 'للكل والحق فسته تقويم وإصلاح' فأصاب فلاناً منها  
بحصة تلك التي هي من بين الفاضل من بابها، وبيتها بين عشرون، وفيها سوت  
ثلاثة بيت منها معنى كذا، وبيت وبيت وعليها، عرفناك بينهم صفه وبين بابها صاحبه  
طوالها كذا وهر من كذا بالذرع من يترج به كذا في مداه كذا، وأصاب فلاناً منها حصته  
فناحها التي هي من يسار به حالي من بابها وبين ذلك إلى آخره من سامر، وأصاب  
فلاناً منها صاحب من في حاله لفاضل من بابها، وهي معنى هذا الدار

ويشتمل على كل صاحب من هذه القواجر الثلاث حدوداً ريفية، وأحد حدود  
الصاحبه ههنا من بين كذا، من ههنا، وأحد حدودها جهة لبس من كذا إلى آخره،  
وأحد حدودها جهة القبلة، رتب كذا إلى آخرها، فوقفتم يكن واحد منهم بجميع حصته  
وبهيبه جميع باحبة إلى رخصته له بحدوده كذا، وحقوقه، وترتد الظاهر الذي  
تهده الدار من فوق بينهم من جميع المخصص انهم في مذهبهم، ووجه آخر عن  
أن يمتح كل واحد منهم، 'بقصصه في الطريق الأمام،' أو طريق بسترث وهو في  
موضع كذا خمسة صحبة حارة، لا فساد فيها، ولا حذر، ولين كل واحد منهم جميع  
ما وقع عليه منه بفسده، تسليم أمارة جميع ذلك إنه قد راعى كل منافع ومنافع،  
ونفرو من مجلس هذه العسة بعد صحبتها وتماها بعد الأمان والأحوال بعد إقرار  
كل واحد منهم بمره ذلك كله، وقصه وصاحبه، فما يترك كل واحد من هؤلاء في ذلك  
كله، وفي سره، ومن حقه من فركه، فعلى كل واحد من صاحبه ما يقتضيه  
الشرع، ولا حق بكر أحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعي، ولا عليه، وكل

دعوتی مدعیان کی تعداد کم ہے، اور ان کی تعداد میں اضافہ ہوا ہے۔

[illegible]

وَمَا أَفْعَدُكَ إِلَّا بِرَأْسِهِ وَنَبْذَصِفَاعَهُ فِي الْخِزْيَانِ حَذَرًا لِلْكَافِرِينَ  
فَلَا رَحْمَةَ لَكُم بِرَأْسِهِ سَاءَ مَا يَحْكُمُ بَيْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامِ يَصْصِرُ كَيْفَ  
يَهْدِي السُّبُلَ وَأَعْلَىٰ كَيْدِهِ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ أُنُوفٌ كَذِبَةٌ أَصْحَابُ سِحْرِ وَنُفُوفٍ  
وَمَا يَنْصَرِفُونَ إِلَّا لَهَا أَذْهَبَتْ إِلَيْهَا أَعْيُنُهُمْ وَالْعِلْمُ أَفْهَمُ لِمَنِ وَكَلَدُ  
يَهْدِيهِمْ وَإِلَيْهَا جُؤَاءُ الْعِبَادِ كَذِبُ كَذِبِهِمْ كَرُّ رَأْسِهِ قُصِفَ إِيَّاهُ  
الْحَقُّ خَالِدًا فِيهَا يَأْتِيهِ أَهْلُهَا بِمَا يَكُونُونَ فِي الْأَرْضِ  
وَأَمَّا قِطْعَةُ الْمَرْسَدِ وَهِيَ حُدُودُهَا فِيهِدُورُ وَهِيَ وَحْدُودُهَا وَكَلَدُ  
حُكْمِ لَا يُوجِبُ إِلَّا الْجَنَاحَ عَلَى الْمَرْصَدِ خَيْرٌ مِنْ رَقْعَةِ الْيَدِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا بِرَأْسِهِ  
غَسَقَ قَامُوسُ الْعَرَبِ بِغَسَقِ الْفَسَادِ قَدْ غَسَقَ حُكْمُ الْبَيْتِ فِي خَلْقِ الْمَنِي  
وَعَصَا الْعَصَابِ فَلَا تُفْعَدُ إِلَّا بِرَأْسِهِ قَدْ وَصَفَ

[illegible][illegible]









[illegible][illegible][illegible][illegible]









تكمال، والكامل من القضي مع ما يمنع القضي لا يكون، وإن ذكر ذلك كذا فلو أن  
وأفضل، وأقصاه كان يكتب القضي مع التفرع

ثم قال ثم يكتب له بما سمينا في كتابنا هذا من الإجارة ومن العلماء من  
لا يكتب من له، حتى لا يدعى القار لنفسه، ويحتاج في قراره به بذلك القدر، ولكن  
يكتب من له بما سمينا في كتابنا هذا من الإجارة - والله أعلم -

والسنة من احتارها فتأخروا في هذا، هذا ما استأجر فلان من فلان العتاني  
من فلان من فلان العتاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي مكنة، وفيه  
موصح كذا حديد دما كذا، وحقوقها كلها أرضها وبيوتها وعلوها  
ومرصعها من حقولها، وكل فيها، وتخرج منه من حقولها، وكل قليل وكثير قريب  
من حقولها سنة كامنة، وهي بالأهلة اثنا عشر شهر متواليين، أولها عرة شهر كذا،  
وأخرها سبع شهر كذا من سنة كذا بكذا درهمين نصفها كذا درهمين، حصه كل شهر من  
هذا الإجارة كذا إجارا صاحبها جائزة مائة بائة خالية من الشروط لنفسه وللعاني  
المطلقة، ودفع كله آخر مثل جميع ما وقعت عليه عقد هذه الإجارة في جميع هذه السنة  
نصفه، ويكتب من أحب كذا أحب بما أحب، ويتبع بوضوح ما فيها، هذه الإجارة يوم  
وجعت لا وكس به ولا ينقطع على أن يسكن المستأجر هذا في جميع ما دفعه، هذه عقد  
بالعرف، بعد ذلك إن كان المستأجر قد أجره، يكتب من أن يستأجر هذا عجل  
كل هذه الأجر ان تمام هذه سنة، منتمجها منه الأجر هذا، وفيه مستأجر هذا من جميع  
هذا الأجر لهذه سنة من هذا الأجر براءه قضي واستيفاء، وإن لم يكن المستأجر قد  
الأجره يكتب من أن يودي المستأجر هذا تمام هذه الأجره من الأجر هذا بعد تمام هذه  
لعدة، أو يكتب من أن يودي إثني عشرة حصه كل شهر من هذه الأجره عند من دفع ذلك  
الشهر، ويصحب هذا سائر من هذا الأجر جميع ما وقعت عليه هذه الإجارة كذا  
وحصه هذه الأجره، ورعا عن كل مانع من الفضي والسلب تسليم هذا الأجر  
ذلك كله إليه، وتعرف من مجلس هذه الإجارة بعد صحبتها وتساها بفرق الأبدان  
في الأقوال بعد ثمر المسأجر هذا أنه رأى ذلك كله، وعرفه، ورصده، وأشهدا عن  
أتمسهما وبتم الكتاب





له حجة ثم بعد ذلك عارض بالادلة والبرهان ، فوجدنا ان حجة الله تعالى على عباده  
في حجة الله تعالى ، ولا عار من ذلك ، في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
مسروطة الخبير من محضه في حجة الله تعالى ، ووجهه ان الله تعالى لا يترك  
فيما لا يخفى من الله ، لا بشرط حجة حجة ، لان السبب في حجة الله تعالى ، من حجة  
به الحجة ، في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
شروط حجة الله تعالى ، في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح

وكان السبب في عدم حجة الله تعالى ، في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح

ثم بعد ذلك ، في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح  
في الايام والاعمال ، فلهذا لا يصح فتح

وإنما العبرة بظاهر الإجابة في الحال، ومظهر هذا إذا أرواح مرأته إلى مائة سنة، فإنه يكون متعده، ولا يكون يكافئ في الروايات الظاهرة عن أصحابنا إن كان لا يعين إلى مدة للمدة غالباً، وجعل ذلك يبرره بكبح موهبة، واعتبر ظهر حده في الحال، وجعل ذلك بجرعة الوقت البعير، كذا في مسائلنا

فصل الثاني: أن المد المتقد بعبر عقداً واحداً أو تفرد مدته<sup>١</sup>، فإن بعضهم يعتبر عمومًا مشرقه حتى لا تزيد منه إيجاباً على ثلاثة أيام في عقد واحد، فإن ذلك يوجب إسداد المد على قول أبي حنيفة وحمه، فإنه وإن بعض المد عشتي عن لعمري، فكيف يعتبر عقداً واحداً، وإن بعضهم يعتبر عقداً واحداً لأبواب اعتبارها عقوداً عما سوى العقد الأول من العدة بكونه مدته، ومن الإجارة نظاماً لا يمكن الإجارة بالتمجيل<sup>٢</sup>، ولا بالشرط<sup>٣</sup>، المجمل والقرص من هذه الإجارة مدتها الأخرى ويسمى على هذا الاختلاف، بجره دار التسم لإجارة طويلة، واستفاد الدار بنسب حارة طويلة، ووجه البناء أن هذا العقد لا يشترط أن لا تصح في المد الذي يصحبها بسبب الأخرى في الإجارة؛ لأنه يكون مدته في حق الصغير، فلا تصح في المد الذي يصحبها كبير الأخرى في الإجارة<sup>٤</sup> أيضاً، لأنه يكون مدته في حق الصغير

وهل ينبغي إسداد إلى الجاني؟ والشيخ الإمام يظهر الدين لرعيه أن كان ينبغي سد إلى السائل في الدين، ومن عمله عقداً واحداً كان يسد إلى الجاني في المد، وكان يقول: قد عتدوا من لفظاً ومعنى، أما نقضاً فظاهر، فإن لا يقول: أجزأتك هذه فنقل بكنا هذه مدة بغير السرائر، والمسلح يقول: سأخره وأما معنى فإن مفصلاً فمما عتدوا عقد واحد، وإمضاء بعض هذه مدة من المد لإتمامه هو مفصلاً فمما من حد العقد وهو الذي يترك المال مع حصول المد مع المد، وأما كل واحد منهما من المد فليس هو المد لا للمبرق المفقود، وكان هذا القهيد حسام القيس يقول: الأصح مدته أنه مدته وذكى في سائر الأحكام عقداً واحداً في حق منك الأخرى بالتمجيل أو بالشرط المتعجل

(١) وكان شرط ولائاً لشرط التعجيل

(٢) حكاه في ذلك، وكان في مدته من الإمتناع

وعلى اعتبار ما عرفت وأخذاً، فنعرض عن قول مخالفه أنه يريد طياراً على ثلاثة أيام، مع يورث الخبر على ثلاثة ١٧، ويمكن لأبي العبد، لما مر من جوار هذه الإجارة على شرط أن يسهل الخيل في هذه الأيام الثلاثة التي هي غير ماحلة تلك العقدة، فكذا هذه الشرط الخبير في غير العقد، فإنه لا يسهل العقد، فكذا كان، بل على ثلاثة أيام بالإجماع.

١٨ من اعتبر ما عرفت، فعرض على ملك الأخره بالتعجيل، وشرط التعجيل أن يرضى صاحب الإجارة أن لا يرضى الأخره في الإجارة المصداق، وشرط التعجيل، فيأخذ له رواتبه التي يملك الأخره فيها بالتعجيل وأشرط التعجيل، فيد طلبا حيلة لتجوير هذه الإجارة، حتى أنه يورث، وأما الذي كان له من العقد، فيحصل مال الإجارة فمما ليس له الأخره، ويحجب عقدة السرى بمقدرة مال هذه الأخره، أو أكثر من يورث والده الضمير للمساخر على أجرة السرى المتقدمة، ويصح إبرامه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، لأنه هو العائد حالاً لأبي يوسف رحمه الله، فإن أراد أن يصير مضمناً عليه يحصل به حكم الحاكم المولى في المصداق، لأن حكم الحاكم المولى في التحقيقات نافذ.

والآن سنعرض أب الصبي بالنسبة، فإنه ينظر إلى أجر مقرر كل سنة لهؤلاء، فيجعل ماله لأجره على غيره، فليس للأخره، ونسبى مقدمه ديلاً، فيؤثر ذلك إذا كان أحر هذه الأخره، لكن سنة مائة، يحصل بماله ميسر من سنة من وثل هذه الأخره شيئاً قبلها، يحصل بماله ميسر من الستة أحره ألفاً، لا شيء، فيجوز، ويحصل المقصود، وإن كان الألف درهم أكثر من أجر مقرر نفسه، ميسر بحيث لا يصحبه التاجر فيه، لا تجوز هذه الإجارة.

والإجارة المهرية في المعار والتبليغ يجوز في الألف والدينار، لأن المعار لا

يجب التعجيل

٢١٥ هـ، بل هي لألفه، يستأجر الأجر، فيقول، إذا استجر الأوقات من الشئ مدة طويلاً، فإن كان الموعود شرط أنه لا يجوز أكثر من سنة، يجب مراعاة شرطه لا مدة، وإن كان بميسره شيئاً من عن جماعة من متابعيه أنه لا يجوز أكثر

من سبعة : وكان آدم في أوّلها ، ثم نوح ، ثم إسماعيل ، ثم يعقوب ، ثم يوسف ، ثم موسى ، ثم داود ، ثم سليمان ، ثم عيسى ، ثم محمد . وكان آدم في أوّلها ، ثم نوح ، ثم إسماعيل ، ثم يعقوب ، ثم يوسف ، ثم موسى ، ثم داود ، ثم سليمان ، ثم عيسى ، ثم محمد . وكان آدم في أوّلها ، ثم نوح ، ثم إسماعيل ، ثم يعقوب ، ثم يوسف ، ثم موسى ، ثم داود ، ثم سليمان ، ثم عيسى ، ثم محمد .

- إن كنت لا تحب الظلم على الوقت في ملأ من سبيلك خير لك، ومراعاة الآدمر المتأخر عن الآخر، رحككم حكم يحول ذلك كله خير، لأنه محتبه له

تو إذا سألوه الوقت دأخر ملكه حتى حوت الإحارة، ثم سألوه اسم رب لا تحج  
الإحارة، وإما إذا سألوه من هو بعض الملة ذكر في دواوي أهل سمرقند  
أنه لا تصح الإحارة، وأما في شرح اصطخار أنه يصح الإحارة، ويحمد على ما  
أوردناه إلى وقت تصح بحسب سببي لما مضى - ولو كانت لأرض بحال، لا يتكر فتح  
الإحارة فيها ما كان فيه أربع مائة مستحقة بعد، فإلى وقت الإحارة يجب للمسوي  
بحسب ذلك، وبعد أربعة مائة سنة يجب آخر مائة، ويبدد لأخر ما يعرف إلى  
الوقت بعد ذلك ذكر المصنف في هذه الحقيقة في كتابه، ثم رده في الفري حكام  
الوقت، إذا أخوه ثلثي من رجل، فجاء أخوه وولد في لأخر من سبب من أن شخص  
الإحارة الأولى أو جرد ما جردته، أو شخص فهدى بهما من الناس فيه، لأن الثاني في  
الرواية على أنجر الثمن مع

وهذا كما في النصب، تأت في الأصالة بدار حسن حم قتل وعليه لا يصح  
الإحوة بالهناك المربوب، هذا كونه في إيجازة قتل، وأما إذا كان مساجر أو حرم  
يكون في سائر د. ولا مسجر، لا إحدوه حقة، وقد كانت فيها ر. أو مسجر لا يحوز.

واختلاف اصناف في تعيين هذه المسألة بعضهم يقولون ان لا يجوز لأن المساجر  
بذلك لا يمكن المساجير من الاستعانة فكذلك يرد على المساجر انما يستأجره  
بوجه، وبعضهم قالوا ان لا يجوز لأن يرد على الآخر فائدة على الأرض حكماً تكون  
الأرض مشغولة بالزراعة بل هي ملكة، فقد استأجر من لا يقدر على تسليمه، فلا  
يجوز، وقد ثبت جوده الكرم

واعلم ان تمام الاجارة بوجود الأجر بتسليم المساجر مائة في القرويات، ولا  
يتحقق التسليم مع هذا، سئل واما حوزة الاجارة حتى يجب الآخر اذ اعيى الارض،  
وملأها الآخر إلى الشجر، فمعه وواحد على عملي احدى الروايتين، سألنا السيد  
لصحة الإجارة، ومضى الرأى الآخرى شرط التسليم بوجود الأجر لا بصفة  
الإجارة.

قوله ان حيلة في ذلك فله عيشان! جعلها ان يدفع صاحب الأرض الزرع أو  
التحليل معناه، بل الذي يرد ان يستأجر الأرض على ان يعمل فيه نفسه، وأجره  
وأعزته على ما روي الله تعالى، فهو يسما على منتهى منهم من ذلك كما صاحب  
الزراعة، ولعله يسعد سهماً من محصول إليه، ثم يأتى الدفاع لمدلوله به بصرف تسهم  
الذي له إلى الزرع، والى نفسه، أو إلى شيء أو لا دفع، ويردس ما دفع إليه بذلك،  
ثم يستأجر الآخر، مثل الكرم مع ذلك من صاحب الأرض بالقرعة التي يوافقها

الحيلة الثانية ان يدفع الزرع أو الأشجار من يرد أشجار الأرض بشئ معلوم،  
ويقتضيها، ثم يؤجر الأرض منه على الشروط التي يرضاها، وإن كان الزرع لغيره  
الأرض، ولا يقدر رب الأرض على أو سلم الزرع لغيره من ذلك ما ذكره صاحب  
الإسلام، لم يرد الزرع، بل يؤجر الأرض بعد مضي نسبة التي فيها الزرع  
صحور، وهذا ما روي في وجوبه في المستقبل بزيادة جائرا

قال بعض الأصحاب الإمام أبي علي النخعي رحمه الله كان مشايخه كانوا يريدون في  
حوزة إجارته الأجر من سبب أشجاره، وفي إجارة الكرم من سبب الأشجار، فلو قيل  
الإجارة بعضهم كانوا لا يجوزون ذلك ويقولون ربيع الأشجار هي ليس بيع رعية  
بما هو مع تسجته دليل أن المساجر مع عن قطع الأنجاء، وإن كان مع الأشجار بيع







أرضها ومنها وسماها، وجميع حقوقها وما عبا وسما، وكل فليس، كثير دخل فيها،  
وساخر فيها، وفروا، وأمه عبد عممة هذه الإحصاء، فرحبته، وحافته على ذلك،  
وذلك من يوم كد من سنة كد

ولما كتب أوله مرة شهر كد؛ لأنه لو كان في وسط اليوم لا يهزي في أي وقت  
ستبقى هذه الإحصاء من زمان، وكذا في المختار الفصح، ككت، دت، حتى لا يقع الفصح  
خارج الأيام المسماة، وإني كتبا في بعض الدواقي المتأخر قبل الأجرة بخلاف السبع، لأن عمدة  
الشمس واجب من الشهر، فبكتت في بعض الدواقي بعد كثرة الشهر، وهذه الأجرة غير  
واجبة على الفصح حتى يقضى، فلا بد من الليلة يقضى، وإني قد طرأ الخيال في  
الأيام المتأخرة من العقد لمحكمه التي ذكرنا قبل هذا، قالوا ولا ينبغي أن يكتب في  
المستطاع الخيال حتى أن لكل واحد منهما حق فيصالح في هذه الأيام محضر من صاحبه،  
وبغير محضر منه، لأن في قول بعض مسألتنا لا يصح الفصح بدون محضر من  
صاحبه على قياس قول أبي حنيفة، ومحمد رحمهما الله، فكان هذا سرطاً لا بد أن يدخل  
في هذا العقد، فيوجب مباد المهد - وإن أعلم -

٦٠٦٦ ورد كان المتأخر كرمًا فترأفها للخبز، من دفع لأحر الشغل  
والأشجار، والراجح من المستأجر من مائة منه، ثم جرد الأرض منه بكتب، هذا ما  
استأجر فلان فلان من فلان بكتب لمتأجر منه جميع ما هو أرض يقضى، من الكرم  
التي هو في موضع كذا (جميع حوصه أحد حدود هذا الكرم والثاني والثالث  
والرابع، كذا المتأجر هذا من الأجر هذا جميع أرض هذا الكرم) محدود فيه،  
وجميع حوصه جميع حدود ما دخل في هذا العقد وحرمه وأرضه وسره بمجاورة  
وعتله من حوصه، وطوره بمسالكها في حقوقه، وذلك بعد ما كان دفع هذا الأجر إلى  
هذا المتأجر جميع ما في هذا الكرم أو هذه الأرض من لأشجار أنفسه للفترة  
بمسولها، وجميع ما في الفصحاء وشرفاتش والراجح من حوصه وطورها بمسالكها  
صحيحة مدة هذه الإحصاء، من غير أن يكون أحد من طرفي الأجر على أن يعمل هذا  
المشروع إليه من بره بنفسه وأخوته وأجرهم، وما روي الله تعالى من الجراح، فهو بينهما  
على سنة سهم سبعة وسبعون سهمًا لهذا، فليقضى إليه، سهم واحد بعد الدافع، وذلك  
هذا الدافع به نصيب من السهم، أو أحد في أي عماره هذا الكرم وبورجه مباد وأحب

على اننا 'كل ما به' في ذلك، فهو ما هو له ذلك بدون جديد ما به<sup>17</sup>، وهو الوقت يجعله مباحة، ولا يسمعه بالنصف الفينيل. ركة، في مثل الصورة

ثم يكتب : تبصر مدبر الخداج ما ولىت عيب عمده هذه الملائكة في ذلك المجلس معاً صحت مدبره مع هذه الملائكة في ذلك المجلس معاً لا صحتاً ، ثم يكتب : سم اسماجر ما جمع ما وقع عليه عمده هذا : لا ح : . فإن كانت إجارة صوية ، يكتب : ثلاثين مع مصرية علي نحو ما كتب ، فإن لم يكن طوية يكتب : واحدة : قائمة هلاله أو سبع كائنات هذا النفس . أو بها : مع كده ، وآخر ما صلح : هو : لا أثر بعد البرغ في هذه الأرض البيضاء : ما : من الله ، يصح في هذا ما شاء : واجب ، ويمكن فيه ، ويسكر من الحب ، ويسم الكتاب ، ويدخل فيه : هـ : ما يدخل فلان بغير حده ، الأرض : وما فيها من الأشجار ، الشجر ، والبراري ، والبراري ، وهي عظمى : فبقين لا سمح لأصحابها في هذه الأرض بأصولها : جميع البرورع : (بوصفها وهدم) ، ثم تكتب في غده : أخرى : . ويذكر الباني

ورأيت نسخة أخرى من هذا الحُسين بخط شيخ الإسلام الحسن بن علي بن حمزة رحمه الله هو ما نقله فلان ابن فلان الفخامي من فلان ابن فلان اعلامي الحرلي لا في الوقت المنسوب إلى فلان يعرف به غاية المرحه ثابت الوثوقه في ذلك من جهة الحاكم مطلقاً ص ١٠٠ و قد عني في السرح خلل مع جميع السواد برأيه من الأوجه الأسماء وهو الربع ساعد عن مفسوم من جميع أراضي القرية المسمله على الأراضي المنضوية ذات أربع السبعه والسادس المدعو ١٤١٤ من ١٤٠٦ من هره كدادون مناشيا من الأشجار الفسرة وغيره من ١٤٠٦ والقصبة

هَذَا دَعِصٌ صَبِغٌ مِنْ الْأَشْجَارِ وَتَدْفِيقَانِ، هَبْرٌ مِثْرَةٌ هَذَا لِكُلِّ حَكْمٍ  
مَعَامَلَةٍ صَحِيحَةٍ سَبَبٌ هَذَا التَّحَالُفُ عَلَى مَا يَذْكُرُ فِيهِ مِنْ عِبَرٍ يَكُونُ أَحَدُ عِلَلِي  
الْمَعْنَى شَرْطٌ فِي لَاحِظٍ، وَهَذِهِ الْقُرْبَةُ كُلُّهَا مِنْ حَسَنَةِ هَذِهِ آثَرَةٌ، وَتَأْتِي: وَلَا هَذَا  
الْأَوَّلِيُّ، وَتَسْبِيلٌ عَلَى هَذِهِ الْفَتْحِ لِرَبْعَةٍ، أَلِفٌ وَهَمْزٌ وَنَاقِلَةٌ وَفَرْعٌ كَذَا،  
(هَذَا هَكَذَا) عَلَى وَكَانَ فِي عِبَرِهِ أَنْ

[illegible]

(١٩) عكساً في ظل ذلك في (أ) مذهب في الزواج ، ثم مستند ، ومن هذا الوجه  
الزواج بعداً

فقبل هذا التفتيل يسمى في هذا الكتاب من هذا للتفتيل يسمى فيه جميع هذا اسمهم  
 الواحد من هذه لأربعة لأنهم ، وهو أربع متشعباً غير معصوم من جميع أراضي هذه  
 القرية المحدودة به بحدود جميع ما وقعت عليه عقدة هذه البنية إلى ما له ، وكل ما هو  
 مشوب إليها من مشروب دور ما فيها من الأشجار والفضاء ، وهو ما فيها من المساجد  
 والنقابر ، وطرق العامة ، وحيات الناس ثلاث سبب متواليه ، أيها عرء شهر كذا ،  
 وآخره سلخ شهر كذا ، بألف درهم فطريقه إلى أخرى ، وذلك يومئذ آخر مثل جميع ما  
 نصب عليه عقدة هذه البنية لا دكس فيه ولا شطط ذلك صحبه إلى آخره ، . . . . .  
 هذا التفتيل جميع هذه لأجرة ، بوضوطة به بعبلاً صحيحاً بعبلاً هذا ، ينقل جميع  
 ذلك إليه بعبلاً صحيحاً ، يرى إليه ما برامة خص و سعة ، لا بمر ما أصاب وأجره ،  
 وفيه هذا التفتيل جميع ما وقع ، به عقدة هذه البنية بسمهم هذا ، لتفتيل إلى أخرى ،  
 وضرباً وأنهم مما نزل إلح ، وأشهد بذلك في يوم كذا من شهر كذا ، ثم أقر هذا  
 الحق هذا في حال جور أقر هذا إلى آخر هذا أن هذه الأجزاء المذكورة فيه كانت سبباً  
 بعد ما أخذ هذا ، لتفتيل من هذا ، لتفتيل جميع منهم واحد من أربعة اسمهم ، وهو أربع  
 مشابهاً من جميع أسجار هذه القرية المحدودة فيه وقصبات ، ربما يقع من لوائهما من  
 لأشجار فيه مما له أصبح على أن يقوم على ربه ، ويسمى به ، ويحفظها على أن ما  
 أخرجه الله تعالى من ثماره وأغاب في بعضها يكون ذلك بسبب على لما حصة الشعب  
 من ذلك لهذا التفتيل ، والشعب من ذلك حصة هذا الواجب مما به أصبح حصة حلبة على  
 الشرود المقتدة يدفع هذا ، الناس جميع ذلك إليه دفعا صحيحاً ثلاث سبب متواليه فوالها  
 سلخ حتى الحجة سنة سبع وبسبب وفي مصلحة وتوزيع هذه البنية بعد ذلك ، عرء المحرم من  
 ثمار وتسمى دار عتاته ، وقد ربح أمر هذين العفتين المذكورين به من قاضي من مصلحة  
 مسلمين أخذ الشعب ، فيما يرى الناس ، فقصي في مجلس هذا ، بين الناس يحوز هاتين  
 العفتين القويتين فيه وصحته ، وأما هذا العفتين ، . . . . .  
 في ذلك كله ، أي صاحب من هذا من عند استحقاق سرائر هذا ، في ذلك ،  
 وأشهد على أنفسهم بجميع ذلك من أنت اسمه آخره ، أن قري حصة ، وعلى  
 اليهود يسان من يوه ، وذلك بالأي يحيى فلهذا يحيى - والله أعلم -

وإن كان يسأمر شري الأشجار والعسل والور بين ، ثم سأسمر الأرض





## إجازة أحوات حرف

٢٢٠ - ساجر مه جميع أدوات مسج الوساند بأعيانها من ذكر الأجر لها له  
وملكه وحى الله، وهى سائر واحد، وكذا فى الحقيق ونفسه المرومة سرورون والأوقات  
وكذا ركنها، وهكذا أدراك كثر حرفة شكر شيئاً غشياً وبين ممدودها وصعب على عامر  
فى الأسرى، ويمنون هى قائمة بأعيانها: وقد نظر ثوب هذان العبدان، وعرفاها وأثر  
المترتيب فى آخر الكتاب

## إجازة النص

٢٢١ - ساجر فلان العلامى من فلان العلامى استأجر منه معه ستة واحد  
كأنه، أولها عمر مهور كذا، وحرفه صالح شهر كذا بكذا، ثم هذا معنى أن يستعمله هذا  
لستأجر بجميع ما يتو، من لأعمال فى هذه لئله لى عمل ساء لا يتبع له عما يلزمه،  
ولن هذه الأجير سيم نفسه اليه يحكم هذا العقد حتى يستعمله لى عمل ساء، ويتوقفه  
أجر كل مهور يستعمله له عند نفسه، فإن كان استأجر، لوع حامى من العمل والحرفة  
كتب على أن يستعمله فى عمل احتياط فى أنواع شتى كلها، بجميع ما يحاط على ما  
يرى، وأحب استأجره نفس أن يحتر له تراً، وبين موصفها وسبب وعنفها بالذعان،  
لستأجره على رتبة كذا كذا من الإبل بأعيانها، ويصفها ويصفها، فإذا حلت كذا شهراً  
على أن يرهاها، ويحفظها ويحفظها، ويوردها ويصدرها على غطاءها، ويوردها  
جريلها، ويحلب درات لدر سائر الأوقات لى يحلب أمثلها بها، ويحضر ضرورتها  
بما حلتها، ويوزن غلبها، وعلى مصلحتها من جميع مصلحتها التى يباح إثباتها، ويطلب  
لهاها بكذا درهم، من آخره ويرى التأميل والتفصيل فى آخره

فإن ساء لاني بعد أعيانها بغير ذلك، ويكون هذا أحسن واحد، فلا يملك أن  
يزاخر نفسه بغيره، ولا صمات فيصا صانع منها بالاحتياج، وهى المعنى هو أجير  
مشارك، به أن يواجر نفسه، ليرعى غيرها من غيره، ولا يصنع ما فسخه حتى لى  
حسبه وحسبه الله فلا تألفها

قوله - أخره يحصل الكتاب من سيرة التي حارقت وبحره - وهذه هي خلاصة  
 وسائر جوابه، فيجيبه إلى المستأجر كنه - مستأجر منه نفسه يحصل - كتابا كنه إلى  
 خلاصته كونه من غيره - يحصل حرم هذا الكتاب منه به بعد، وهذا اجازة  
 صحيحة، ونقص هذا الأخير من هذا المستأجر جميع الأخره بدفوره، وفيه معيولة بعض  
 محققا، - فخص به هذا، يكتب فخصا صحيحا - ومن حمله من كره - سمرند،  
 واصله اجواب إلى هذا المستأجر - وبسم الكتاب

### استئجار المملوك بخدمته

١٠٩٢٢ - مستأجر به عبده، له هذا يسمى ربح، وفي ذلك هذا لأجرته ممنوعة  
 ورهبة، وفي يده، وفي عهد سائر ملوك الفقه، وبين حبه - مستأجر به سنة كاملة  
 أولها كنه، وأخره كنه، يكادهم أجرة صحيحة على أن يسعده هذا المستأجر  
 بأثره، فخدمته بقبوله - ممنون، ويحل للمستأجر مستأجره به على ما يرى في  
 جميع هذه الفقه، وبأخره فب من - خفت، وكفده من - وسائر به أن بداند  
 ويعمل في ذلك برأيه، فإن كان يعمل غير ذلك ذكر ذلك - ذكر لأمره، وأنعم به  
 - الفتح، وأمر به، وفيه الكتاب، - لشره أن سائر به لا ضرر له وخدمته التي له أن  
 يطلبها من خدمته وخدمته من من ماله وخدمته أصابعه من السحر إلى ما بعد -

### استئجار النسي من الأب

٢٠٧٣ - استأجر به أبه الصغير يسمى خلاص، ليحصل كنه منه كذا وكذا درهم  
 أجرة، صحيحة على أن يحصل - هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في صحيح هذه الفقه،  
 وبقي آخر كل شهر منه - ففقهه - وسلم الأب هذا الصغير برأيه لأمره إلى هذا  
 المستأجر، فببه - ونفرد، وبسم الكتاب، وإذا استأجر من ذي - هو مضمون يعمله  
 خبر - ففقهه - ففقهه به حكم الحاكم على ما مر مرات - والله أعلم -

### امتداد الحزام الطيفي والكسوف

۱۶۲ ۲ جرئت من علامت سه تو سیرین شلی ان پسر ، عمر کدا و ما پسر نه  
من الا عسله پسر طایفه ای پسر نه هیا المسآجر علی ن نکران احمر عدله نکل شهید کت  
درهمنآ و آند هم الا پسر نه المسآجر فی صورت م پسر نه من اجرا عمنه ابی طعمه  
و فداد و لاده و پسر عمنه ابی لا له میا الله عمنه عمنی ای کت پسر نه کان  
مافوآله هیه یاری حیدر من عمنه و سلم عمنه ای هه اسب جر پسر نه تسلیحه  
صحنه

## استثمار العنبر

١٠٢٤ هـ - هـ ما استأجر فلان من فلانة فلاناً بـ ...

استثمار الأستاذ لتعليم الصبي الحرفه.

۲۶۶ • ساحره چشم من استیج ایسمی کند، مرده که سعادت رحو یقین  
سده کذا بکده اندر همایون سعادت می از قافله انعم و رسم الیه هدایا و عجز له







صبارا كيانا، وقد نظر إليهما عند عقيل، وعمرهما بأعنتها، ولكن محصل من الوطأ  
والقتر كذا رطلان برطل كند، ذهب من الكسوة كما رطلان، ومن معالي من القدر  
والرث كذا كند رطلان ومن كذا ومن القطة والشهد والسمون والرث والسم  
والقار كذا ليحتمل في رطل واحد ثلاث مائة من الكسوة والرث والرث، وذلك بعد  
ممرتهما جميع هذه المرات من القطة والشهد والكسوة والرث، وغير ذلك، ونظرا  
إليها، وعرفاه ممرين بدر، ونصها بمائة صحيفة حائرة لا كسوة فيها، ولا حيلة  
ليحصلها في يوم كند من شهر كند من سنة كند في ليلة كند هي أو يبيع منهم الخنزير.  
ويرثهم في أوقات الصلاة ويجمع بهم، ويهدى لهم الخنزير، ويبيعهم بهم بعد الفجر ثلاثة  
أيام، ثم يرجع بهم في اليوم الرابع، ويبيعهم لهم الخنزير، ويبيعهم في أوقات الصلاة حتى  
يرجع إليهم من شهر كند، وقد عرفوها جسيما، على أن نهزلا لا كسوة أن  
يستبدلونها بأمره، ويدر الكسوة، وغير ذلك مما وصف به، ويبيعهم بهم براهم  
على أن يحتملوا عديها لمقدم الفجر صوفه، ويتم الكتاب

فإن كانت الأبل بالحب ذكراها كما مر في الحمرة، رذكها اب سو ملككت صفت  
الإحارة، وفي سر الفجر لا سقط، وتم ما في الكسوة في مصر سقط لا حارة، فإن  
مات في القارة يقيت بذلك لا جرة استجسانا، ولا بد من بيان ذلك في الموضع، ولو  
صفت ذلك كله، بطل لإجارة، فيسر له أن يحتمل في السنة الثانية إلا برامه  
ومجدة عقد

### أكثر السبعة، ومنع اللحم في السفينة.

٢٠٢٩ ساجر من جميع السفينة النخلة من خشب كند، ثم عومه كذا بألواحها  
وزودها ومجانيع ومرايحها، وشرايحها وظلالها وسكاك وحضرها، وجميع الأشجار  
شهر أول كند، وحره كند، على أن يحمل حب كند كذا حصة، رمل، ودا كذا، بالخير  
ويطعمها من يده، كذا إلى يده كند حانة جرحهم على أن يجرح مع الناس، ويبيع معهم في  
عند الفجر، ويرث في الأبل، ويرث معهم إذا باروا، ولشبه هذا، مؤاجر جميع  
عند الأجرة من حبهم في مجمل هذا المستاجر، ويبيع هذا بساجر جميع ما وصف عليه



إذا حلفوا وقتها، يكون سهارى وإصلاح حسنها يد رعت لخاصة إليهم من هذه  
 القولهم بالمعروف، ووكبه بذكر على أنه منى عبرته عن ديد شهر وكيل بذلك من  
 جهته مستثفاً. ومن هذه هذه الوكالة مستثفاً، وشهدا. يسم الكذب

## الفصل الثامن عشر

## في الأنوار

هذا الفصل ينسمل على أنواع

نوع منه

في الإقرار بدين حال مطلق.

٢٢١-٢٠ أم يلان طائفاً راجعاً في حال صحته وقيام عهده وحوار أمره له، وعليه  
لا حيلة له من مرض، ولا حيلة يجمع صحة أقواله أم أن حبه وفي دمه لعلان كذا حرمناً  
لو كذا حثراً بصعب كذا، دهنراً لا رماً وحفاً واحباً حسب صحيح حد لا غير ما حل بطلاله  
بها، متى شاء، وكيف شاء لا براءة له منها إلا بحرم وجهه منه، يبه، أو إلى من يقوم مقامه  
من وكيل، أو وصي، أو وارث لا يسمع له حجة يدعي له هذا، قال عن نفسه إلا عند  
رفع البراءة به إليه من جهته، وصدقه هذا القر له في ذلك تصديق صحيحاً حطاً  
شهادته، وذلك بتدريج كذا، أو يكتب وعيل مع هذا، المقر له من الإقرار له بذلك فمولا  
صحيحاً، وشهدا على أنفسهما بذلك كنه من أنت سمع حرمه بعد أن لم يرض عليهما هذا  
بلسان عرفه به، وأقر أنهما عداهما، وأخطابه علناً، ودلله كنه بتدريج كذا.

وإذا أراد بيان السب ذكر الكتاب فذلك في الكتاب، والأسباب كثيرة من جملة  
ذلك ضمن سبع، أو خمس، أو داور، أو عبد الشره منه، فيكتب عند قوله ديناً لا رماً  
وحفاً واحباً لمن يرضى، أو داور، أو عبد الشره منه بمعهده صحيح، وفيه منه، ورواه  
ورضى به، ونظر عنه نفسه، وأمر بأئمة عن جميع العيوب بعد معرفتها كلها حالاً غير  
مؤجل وإن كان ضمن مؤجلاً يكتب، مؤجلاً إلى كذا، ضميراً، أو من سنة، أو إلى  
سنتين على حسب ما يكون كاملتي حلاكتين، وليس له المقر له من بطلان هذا أقال حال  
قيام هذا الآخر، وإنه ان بطلان بها بعد ما حل هذا الآخر كنه به، ومن شاء، لا براءة

له من ابی آخره، وقد نكح امرأته من امرئ هذا المبع حرمه، فعد عند عمله هذا  
المبع من غير تهر، والى ذلك نفس المبع حاله ما وقع عقده هذا، ومع الأول من مذهب  
ابی حنيفة رحمه الله أو من مسوى بين شخصين في حرمه ولم يكن السنة، فالأصح من  
حجبي فيمن حرمه، وأما كذا المفسر عند سنة، لا امر وهو مع

وإن كان النكاح محتملاً، فلا من حلال في منه منهم، مع ما في النكاح يردى  
لأنه عند كل شيء كذا، وإذا أرادوا أن يكون فعله حرمه، فحرمه كذا، في حال  
نكاحه، وكذا في نكاحه، فجميع ما في عليه حرمه، ولا يجوز ما في، ويكتب من  
غير أن يكون ذلك شيء في البيع، لأن هذا الشرط يجب أن يبيع

من جملة لأسباب تعرض فيكتب فيها لأمرها، مع ما في مناصب، مع ما في  
المسرح، مع ما في، وأنه في من من حرمه إياه، وذهبوا إليه، أنه في مناصب، وذهبوا  
إليه حرمه، وذهبوا إليه، مع ما في هذا في حرمه، ولا يكتب في من من حرمه، لأن  
المفسر لا يفتل الساجد، ومن جملة ذلك في مناصب، كذا، لا في من واحد واحد  
بشيء غصبه من هذا المراهم

ومن جملة ذلك في من كذا، فيكتب في من لا يراه وحده، ومع ما في مناصب، مع ما في  
عنه كذا في من كذا

ومن جملة ذلك في من كذا، فيكتب في من كذا، مع ما في مناصب، مع ما في  
عليه في من كذا، فيكتب في من كذا، مع ما في مناصب، مع ما في  
في من كذا، مع ما في من كذا، مع ما في مناصب، مع ما في  
الذي في من كذا، مع ما في من كذا، مع ما في مناصب، مع ما في

وإن أراد في من كذا، مع ما في من كذا، مع ما في مناصب، مع ما في  
مع ما في، مع ما في، مع ما في من كذا، مع ما في مناصب، مع ما في  
في من كذا، مع ما في من كذا، مع ما في مناصب، مع ما في  
الإلهام، مع ما في من كذا

وإن أراد في من كذا، مع ما في من كذا، مع ما في مناصب، مع ما في

انظر هذا الخبر في يوم النسي من أخبار ما استعملنا بعددًا عددًا طوله كذا، وعرضه كذا،  
وصحته كذا، وبها ج طوله كذا، وعرضه كذا، ونقشه كذا، (سببه كذا، ومعهده ربا"  
طوله وعرضه يومه كذا، وقسمته كذا، واسمها إليه، نقضت منه، يصبح ذلك رعي  
عليه بهذا اليوم، إله حسبها يوم أن يسجد في كل عدد المهر م، وكان ذلك كله حاشية  
السجود المسمون في شرح هذه النكبات

[illegible]

إذ لا بد من كتابة الخبر في الصغير - وإثره ذلك لا يسع، يكتب حكاية التكاثر،  
فيصير به خبراً عاماً للقب، ووجه كتابته هذا - لأن الله الصغير هو الله  
بولاية الآخرة من لئال الصغير، في لئال يكتاد بهما التكاث - فيصير من الشهادة  
العلوية، وقيل بـ الصغير، وهذا التكاثر لأنه الصغير - فيصير به خبراً  
وعلماً من الخبر لا فائدة منه

موضوع آخر

[illegible]

يكونت آخر ثلاث روافد عظيمه و عظيمه في حيا تنبعه الانهار و تضاف هذه الانهار  
و حواجز فوق هذه النهر و غلبت لافعة نبعه و لا يوجد نبع من مرمى و لا غيره يجمع  
صحة لافتراف نبعه غلبت في نبعه كما دره فدان و حارجه الارض و  
صحيح طرقة و مرمى لافتراف له بذلك و لنهجا اتصال و من مرمى انسابه سالكون من  
الاعيان و الاموال و انهم بهذا السبب و رقة على ان قل و احد منهم غلبت صانع بذلك  
كله لهذا الغرض له ان من احد هذا بلدت جميعا و لا من ساء لافتراف و احد بعد و احد حرم







وصفاً لأن يكون غير الساني، وكذا يادع من غير له الثاني، ثم يكون رسولاً من جهة في الأداء به، ولذا احتسب مده الوجوه، ولذلك لا يكون وكيلاً في بعض ماله من لا يستقيم ذكر الوكيل، فترك ذكره وكذا، نكتنا الإقرار به، وكذا به حتى لا يفتقر حتى لا يستطيع الخطو أن يدل تركه الوكيل، فبعضه مضمود غير له الثاني، ويقتضيه الاحتراز عموماً ذكره

### نوع آخر

في الإقرار بقض له به.

٢٠٢٣- أقر فلان مداناً أنه كان له على فلان كذا حفاً، اجتناباً سبب صحيح، وقد كان كذا بذكر منك مستعلاً بغيره على شهادة شهود عدول، وقد كان في يده كسبه يسيراً في ذلك، لإضماره، وأنه حقق في فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه، واستوفاه منه ما كان مستحقاً، يدفع ذلك كله إليه ويرده عن جميعه بعد قبضه عليه، وأن انصبت الذي كان في يده بإقراره به بهذا المال قد صدق من به، فمضى أحواله برون من الدهر، فهو لا حاجة له به عليه، ولم يدرى هو عنه برف من الدهر، أو غير من ذلك، أو وصي، ووردت بذلك انصبت جميع ذلك مال، أو بعضه، فهو وعن يقوم مقامه من دعواه قبله ذلك انصبت، ونسب فلان من فلان جميع هذا الإقرار والإقرار به لا حاشية على طبعه به يراه، ويصح الكتاب

### نوع آخر

في الإقرار بالعص من أحد الطرفين وهو كهي عن الآخر:

٢٠٢٤- ٢- يكسب أقر فلان طامعاً أنه كان له على فلان ودلان كذا به، بالمدى، وكان كل واحد منهما كميلاً غير صاحبه بكل هذا طبع، وصحب له به يأمره على أن له أن يأخذ أحدهما بذكر كذا إن شاء، وإن شاء أحدهما جريباً بأحد هب، ويأخذ أحدهما من صـ، وكوب شاء غيره بعد طري، وإن فلاناً وهو أحد الطرفين نفسي في هذا

أقبح انما يجب الذي كان عليهما جميعاً، وكان هو كفيلاً عن صاحبه بحصته، فسقط  
هذا الدين عليه، وبزناعه، ونميين له على هذا الذي مضى، ولا عن صاحبه من هذا  
الدين قليل ولا كثير، ولا دعوى له فلهما في هذا الدين لا في كله، ولا في بعضه لا  
قديم، ولا حديث، وصدقه هذا انفق له في ذلك مراجعة واشهد، وإن ادعى أحدهما  
نصيبه خاصة، يكتب من فلان وهو أحد هذين العريين، مضي نصيبه من  
ذلك، ويرى هو من ذلك، ويرى صاحبه أيضاً من كمالك عنه نصيبه، ويقى له على  
صاحبه كذا حصته، وعلى من نقضى أيضاً ذلك بسبب كذا عنه

## نوع آخر

### في الإقرار بالخطأ

٢٠٢٣٦- أقر ان يعلان عليه وفي دمه قضي حنطة عليه، وفيه جارة جارة  
حريه بالقتل العشاري لتعارب بين أهل بخارى في لازد وجن راجعاً بسبب صحيح.  
وإن شاء من السبب، يقول بسبب أنه استقرضها من فلانها من فلان، أو يقول  
بسبب سلم صحيح مستلزم شرائط صحته، ويريد في السلم لأحد، ويقول مؤجل  
مأجل كذا عن أن يسلم إليه في موضع كذا، ويضعه هذا الجرة له في ذلك كله شاعراً،  
ويتم الكتاب

والإقرار بساتر المكبلات والمرومات والمعدودات، المتعارفة على مال الذي ذكرنا  
في الحنطة بالمعنى من تعريف المعرب في صفاته وعمره، يكتب في الدين كذا من  
المنحس الأحمر الرشد البني المودود يوزن بخارى، وكذا من الدجس الأبيض النقي  
الوسط المودود يوزن بخارى، ويكتب في الفترة كذا من الجاريس البني المودود  
يوزن بخارى، ويكتب في السهم كذا من السهم الأسود البني أو الأصعب  
النقي الوسط، ويكتب في الفلج كذا من الفلج الأبيض الوسط لحاف مع اللوز  
المودود يوزن بخارى، ويكتب في الفلج كذا من الفلج الأبيض الوسط  
اللطيف المودود يوزن بخارى

وإن كان مستحلاً يكتب المنحول المعروف به لك وير، ويرنه يوزن بخارى،





وهو كذا . وعبر جميعه كان يدعى عليه . وهو كذا إلا فادر كذا . أو أجب دلت إلى كذا .  
 يعني أنه عنه إلى هذا الآخر ، ومن به حل شيء من خلافه ، والبراه

## نوع آخر

### في الإقرار بالاعتذار

٢٠٢٢٩ أقر أو جميع الدار التي في موضع كذا حدوده ، كذا بحدودها وحقونها  
 وسرقتها التي هي بها ، وجميع ما هو متصوفاً بلسانها من حقوقها إلى غيره ، فملاك تلك  
 كانت ، وحق واجب ، وأمر لازم وسبب صحيح هو حق بحدوث عرف الإقرار بذلك أنه  
 حقاً واحداً وأمر لا ريب ، فجميع ذلك له دور الثمر وهو الناس اجمعين ، وهذا الثمر له  
 أن يخصص فيه من هذا الثمر غيره من الناس اجمعين ، ولا حق بهذا الثمر في شيء  
 من ذلك ، ولا مسببه ، ولا دعوى ، ولا طعن ، ولا خصومه بوجه من الوجوه ، وسبب  
 من الحساب . وصده فعلان في ذلك . ويتم الكتاب . . . . . كسب عقيب قوله  
 بحدودها وحقوقها ملك فعلان حقه . وهي يد هذا الثمر بطريق العارية ، . أن فعلان الثمر له  
 أولى الناس : أحقهم بها منكلاً وبدلاً وتصرفاً لا حق لهذا الثمر . ولا لأحد من سوى هذا  
 الثمر له . وصده الثمر به . فله حلقاً ، وعلى هذا الطريق يكتب . . . . . كتاب الإقرار  
 بحدود آخر

وبدأ فدر أو حبيب . رانر أن ذلك في يده ، وأراد أن يبين أن سبب ذلك إليه  
 واجب عليه ، وأن جميع هذه يدور ، وهذه الأرض في يده مسروبة عنه فعلان ،  
 وتعليمها واجب عليه ، ولا مبه نامر حتى واجب عرف هذا الثمر ، وبره لأقر به أنه حتى  
 يسلمها إلى فعلان ، . . . . . به حقه . . . . . وحقوقها وكلها سبباً صحيحاً بلا مدفع ولا  
 منافع ، وهذا جائز ، وسببه واجب عليه ، فإذ سلمها ولا تعبته فبببب كذا ، والقول  
 في ما أن نفسه قرب الثمر به ، فإن من نفسه يقال عليه تسليمها . فإن سلمها والا عليه  
 فيسبب ، وذلك كذا ، وكذا . فهو أحوط وأصوب .

وإن لم يكن الدار في يده ، فإنما يكتب عليه تسليمها . أو تسليم قيمتها إن  
 عسر في تسليمها ، فذلك خذولاً لأنه لا يكتب في هذه الصورة . أن . . . . . في يده ، فإذ









البيت كذا، فافهم هذا، فافهم ان هذه العرفة المذكورة فيه مثل فلان دور مناهل، ويتم الكتاب

وان كان الاثر في بيت من در مشترك بينه وبين آخر يكتب في آخره المثلث بيتاً، ثم يكتب في اوله وفيه البيت بعد هذه الفصحة في صليب المثلث من كذا ليعطى له، وان وقع في صليب الآخر فيسخر بغيره من صليب جلد جلد، وهو ان يأخذ قدر البيت من صليب المثلث بعد ان يصر بغيره بغيره في صليب جلد جلد، والآخر له بيت بيت عند أبي حنيفة رحمه الله، واحمد بن محمد بن أبي يوسف رحمه الله وقال محمد بن حنيفة رحمه الله بغير المثلث بغيره في صليب البيت، والآخر بغيره بغيره في صليب بيت

في آخره

في الأفراد بطريق في الد ر لى للمقر.

٢٤٢ - ٢ - في اوله بيان طريق في الد ر لى في هذه السورة كذا، وهذا الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا إلى كذا، ومبدأ هذا الطريق من موضع كذا إلى باب الدار الأقدم من باب في هذه الدار ومنه الطريق من هذه الدار إلى باب الدار كذا، وعرضه كذا بطريق في هذه الدار الملاحقة لهذه الدار، فاحمد بن محمد بن أبي حنيفة الطريق التي لهذا الطريق، والثاني والثالث والرابع كذا ويات هذه الدار التي بها هذا الطريق في موضع كذا، منها بصلت فيه إلى هذا الطريق حيث يخرج إلى باب هذه الدار إلى الطريق الأعظم أنزل جميع هذا الطريق بحدود هذه الدار في ملكه ويده وهو أولى به من المثلث من سائر الدار، ويسم الكتاب، وان كان المثلث مشتركاً بينهما يراعى الكتاب مشتركاً بينهما

في آخره

في الأفراد بعد ر ل ر ح ن

٢٠٧٤ - يكتب موصعه وطوله وعرضه وارتفاعه، ولا يجب ان يكتب هذا

المجلد المذكور في تاريخه ١٢٤١ في ذكر ما من اختلاف السروحة في حياطة أنه اسم الجبل  
والأرض لوكيل، لا غير

### سورة آخر

#### في الإقرار بمهر أو فداء:

٢٤٥ ١ يكس في السور، أقر في السور أقر في موضع كذا، يدعى مكدا، وعبد  
هذا القب من موضع كذا، ويخرج من مكر كذا، وعنه في صيغة كذا، وطول هذا السور  
مع مفرقة إلى مفرقة كذا، سراجا مفرقة كذا وعرض هذا السور، كذا أقر في هذا السور كذا  
عاشي مفرقة من كل جانب من جانبه خمسة أفرع في طول هذا السور حدود ذلك كله  
والرصة وكل حين دوا، أحسن فيه وحيز مع هذه المبركة، بسم كتاب، ومعنى التيقن  
بما أقر به ويؤيد.

### سورة آخر

٢٤٦ ٢ هو أقر في السور أن السور مثل غيره، به كان وكلام ذلك السور  
في الشراء.

إن أردت كتابته على ظهر الصلح يكتب أقر في السور فلا المذكور اسمه ومعه في  
بطن هذا الصلح في حد من أقواله، ويسمى هذا حد ما له كان السور جميع هذه  
انقسام المذكور، في بطن هذا الصلح، أو جميع هذا المذكور، محدود في بطن هذا  
الصلح من أربع مفرقة فيه بالنسبة السور فيه لفلان، فلا استراة محلة، ويوكيله  
العلم، وعند المحل من مال من كذا، وتقتصر على الحدود عنه لأخيه، وإن جميع هذه  
الحدود أو هذا الصلح من فلان وحده، وأن اسم هذا السور محدود في بطن هذا الصلح  
اسم عارية، وكذا لا اسم مستحق وأصله، وإن موافقة فلان أو في حد منه ومن  
سور السور أحد عشر، وأنه لا دعوى لهذا السور في حد منه، إلا في سره منه وأنه لو  
دعى ذلك أنه أرشأ منه أو دعى ذلك من يقوم مدعه في الدعوى في حال حياطة أو





## في الإقرار بمسح لبيع رعية ملك للشراء

٢٠٢٥ - أم قد ان مائة مائة كان نسري من فلان جميع لدار التي هي في موضع كذا حتى هذا كذا على جهة الوفاء والتوفيق لا على سبيل السداد والتغطية بكذا، ووقع التذاتض بيوسف من الجدين، وذا؟ أنه قال له حيا أمرا، وأنه من تقدمه مثل هذا التمس، وطلب منه بيع بيت منه، ولبس ثمنه، وتسلم المسح، جديه من ذلك، ثم إنه فلاناً وهو الشائع فلان من التمس، وطلب من المقر عند بيده، وبعده من، وقسم اسم، وحدثه ر لمشوى جديه، وطلب فلان من المقر عند رد ذلك الصك، فمخر عن رده، وقال: إنه لا غاب للطلب منه فلان هذا ثمة، فمخر طائفة استولى من ولاي التمتع جميع هذا التمس، وهو كذا يدفعه إليه، ويصادم ذلك إياه، ويرى الشائع هذا ليه منه برائة فبعض والمستعفاء، وسدتم به جميع ما كلف، فمن تحت البيع، وحدث كذا بعد جريال بيع من هذا المقر في ذلك، وغراء هذا التمتع تلك منه، ومحمد بن أنسك من هذا النسري في ذلك كله لهذا السائح، وإلا ردا أنه لم يبقى له يعني تكمعه على بيان هذا في ذلك كله دهرى، ولا خصومه، لا في أصح هذا المخلوطة، ولا في علته، لا في ثمنه، ولا في قبضته، ولا في هذا الكرم كنه من سائح هذا، وهو أخوه من هذا المقر، ومن سائر الناس أحمق، وأل هذا المقر مني أخرج ذلك من الصك، فهو مسطن، وهو في رعية القبيصة على ذلك، وطلب التمس من، وصده هذا المقر له في ذلك، ومن الكتاب

## نوع آخر

## في تجهيز الرجل لخته وإقرار الأب والزوج لها بذلك

٢٠٢٦ - شهد الشهود الخمسة آخر هذا الكتاب شهد جميعاً أن فلان من فلان جهر اسمه فلانة من حاله من مائة مائة لها، وبعثاً عليها وإحساناً لبيب، ثم ساق إليه رة جها فلان من صدها، وبعثها بعد ما جرى بينهما نكاح مسحيح من موافقة الشيوخ مسحيح شرائط نكاحه، وذلك بعد وفاتها في صدها جها هذا جميع في ما على ما أخبر والبركة مسليهما، وكثر بالموتى الطيبة مسليهما، باب المخرج بعض ذلك مسليها، وبين





20

في إقرار البيت بجهادهم لا يبيحون لأفعالهم:

٢٠٦٥٦- والذئب وحيداً أحدها لأن يكتب سبعة أطياف في سبعة دوائر على  
 نحو ما بينا في هذا، يكتب بعد ذلك، بسم الله الرحمن الرحيم، فرب ثلاثة  
 دوائر حصة أن يصحح لأعمال المذكورة في سبعة دوائر على سبعة أطياف وأبو عبد  
 وصغارها وقريب ملك أسب فلان، حقه سبعة صحبي، وأمر لاره قد عرفت ذلك  
 وأنها الإعراب، وأب، وأن جمع ذلك ثم يكتب بطرح العدي، وسدتها بها هذا  
 مشافهة بها.

قوجه از من آید . آنرا طاعتی از جمیع و معروفه و نسبت بشما من  
سها عامی حسیع بواع النساء ، الأمهه و القرش و البید و احیی من نذهب و النصفه  
و احو و اعر و اقلانی و الأوبی السمریه و الخسیه و ادر حاجیه ، خنبدیه ، الخریه و اویاج  
الأمهه و الاثبات و سمد ، و عر ذلك من کل فنی و عسیر لیس من مکتوبه فی کتب  
جهره ها ، و هی الار فی بیت روحها ملئت فیها فایلا بسبب مسیح ، ، مر لازم قد  
مر به تلك و مر به الار ، بدت له ، و صعد بها ابره هه متافیه و سها

الوجه الثالث أن يكتب لأب سبعة جهورها وحب السبعة إلى ، ويهـ أي  
سبعة هذه الألف ، من السبعة جهورها وحب السبعة إلى ، ويهـ أي  
الأحوط ويسمى الأب مبدى في هذه النسخة من مغلوم ، ثم في الآية سبعة هي  
جميع النسخ ، ويهـ أي لأحوط ما كتبه أولاً

## نوع آخر

## في الإقرار بالحيوان

٢٠٢٥٣- يكت، أولا على مبدئ الفوطاس أن هذا الحيوان وادته تيم وشيتيم كما يكون، ثم يكت دكر الإقرار بحبيب المسحة على الفوحة تادي ب، ويكت آخر فلاز لين فلاز إلى حرة انه باع من فلاز كداتشة معينه وبادكر ربه، دي، وسري، ومكا، مروه، وثله السراهد مدي، وثله حفي نس مده وده بسم ميه ربه، سمها إليها، متى طلب مده سمها إليه، وبهذه الخيرة

## نوع آخر

## في إقرار المرأ بقصر العفة والكوشة.

٢٠٢٤٤- دت فلاز طالع آت، قطب، واستوب من ررحها فلاز جميع بفتها وكوب، بقدرة بي عيه حسب ما فوجت الفسخ في مده، حه أشهر ثولها كده، وخرها كده صحتا مسحت، ومساها كمالا، وخدمها ررحها مدها مشهده، وبه اكتاب

## نوع آخر

## في إقرار المعبد ب برق دولا.

٢٠٢٥٥- أذر فلاز الوادي في حلت حور واد، طلع أنه عند موكك لفلان وأن فلانا يملك بيته ملكا صحيحا حترافيا لا امتناع له على فلاز في خدمه، فإن خدمه فلاز، وطاعه وحبه عيه، أنه لا بيع، ولا مباح من ملكه، واد بدهه قبل فلاز في ذلك، ولا مسمون به من فلاز، ولا حق، ولا طيب، سوحه من لرحه ومكب من الأسباب، شهد فلاز على امرأه بجميع ما فيه بعد أن يرى عليه، فعه، وعرفه، إلى كذا أنه بب كده، واد مع ذلك صحة الإقرار، ولا يسر من هذا، كده حبة اميد،

لأن حكمه لا يختلف بالصحة و فروع.

## نوع آخر

في إقرار الجارية بكونها أم ولد لفلانها.

٢٥٦-٢٥٧ ثوب ثلاثة أترابة أو الهندية، ويحلبها صانع أنها كذا أم لفلان من فلان ومالكه من يده، ونحب نصرته بمالك صحيح تام، ونحب رلدنا منه اب بسمي فلان نوسا تسمى فلانة، وأنه من حجرها، أم أنها من حجرها نابت السب من مبدعها، وأنها صارت أم ولد له بولادة هذا لولد منه، وأن نخلسته وطاعته رجة عبيده، ولا نهباع عن ذلك ما دام حيا، وصدها مبدعها فلان بملك شغلها، وإن كان لإقرار من يولي بالمرية أم الولد، فقد ذكرنا ذلك في فصل أنهاب الأولاد. خلاصة

وإن كان الإقرار من ابن المور يكون جارية أبيه أم ولد له، ويعتق بموت أمه أقر فلان ابن فلان عائنا من حاد صحة بده، وقيام عقله، وجزا أمره، وعطه فلانة تركيه أو الهندية كذا بمركة أمه فلان وأخته، ونحب نصرته بملكها بسم صحيح، وإن أباه فلانة أسولده من حال حياته، وأنها ولدت من ابه فلان أبان نابت السب من اسمه فلان، وأنها صارت أم ولد له بولادة هذا الولد، وأن أباه هكذا أقر من حال حياته بكونها أم ولد له، وأنها عشت بموت أبيه من جميع ماله، وأنه لا حي لهذا المهر فيها، ولا دعوى، ولا سبيل له عبيدها إلا سبيل نولان. فإن ولاد له بده أباه، وعاشته هذه بجلارية صالحة، وبسم الكتاب

وإن كان الإقرار من لاس مديبر عند من جهة أبيه، وعنده بعد موت أبيه يكتب من حاد حوت إقراره عن طوع ورضيه، أنه أشد الهندي التمس فلانا كان ملك أبيه فلان وحمه، فملكه بسبب صحيح ملكا صحيحا تاما، وإن أباه كان موره من حال حياته مديرا صحيحا مطلقا من حاض ماله، وهكذا أقر أبيه، وأباه مات، وعنى هذا أنعت من مركة لمروحه من ملك ماله، ولا سبب لهذا الإقرار عليه، ولا سبب له، ولا دعوى له عنه من جهة الميراث، ولا حصرمة له منه في الاستعداد. ومعه هذا العلام من فلك مرا حجة.







## نوع آخر

في إقرار الأستاذ للصغير الذي سلم إليه ليتعلم عملاً والنفقة وللبن عطفه:  
 ٢٠٦٢ - عندما أقر الأستاذ فلان في فلان في حال جوار إقراره طامعاً أن فلاناً  
 سلم ابنه الصغير فلاناً بولاية الأبوة إليه بعد ما أقر فلان هذا ابنه هذا، مع بولاية الأبوة  
 ثلاث سنين، متواليات أزلها مرة شهر كذا من سنة كذا، وآخرها سبع شهر كذا من سنة  
 كذا، ليحمل كذا، بكذا، دوماً عن أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل، يسمى فيه بالبنار  
 دون الخليلي، ويكون يوم الجمعات والأعياد بقدر طاقته بما يأمره به من هذا العمل، ولا  
 يتنه هذا الأستاذ من إقامة الصلوات في أوقاتها على أن يكون أجر عمل هذا الصغير في  
 السنة الأولى لكل شهر كذا درهماً، وأجر عطفه في السنة الثانية كذا درهماً يراه في  
 أجره في السنة الثانية والثالث لمهارته وحسناته الزائدة في كل سنة إجارة صحبة، وصدقه  
 أب الصغير في ذلك كله مشافهة.

ثم يكتب إقرار الولد أنه أخذ لهذا الصغير في صرف ما يلزم من أجره عمل  
 هذا الصغير في السنة الأولى إلى ما يكتفيه من طعام وزداه وبسبه، وسائر مصالحه  
 بالعرف من غير سراف ولا منقير، وفي السنة الثانية يصرف مقدار أجره السنة الأولى  
 إلى طعامه وإقامه وسائر مصالحه، وما فضل منها يؤديه إلى والده، وكذلك في السنة  
 الثالثة يصرف مقدار أجر السنة الأولى إلى طعامه وقيل هذا المسافر الأستاذ هذا الإذن  
 من والد الصغير هذا، وتسلم هذا الصغير منه، ونهراً عن مجلس هذا العقد تفرق  
 الأيدان والأقوال، وذلك في يوم كذا

## نوع آخر

في الإقرار بجهة لدار

٢٠٦٦ - يكتب. أقر طامعاً أنه وهب لفلان جميع الدار المنسقة على كذا  
 حدودها كذا، وهب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها وكلما ركب هبة صحبة





## الفصل التاسع عشر

## في الوكالة

هذا الفصل يتضمن على أنواع

نوع منه

في توكيل عام بالبيع وشره

٣٠٣، ٥ - يكتب هذا ما نل فلان فلانة وكله بجميع ما سمي، ووصفه فيه  
وكثفه صحيحته خاتره شمع هذا كل جمع ما إلى سعة من جميع أموال هذا الموكل  
وجميع أملاكه التي يجرى منها من جميع أصحاب الأموال والأموال من ماله وخصمه  
والشأنه وأمره وصرفه وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره  
الوكيل والورثاء وغير ذلك من جميع ما يمكنه هذا موكر يوم، وكل هذا التوكيل  
شمره، وجميع ما يمكنه هذا موكل فلانة مفعلاً بعد هذه له كاله أنه من كل قدر  
وكثير صعد منك من هذا ما جاز، بجميع أصحاب الأموال ما سمي من غير هذا، وذلك مع  
جميع ذلك على ما به سمي وشبه ما جازاً ومفعلاً كيف شاء، ومصر شاء، وكلما  
سماه أحب من صرف الأموال من الأثمان والقرودين وغيره ما سمي من ذلك  
من أموره جميع بيوتها، وبعض أملاكها، وسليم ما باع منها، وبعض من جميع ذلك يرثه،  
ويشترى لهذا موكل ما رأى شره من جميع أصحاب الأموال ما سمي ومفعلاً  
مجمعاً ومصرفاً، كيف شاء، ومضى شاء، وكلما شاء من، بعد أخرى بجميع أصناف  
الأموال من الأثمان والقرودين وغيرها على ما أوصفها بيع ويشترى ما رأى من ذلك  
بعداً وشبهه، ويعمل من جميع ذلك بوليته، ويوكل بجميع ما أحب ويصرفها من  
أحب متى شاء، وكيف شاء، وكله شاء مرة بعد أخرى، وبعض جميع ما يشترى من  
ذلك لهذا الموكل، وينفذ من جميع ذلك من مال هذا الموكل، ومن ماله معه إذا أحب  
ليرجع ذلك من هذا موكل، وكله بجميع ذلك، وسلطه عليه، وأمره بالتصرف فيها  
على هذا الوجه بوصفه في هذا الكتاب، وفي هذا التوكيل ذلك منه مشهوره

مؤلفہ: محمد رفیع

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

في وكالة جامعة مصر والمصنوعات وغير ذلك

[illegible]





لو كانت حيولا حقيقيا ، و ذلك في تاريخ كذا ، ثم يختص بسم الله الرحمن الرحيم عفا  
ماترواح ثلاث ثلاثة بسم وبع و كذا ثلاث بسم المهر اسكرو في صدر كذا ، وهو كذا  
نكاحا صحيحا جازما محض جماعه من الشهود فيقول أم حبيب ، وسم الكتاب

وفيما إذا ركب رجلان مروجهما من نفسه يكنب وكتب لهما فلاة من فلات  
 من فلات فلاتاً وأقامته مدام نفسها من تزويجها من نفسه من نفسها كذا إلى آخر ما  
 ذكرناه ثم يكتب اسم الله الرحمن الرحيم ثم إن فلات الركنين روح موكلته فلاته من  
 نفسه يحكمه الوثاق المذكورة في صدر هذا الكتاب بالظهر المحصى في صدر هذا الكتاب  
 تزويجاً صحيحاً بحمد الله تعالى من التزويج المذكور في صدر الكتاب، ويتم الكتاب، وهذا إذا  
 كانت المرأة حرة من جهة العبر، وهذا كله تزويجها من نفسه، أو من جوارحه يكنب  
 وكتبه وقام، أو من نفسه من تزويجها من نفسه، أو من فلات بعد انقضاء عدها إلى  
 غيرها من جهة فلات، والله أعلم

نوع آخر

في التوكيل بمصومة كل لناس'

١٣٦٨-٢٠٠٠ هـ، وكل دلائلنا، ونسأل الله العفو والعفو، وهو طيب حليم،  
والخبر الذي إلى حسب من الناس أجمع، ومعهم وعدهم ومن أهدى، وظفر  
حقوقه منهم، وخصوصاً منهم، ولاستحالة الحسن، والإطلاق، والإعانة إلى الحسن  
والكفيل، وكل ما مضى، ومحمد بن أبيهم، له، وهما عنه غير إلا، وأر عليه، ويعد  
من شهد عنه، وأدركه أن يرثي من عث يده بذلك كنه مثل وكأله، هذه وكأله  
صحيحة جائزة، بله، وقيل قد التوكل هذه التوكله قبولاً صحيحاً من محسن عهد  
التوكل، وظفر من محسن عهد التوكله عهد صحتهم، إلى سره، والله أعلم



## من آخر

## في التوكيل بحفظ الأموال

٢٠٣٧٦- هذا ما وكل فلان فلاناً وكنته، وإقامته مضمومة من حفظ جميع أملاكه وأمواله المحدودات من التصيغ والخصاير والحديدات والتكليات والمردودات والمبيعات والإعفاء والعمودات من الثبات والصلوات والتدقيق. غير ذلك من جميع صنوف الأموال، ليحفظها ويستعملها، ويعود بأمر الرقعة فيها، ويرجعها بنفسه، ويدفعها إلى من شاء من راحة، ويرفع غلاب، ويراعي أسامته وأملاكه، ويمسكها ويقوم بمصارف ومصالحها، ويعق من ماله إذا أحب إلى المصلحة والرفعة ولا يبيع ماله ما لم يرضه، ويحفظها، وكله بذلك كنه ركنة محكمة جائزة بحلفه، بأن هذا التوكيل قبل هذه التوكلة مع الشرائط التي ذكرنا من المجلس الذي جرى بسبب عمدة هذه توكلة خطت شافهاً جهلاً وأجافاً، ودبت بتاريخ كذا

## من آخر

## في التوكيل بالشراء

٢٠٣٧٧- هذا ما وكل فلان فلاناً وكنته، بأن يشتري من جميع العارفين من يرضع كذا وكذا محكمة يشتريها من فلان، والأخوة يقولون لهشتريها من يرضع بمعاينة بأرضها وبناءه، ويكدي أحب من أنواع الأموال كلها، وبكل ليس وكثير أحب أن يشتريها به بعمل في ذلك بركة، ويخبر ما صنع من ذلك من شيء، ويبلغها إلى المشتري لهذا الأمر من مال الأمر، وإن شاء من مال نفسه، فيرجع به على هذا الأمر، ويحاسبه في عيب إن وجد به، غير هذا ملك، ويرفعه بخيار رامة إن لم يكن رده، فيقوم في ذلك مقامه، ويؤكل بجميع ذلك من أحب، ويعرفه عبا إن أحب، ومن هنا التوكيل هذا التوكيل مواجبه، وبهذا الكتاب







يجوز له دفعه، مراهجه برره، هذا التوكيل يقر به ما أحب من عبد الله، نصيب  
نكم ساه خط التوكيل من نصيب، وبمعمل في ذلك برأيه، وبتمه هي مبادي الأثرية وليد  
كل من الشر من الدافع ذكر ذلك

### نوع آخر

#### في التوكيل بأخذ الكرم معاملة:

٢٠٦٧٨ = وكل فلان فلاناً بأخذ جميع الكرم الذي هو بموضع كذا بحدوده  
وحدوده كذا وكذا وذلك بجميعه، أي يأخذه له معاملة من صاحبه فلا بد، وبمى يجوز له،  
ومعه مدمته كم شاء من الشهور والسنين بما شاء من النصيب من كل قبيل وكثير فيقوم  
عليه هذا الحق، معاملة بحدوده وسعيه، وبموم بجميع معاملة على ما أحب كيف  
شاء، وكذا ما شاء بعد أخرى، ويؤكل بذلك من شاء، ويقسم في دلت مقام نفسه،  
ويحصل في جميع ذلك برأيه، ويجوز ما يصح في دلت من نصيب، ويقصر للموكل جميع  
ما يأخذه معاملة به بهد أو كالة، ويذكر القبول والإشهاد، ويجوز أن يكتب في هذا  
بأخذه له معاملة بهد أو كالة أي كرم شاء، وأي أشجار شاء، بأي نصيب شاء في موضع  
كذا

### نوع آخر

#### في التوكيل بإثبات سبب وطلب ميراث:

١٠٢٧٩ = وكل فلان فلاناً بطلب كل حق هو به بسبب ميراثه من والده فلان،  
وبإثبات سببه وود، وبسبب فلان وعدد ورثته، وبإثبات كل حق هو له في ذلك،  
والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز في هذا لو كان إقراراً هذا التوكيل  
حلياً شرعاً، ولا صلحاً به، ولا بمعدل سببه عليه ببطال حرمته، ويحل فلان  
هذا التوكيل إلى آخره

## نوع آخر

## في التوكيل بطلب لشفعة

٢٠٥٨٠ كل دلائل من دلائل ولائها بطلب لشفعة في دار كذا، حده دها قندا،  
وأحدها بشفعة. ورتب كل من وجبه له في ذلك، ورواهما الخبيرة في ذلك، وبإتقان  
جميع ذلك كله تمام نفسه، بالخصوص، وأما غيره، وادع المن الذي يمس به هذه  
الدلائل، فبعض هذه الدلائل له بسعة، ولم يجعل له سلبه بسعة فيها، ولا إتقار عليه  
في ذلك شيء، ولا بعدل من بعد يستحق عنه شيء، بل من في ذلك حده، وقيل لأن  
هذه التوكيل إلى آخره.

## نوع آخر

## في إبراء الموكل بالحق.

٢٠٦٨١ من دلائل أنه كان وكل جلاً بالقيام على جميع ماله، وأنه  
وعلى غيره، والإنفاق على ذلك كله، وأنه به أثبت، ونقص غلب، ورواهما وغير ذلك  
- كماله صحيحه - فله به كذا سنة بالحق والعدل، سم إرادته أن يخرج من ماله التوكيل،  
وقد يقضى من جميع ما في يده، فحاصله جميع ما جرى من يده من ذلك إلى يوم كذا  
مختصة صحيحه، وادع هذا التوكيل جميع ما في يده إلى يده إليه، ويرى إليه براءة  
إيمانه، ومع يمين هذا التوكيل على هذا التوكيل لا دعوى، ولا تخبر به بوجه من الوجوه،  
وهذه التوكيل حد في ذلك كله وأسند.

## نوع آخر

## في إقرار الموكيل ببعض الدين وبالعقود:

٢٠٦٨٢ - ١٨٨٨ شهد إلى قولنا إنه حضر من دلائل جميع ما كان دلائل يمين  
للموكل على حد المطلوب بأمرة إيمانه ذلك، وبما له بهاء على نفسه من أمرة إيمانه





فلما بقي له من فعله الى ذلك وفلان يعني المسلمين ان بعد الانبياء كل من بعدهم  
فلما بقي له من كل ذلك وكتبه بذلك في كتابه وكتابه، هذه نسخة من نسخة  
الرحيم وسبح كتابه بكتبه وكتبه كتاب من فلان وفلان من فلان وفلان  
والاخيرة الاعلام منحصر من اليهود، وهم فلان وفلان وفلان وفلان وفلان  
اعلم لهم، وسماح اربعة كلامهم بعد ان كان هذا، ان كل شخصهم في يوم كذا وهو  
صحيح الحسن والبس، وهو ان جعل ذلك في فلان وفلان من فلان وفلان من فلان  
في ذلك وانهم يعرفون فلان، انه رول معرفة صحبه به وسمه وسماه، وانه قبل  
عزل فلان به، كما عرله عن هذا ذكره كبله به، وكثير من هذا انهم بذلك يحطوهم  
ان هذا الكتاب، وكتبه في يوم كذا

وهو ان الكتاب له في ذلك، كلفه عرلته، ذات، كس، هي يمكن عرله ام  
لا، كلفه سباح به، وحرر لسبح الإمام صبح الاسلام احسن من عطاء من حمرة  
وسه انه يمكن به، ان هذا، كتب ذلك في كتابه، كس في ان كلفه عرلته،  
كتاب وكس به، وكان مسميه، عرلته لان في، كس في كلفه الحياطة من والحقه،  
واجتمعوا انه لم يزل كلفه عرلته وكس في، عرلته عرلته عرلته، ان هذا،  
وتعليق ان عرلته في هذا، فاما الاطلاق فصحيح، الله عليه

وهذه بعض التفصيل لا يحرر عن كلفه به، كلفه عرلته عرلته عرلته  
ثم كلفه عرلته، وحرر عن كلفه عرلته عرلته عرلته عرلته عرلته عرلته  
ان يقدم ان عرلته عرلته عرلته عرلته عرلته عرلته عرلته عرلته عرلته  
ان كلفه

سورة آخر.

في توكيل العزم ببيع ذرية، باسم يوفد إليه على وجه لا يفرق

٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - أمر ملائكة ملائكة، وهي دعة كذا، بوجه موحداً، في ١٤٩٨.

وأنه إن لم يوجه عبد، فإن عبد محسن هذا الأجل، وأخره ثلاثة أيام، سالبه، فمذوكله ببيع  
درهني في موضع كذا، بعدد كذا، من مس، بكتب كذا، فذهب من شاء،  
ببعض ثمنها المصداق، بوكيلاً صحيحاً على أنه من عربة من هذه وكالة قبله، موكلاً  
هذا الذي إليه، وقبل به، به، فهو وكيله بهذا البيع، بهذا المصداق، كذا مستأنف  
والله أعلم.









ج ۲۲ - کتاب الزیاد . ۱۶۳ . ناقص ۲ من التکالیفات  
 لشيخه شمس الدين، ولا يجوز به بوجه من الزيادة على إبطائه، ولا يرد له  
 إلا ما له جميعاً، ولا يجوز به ما له من الزيادة على إبطائه، ولا يرد له  
 مواضعه ويمنع كتابه







دعوى، وله يدعى أن مدعى به أن لا يجوز أن تكون الدعوى في حق من ظهروا أو  
 من ذلك، فيصاحبه مدعى عنه عن ذلك دعواه الظهور، ومجيب عنه، أن قوله المدعى  
 ملكية، لا تدور بالمدعى عليه لا ينفذ من هذه الدعوى، فيحمل كونه محسباً رخصته لله عسى  
 هذا الوجه على أن مدعى به أن لا يجوز أن تكون الدعوى في حق من ظهروا أو

وكان أبو زيد السروي يكتسب هذا الكتاب من غيره، من ادعى رضى في ذلك  
 كذا كتاباً منه من جميع الناس، في موضع كذا، جوده ذلك، وبذلك سمع من السروي  
 عروضة فيه، وبذلك، ما ثبت أن يصلح إلى غيره، لأن السروي كان من  
 مدعى به أن لا يجوز أن تكون الدعوى في حق من ظهروا أو، لأن مدعى به أن لا يجوز  
 أن يصلح عنه على صحة المصلح، وهم قول أبي بيلي، والشافعي، والحنابلة، فيجوز  
 عن قولهم، سمع من الكتاب مجسد هذه، وإن كنت من غير مدعى  
 عروضة فيه، وبذلك، أن لا يجوز أن تكون الدعوى في حق من ظهروا أو، لأنه من مدعى  
 عليه، أن يصلح مع غيره، إنما يصلح على غيره، لا يجوز أن يصلح إلا إلى غيره  
 لا يقع التحريم من قول الله من رخصه، وإن عتبه لا يجوز، يصح مع سكون المدعى  
 عنه كما لا يجوز مع غيره، نكرة بعد هذا

فإن مدعى متبجحاً، عليه مجوز هذا المصلح أن يصر مدعى عليه سادى  
 مدعى به يصلح، فالمدعى على الآخر أن لا يكون المصلح عنه معروفاً خارجاً فلا خلاف  
 إلا أن هذا الوجه غير صحيح، لأن المدعى عليه أن لا يكون المدعى، فالمدعى أن لا  
 يصلح بعد ذلك، لأنه يمكن من أحد جميع حقه يحكم بغيره، من مدعى عليه، فلا  
 يخرجه بالوجه، وإن كان المدعى به، من المدعى عليه، فلا يكتفى بالرجوع  
 إلى المصلح على المدعى، لأن المصلح كان عن الآخر، أنه قد رخصه عن الرجوع بغير  
 المصلح في قول من هو موافق، وبغير قول أهل المدعى

وكان لهذا في الرد، فبذلك أن يكتسب من المدعى على مدعى عليه،  
 فيكتسب الشتر من جميع مدعى في هذا الرد، ولا يخرجه بسبب من يكتسب الرجوع  
 بغير المصلح عند سماعه، ومع هذا المدعى، وهذا الوجه من أجل أن المدعى







عليه وهو يوم واحد ، وحلف من يتم كذا ما يحلف عتاقه وهو جميع الدار التي في موضع كذا ، وبين حده هذا ، وجميع النكرم الذي في موضع كذا ، وبين حدوده ، وجميع الخوفايت الثلاثة تحبسه ، صبح ، وبين مواضعها وحدودها ، وجميع الماشق أخذه ، ويسمى ويصنع ، ، جمع خوفايت الثلاثة ، ويسمى ويصنع ، ومن ثبات الحد كذا ، ومن صبح البيت كذا ، ومن الخوفايت كذا ، ومن لأرأى بصيرة كذا ، ويسمى سائر الأصناف الأموال التي تكون ، وصار ذلك كله من أياهم ، بها النسيء ، والحق بهم الثلاثة ، ومن خرج حساب من أربعة وعشرين لها ثلاثة منهم ، وبكر واحد من هؤلاء التي سعة أشهر ، ومن في أيديهم ، فصار يوم من إحداهم ، فله عليهم بها مخرجها ، ومن جميع ذلك شيئا ليس في نسيء أو صدقة ، ولم يكن من أيها ، بها على أحد من الناس ، ولم تكن منقولة ، بل في بيته ، ولا دين على هذا بيت .

ويكتب ، وقد قال بعد ما كان فينا على الناس ، بوضع النسيء على كذا له على هذا الجيب حين برضا جميع له ، نه وإيديهم ، صاعطهم عن حلف من النسيء ، فلو على كذا من لهم فطرعة يوم ، غنمه جده ، راحة معقوده حلفا حسنة ، نه درهم صدقا حقا ، ناطقا واجدا ، لا شطارة ولا ملاء ولا حيل ، وثقوا بها ، نه الأربع مائة مائة مواشيه هي مجلس هذا الصبح ، نه ، ويصنع صبح ما وقع على الصبح بدفعهم ذلك إليها ، ويصلح لهم جميع ما وقع الصبح على ما صمى ، ويوصف من هذا النكر ، من الخوفايت ، والرقيق والدور ، وبكره ، وخرايبه ، وكذا وكذا محدودها ، حرمها ، وجميع صاع الثعلبان والجواري ، وملاصهم وسروج الخيل وحملها ، وأكل البغال والحمير ، وغير ذلك مما يضاف إليها ، والكروم ، وسمان ، والأرضين المشجرة ، وردها وحرمها ، وجميع غلاتها ، حذات يوم يبدأ الصبح الموصوف فيه ، لا من له في من ، صبح ، ولا دعوى ، ولا طالبه ، ولا دين ، ولا كثير برجه من الوجوه وسبب من لأسباب ، وكل دعوى تدعى قبلهم ، فهي في بيته ، وكل بية تقيمه ، فهي رزق ، وبه ، وكل بين طلبها عليهم ، فهي ظم وعذرا ، وصلى ما في ذلك كله مشافهه ، ومواجهه في مجلس بقره هاهنا ، ونعرف من هذا مجلس من مرضى ، فعد أدرك هؤلاء الذين في ذلك كله من تركه ، فعلى هذه المصاحف مسلم ما يعتصم به الشرع ، وأنشده عن أنفسهم ، ويتم الكتاب .

ومهم من يكتب بعد دعواها هذه، فلم يبرأ بذلك، ولم يذكر، وفي النسخ  
على الإنكار اختلاف، وفي السكوت كذلك، فالأولى ما ذكره، وإن ذكر الإنكار -  
لحق بأمره حكم الحاكم

وإن لم يكن في الشركة إياهم، ولا هتير، ولا حمي، ولا من يجزى فيه  
النصف ذكر دفت، وقال، ولم يكن في هذه الشركة من حال الصامت شيء، وإن كان  
ذلك عليه في عدم الأموال، ثم يذكر بعد قوله، ثم يكن فيه دين على أحد، ولا في الشركة  
دين لأحد إلا عند الذبح، وكان حتى هذه المطالبة فيها من جس بدل هذا النسخ نقل من  
هذا، وقضب في ذلك أنه قبل انقراضهم عن محله هذا النسخ، وليس هو لا يجوز  
أيضا صحتها ما صار لهم من ذلك قبل انقراض الكل من مجزئ هذا النسخ والله أعلم

وإن أرادوا بده بعض من هذا الكتاب يكتب عنها، وأمرت هذه المصاحفة في حال  
جواز تمرارها أصبح ما يذكر أنه لم يبق لها من مسبوقة أبيهم هذا، ولا مسبوقة  
علي هؤلاء، الذين، ولا دعوى، ولا طلبية، ولا خصومة، ولا ما، به، ولا علم في  
المعين، ولا في الدين، ولا في المود، ولا في الكرم، ولا في موسى، ولا في القديس،  
ولا في المروءة، ولا في السر، ولا في الفسوق من ألسنة، ولا في قولي  
للحاضر، ولا في ألسنة الصغر، ولا في أواني الرصاص، ولا في ثياب البدن، ولا في  
صانع ذلك، ولا في الأسط، ولا في الفرض، ولا في المعبود، ولا في الامانة، ولا في  
المصيبة، ولا في السطو، ولا في شيء آخر، ولا كثير مما ينطق عليه اسم الشركة والأقال  
والحق، وأنها من أدعت هي، أو واحد من جهتها حال حياتها من وكيل ومثب، ويعد  
وجاتها من وصي، أو وراث لبلهم، أو قبل أحد منهم بسبب هذه الشركة شيئا قليلا أو  
كثيرا، دعواها ودعوى غيرها من جهتها ذلك كله ماضية ومعدوان، راعية للمثابة على  
ذلك دور وبيان، وإن من خرجت بعد هذا النسخ في دفت كذب، أو غلبت بغيره، أو  
أقامت منه وذهب ثب كتاب مكرمة في هذا النسخ أو لأكثر، فذلك كله باطل ملحق  
لا يقبل بيننا، ولا تسلم دعوى في ذلك، ولا تسلم في شيء من دعوى بها ذلك،  
وهو في حل وسعة من ذلك في الدنيا والآخرة

على كان من الشركة من غيري أحد، فبعد ذلك المحدودات والأعيان من



من تركه وجها هذا غير ذلك ، وفي هذا الصلح هو لاء المأثور عن المصنف - وقيل عن هذا المصنف من له ولاية القول لولا صحيحاً

وإن كان الصلح عن أحد من الزوجين وانوونه بالثواب بكتاب امر ملائق في ذلك بلى آخره من صالح ملائق وملائق وملائق وهم آخره واحد لاء وأم ورائد بهم لمصلحة ملائق بيت ملائق من كل حصونه كانت لهم فيهم من ثمة ايهم ملائق ، وعن كل حق كانت به في هذه التبركة على كتاب صحيحاً صحيحاً ، وفيهم قوله ما تم لا صحيحاً إلى آخره .

والصلح عن دعوى وصية الفلاني أو نزع أو المسمى على ما بكت ، على هذا نحوه

الصلح عن دعوى دار أو غير من ثمة أو غيرها

٢٠٢٩٤ - بكت هذا ما شهد إلى قولنا إنه صالح ولائ من دعواه في جميع الدار التي في موضع كذا وحقوقها كذا محدودها وحقوقها كذا ، رأ عنها وصلاها وسبقها وملاها ، وكذا ملكه وحقه ، وفي يد ملائق غير من ، به حب عليه سيجها إليه ، أو يقول ، في جميع شهد واحد من مسمى ، وهو السلف مسأف من الله . أو يقول في جميع العدد سمي كذا ، هبته . أو جميع العدد الذي منه كذا ، وإن صلحه عن دعواه هذه منه على كذا أو حصاً ، وقيل فلائ من الصلح بيد اليدين فيبلا صحيحاً مسأفها ، فصر هذا صلح عن هذا القول جميع من ايدين مسأفها ذلك إليه ، ولما ذلك إليه ، وإن إلى من ذلك كذا فراه حصن وسأفها ، وأمر هذا الصلح أنه لم يور له غيره ، ولا مسمى ، ولا عده مسمى ، ولا كان واجب عليه ، لا في عين هذا ملذه ، ولا في نمسه ، ولا في قسمته ، ولا في شيء من ، ولا في بدل هذا الصلح حتى ، ولا دعوى ، ولا طلباً ، أنه براء عن دعاويه كلها قبله في هذا كذا ، ومنه من ادعى إلى حقه كما مر في الاول

فإن ادعى كل الدار وصالح على بعضها مسأفاً أو على سبب معين ، فهو على دعواه في مسمى ، هكذا ذكر الشيخ الإمام فراه نعم الدين عمر السمي . قال وإن أراد أن لا يكون لمسمى ، لاء المسمى في مسمى فراه معد هذا ، يصح ملذلت وجهته محدثها أن يصاحبه من دعواه هذه على بعضها ، أو على سبب كذا مسمى وبسته ، أو على

فدعاهم واحداً فصر يني حيداً امره بحقيق ليكون هذا التبرعهم مدلاً على ادعى، أو يسلطه على هذا، وإلا به عن دعاه في الثاني أبراً صحيحاً، فبمثل دعواه في الثاني يلزم له، وفي دعوى الألف درهم الصلح على حسماته درهم بمو، وبك على هذا الوجه، وذكر الشيخ الإمام شيخ الإسلام المعروف بـ خواهر به في شرح كتاب الصلح أنه بإدخال الصلح على باب عبده من الذي أتى بفتح فيب دعوى لا تسمع دعوى للدعي بعد ذلك في باب الدار، وفي رواية ابن جماعة عن محمد بن حماد أنه سمع، قال: "وهكذا ذكر في بعض روایات كتاب الصلح."

١٠٢٩٦ - إذ وقع صلح بين جليل كل واحد منهما يدعى على صاحبه سبعة أضعافاً الأولى في مجلس الحكم على فلان كذا درهم، فأكرهه في هو على هذا المدعى كذا دينار سب صحيح، وطلب رددهما وأحلاهما بين مجلس الحكم لذلك، واستند المحصر به، واستند المبرأة ببطلان وموسط الله سطون مع سبها، وبغيرها إلى الصلح أحد بكتب الله والصلح خير، فاستند إلى ذلك بكتاب، اصطلاحاً على أن أعظم فلان فلان كذا درهماً قبل هو أولاً "لأنه منه سبعة صلح صحيحاً حتماً فاطناً للمعصومة ونفس هو منه سب بقاء إياه، ويرى إليه من ذلك كنه برآه من استعفاء، وأقر أنه لم يبرأه عليه حصر به، ولا دعوى، ولا مطالبه بشر، وكل دعوى بدعيه أحدهما إلى آخره.

### صلح الوكيل عن التركة بعد قسمة كانت من لو كل

٢٢٩٧ - منهم، أن فلاناً وكيل فلان نائبه بركة له عيب بالدعوى والقبض والصلح والإنفراد، ولصاحب كلفة مطلقاً علمه في الزجره كعب من موكله هذه في مجلس القضاء قبل فلان القاصي ادعى على فلان وفلان أن موكله هذه كاتب روحه أبيهم ومو، بهم فلان فلان وحلته سب صحيح على صمد معز به، وأنه بوهي وهي في كفاحه، وحسب من التركة كفا وكذا وكذا، منهم استنوا على صحيح هذه

(١) وفيه وطء ملا

(٢) وفيه م.

[illegible]

وہی صلح السر ہے جس میں اہل حق نے اہل باطل سے صلح کر لی تھی۔ اہل حق نے یہ صلح کر لی تھی کہ ہم اپنے آپ کو اپنے آپ سے الگ کر دیں گے۔ اہل باطل نے یہ صلح کر لی تھی کہ ہم اپنے آپ کو اپنے آپ سے الگ کر دیں گے۔ اہل حق نے یہ صلح کر لی تھی کہ ہم اپنے آپ کو اپنے آپ سے الگ کر دیں گے۔ اہل باطل نے یہ صلح کر لی تھی کہ ہم اپنے آپ کو اپنے آپ سے الگ کر دیں گے۔

صداقتها على مال، ردعت نصيبه مما عليه يكتب، شهد أن فلان ادعى على فلان  
وقل أن حبس ثلاثه، هي روحه قلب عي دج، هو هذا ادعى وعن احقرين لأم  
وأم وهما عنان لاوردت به غيرهم وترك أموالاً، وصداقتها بزوجها هذا إذا ولد  
لها، والثاني لهما، لاخوة، وتركها في أيديهما، وقلب صبيته صبيته إليه،  
برعما أن لها صبيته ألف درهم عطفية صداقها، وعبه مسلم حبسها إليهما  
ذلك، ثم اصدحو، عن أن أعطيا عن تركها هذا ادعى كد، كد درهماً عن جميع  
دعواه عليهما في هذه الشركة، ويجعل كذا عوضاً عن الصداق بواجب عليه محسوماً من  
جمله بدل هذا الصلح الذي شاعا عليه، ويدفع كذا، وهو ثانی بدل الصلح من ثمة  
الشركة التي في أيديهما، لما مضوا ذلك، وخاصة على هذا الوجه، وأثر أنه لم يبق له  
عليهما شيء، وأنه برء بعد عن دعواه كلها إلى آخره

### صلح المرفقة مع وصي المصغر عن المهر والتمن على عقد من الشركة:

٢٠٢٩ - شهد، ن فلانة صاحب دنانير، وهو وصي في أسباب المصغر المسمى  
فلان نائب الوصايا من جهة احدكم عن جميع دعواها المهر عني روحه في شركته وجميع  
ميراثه، وهو السعي عني كذا كذا درهماً صلحت جائز، وكذا، ثم أعطيا هذا الوصي  
عوضاً عن بدل هذا بصلح جميع المصلحة التي هي في موضع كذا بصلح هذا المصلحة  
وقيمة المعدل كد، بعينه عوضاً عن ذلك، وقبض منه، وصحب به، وكان في هذا  
الصلح نظر بنصنهر، وكان برئاً له على وجه الأحسن بقصر بد الوصي عن ارتضاع  
عقدها بعد المسألة، وأثر من أنها اسرفت جميع حقها، ومن بين من بعده هذه الشركة  
شيء آخر إلى آخره

### الصلح من الوصية سكنى أو بيعها على دراهم:

٢٠٣٠ - شهد اسهر داني مرنا ادعى على فلان أن فلان، الد هذا ادعى عليه  
توصي لهذا مدعى سكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا، وبعدها ما علق أو  
عده كذا، وماب عني بدت، فتم يرجع، ولم يبيع وهي مخرج من ملك مائه، وقيل منه



هذه الوصاية بعد موته، ومات، برك، أو ثناء، أحبنا، وهم هذا المدعى لا وارث له غيره،  
ثم صالحة من جميع ذرية هذه حتى ثلاثاً، وصاحبها حار، فانه ما يستحقه، ثم  
الفتاة، وقد هذا هو ما هذا الصنيع بهذا التبريد إلى آخره

الصلح من الوصية يمكنه، ويعتبر على صحتي دار آخر، في ثلاثين من  
الصلح، ويكتب عند الصلح، ثم صالحة من جميع ذرية هذه، على صحتي دار  
آخرى من هذه المدة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم  
يعتبر من ثمانية، أو ثلثين، ثلاثين، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم  
كذا، وآخرها، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم  
صالحه من أصل، ويعتبر فيها راحة، في يدك، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم  
الصلح، وهذا الصلح عند أكثر ما يصلح، وعند بعضهم لا يجوز، وعند أصحاب  
الجاهلية يمكنه، في الأحرار، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم

الصلح من دعوى عين، أو دين على صحتي دار، أو منفعة أخرى.

٢٠٣٠ - يمكنه، في هذا إلى قولك، الذي على فلا صحتي دار، التي هي  
في موضع كذا، في ادعى عليه، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم  
ثم صالحة من دعوى، هذا على صحتي جميع ما دار في موضع كذا، ويعتبر فيه  
كأنه في كذا، ويعتبر فيه أوجه التي في موضع كذا، كأنه في كذا، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم  
والصلح، وغيره، فانه صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم  
جانبه، وصحتها، وبينه، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم  
والصلح، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم

الصلح من الدين على خلاف وجهه

٢٠٣٢ - هذا في شهد في قولك، الذي على فلا، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم  
عنه صالحة، راحة معدودة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم  
صالحه من دعوى، وأما صالحة من دعوى، فانه في كذا، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم صالحة، ثم

صحيحاً حائزاً بأحد هاتين الخصومتين وهذا للمتنزه، لأن دعوى عبه قبله هذا الصبح من أجله، وأنه قد من به على هذا الصبح منه في هذا المجلس على افتراقهما وانتظامهما بمثل آخر بأحد ذلك إليه، ويرى إليه به براءة عصره والسبب، وتقرقا، ويتم الكتاب

### صلح الوارث مع الوصي على مال.

٢١٣٥٣ - هذا ما فيه عليه اليهود السمو، آخر قد الكا، مهله، جميعاً، فلاناً أقر عنهم إلى لربنا، الذي على فلان الوصي في تركه فلان بعد وفاته وبعد قضاء ديونه وانقضاءه، وبالحصر ما في ذلك، والامتناع من الغرض، وتعين وصيائه وصيابه ثابتة صحيحة به من جهة هذا، سوى، أو من جهة الغرض فلان ماب، وتركه من أنواع التركة كذا وكذا، وبين ذلك على التفصيل كما مر في أول هذا الفصل، وتركه ورثة وهم فلان وفلان، وصارت تركه بينهم على كذا، ونصيب هذا، وهذا على ما كذا ما تقرر من الشرع، وهي كلها في هذا الوصي، وطلب منه تسليم حصه منها إليه، فصالحه من دعواه هذا على كذا، وذلك بعد معرفة جميع هذه التركة بأحسانها وأثباتها من غير أن يحضر عبه ضم، من ذلك، وقبل هو من هذا الصبح مساهمة صلحاً صحيحاً إلى آخر الكتاب

### الصلح بين الأب والروح في تركه المرفقة.

٢١٣٥٤ - ذكر شهيد أن ملائكة يمي الأب وفلان، على الروح أقر طائفتي، وكذا أن فلان، مرفقة، من الورثة بوجاهة، وهذا هذان جميعان في تركه، فورناها، ولم يترك، وارث غير هذا، فأصل هذا الروح نصف تركه، إذا ماتت غير غير ولد، وأصل ما لأب سدسها بالقرينة، وإياها بالعصوبة، وترك من المال جميع المال التي في موضع كذا، وجميع كذا، ويصل وأن جميع هذا، لأن من اتى تركه في يد زوجها هذا، به بأبي، فقد جميعاً في جميع ذلك، لم يعد على ذلك بعده شيئاً وشيئاً، وأحد هذا صفاً، وعرفاه معرفة صحيحة لا به لبيد عليهما، ويصح





### صالح الأب أو الوصي من الصغير:

٢٠٦٠٦ ولا ينفذ للصغير يكتب آخر فلان وهو والد فلان الصغير، أو وصي فلان الصغير في حال جواره، أو زوجه طلقاً أنه كان يدعى للصغير يسمى فلان بولاية أبوه أو بولاية الوصاية، أو حكم القوصة إن جميع الفلأني في كل موضع كلمة حذوها كلها وحذفها من حيث هذا الصغير وحقه أو ثلثه من والدته فلانة، وأب في يد هذا المدعي عليه يبرح من كان هذا المدعي عليه مكرراً وهو له عليه حجب أنها منكم وحقه في يد، وليس عليه تسليمها إليه، فطالبت المحضوم بهما، واعتدت - ولم يكن لهما الصغير بنة - طارفاً فيهما، هذا المدعي على وهو هذه الدعوى، وكان هذا المدعي عليه قاضاً على حدوده مقدماً على اليمين غير متزوج منها، فتوسط المتوسطون بينهما، ودعوهما إلى الصلح، وكانت هذه الصلحة خيراً بهذا الصغير من تعريض المحضوم والتسلي فيهما، فصالحه هذا المدعي من هذه الدعوى من كذا كذا درهماً مصلحة صحيفه، قبلها من هذا المدعي عليه في ولا صحيفاً، وقبض هذا المدعي جميع بدل هذا الصلح مصلحاً صحيفاً، ثم يبرح لهذا الصغير على هذا المدعي عليه في هذه الفلأني دعوى، ولا منك، ولا حجب من الوجوه، - من الأسباب - وصدقه هذه الفلأني عليه قيمة آخر به حطاً، ويتم بعد ما يذكره ونقصي بصلحته باقي عدل؛ لأن الصلح غير الإنكار فيه اختلاف

### الصالح من الدعوى من الصغير، وللمدعي بنية:

٢٠٣٠٧ أكر فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير يسمى فلان ابن فلان ابن فلان بحظيرة أو بده، أو بقرب بعضهم أو غيره في وجهه إن جميع كذا مثلكه، وحقه بسم صحيف، وفي يد هذا الأب، أو هذه الأم أو وصي يبرح من كان بقاؤه بقصر يده منها، وتسليمها إليه، وكذا والد هذا متكرر دعواه عنه منها فائلاً، إن منك هذا الصغير وحقه، وفي يد أبيه هذا، أو وصيه يحيى، وليس عليه قصر يده منها، وتسليمها إليه، وكذا لهذا المدعي شهرد معروفون بالعدالة وجوزة نقضه، وكانت الصلحة على المال



## المصلح عن دعوى البرق

٢٨٠ - شهدوا بالانذار على غلاظ، وهو جن لا يعرف إلا بالسيء ولا يوثق على سببه به ثمرة له يست صحيح ومرفوقه. وله حرج عن نفسه، وطاعة من طاعته، والانهياد له يحكم الرئي. حقه ان يصحبه من هذه الدعوى على سببه واحاله إليها. وقد اخبره من عن كده صديقاً صحيحاً، فصار له ذلك من اخيه، فجلس سمع على نفسه فلهذا إليه دأب. فلم يبق هذا المصلح على هذا من محبة بعد هذا المصلح عني ولا دعوى ولا حصره، ويحرم المصلح في هذا من حصره في نفسه قد قدس، لأنه كانه عني م، لكن لا ولا هذه لأنه لم يبق البرق وبك في موضع ذكره على هذا من في كتاب من غير من العيوب. فلهذا من جارية هذه من سلبه من العيوب، وحور من نساء موهبة في نفسه، فكيف في ذلك من حسن وصدق، والأصل في موضع التسليم

## المصلح عن دعوى سكاك على مال

٢٨١ - لا على إلا أن على ثلاثة منها عرته وسكاك وخلافه سكاك صحيح. وأب شئت عن طاعة من دون بها، أو عرته عن طاعة بعد سكاك بها، وأدعى عليها تسببه من صوب الأموال، وأنها أنكرت دعوى تسببه. وأب أن يماحجه على شيء، وأحب إلى دأب، وأما المصلح عن دعوى السكاك من دعوى هذه الأموال والمصروفات على كداد مما مضى صحبه، فليدعيها أولاً صحبه. وأما ما صحبه مثل هذا المصلح بعد صحبه، فلم يبق له عليها دعوى. كذا: ولا دعوى شيء من هذه الأموال

هذا وجه مرفوع من كتاب السلف، ومن مشايخنا من قال هذا هو الأصل، وأنه اعترض على الكتاب، وأجاب به صاحبنا، وأجاب به من له المصلحة من دعوى المال والتسليم من غير سوا، وهذا وجه كتابه أدعى عليه أبه قبضت من ماله كذا وهي رويته، وهي غنية من طاعة، فذكرت ذلك كذا. أم إن هذا من كل دعوى مرفوعة

وحصومه عليه عن قد إلى حر سرائها، ثم كتب وكان يدعي حسب الكناج، وهي  
صكرة دحواد بك حها مده سكا. جعل آخر، وذلك لفر حل مصلد بها به، صنفها هم  
ثدعي واحدة باسمه بعد طسبا وسواها تروها واحياطا، ويتم الكتاب

٢١٢٦٦- سنة أخرى لم يصح عن دعوى الكناج مع ربه دعوها الحريمه  
عيا، الآخر عن ولاية اب روجه وخلاته ولدتها بن يسمى ولاية، رثا، فاستعت عن  
طاعته، وذلك لثلاث اليا بغير حق وسأها مده، واللايد، بأحكام الكناج، فأحدثت  
ثم كتاب زوج، زوجة له، وأنه حله، مصلاها ثلاث، ٦ حاور ولا بعد، حب، ولا  
يجز مع سنة كد ٦ يادها، وقد سافر، وقد عاب بعد هذه النسخ وحسب  
في كد، فحرم مد، عيه بالعرفات الثلاثة، وانقصت عدها ثلاث حبس، ثم تروجت  
به، وأتت هذه حرمه سنة عادله أفسد عند الفاضل، فلان أيام بعد به بكرة كد،  
: جرى القصد، عن هذا النوع، والإشهاد على القصد، ثم وقع الصبح سبها على  
كنا، وكتبه الكتاب على ما بينا في أوله أعلم.

وقعت في زماننا ان الذين ادعيا كناج لمرافق واق ما السنة والمزيج امدهما  
أست، حتى صار فرادى، فصالحه الآخر على يد، ركنه الرثا بهما على مد،  
التيال ترو عن بن بن بكر، محمد الصبوي في حاور، إفراوه صده أنه ادعى على  
عائشه بنت عثمان بن أبي بكر البقلا الكناج، وأقام على دند به ودم محمد بن على  
بن عثمان، انه قدان على كدشه عده بيه الكناج أفسد، وك دأربع محمد بن قبا على  
تأريخ كناج، فصالح عائشة عده من جميع دماوى لبها في الكناج، وما قبضت  
من من الدراهم من سبب فرميت على ألف درهم عديده ساهيه مدش صمدك،  
وتحل مد امده، مد بدأ أصبح عداوه مد في رصنها، فإا مدعته عائشه عده،  
ولقد ذلت له كد محل مد من مد عائشه هذه الدراهم، ولا ردت عده هذه الدراهم  
وعلى الصالح مد، مد، فصب صبيها إلى حرمه





بعض الناس يحورون ولكن هذا ليس هو باب لأدب العلم اليسير ما يسمى فيما سبيله  
سبيل الاحسب و ما دهن من قوم انفسهم اذ اريد عليه و لا من لا يحور كرحى قد على  
تحرر الك دهم ، فصحح على ألف و تصحح فصحح فانه لا يحور ، و ما صالح على أقل  
من الواجب موجه لا على د ، ان الأجل لو اوجب على ملته لا يحور

وذكر خطه وى فى شروطه انه يكتب فى فصل عند عند كتابه فافترى بعض  
ولى القبول من ذلك بعض و هو القائل انى قلت أنت فلا حظ بسببه و يجب به العرض  
فاحسنه و دعه و لم ير احرك فلان و تركا على ك ، فوجب الادب على من يجب تحق  
الخطا على ، او على عالى ، و غيره فانه انت قلت كذا شبهة فشبها ، و اياها ، و وجهها  
وجهها ، فاحسنه ، و دعه ، و غيره معرفة صحيح لا ر ب و ب عدها و نى سالك  
بعد ذلك لو تصحى من جميع الواجب لك بعض موديب كى ، و يجب على أنتك فى  
ذلك الكتاب على من ر د على اية فانه لا يرد و رى ف يكتتاب على ك  
دعها و د سبعة من مالى ، او يمول على أنى خدم من ب ، حتى اذعها إليك ، ابر  
انك يجب ، و احسنى انى من سألوك من ذلك ، و احسن على ذلك ، و خطه من ذلك  
على صحيح دست ، و دعه بى هذه انفسهم لندكور ، من عند يكتتاب ، و يصحها من  
و ابر انى ، و ما فترى من جميع ب و يجب لك بصل ، حيث على من و دعه عليه على ما  
سمى ، و وصف فى الكتاب

وكان اذ ربه الشرط على يكتب ف الخطا فانه انى و اوجب لك بصل الخطا  
على عالى ، و كان لا يبرضى للخطا ، قال الخطا وى ، عند خطا لأن من العلماء  
احتلوا على أن الية فى لى للخطا على من تج ، و ان بعضهم بى ، كلها على لعاقلة  
و قال بعضهم يجب على الله فله ، و لفتا كواحد منهم ، و ب عدها و احسنهم الله  
نحج الدية على القائل و العاقلة يتحملون عه ، حتى دسو من أف عتل الخطا ،  
و كذبت الله و كذبت الله على منى القم ، و اذا كان بين العلماء عدها من عله فوجوده  
لا يبعى أن تصاب الدية من العدها ، او إلى العاقلة و دعه ، و بى يكتتاب ، صالحك عما  
و حث لك بعض خطه على و على تصافته ، و على عدها فله ، و دعه من أن عدها ، و دعه  
الصالح إلى ماله ، أو يصحح دله لأد على تصدير بالادب على العاقلة كذا القائل  
صبر عا ، و المبرع فى الصلح ، ان لم يصحح على ماله و دعه بعض شروط الصلح على حاجة

من غشيه إن أجده جاز، وإن رده بطريق دعوى أنه يبيع من أن يبيع بالحد حكم الحاكم لأن في جواز دفع العقد إلى خلاف بين العلماء.

### الصلح عن دعوى قس القيد عمدًا

٢٠٣١٦ - شهد بيهود من قرك ادعى على فلان قس عمدًا إلى أن في فلان أو القدي أو أمته الرء من سبلة فلان عمدًا محذبةً عن يد وعدونا، رادعي عليه أن فاصلاً عن لا حائر حكم بيهود المسلمين نصي له عليه بالعقد من في فته هذا العهد بيهود فاصلاً عن، وإقراره كما يكون أخذاً من في يرى نصاً من على الطر يستي عهد العصر، ففصل من العقد من بدعواه هذه، ففصله بالصلح من دعواه هذه، على كذا درهم، فأجابته إلى ذلك، وصاحته إلى أخرى، ويمنه به حكم الحاكم، أصبح دعوى دعوى القصاص من هذه واحدة في قد لهم حصلاً، ثم مدكر حكم الحاكم بدعواه بوجوه على غير إقراره.

### الصلح عن دعوى قس لمسوك خطأ

٢٠٣١٧ - ادعى عليه أنه قس على القدي خطأ غير حق ففصله كذا، وأمر له عليه فيمنه في ثلاث سبب، ووقع صلح بيهود على كذا، ونسبه، وبو بيهود بيهود العهد عشرة آلاف درهم، وأرادت نفس سبب عشرة عدد في حبسه، حمله لله ومحمد رحمه الله، وفي الأسماء، وأدت من خمسة آلاف نفس عشرة في ربه وخمسة في رولقة هذه.

وقال أبو يوسف، والله أعلم، ففصل الله، ففصل بالعه ما سمعت قبلاً، وإن صلح من ذلك على بدن معدوم حار الصلح، ويعني فيه العني ليس بيهود من لو صلح على أكثر من قيمة معدوم بعباس إلى من، ويجوز به ثلاث الفصح من في هذه المعنى، لأن قيمة المعنى معدوم سرخاء فلا يجوز الزيادة، أما قيمة العهد ليس بقدر، سرخاء، وإن عرف في مقبره القويين، أو لمعوم، ففصل في المقبر، فدخل في المعنى، ر - والله أعلم.

٢٠٣٨- وفي كتاب الشروط محمد رحمه الله في "أبواب يدعي دين" لورحل أنه  
 مثل أخاه عمداً، وهو يورث أخيه لا وراثته غيره، فصاحه عن انقصاصه على الدين،  
 ومحمد في نلاء، حينئذ بالصلح حاتم، وكسكك إذ عداً عن أبي من الله بغيره إلا  
 على مراً مع الناس، وقد علم على هذا، فإذا أراد أن يكتف بذلك كتاباً فليكن،  
 يكتب: هذا كتاب فلان يبيع، ثم التمسيل من فلان يبيع، فاعلم أني مبد أمك فلان من  
 فلان، وكنت بعد وراثته لا وراثته له غيرته، وأبى حب حسن من دم أخيك على كده  
 وبين الكتاب

والله أعلم بما يكتب، ثم قبلت أمك محمد بن محمد، وأبى وراثته لا وراثته له  
 غيرته، وقد وجب لك على الشرط، وأبى - ألك أن يبيع حسن من دم أخيك الذي وجب  
 على يمينه المذكور في هذا الكتاب

والله أعلم بما يكتب، ثم قبلت أمك فلان يبيع، فاعلم أني مبد أمك فلان يبيع،  
 وكنت قبلت وراثته لا وراثته له غيرته، وقد علمت أنه، وأبى حسن من دم أخيك الذي وجب  
 المذكور في هذا الكتاب من قبل أمك، فصاحه عن انقصاصه من يمينه، والشمس على يكتب  
 وأبى صاخص بعد نسي فلان عمداً عن كرسى من فلان، وأبى

ولا بد من ذكر العمدة في النفس كذا يكتب، طحاوي في انقصاص والشمس،  
 لأن انقصاص العمدة بعد نسي الخطأ، وهي تشير من لأحكام، ومحمد أنه لا ينبغي أن  
 يكتب في عمدة عمداً، لأنه لو غلب بعد ذلك، لا يجب انقصاصه على وراثته  
 انقصاصه، ومحمد لا ينبغي أن يكتب في عمدة، بعد نسي عمداً، لأن من غر  
 يماناً بغيره، ومحمد لا ينبغي أن يكتب في عمدة، لأنه لا يجب انقصاصه، ولكن  
 يكتب قبله بصلاح جرحه بعد نسيته، ثم لا يحاط من مواضع الخلفاء أجمع

بمبدأ في طحاوي، صاخص من لأحكام يذكر في هذا الكتاب من  
 في دارية ابن أبي كبة انقصاص صاخص من دور عمداً، لأن كذا موجب  
 العمدة لا غر وراثته، وأبى صاخص من هذا الوجه، ولكن عند ضاخص رحمه الله يكون  
 صلحاً عن أبيه، لأن عمده موجب العمدة أحد القسمة، وأبى إلى الزولي، ومحمد من

الشخص. وإذا احتدر حدهم بشيء ذلك واجباً من الأصل، بمعنى اختيار المال، صار موجباً قتل جسد هو الذية، فيكون صلحاً من الذمة لا من الفرد، فيكون كتابة الصلح عن الفرد خطأ عند الشارع رحمه الله، والكتاب يجب أن يكون على وجه يكون موافقاً عند الكل، وذلك فيما كتبه الطحاوي.

٢٠٣١٩- وقد كان أبي نسيباً لو معروفاً، فإن كان به والد، فله ولاية استعمال القصاص بولده، وبه أن يتنازع عنه بائناً؛ لأنه بمنع ما ليس بمال في حقه مالا، فمحقق بطلان عدم أنه لا يملك الخط من الذمة، بخلاف بصره في الأموال حيث يحق فيه القس المسير؛ لأن الداء من المال غير مقدر شرعاً، بل يعتبر به الضرر، وإنما تختلف اختلافات تقويم الضرر، والقس المسير ما يدخل تحت تقويم المتوجع، فلا يكون ثمة ما يفسد بالقس المسير، أما عيبا الذين معذور شرعاً، وكان هذا الخط إسقاطاً لقس الضرر، وليست له ولاية الإسقاط، إنما له ولاية الاستبعاد، وإن لم يكن له والد، وكان له ضرر، فالوصي لا يملك استبعاد القصاص في النفس بوجه واحدة، وفيما دون النفس يملك، فإنه يملك ما يملك الأموال، ولهذا جاز القصاص بالقبول فيه عند أبي حنيفة رحمه الله، لأن صلحاً عن القصاص في النفس على مال، فيه إيمان؛ في رواية كتاب الصلح لا يجبر؛ لأنه لا يملك الاستبعاد، فلا يملك الإسقاط بغيره، وذكر في الجامع الصغير والعبارة: أنه لا يجوز؛ لأنه اكساب لانه، والوصي يملك ذلك، وقد كتب في ذلك كتاباً يلحق بأخيه حكاه المحاكم، حتى يحرر عن حد الاختلاف.

وإذا كان القصاص من الضرر والكيار، جاز في قولهم حبساً، أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا إن الكبير يملك الاستبعاد، فيملك الصلح، وأما عن توليهم، فإنه يصح صلحاً من نصيب نفسه، ويسقط القصاص، وتقلب نصيب الضار بالآخر مالا، دون كتب الصلح من ذلك يكتب الصلح عن الكبير عند أبي حنيفة رحمه الله فيما ذكرنا، وعندهما يكتب كتاب الصلح من نصيب الكبير لا غير، ويذكر فيه أن نصيب الصغير صار مالا بالضرر<sup>(١)</sup>



عنا بعد هذا الصلح دعوى، ولا خصوصه، وصدقة عثمان في حد خطابه بأربح كذا -  
و قد اعلم -

### الصلح عن دعوى بيع لوفاء وقع بمصر فند، فرفع في المطالم.

٢٢١ ٢ - هذا ما شهد عليه الشهود بمصر آخر حد لكتاب سيدو جصياً ث  
فلما دعوى في المطالم السلطانية على جهة تفراده أن جميع الصبيحة انتميه على كذا  
بشبه كذا من قري مصر حد مكة وحقه ملك ياب، وانه باع ذلك نصروا، وصحت،  
وحاجة مسد إلى سعد من ليل كذا على جهة الوفاء، وانه باع ذلك نصروا، وصحت،  
والرسم من أهل مصر حد، لا على جهة التمسك والحقيقة، وانه اشتراها منه، ووقع  
التقصيص بينهما، واد هذا عثمان في ذلك طائفة وواحدة، أنه سى حد من هذا التمسك،  
وأنه تودعته جميع ما وقع عليه عقد، حد جميع يرد عليه من أحده من غير فرق ولا  
دفع، ومصر الوفاء له بذلك ضمان صحيحاً جائزاً، ما من من الشروع، وانه أنب هذا  
البيع على جهة الوفاء، واد هذا، مصرى به سبه عترة تامة عند القاضي فلان أيام  
قبضه بكونه كذا، وحرى به محكم به بموجب هذا الإقرار بكونه وسجله بشرائطه،  
ورفع ذلك إلى القاضي لانه لال، وانه حد من تامة، وقضى بصلحه قضاء ذلك  
القاضي، وانه حد من هذا البيع، والطلب منه لحد، رده هذا جميع عليه، فاحضر  
جوداً وخلع، وهد قطع من حد المحذور أشجاراً، وأطلع، واد هذا، واد هذا  
الذي عليه في هذا العالم أن حد المظبحة كذا ملكه حد سر، واد هذا من هذا المدي  
على وجه البينات، واد عليه دون الوفاء والوفيقه، وهد تصرف فيه بصرف الملائك،  
وأحدث من كذا حبيب من لأبيه، والأمر من، وليس عليه حد حد، واد هذا الشيع،  
وطالت المحصورة فيما سبها، فترسل التوسطون فيما بينهم، واد هذا من الصلح،  
فصلحه على أن يدفع حد البيع إلى هذا المشتري كذا حد، واد هذا المشتري هذه  
الصبيحة كله منه، واد هذا، واد هذا، وكذا وكذا على أن أراه هذا البيع هذا المشتري  
من دونه استهلاك أسحاده، وبعض أشياءها، وعلى أن يرد هذا المشتري جميع ذلك  
على هذا البيعة من غير أن يعال به من، من سكنها وأمر سبها، فعمل منه هذا الصلح

مسافته، ومعه هذا مسرى جميع هذه الدراهم مسبوقة في يد هذا الصالح، ومعه  
 إليه جميع هذه بضائعه، وهرامه إلى ذبونه وقون سائر الناس إلى معبر، وإله هذا الصالح  
 أحسن بذلك منه، وأنه أدركه من كل دعاويه، والجميع يفتنوا من كل دعاويه، وكل  
 دهمي يدعه أمدعها غير مسجبه في شيء من هذه، فهو باطل مردود، والله أعلم





يخلصه من دعواه. ويرد عنه ما يقصه عنه صحتها صحيحة، راسخاً، غير أنسها  
بذلك إلى غيره.

### براءة جماعة بين رخصي بهما أحد وإعطاء.

١٠٣٦٤- هذا ما به التي هو لنا إله كذا في حرمي، من فلا في معاصيات وأخذ  
وإعطاء من أسره رجوع، حوالات وكهالات وأجارت، ولا تخ ومضربك وحديث  
وديون بملكك وعم هيكال، من هو وجب موهون، صدمات وأصابت، تشاء غير  
ذلك من جوار مجلبة وأصابت مني، ووجه حاسية محاسنة بجمع، ومبذوها، ووجه قض  
منه جميع، وجب له سبه بفساد، إياه بفساد، فهذا صحيحاً، كما وفي يدفع من ذلك كله  
إليه، ويرى إليه من براه، منصر ومبها، فلم يبق له نية، ولا عنه، ولا في بده، ولا  
صحة دعوى، ولا طلبة، ولا خصوصية، ولا تبعه بوجه من الزوج، ولا سبب من  
الأسباب، مني أدعى عنه هو دعوى، أو ادعى أحد من جهته من امره.

من كانت بره غير من لم يكتب القصص، نكح يكتب بعد ما به محاسية بجمعها  
وصفها، من أراء من دلت بر، صحيح جازراً تماماً، أم فاضل دعوى، والخصوصية  
بعد معرفة جميع ذلك شيئاً فشيئاً، ولم يبق عليه مني، من دلت حصلاً، فأشأ على طاعة،  
فوق مني عنه من كتب، فلم يبق له عليه، ولا عنه، ولا معه مني، ولا كذا، من ما  
من عليه كما كان أم دناً.

### الإبراء المطلق.

٢٠٣٦٤- امر ولا من فلا، أنه أمر فلا في فلا، إعلان من دن خصوصية كذب  
له قبله، رغبة مالية وغيره، منه بره صحيحاً، فطعاً للخصوصيات كذا، وقد بين به عليها  
من هذا الإبراء لا دعوى ولا خصوصية، لا قبيل، ولا كسر، لا فدية، لا حبيب، لا  
في تحت، ولا في الناطق، لا في الحرف، ولا في معو، لا في التكيل، ولا في  
الموروث، ولا في بحر من، ولا في الأولى، ولا في سره بطير عنه من اللنت، ولا  
بوجه من آخر حو، وبسبب من أسد بمر، صحيح، صده بمر له هذا خطياً، وبهم

۶۰۳۶۶ رجل ورجلا عمداً يعني حواء قصص عنبه فاعني ورثه المشعرون  
عنه اللده سم ابراهيم عن دعه هم يكتب اقر خلاصه خلاصه اولاد واولاد في حال  
جاء اقرهم طانجهم ابرو خلاصه خلاصه عن كل دعوى وسما مع كتاب لهم  
عنه وصفه قصص عن دعه في لاي حلقه كثر مدعوى عنه به حبيب ابراهيم خلاصه  
عصدا بالوخره وحاب مر وكره ورويت عليهم اللده لايجب وصار من غيرهم وانه  
كان مكبراً لدعوى عنه فله في بار ووه عن حواء ابراهيم عن حواء اللده واولاد  
والحبيب ماتت كنها ابراهيم وصار من اولاد فله في بار ووه عن حواء ابراهيم ورويت  
لهم

في كتاب ابراهيم عنبه يعني عن ورثه هذا ما ابراهيم حبيب ووه  
لدى عن عنبه عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه  
جواز اقره طانجهم ابرو اولاد خلاصه خلاصه ووه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه  
الده ابراهيم ووه عنبه عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه  
ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه  
وصار من غيرهم ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه  
الده ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه  
ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه

### مراءه قديم في تركه

۶۰۳۶۷ في عنبه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه  
عن اللده خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه  
انما ليرجع عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه  
لدى خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه خلاصه  
بهذا النسب من دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه ابراهيم عن دعه

ولم يبق له في ركة فلان دعوى، وبم الكتاب، فله صاحبه، والبراء على حسماته  
 ذروهم، والذين ألف، لم يرجع في الشريعة إلا بحسبانية، وإن صاحبه على عرض قيمته  
 حسماته كان له أن يرجع بالألف إذا سوط الخ جوع بالألف، وإن أدى مطوعاً، لو لم  
 يقل شيئاً، ثم قال أذهب؛ لا يرجع لم يصدق وهو متبرع

وفي مصر العريم من يوحى، والروى أنه من الشريعة، مكنت كسايكسافي  
 الفصل الأول من البراءات

### الإبراء من دم المدم

٢٠٣٦٨ - هذا ما شهد إلى قولنا إن فلان ادعى به قتل ابنه محمداً بحدوده ظالمه،  
 فوجب له عليه الطور، ثم يحلف والرتة غيره، ثم يبرأ عنه، وإبراء عن دم ابنه فلان،  
 وما وجب عنه لئنه، ولا حتى له عليه، ولا قبله بسب ديث، ولا دجري، ولا طله  
 بوجه من الرجوع ومب من لأسلب، فحتى ادعى عليه إلى آخره

في إعطاء يكف، فقلته خطأ لم يتعمد بذلك، فوجب له عنه، وعلى عاقبته  
 عليه، ونم بحلف وارثاً غيره، ثم إنه عساه عنه، وعن عاقبته، وفيها دون  
 النفس قطع به، فإعائه، شج رأسه، ووجب عليه كذا، فعنه عنه، وأمره على الواجب  
 هله، وفي قطع السرعه لا يذكر العفو، لكن يقول ادعى عنه أنه سرق من حرره كذا،  
 كذا فوهبه أو كذا، فبجنته كذا، فوجب عليه كذا، ثم ذكر أنه كان ادن له في المرحول في  
 داره، فلم يدرمه به قطع الهد، أو يكف - أنه كفر أنه كان انهمه بذهب باطلا، ولم يكن  
 سرق عنه شيء، وهو رى، مما ادعى قبله، فمى ادعى إلى آخره

## البراعض الدعوى في محدود

١٠٣٢٩ هـ - أو - ولاز أنه كان له دعوى على هـ في جميع ممتلكاته  
على كـ و بـ و جـ و دـ و هـ - ثم يقول إيب - محدود هـ و جـ و دـ و هـ  
و جـ و د - وهي بدلال بغير حق ، و به عليه تسليمه إثباته بحق هذه الدعوى ، مع إياه  
ثباته على جميع هذه الدعوى في هذه القضية بغيرها ، عدم بطلان محدود هـ ، إلا براد الحق  
في كل ممتلكاته ولا خصوصه ، بـ و نو ادعى هو أو هـ محدود كـ بعدم سماعه إلى امره ، ويتم  
الكتاب -



وعلى الذين لم يكتبوا عند محل الأجر، على أن يبيع ذلك، ويقبض  
نفسه، ويبلغ إلى فلان دين قهراً، عليه<sup>١</sup>، فإن كان فيه نقص رده على هذا الموكل، وإن  
كان فيه عصال، فبقية الدين على هذا المرئى على حالها بطلبه، وهذا المرئى

### كتاب وهي الذار بالدين على سبيل الاختصار

٢٠٣٦- من فلان فلاناً جميع قرضه إلى في موضع كذا، ويحدها، وهذه  
هذه القدر معلومة، وحببها بكذا دونهما، كانت لهذا المرئى عن هذا الرأى حصة  
واجبة، وفيه لارث سبب صحيح رهناً جائزاً بآخذ لا سداد له، ولا حذر، ويمكن القبض  
والأرث.

كتاب من جانب المرئى في هذا هذا الرأى فلان من فلان جميع قرضه إلى  
قولاً، يعني كان لهذا المرئى عن هذا الرأى، وهو كذا دونهما دين صحيحاً جائزاً نافذاً  
إلى آخره، فإن كان فيه لأخذ بالانتفاع عليه، وقد أذن هذا المرئى لهذا المرئى أنه  
يسكن هذه الدين نفسه، ويسكن من ساء، ويستمتع بها على ما أحب من غير شرط كان  
في هذا الرأى وأباح له ذلك على أنه كلما شاء عن الانتفاع به على ما رصفه، فهو  
مأذون به في ذلك، وما مستقبلاً ما لم يقض هذا الرأى هذا دين، وقيل هذا المرئى  
ذلك منه مواجهة وبم.

٢٠٣٦- الإقرار بر من ممول آخر فلان طهراً أنه ومن عند فلان هذا حصة كذا،  
وئيمته كذا بما وحب به عليه من الدين، وهو كذا رهناً معروضاً مسجلاً على أن يصفه  
المرئى هذا الرأى بنفسه، ومن شق به من حيله، ويحبسه بذينة، لا يستعمله، ولا  
يخرج من يده، ولا يسلكه، من أسلكه أو صبح شيئاً من ذلك، فعليه ضمان ذلك.  
ويستطع من دينه بقدر ذلك، ويصفه هذا الرأى في ذلك كنه صديقه صحيحاً، ويتم  
الكتاب - والله أعلم -









مطابق آیه اول، ویدر حدوده و پیمانها، و بدل محدودها و حقوقها و سر حقوقها  
 انی می نیامد من حقوقها کدامه مبالغه، بها عهده شهر گذارم، عهده صحبه صالحه من  
 جمیع القیود و حدوده غنی، و پورعنه، هذا الذی فی ذیه للامیر قلال هذا ما سألته من  
 غرائب السوء و الذی یب و الذی یب یفسد و عمامه و آخر، ویدر، ویدر، ویدر، ویدر  
 می داند که می داند، می داند علی الذی عهده شهر صحبه، عهده، عهده، عهده، عهده  
 انفسی، و الحفظ غنی، ان یکره الخراج، و ذلک خلد یزید، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده  
 و به اسمهم شهر، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده  
 آرماعها الاثم، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده  
 علیها ما انفسه، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده  
 ما یست م ارضه فی عهده، صحبه، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده  
 عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده  
 عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده، عهده

[illegible]

قد روي لاسيما ما بينه وهي ليست حقيقته بل هي سماعه من أذن كسبه روي اليه جميع الأئمة ع. ورواه أيضا أبو أيوب عن الأصبغ بن يوسف بن وهب عن أبيه حماد بن حمص ثالث. وظهرت إلينا، وروينا جميعا صحيح ما وثقت عنه عند هذه المعرفة بحقوقها من حقها كنها. وهم لكتاب على ما مر

٢٣٦- في دفع هبة إلى امرء مدله يمر دمه العدا، دفع فلان، في فلان دفع  
إلى جميع دفعه المستهبة على العدم والأشجار أسيرة م، في النصف مدله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

(١١) هنگامی طوم، و نادیده آمدن برای

وحراره في عدد من يعرف في مجلسي مختلفي نسب حتى بعدتين مشروعه في  
 الأخرى ولا مدعه بها، وهذه القضية موضعها في حربه كذا من يرى كذا دفع إليه  
 أولاً جميع ما يجد من انكره ولا سطر وانسار مقامه خمس من موانع لونها مرة  
 شهر كذا، ثم نرى مدح شهر كذا من منه كذا معاملة صحبه بالهفء يعرف عليها  
 ويذكر شرائط المعامنة بنفسه، ربح أحمد من آخر 'دو' اعونه، وبعض ذلك كذا من خلا  
 الدفع بنسبته ذلك كذا به داراً من كل ما دفع ومجاناً، ثم دفع إليه من الدفع السمر  
 من حصص ما نسب من افراخ في علقه أخرى غير محسن آخر مره من هذه الخصى  
 سجن علي أن يرفع أرض صيد مدونه ما يدا أنه من علة الثنث، والصيف، ويذكر شرائط  
 انزاعه ومدى النعم والبرق، ثم مكس هذا لا تكن واحد منها في ذلك كله من  
 ذلك، فعلى كذا واحد منها يسلم ما يجب لها حقه عليه، ويتم الكتاب، وأول خلفنا  
 السجين كذا وبه من حجه هذا في ذلك وفي حجه ذلك بمرار هذا - الله أعلم





















والله اعلم بالصواب، والحمد لله رب العالمين، والسلام على من لا نبي بعده، ولا أعلم حقاً من وجهي، وبدون الاستعانة بالله العلي العظيم.

**شركة الـ عـ**

[illegible]

وهي المدونة من كتب اسرناش كدمه اوصاف في جميع الناحيات - حتى انه  
يشترط ان يكون هذا الكتاب في سيرة اعيان كل زمان - به - رتب جميعا - وشترى كل  
و حد منها في ذلك ماري بسمه ووكلاء - وبهما ذلك جميعا - وبمع كل واحد منهما  
على ما يرى - وبكل في واحد منهما بسم الله - وبما في سيرة - وه - واي من القوم  
على ان يسمي بمتاع - وبمع كل واحد منهما اذ يسمي - وكلاء - وبمع كل واحد  
سما في ذلك - فهو بسم الله - ولا يجوز التمايز - في هذا - وبما في سيرة - وبمع

**شركة العقول**

[illegible]

وعلى حد التصدير، تصاحبه وتحو ذلك والمناقصه في ذلك، يكون في كل  
صاعه، ويكتب على ان يعلل بأدلتها من الاعمال، والسعه لا يكون في اكله في  
السعر في الوجوه والتعب، ومن في شركه يكسب لكل من يثبته ولا يجوز الشركه  
الا بالائتمان، ولا يجوز بالتكليف والورثه والعروض، فان احب ان يجوز ومالهها ذلك،  
وما كل واحد منهم نصف ماله نصف على الآخر، ثم اشرك، او حصد كله بأكمله.  
شركه

وهذا رسمه كرسماً أدنى رأس مائهة كيلواً جديداً مشتركاً فلاز وفلان مشتركاً  
 شركة عماد عبي مغري الله تعالى وفناء الأمانة، وبذل انصباح من كل واحد منهما  
 لصاحبه في النسب والعلانية علي أن رأس مال، فلاز كبر حصة جديداً بمئة بصلية مئة وهو  
 كذا بصير مقصير كذا، اني بكال به في بلد كذا، جلي أن رأس مال فلان كذا كذا انصباح  
 قاصص كبر واحد مئتين رأس ماله المسمى الوصوف في هذا الكتاب، حطاهما، ثم  
 عقدا عليه هذه الشركة بعد حلصهما بإياه بمئة شركة عماد نسجحه جائز، ودة لا فساد  
 فيما علي أن يبيعاً وبشرية، ومنه علي ما ذكرناه، ولا يجوز التصاوت في حد

لذا كان رأي مذهب هرودي يكذب هذا ما شهد عليه اليهود اسحق بن هار  
الكتب شهادته جميعاً ان هذا ولائاً لاربابهم يسلمونكم اسركم عندهم منصوص  
لومرهم في هذا الكتاب، فكان يملأون كتابهم بآياتهم ويملأونهم بآياتهم







وهي ذواتها من هذا علم من هذا الحيوان كذا ربيار دينا لا من هذا الحيوان كذا ربيار دينا  
 صحيح وهو من هذا الحيوان كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا  
 وتحتها من هذا الحيوان كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا  
 كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا كذا ربيار دينا

## مجلد الثامن والعشرون

## في المقاطعات

## مقاطعة انصباغات السندھية

٢٠٣٤٧ - هذا كتاب الأمير فلان ابن فلان كسبه له على عبده فلان بن كسب حضرت  
 القديس الموسوع لأمر الصياع سلفه تليه يكونه كذا قبل السبع لأمر لأجل انعدم  
 عند القديس فلان بن ريدم الأعيان والأموال تكونه كذا، وعرض على الساسي لعدد  
 القديسة عن اربعة عات جميع انصباغات، والأسباب السندھية بكرة، كذا في قرية كذا  
 للملحات المذكورة، ثم شهر منه كذا سنة واحدة لعلي كاسس مسقة وشبهه كذا  
 بوحماً بصفها كذا في ن أزدى بن بزمير من مال هذه المعاهدة في بيت مال هذه الصياع  
 قبل اليدر فلان أو حب أو ما بآءه وجه من ميوث الأعم، وخذ والرواب المصححة  
 للشعلة صابور، على علامة حد حب العمل المتبوة لاسم، في بيزان بن غير الاصل  
 في اداءه بده او حب بجمه وحق ن أزدى بن بزمير من مده بعب عات ما بده في  
 راحة في الملح، الصياع، والشوية بده وري وكوني وطلاني وكوني بن غير أن أجد  
 على أحد من ذلك سبب وان حبه في عبارة هذه الصياع بن راحة لا كره والاسك  
 فيها، واحس محاورهم ومعه سونهم، وعلى قديس حب رغب في هذه المقاطعة،  
 ولت سبب امر ارباد الجبر منعت فب كفت تلك القرية محمولة على ومهنة إلى مال  
 معامس بالعمه بقد وهي ن لأحب من مال معامس بده حرم مولا كيرة  
 في حرم الأثبات غير، لا بعد استطلاع راي المتولي فيسب أحناب إليه بن وعلى من  
 القديس القديس ما بده، وأنسى ليمه أجدس إلى راحة وكوني بن غير أن أجد  
 جميع الصياع، والأسباب السندھية تكونه كذا سنة وكونه أوبه كذا وانصباغات  
 بكمه بدها بجمه كذا على الضرائط السروطة في وهي في حد بكتاب، ومهنت  
 وغلب الزهراء بجمه، واخرج من عهده، قبله حثف بده من سرطه، كوسقف

تشاعبها ، فاستعاد ، وحده ، وعمله في حل وسعة من التبريد على أن يؤجر به  
والأمر من عهدته ، وكتب هذه : فماله سحر ، وحدهم بلدي لا حصة على  
المحامي ، الآخرى للمدعي ، أن هذا عليهما في يوم كد من شهر كد من سنة كذا هذا  
بهي به صحت عمال سهران ورسومهم ، ويخاف بعضه ، سوء الفهم ، وموجو  
الاحتكام

### مقاطعة بيت طاحونة بحكم الوكالة

٢٠٣٤٨ هذا ، سحر فلان على سبل المائدة من فلان وكيل فلان القائم  
معه في حارة بيت حارة في هذا المثل ما رأي وكنت قد من لآخره واشترط  
وله وكالة فحبه بيه به بولا صحيح أنما من به من فلان من ثلاثة أشهر  
هو ، فقلت مضاعف غير مرسوم من جميع لخاصة المصروفه منه على ، وكذا ما حرروا  
من لخرج ، هو صحت في أر هي مرة قد امس في كد ، وكذا ، وهي مسجلة على ثلاث  
رحاب ووزارت نكل رح صبا تليوت من الأتواج والحب ، وبني حده ، ذكر هذا  
الوكيل ان هذا ، الثلاث سبت من جميعها عطف موكده هذا ، في ربه ، وأنه يؤجره من  
هذا الكساحر ، ساجرا ، به عملا ميبها يقول من يرى أحاره ، مساع جارة من الله  
المكلف الصالح كد ، من ربه بكذا درهم قسط كل شهر مبد كد درهماً يوزن عطف كل  
شهر ميبا عده بعضه ، حاره صحفة حلب جميع الس ، فلتسه ، وقص هذا  
الاجر جميع ما دب حارة به ، كما تقتضي امس فبه صحيحاً تسليم هذا الوكيل  
الاجر ذلك به ، ويعرف عن مجلس هذا المصنف ، صحت ، وداهه عرى الأيدي  
والأقرون ، وذلك يوم كد

### مقاطعة دار الضرب

٢٠٣٤٩ هذا كد لا ير فلان كبه به فلان على ربه ، وذلك به سألته مقاطعة  
لرماع د الضرب في كورة كد لمدة سنة أشهر موالب أولها عره شهر كد ،  
وآخره سلع شهر كد على كد درهم قسط كل شهر مبد على المربة كد ، فحده في

مطلوبه، وأمر بعدد لقائه ماري من ذلك من الصواب والاحتياط والتوفير لبس المال على أن يؤدي مال هذه المصلحة من الخزانة الخاصة بلا تأخير، وحيث يومر بتأجيله فيه، ويتجدد الفراغات الصحاحه بما يرى من غور اعتلال هذه أو حجب بعجزه، أو ملاقة من وقته ومجده، أو نضر فقط شهر من مال هذه لتأجيله إلى الشهر الذي يليه، وعلى أن لا يحتسب به شيء من مال هذه المقاطعة، إلا بما ردد عليه من الخطوط المتضمنة على التوقيع من غايز بسبب المال وعلامه، أو إخجه الصحاحه المقبولة في القبول، وعلى أن يتكف لإحسان في مصلحة الشجرة والصبره والعافين والمعلمه في دار الصوف، وانصاهم في معاملاتهم ومبايعاتهم ومصارفهم لا يعير لهم ومسا حساً عادلاً لا جرى بينهم، ولا يحسن لأحد منهم حقاً، ويعتد في هجره ما يصرفه فيها من الأوراق، وتقدر أمر بمصارف ما وقع الاتفاق علىه، وهو أن يكون في كل عشرة دراهم ثمانية دراهم بشر، على من ينطق به التوقيع حتى إذا سبك كل عشرة دراهم منها يحملها نحو جبت ثمانية دراهم بكرة من غير تقصص عنه لا يقدم على ذلك، ولا يؤخر لعله من العمل وحسنه من الحيل، وعلى أن يواهي أصحاب الطب من وانصاهه ومسا من المكسوفين في هذه الدار، ولا يطالب أحداً منهم بما على حيازة أو حبلط، ويذكر البحث عن مصروفاتهم، ويبرهمهم المسك المستاد والأمانه وصحابة مساد وخياطة، ولا يشعير إلا من جانت أمانته، وظهرت عنه براحتة وحذمت مبره، وجرت شريفة، ووقع على مكانه ومسنف، وعلى أنه إن عثر فيما يخرج من الأوراق التي يصرف من هذه الدار على غش أو سحب من فساد، أو غلط يورد ذلك في عمل أمر العباد، وليس ذلك على السلطان أهل الله بله، كان مؤثراً به ومعاملاً بما يوجه امر السياسة وشرط الأمانة من تمرير المال، وتعميرك المسك وعلى أن لا يفسد هذا المصالحه بسبب تعطيل هذه الدار راسداً أو ساداً وعمرة القدرة وهؤلاء الثمانية، أو غيرها من لأهل التي يوصل بها إلى كشبر عن من حقوق بيت المال بوجه من الرخوة وسببه من الأسباب، وعلى أنه إن ردد أحد من مال هذه المقاطعة، وعيب عرفت تلك الزيادة عليه فاعه ما يلعب ليصمد، ويضيقها إلى مال المقاطعة، أو يسمدها إلى من يريد من مال

(١) حكاه في الأصل، روى الرقاب، وهو في الشرط

(٢) روى من روى ومطل



مقسم، وعلى أن لا يحد منه لحدود في الخوار<sup>(١)</sup> للكتاب لاحتاج إلى بيت الله الحرام  
ولزكهم وأعمالهم ولا يحد منهم قبل في عليهم ورجعهم؟ حسب له من  
القيود بالخصر، من مال مصادقة ما يترك عليهم من حله، نعمير في الزكوات، سائر السلطان  
أطال الله بقاءه، وعلى أن لا يحد منه حله فسد، ولا يحد منه حله باطله، ولا يحد منه  
في كسر شيء من مال المصادقة وأبوابه، ولا يحد منه بصفة محيرة ولا خبر، إلا بما يرد به  
كتاب السلطان، من الله بقاءه، وفيها توجيحه بإخراجه والمادة، وعلى أن لا يحد منه  
شيء من مال مصادقة بسبب حمود الله، وسطل الخير، وعلى أن لا يحد منه الأمير أطال الله  
بفائه عليه بزيادة، إن شاء الله المصلحة، وإن كثرت بي أن بعض مدة مصادقة  
هذه، فإن عاقبت هذه المصلحة، أو بعضها، أو جتمع بالمال، فالأمر السيد أطال الله بقاءه  
وخصامه وعمله، في حل وسعة من حبه والتشديد عليه، حتى يصرح في جميع أموره  
تماماً وهذه كسلا، وكسب هذه المصلحة بأمره وعلمه ووضاه، مستحسباً أحدهما للديون  
حجة عليه، والأخرى في بده حجة أنه لو تمت الحاجة وأقر بدت كنه إقراراً صحيحاً،  
وأشهد على ذلك كنه أسبوعاً لسمو آخر هذا الكتاب، ودنت في يوم كنه من شهر كنه  
من سنة كنه

### مصادقة تبيان القطن

٢٠٣٥٦ - يوم فلان، بي حضرت القديرة بالخصر من فلان الكند حديق متاجرة  
كندا، وحالته سوان طوع ورهبه بغير عمل على وهو المصادقة من صربك تبيان القطن  
بناحية كندا له سدر حده أن لها كندا، وأمره كندا ببيع كندا، بطلت عيبها في السنة  
للأفصة على كندا، فأداس إلى ما سأله، وأدهى بمقد العباله معي على أن أؤدى مال  
مصادقني هذه إلى من أمر بإخراجه إليه وأخذ ذلك، صحح نصيحته، وعلى أن  
أحسن الماملة مع بياعي القطن واساوى<sup>(٢)</sup> ما يلزمهم من حي السمسمه بى حرى انصرم

(١) هكتاني الأصل، وكذا في ط الخوار

(٢) هكتاني ط دعوى، نسخة: وكذا في الأصل الحمد.

(٣) دعوى ط واساوى









## نسخة أخرى.

٢٠٣٥٤ - هذا كتاب من السعدون فلان اخط الله تعالى بقاءه فلان لم يزل في  
 امك في مصاك ودمك وبالك عني ما قد سكت من عذره طرقت لما كان من جهات  
 ومن اجبتك و... منك ، وبمقتك بواجب حفي عليك شئ ، برفق الحيرة وتسايفي ،  
 وتطبعني ، وتضع من في سر والعلانية لا يكون سكت عني من قول ، ولا عني ، ولا  
 بيت ، ولا عني له ليدعني ، وب عني جملة السعدون ، وان لا يراك في سلك من  
 حيرتلك ، ولا يراحد من حذفت ما كزمت الامتصاص ، واحسنت بالطلعة سرا  
 وعلائه ، وان دعني احد عدلا دنا ، وكان ما دعني من ذلك حذ لا مع رج لك منه  
 بوقيت له صاحب ذلك ، بدم ليد من ماله ، بوق قننا ، وبركت من الداء الذي يقات به  
 كتب بريق منه ، وان لم يعل صاحب الداء بعد ان يستر حبه من ريث واقامك مع  
 يكف به عني ، ويتحك من عني لدم الذي يطالب ، ان اصبرك في المكان الذي كس  
 به من مامك ، فمن قري عني كتابي هذا من عني ، احسنهم والمروء ، واحسن  
 الحيرول ، فليعد فلان في فلان اماني هذا عني ما جعله ، لا يسمى به عني ، ولا  
 يصر عني له لا يصر ، ولا يصر على عني من صحابه ما امر به سبيلا ، وبك  
 السعدون -

## نسخة أخرى.

٢٠٣٥٥ - هذا كتاب من فلان مولى أمير المؤمنين فلان وصاحب حقه وحظه  
 بمرح كذا اتصال من فلان ان سببهاك إيتاء وكلمهاك الورد عني ، شعاع من في  
 أمورنا حيثك به ، وب من دنا عني من رؤسنا لعلها ، ومن يعتمد أمور السلطانية  
 به ، فكنت مدكر من ، الذي بمر ملك هي ظلك ، ونوحه الذي يقتضيت عني دعوتك  
 إليه ، وما قد حذر حيث من الرجل ولا تسمى من حذر حيث عني ، واستمر به من الحيرة  
 بمر رأس ، وعني ملك ، وفدح قاذح بيت ، وحجب بيت ، .. سال إعاد أني إنك



یسا: ذلك، من بعد أن ألقى الله من سوره مداحه بـ "أمر الله أن لا يردوه" (۱) و  
 محمد و ذلك . و قد منى الله على محمد و محمد، و الله سوره مداحه عليه السلام  
 والسلام و الله أمير المؤمنين و الله أمير الأئمة و الله أمير آل البيت و الله أمير  
 شيعته و الله أمير المؤمنين و الله أمير آل البيت و الله أمير آل البيت









[illegible][illegible]

٢٠٣٥٩- الصور المتدفقة لآلة نسيج - وتولت عبد الرحمن، وسيد امي منة،  
ثم هادي، ثم شادي، ثم باع، ثم سلسي، ثم صلاح، ثم سيد امي، ثم هادي،  
ثم سوسى تفرين مورا العربي، صبيح تفرين كبير الشري، كبير حميد امي اخته،

٤٠٣٦- خطمہ: لٹان ٹولپ کمالہ<sup>۱۲</sup> ایلیس، ذکر کردہ اندازہ کی آخری صفحہ  
حجہ اولیہ: ۱۰۲۵ مریض کا ب ۱۰۲۵، حصہ اولہ الدب، کدہ اندازہ، منبہ الدب  
والآخر والآخر، ۷۶ ۷۵

(٢٠٦) - العبد صبا، كسب بعمه زيد و غير بقى " ح ١٥ من ابي عبد الله عياض

(١) ولما ط

(۶) عقد بیع، وکالی، صلہ، سبیل و غیر الاحبار سبیل

(3) مقدار من مرقاء من الأسفل بطوريا

٢٠٨ جلد اول - دہلی دارالعلوم اسلامیہ

(٥٥) عقد محمد بن قيس الأعمش عام

٤١٤ (١) في ج ٢٠٤ من ٢٠٤

(۷) ویدیو: علمبردار

منه من لا يريه قد صبحه فربه لو لانه عده ذلك مع اقوى زرعى جدد، الا على من  
 الشجر، ولم ينحو، به نبي، به حوله، ثم وضع، ثم سوس، ثم جع، وليس بعد  
 اسم الزيادة اليس افرده في مريض، احم لا فرق في العصب منكر القرون هم منكم الامثال  
 "حجج صعب" لادن سرقا مضطرب، لادن سرقا مضطرب، لادن مناسه قطع ما اقبل من افسه  
 تدبيره قطع ما ادد من ذب عضه، هذا ما لا يلى عنها غلاب لا فرق في افسه من افسه  
 لافس، ثم كتاب الشروع من ١٠٠٠ وبتلوه الوصايا - رحمه الله -

کتاب ام عباس

شدا عس' بدین نصیہ

**الحاصل الأول** في مدد مسدد، والأفضل في التوصل إليه، وفي باب الألف منه اسمي يكونان رخصة، والتي لا يكون وحشية وإساراً، وكذا في ذلك، وفي مدد من مدد مدد مدد.

تأليف: محمد بن موسى الخزاز، وهو من علماء الفلك والهندسة  
في بغداد، وهو من تلامذة الخوارزمي.

تَنْفِذُ الْقَاتِلِ فِي بِلَادِ بَجُورٍ عَنِ الْقَوْمَانِ، وَمَا لِبَجُورٍ وَدَّعَ بِلَادَهُ

الفصل الرابع عشر هو الوصايا والامتنان

الفصل السادس - من بين كتيبه بطلان الوصية بما زاد على الثلث عند عدم حازه ثبوتاً  
الفصل السدس - في بطلان الوصية المصنوعة بالإيجاع على تيممها وجود مرض به يوم  
الوصية، أو يوم موت الموصي وفي حال عتق وصيه بالوجود يوم  
الوصية وفي معلقها به، واختاره عبد الرزاق بن عمار الوصية، أو يوم  
موت الموصي

**ملفوظات: فی موضوع برائت و افتدائی منہ تخریر**

لتعريف الثاني من الرخصة بالعمود والأكفاد : واوامه حسب

عنه في التاسع في النوبة بعد الظهر وعشرون - فيه نوبة السد وبعده ،  
في نوبة عنه - فيه إحاطته ، وفي النوبة حكى فلان يظهر

الفصل الثامن في اجتماع الوصية كشخص في محل واحد

الفصل الحادي عشر في تعيين الوصايا بخلافه عاصداً وناسطاً

الفصل الثاني عشر في الوصية لشيء فلا في الوصية لولد فلا في الأولاده، وفي الوصية بملك فلا في الوصية لأبيه وأجداده، ولوله نصيب الغنيمة المثلثة التي فيها ينسحب المقاتل

الفصل الثالث عشر في الوصية لغيري القرابة والأقربة وأهل البيت ونحوهم

الفصل الرابع عشر في الوصية لثلاثي والأرامل والأيتام والأيتام

الفصل الخامس عشر في الوصية للأخت والأخوات والأخوات

الفصل السادس عشر في الوصية لغيري من غيري من ماله عند نفسه، أو يجعله نفسه، أو أوصي له يقع ثلث ماله حيث أحب، أو يضعه في غيره، الفصل السابع عشر في الوصية للموتى وأمهات الأولاد

الفصل الثامن عشر في الوصية لأولاد رسول الله ﷺ، ولغيره من أولاد محمد ﷺ، ولغيره من العلماء وأصحاب الحديث، ولغيرهم من أئمة

الفصل التاسع عشر في الإمرار بالوصية بين الورثة والشهادة عليها، وفي إقرار الورثة بالدين والوصية والشركة

الفصل العشرون في الشهادة على الوصية من ورث أو غيره، أو جرحها، أو جعل به الشهادة على الحق في الشيء الذي هو في معنى الوصية

الفصل الحادي والعشرون في الوصايا الواحدة بألفاظ مختلفة، وفي الوصية للمنفق والمعتق والأستحقاق وكيفية الصرف إليهم

الفصل الثاني والعشرون في الرجوع عن الوصية وما يظن

الفصل الثالث والعشرون في تعليق جناس الوصية بالسرط وتأثيرها

الفصل الرابع والعشرون في بين ما يدخل في الوصية بطريق التسمية وما لا يدخل

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة  
في مائة أو أكثر

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة  
في مائة أو أكثر

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة  
في مائة أو أكثر

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة  
في مائة أو أكثر

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة  
في مائة أو أكثر

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة  
في مائة أو أكثر

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة  
في مائة أو أكثر

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة  
في مائة أو أكثر

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة  
في مائة أو أكثر

الفصل في العشر والاعشار في مائة أو أكثر وحصة كل واحد في مائة  
في مائة أو أكثر

القسم الثامن والثلاثون في المميزات

القسم التاسع والثلاثون في معرفة غير الموصي بالآثار في مال ميت

القسم الأربعون في معرفة أسماء أصحاب الموصي منه - ربه الله يكتب

## الفصل الأول

في بيان المستحب، والأفضل في الوصايا وفي بيان الألفاظ التي تكون وصية  
والتي لا تكون وصية والإشارة والكتابة في ذلك وفي بيان شرط جوارها  
وحكمها

٢٠٦٦- ما يبدد المستحب فقبول يستحب بموجب أن بعض عن ثلث،  
هو وصي يادون الثلث، وى عن أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم، أنهم قالوا لأن  
يوصي الخمس أحب بها من أن يوصي الربع، ولأن يوصي الربع أحب إثباتاً من أن  
يوصي الثلث، والمضى منه صفة أن الوث من جهة، وأن صفة الوث من جهة، فمما  
تكون ذاك ترك لهم ما يترك صرف إلى غيره، لا أن تترك لهم ما لا يترك صرف إلى  
غيرهم، وفي الكافي: «وصية مسحوق» وقال بعض الناس: واجبه على كل من له  
شيء من ثلثه تعالى: «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت» الآية، وبيان الأفضل  
مقول: روى عن أصحابنا رحمهم الله أن وريثة الوصية إذا كان فقيراً، ولا يستحق  
تأخير ثمن من ثلثي التركة<sup>(١)</sup>، فترك الوصية في هذه الحالة أفضل؛ لأنه من ترك الوصية  
في هذه الحالة، وهو مصنف بعد الوصية على الفقير الغريب، وفي الوصية يصير  
مشتدداً على الفقير لا على، ولا شك أن الصلحة على الفقير غريبة، وفيه مراعاة  
حق الغنى والفقير، وإن كان وريثة الوصية فقيراً، أو كان فقيراً، لأنهم يسمون  
بما يرون من ثلثي مال بينه، فالوصية أصل فذلك، وأن منه ١٠٠، فصل الصلحة  
مع حصول رغبة من الورثة، ثم لا بد من معرفة ما يقع به لأئمتنا، من وريثة ثلث  
الأصلية في حقه

فتقول: روى الخمس عن أبي حنيفة رحمه الله، أن يترك لكل واحد من ورثته  
لرثة آلاف درهم دون بوصية فالوصية أفضل، وحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد

(١) سورة البقرة الآية ١٨

(٢) وصي، ما يرب مكان التركة.





يقول ذلك في حال الوصية، يجعله حتى يصل ما في قوله في ذاريه،  
عدي هذا أمكن أعيد، هذا العذر، لأن هذا كل البشر في العهد صليبه، ولا حيز  
تظاهر، لا جمع وصية، لأن على الوصية، فعلى هذا ما يصعب عدي  
القليل يكون هذا، ولا يكون وصية إلا بالتصريح، لا يمكن من بغيره، لأن حية  
تصعب العذر صليبه، لا حاجة في التمسك

ولذلك قال: «وحيث أن هؤلاء سعداء فإنهم بعد موتهم في حالة من السعادة لأن الله بعد أن يرى  
الوصية، فيصحب مع المصروع، ولا يشترط قبضه في حبل الله صبي، أو قال: يلتقي  
للعلاء، أو قال: سعداء هؤلاء، أو قال: ويصحب هؤلاء، ثم ما من أن يكسر،  
والتفسير أن يكون سعداء، وهي ليست حبال، يكون وصية جائز.

وجه الثاني من القوة على كلام محمد بن أحمد بن يحيى، وهو أن ما في  
 رواية عثمان بن عمار من أن علياً رضي الله عنه خطب في ربيعة سنة ثلاث مائة  
 مائة مائة، لا يرى أنه يوافق ذلك في صحة كونه، بل كما أن ذلك في  
 نفسه، وإنما منه شواهد يستدل بها، فتكون طرية

رحمة الاستحسان ، فانتم جميعكم ليس بمرادهم ، لان ما يذكر في حلال  
الوصية لا يكون وصية للآخر ، لان الانسان لا يوصي بشئ نفسه ، وانما المراد من قوله  
طريق الوصية طاهر لا يطرأ عليه ، لان ما يذكر في حلال الوصية لا يذكر بطريق  
الوصية ، لا يبرهن اليه ، لسبب وصية بدلالة الحلال ، وقد روي في ثبوت من  
اقتضى وصية ، قال هكذا كان حاشا ، ولما علم من النص حكمه ، وكذلك  
انما قال ' عدم موتي ' ، لأنه مبني على الوصية بخلاف ما افاد في صحته ، ما  
العلمان ، لأنه ليس بالوصية ، ولا يذكر في حلال الوصية ، لا صاعدا إلى  
القوم ، ولا من وصية حتى تذكر في حلال الوصية ، انما هو إلى ما عدله ،  
وذلك في حلال الوصية يكون وصية ، وفي حد الوصية ، وما يذكر ذلك في حلال  
الوصية ، لا يبعد الى ما عدله ، لا يكون وصية نص ، فان في خلاص لا فرق









ج ٢٢- كتاب الوصايا - ٢٢٦ = الفصل ١ متحد بها والعاقبة وتقرعها

الفسخ أيضاً ، فإن الرد بالعيب وغيره صحيح ، فإن أفسد رد تمليكاً مبدأً كان مئة حبة من الوصية به ، إذ لم تقرر الوصية كالحبة الفاضحة فيما يحتمل القسمة ، وإنه لا يجوز ، وإن اعتبر فسخاً يجوز ؟ لأن فسح الهبة في الفساح حائل حتى لو رجع الزاهب في نصف الهبة ، وكان الموهوب متبعضاً يحتمل القسمة بجورده ، إذ احتتمل طوار والفساد لا يثبت الخوار بالثبوت ، وجه الاستحسان أن الرد على الورثة ما احتتمل الطوار ، الفساد يحتمل على الطوار مصححاً لتصرف الماتل بغير التمكن

ولو رد في عيب بعضهم فهي يرسم كلهم على فرض الله تعالى سبحانه ، لأننا إنما جوزناه هذا بطريق فسح الوصية ، وإذا فسخت الوصية عاد الوصية به إلى عديم حائل الميت ، فقسمة بين ورثته على فرض الله تعالى ، ألا ترى أنه لو كان عن الميت دين ، فوجب صاحب الدين ديناً لبعض الورثة ، فالحبة لهم كغيرهم ، لأد الدين على الميت ، فتكون الهبة من الورثة كالهبة من الميت ، والورثة قد تمردوا ، وقد هبها ، صححت فسح الوصية مع الورثة نظراً بهم مقام الميت ، ففسخ الفسخ معهم كالفسخ مع الميت

ولو أوصى بزوجين بشيء من ماله ، بأن أوصى بهما بثلث ماله أو بثلث ماله ، أو ما أشبه ذلك ، ثم مات أحدهما بعد موت الوصية قبل قبول الوصية ، فانهي أن تطل الوصية في نصيب الميت ، وبغير نصيبه لورثة الوصية ، وفي الاستحسان لا تطل الوصية وبغير نصف الثلث الذي هو حصة الميت موروثاً بين ورثته ، ولو مات أحدهما بعد الوصية قبل موت الوصية ، فإن الوصية بطلت في حق الوصية به ونسب حصته وهو نصف الثلث لورثة الوصية قرابة واستحساناً

وأما بيان حكم الوصية

فتقول حكمتها في حق الوصية له أن يملك الوصية به بذلك بعيداً أكماً ماله به . وفي حق الوصية حكمتها إقامة الوصية له خيماً أو وصية به مقام نفسه كالورثة حواله أعلم -

## التفصيل الثاني

ویند کر عددهم فیخطی الی زیادة أو نقصان

٢٠٢٦- في فتاوى أبي بابت رحمه الله - إمام دار الأوصية لعل بنيت على  
وهو نصف درهم، وقد التفت أكثر من ألفه قلة كل الثالث . في رواية ابن سماعة عن  
محمد بن عبد الله بن زياد أن أوصية لعل بن علي بن أبي طالب وهو الثالث، فإذا  
صبي من ثلث النصف، منه النصف كله، قال ثقه . والبيع من هذا بحال الوصية،  
فإن من قال لعمرو نصف من ثلث جميع نصيب من هذه دار وهو الثلث، فإذا نصبه  
من الثلث النصف، فالبيع يقع على ثلثه . والفرق أن الثمن أصل في البيع؛ لأن البيع  
لإزالة الملك عن الثالث، وهو ما أوال عن مقدار الثلث، فلا يبرر منك عيباً زاد على  
الثمن، فكم الوصية بالثلث بالثمن، والتمس فيه ضرورة، ولهذا صح برعيه، وذلك  
بأنه غير الخلل من، وهو إن جعله خليفة في جميع نصيبه

٢٠٣٦- وفي رواية من سمعها عن محمد بن حمزة رحمه الله أيضاً ، قال الرجل  
أعتقد عيسى وهم فلان وفلان وبه عدوهم عتقوا أحصاه ، أس هذا كقول  
لو صحت قلت ما لي بني فلان وهم فلان وفلان ، وأمرق أن لأبناء من قبل الإسقاط ،  
وعلى الإسقاط عيسى ، جه من عه انتموت ، وبه يحرق الأمر من ما اعتقوا ، ولا كذلك  
إيجاب الوصية إذا لموصى به عدة ، وقد أقيمت الشك فيهم ،

١٣٦٤ ردی، بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، رحمه الله، قال:  
 "أوجب للزنان بعض، وهي مائة شاة، فإذا في أكثر، لله الزكوة، لأن الإيجاب عدم،  
 والقسمه لتحسين الخلق، لأن الإنسان قد يفلط في الخسار، ولا يسهط بسببه عموم  
 الإيجاب، وتكونان أوجب به بعض، وهي عشرة، وله من غيرها، فالتقاسم على ذلك،  
 لأحسان للعقد في التعيين، ونكاحاً مستصحباً، وتعمل له هذه العيم التي صمها بميتبة،"

قالوا حكم ابو العيص دكتور في دأصل ارضه انهم كنوا ما ذكرنا في رجه انهم

قال في راجه بسر اوصد وكذالك لو قال اوصيت لفلان بدينين وهم ثلاثة، وقد  
هم خمسة جعلت به اربعة كنهم

ولو قال اوصيت له بدينين وهم هؤلاء الثلاثة جعلت به هم لا، الثلاثة، وانه  
يختلف جواب الامس قال نعم اذا قل اوصيت بدين مالي ودينين وهم ثلاثة،  
فلذاته اولاد اربعة من ثلاثة، ثالثت لفلان، ولو قال هو هؤلاء الثلاثة، فاذله وكد  
غير هؤلاء الثلاثة، اربعة جعلت جواب اهل

٢١٦٧ بسر اوصي من قبل بومس حمة الله د قال اوصيت بثلث مالي  
لثلاثة فلان وهم فلان، فلان وفلان، كذا قلت من سعي دور عرهم، ولو قال  
وصيت بثلث مالي لثلاثة، وهم خمسة لكل واحد حصة، فاذ هم ثلاثة، جعلت  
لكل واحد حصة ثلث، اطلق الخمس يعني بعد الوصية في ثلاثة حصة اثلث،  
ويطلق في خمسة اثنان

٢١٦٨ محمد رحمة الله رحل قال في وصية ثلث مالي لثلاثة عمرو بن  
حماد وهم سبعة، فاذ هم خمسة، كذا قلت كنهم هم، لانه لا يقتصر على قوله  
اوصيت بثلث مالي لثلاثة، بل هو خمسة، اربعة حصة اثلث، ثلاثة من قوله  
لوصي، وهم سبعة، لان سبعة اربعة، لوصي من حكم الاستحقاق، وفي حق حكم  
الموت، فلا غير حكم من الكلام كما لو قال اوصيت بثلث مالي لثلاثة عمرو بن  
حماد لفلان، ورجه نصير ان كل اثلث بهم، كذا عهد، لم قال الا لري انه ثلث قال  
اوصيت بثلث مالي لثلاثة وحماد ابي فلان، فاذ خمسة بيت فائدت كذا للحي  
والعمر ما عهد، كذا عهد، وكذالك لو قال اوصيت بثلث مالي لثلاثة، وهم  
خمسة فاذ هم ثلثة، اربعة وهم سبعة، فاذ هم ثلاثة، كان غير كما قلت

ولو قال اوصيت بثلث مالي لثلاثة وحماد ابي فلان، وحماد ابي فلان، كان جميع  
اثلث بهم، لان الثلاثة جميع صحيح سعة، واثنان في باب اوصية منحن بالجمع على ما  
يأتي بيانه بعد هذا، ولو كان لفلان من وحة من خمس مائة لثلاثة جعل الثلث



ج ٢٢ قطب الصدق ٢١٩ المص ٢ من جوصى بعدد شئ ويحظى  
 الصبر، وله سم جمع، والوحد لا يظفر عليه اسم الجمع بعد، ليس به حكم الجمع  
 أيضاً، فيعبر عن الكل، وعن ما يستحق هو مع غيره الجمع، فينبغي أن لا يصف  
 الثبوت، وإن انضم، لا يثنى جاء لا وجه إلى اعتبار الألفى لأنه لا يثبت له، ولا وجه  
 إلى اعتبار المتوسط له من الكثير، لا وجه، وعدم دليل الترتيب، كما لا يخفى  
 فمعين له بعدد من الألفى

والموافق، وصحت نسبة إلى الألفى فلا لا، منه، كما به نصف اثنتان  
 لأنه لو كان ثلثاً لكانت، لأن لكل واحد منهما، لأن ثلثي واحد منهما مع نفسه  
 فكذلك هو حاشيت بهما لا بكل واحد منهما، فله يجب لكل واحد منهما (أو النصف)،  
 فلا بد أن يكون ما حاشيته، وهو كماله، فلو كان ثلثاً لكانت، لأن ثلثي واحد منهما مع نفسه  
 يجب، كما يحسب نصف الثلث، فالحال، كذا هذا، فله يجب، ثلث ما في ثلثي  
 وفلان، فإذا أحصيت بث، كان الأخير كمالاً لثلث، لأنه لو كان ثلثاً لكان واحد  
 منهما على الآخر، وهذا هو أحد ما كان له آخر ثلث الثلث، وما يترك به حكم  
 المراجعة، فإذا ثبت عدم ترسخه من الأصل، فكامل هو الآخر من حيث اختلافه،  
 وحالات المسألة الأولى، لأن لونه هو لونه لثبوت على خمسة الثلاثة كما  
 يظن من المسألة الأولى، الإجابات كمالاً من غير، ولم يستثنى بسبب عدم المعلوم  
 سى، وأنه هو، اختلاف على ما مر

ولو كان، فله يجب بهما، ثلثي ثلثي، وهو واحد، فله يجب على الألفى  
 واحد وهو، أنه الثلث، لأنه قوله، لى فلان كلام معناه لى الصبر، فإذا  
 جاء عمرو، حماد، فعدس، والأصل في التخلام، أو بعبارة تفسير، بسبعة اعتبار  
 المقصر، ويكون المقصر، فصار كماله، ثلث ما في لعمرو وحماد، لى ثلث،  
 ولو كان، فكذلك، ولم يكن لفلان الألفى واحد كان كل واحد، كذا هذا

ولو كان، أو صحت ثلث ما في ثلثي فلان، هم خمسة، بدلان، وهو واحد  
 ثلاثة، فله يجب، وهو أربعة، أو ما فله أربعة، وهو ثلاثة، لأن أربعة، وهو  
 خمسة، فله واحد، وهو أربعة، أو خمسة، ثلث ما في ثلثي فلان، وهو واحد  
 هكذا وما في المسألة بعد ذلك، ثبت بهما، أن ما، كذا هذا



۲۰۳۱۹ درم سوزن ، با خال توصیف بفرستد ، آلف در هم و هم سوزن  
مالی ، هم یکنه ، لا آلف اذکب بخرج من ثقت ماله سوزن کمال عسر ماله آلف  
در هم ، از آلف رکنز ، قال و مست له سبعه دیناری هه انکس در هم ،  
فانافه آلفان نهی کلمه ، ایا کار بخرج من ثقت ماله ، و ایا کار نهی انکس در هم  
حواله ، و ایس به در هم ، فله آلف در هم من صا ، الحیدر و وفه ، اوصیف له دیناری  
هه انکس ماله در هم ، هه نصف دیناری انکس ، فاد دیناری کس ، لانه لا و دیناری  
طه آلف در هم ، و ایا دیناری به آلف در هم ، نهی به و در هم یکنه به لا حسیما ، نهی  
له لا براد علی ، لانه قصه دیناری الوصفه علی دیناری انکس بفرستد ، و ایا دیناری  
نهی انکس حواله ، و در هم ، و ایس به در هم لاسی له

قال لطفه من سب رجها اله عی جاس فوق شی جیه ، رجها ایا ، و الا حسیما  
من غیر الحس جاز بهی ایا بفرستد له صر ، لکن لار الوصفه بفرستد کالاسته ، و و  
قال توصیف ، جمیع دیناری آلف و هه ، طعه ، و حواله کثر ، ایا جدیه  
حطه و سوزن ، و یکنه له ، ایا بخرج من آلف ، و در هم ، و کب ، ایا در هم ، و قال له  
جمیع ما هه دیناری ، هه آلف در هم ، و دفعه ایه ، ایا دیناری ، کس من آلف ، و ایه  
دیناری و ایه حواله ، و دیناری و ایه ایا هه ، ایا دیناری ، ایا دیناری ، ایا دیناری  
حساکر ایه بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ،  
و کده : ایا ، و ایا بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ،  
عن مکتبه بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ، و ایا بفرستد ایا ،



ولا يحتاج فيه إلى إجراء خاصة وإن أوصى بكثر من مثله لا شيء، بهذه الوصية  
 كما مر على الباب ٧ عور لا ينافي في الوصية لأحد فيه، بل على التلص الوصية  
 حصلت بحسن معنى حق التوريث فيتوجب بحسب إجازتهم وكذلك إذا وصى لأحد من  
 التوريث توريث بوصية على غيره، بل في التوريث متى قدر حسب الوصية في حق غيره  
 التلص والتملأ لا لا يوصيه بالتوريث لا أن يجبره، لأنه لا معنى في ذلك أن  
 حق التوريث يتعدى لجميع مال الميت فيعاقبه وصي التوريث متى قدر حسب التوريث  
 فقد حصلت في معنى بعضه من التوريث.

١٠٣٧١ - وفيه أسس محمد بن حنفية داراً لعرب ، لا نجس هذه الوصية ،  
ولأن أجرت الزمة ، فقد عرف به الوصية لمحمود وبين الوصية بالأحسن بما زاد على  
الطلب والوصية لأحد الورثة ، ولحق في التمتع " حو " الوصية لمحمود جو التسرع ،  
لأن التسرع يثني به فيه ، وبه لا يجوز للمسلم التصحيح به فيه ، والورثة أحسن عن  
حقوق التسرع ، أما الوصية بموت فمما يصح جوازها لأنه منه ، عز به ، إلا أن يرى أنه في  
بعض المودعات في صحة كتاب عليه ، وإنما يصح جوازها حتى يلقى الورثة ، فحينئذ  
يجوز به ، وكذلك الوصية للأجنبي بما زاد على التملك في أمس جوارها حتى لموتها ،  
وجوز " بالزوم " ، ولأن ما يرى في دار المقرب عشرة أذ - أي حلقه ، والوصية للميت  
مأخوذة ، فكذلك مفسده لمحمود في أصلها الأصل ، وفي شرح الطحاوي وذكره في  
النسب الكبير يدل على حو : الوصية للمحمود

واختلاف المشايخ فيه منهم من فرق فيما ذكر في الأصل ، وبين ما ذكر في  
المير ، فقال لا يسمى نعمتم إلا بوصف بلحري كذا ذكر في الأصل ، ونكح  
فما يزوج ، وبشك الملك بنوموصي له في بلوصي ، كذا ذكر في مير الكبير ، لأنهم

(٥) آخرت شیعہ دینی صحیحہ دبیقا، ۱۰۰۸، ۱۰۱۰، ۱۰۱۱، ۱۰۱۲، ۱۰۱۳، ۱۰۱۴، ۱۰۱۵، ۱۰۱۶، ۱۰۱۷، ۱۰۱۸، ۱۰۱۹، ۱۰۲۰، ۱۰۲۱، ۱۰۲۲، ۱۰۲۳، ۱۰۲۴، ۱۰۲۵، ۱۰۲۶، ۱۰۲۷، ۱۰۲۸، ۱۰۲۹، ۱۰۳۰، ۱۰۳۱، ۱۰۳۲، ۱۰۳۳، ۱۰۳۴، ۱۰۳۵، ۱۰۳۶، ۱۰۳۷، ۱۰۳۸، ۱۰۳۹، ۱۰۴۰، ۱۰۴۱، ۱۰۴۲، ۱۰۴۳، ۱۰۴۴، ۱۰۴۵، ۱۰۴۶، ۱۰۴۷، ۱۰۴۸، ۱۰۴۹، ۱۰۵۰، ۱۰۵۱، ۱۰۵۲، ۱۰۵۳، ۱۰۵۴، ۱۰۵۵، ۱۰۵۶، ۱۰۵۷، ۱۰۵۸، ۱۰۵۹، ۱۰۶۰، ۱۰۶۱، ۱۰۶۲، ۱۰۶۳، ۱۰۶۴، ۱۰۶۵، ۱۰۶۶، ۱۰۶۷، ۱۰۶۸، ۱۰۶۹، ۱۰۷۰، ۱۰۷۱، ۱۰۷۲، ۱۰۷۳، ۱۰۷۴، ۱۰۷۵، ۱۰۷۶، ۱۰۷۷، ۱۰۷۸، ۱۰۷۹، ۱۰۸۰، ۱۰۸۱، ۱۰۸۲، ۱۰۸۳، ۱۰۸۴، ۱۰۸۵، ۱۰۸۶، ۱۰۸۷، ۱۰۸۸، ۱۰۸۹، ۱۰۹۰، ۱۰۹۱، ۱۰۹۲، ۱۰۹۳، ۱۰۹۴، ۱۰۹۵، ۱۰۹۶، ۱۰۹۷، ۱۰۹۸، ۱۰۹۹، ۱۱۰۰، ۱۱۰۱، ۱۱۰۲، ۱۱۰۳، ۱۱۰۴، ۱۱۰۵، ۱۱۰۶، ۱۱۰۷، ۱۱۰۸، ۱۱۰۹، ۱۱۱۰، ۱۱۱۱، ۱۱۱۲، ۱۱۱۳، ۱۱۱۴، ۱۱۱۵، ۱۱۱۶، ۱۱۱۷، ۱۱۱۸، ۱۱۱۹، ۱۱۲۰، ۱۱۲۱، ۱۱۲۲، ۱۱۲۳، ۱۱۲۴، ۱۱۲۵، ۱۱۲۶، ۱۱۲۷، ۱۱۲۸، ۱۱۲۹، ۱۱۳۰، ۱۱۳۱، ۱۱۳۲، ۱۱۳۳، ۱۱۳۴، ۱۱۳۵، ۱۱۳۶، ۱۱۳۷، ۱۱۳۸، ۱۱۳۹، ۱۱۴۰، ۱۱۴۱، ۱۱۴۲، ۱۱۴۳، ۱۱۴۴، ۱۱۴۵، ۱۱۴۶، ۱۱۴۷، ۱۱۴۸، ۱۱۴۹، ۱۱۵۰، ۱۱۵۱، ۱۱۵۲، ۱۱۵۳، ۱۱۵۴، ۱۱۵۵، ۱۱۵۶، ۱۱۵۷، ۱۱۵۸، ۱۱۵۹، ۱۱۶۰، ۱۱۶۱، ۱۱۶۲، ۱۱۶۳، ۱۱۶۴، ۱۱۶۵، ۱۱۶۶، ۱۱۶۷، ۱۱۶۸، ۱۱۶۹، ۱۱۷۰، ۱۱۷۱، ۱۱۷۲، ۱۱۷۳، ۱۱۷۴، ۱۱۷۵، ۱۱۷۶، ۱۱۷۷، ۱۱۷۸، ۱۱۷۹، ۱۱۸۰، ۱۱۸۱، ۱۱۸۲، ۱۱۸۳، ۱۱۸۴، ۱۱۸۵، ۱۱۸۶، ۱۱۸۷، ۱۱۸۸، ۱۱۸۹، ۱۱۹۰، ۱۱۹۱، ۱۱۹۲، ۱۱۹۳، ۱۱۹۴، ۱۱۹۵، ۱۱۹۶، ۱۱۹۷، ۱۱۹۸، ۱۱۹۹، ۱۲۰۰، ۱۲۰۱، ۱۲۰۲، ۱۲۰۳، ۱۲۰۴، ۱۲۰۵، ۱۲۰۶، ۱۲۰۷، ۱۲۰۸، ۱۲۰۹، ۱۲۱۰، ۱۲۱۱، ۱۲۱۲، ۱۲۱۳، ۱۲۱۴، ۱۲۱۵، ۱۲۱۶، ۱۲۱۷، ۱۲۱۸، ۱۲۱۹، ۱۲۲۰، ۱۲۲۱، ۱۲۲۲، ۱۲۲۳، ۱۲۲۴، ۱۲۲۵، ۱۲۲۶، ۱۲۲۷، ۱۲۲۸، ۱۲۲۹، ۱۲۳۰، ۱۲۳۱، ۱۲۳۲، ۱۲۳۳، ۱۲۳۴، ۱۲۳۵، ۱۲۳۶، ۱۲۳۷، ۱۲۳۸، ۱۲۳۹، ۱۲۴۰، ۱۲۴۱، ۱۲۴۲، ۱۲۴۳، ۱۲۴۴، ۱۲۴۵، ۱۲۴۶، ۱۲۴۷، ۱۲۴۸، ۱۲۴۹، ۱۲۵۰، ۱۲۵۱، ۱۲۵۲، ۱۲۵۳، ۱۲۵۴، ۱۲۵۵، ۱۲۵۶، ۱۲۵۷، ۱۲۵۸، ۱۲۵۹، ۱۲۶۰، ۱۲۶۱، ۱۲۶۲، ۱۲۶۳، ۱۲۶۴، ۱۲۶۵، ۱۲۶۶، ۱۲۶۷، ۱۲۶۸، ۱۲۶۹، ۱۲۷۰، ۱۲۷۱، ۱۲۷۲، ۱۲۷۳، ۱۲۷۴، ۱۲۷۵، ۱۲۷۶، ۱۲۷۷، ۱۲۷۸، ۱۲۷۹، ۱۲۸۰، ۱۲۸۱، ۱۲۸۲، ۱۲۸۳، ۱۲۸۴، ۱۲۸۵، ۱۲۸۶، ۱۲۸۷، ۱۲۸۸، ۱۲۸۹، ۱۲۹۰، ۱۲۹۱، ۱۲۹۲، ۱۲۹۳، ۱۲۹۴، ۱۲۹۵، ۱۲۹۶، ۱۲۹۷، ۱۲۹۸، ۱۲۹۹، ۱۳۰۰، ۱۳۰۱، ۱۳۰۲، ۱۳۰۳، ۱۳۰۴، ۱۳۰۵، ۱۳۰۶، ۱۳۰۷، ۱۳۰۸، ۱۳۰۹، ۱۳۱۰، ۱۳۱۱، ۱۳۱۲، ۱۳۱۳، ۱۳۱۴، ۱۳۱۵، ۱۳۱۶، ۱۳۱۷، ۱۳۱۸، ۱۳۱۹، ۱۳۲۰، ۱۳۲۱، ۱۳۲۲، ۱۳۲۳، ۱۳۲۴، ۱۳۲۵، ۱۳۲۶، ۱۳۲۷، ۱۳۲۸، ۱۳۲۹، ۱۳۳۰، ۱۳۳۱، ۱۳۳۲، ۱۳۳۳، ۱۳۳۴، ۱۳۳۵، ۱۳۳۶، ۱۳۳۷، ۱۳۳۸، ۱۳۳۹، ۱۳۴۰، ۱۳۴۱، ۱۳۴۲، ۱۳۴۳، ۱۳۴۴، ۱۳۴۵، ۱۳۴۶، ۱۳۴۷، ۱۳۴۸، ۱۳۴۹، ۱۳۵۰، ۱۳۵۱، ۱۳۵۲، ۱۳۵۳، ۱۳۵۴، ۱۳۵۵، ۱۳۵۶، ۱۳۵۷، ۱۳۵۸، ۱۳۵۹، ۱۳۶۰، ۱۳۶۱، ۱۳۶۲، ۱۳۶۳، ۱۳۶۴، ۱۳۶۵، ۱۳۶۶، ۱۳۶۷، ۱۳۶۸، ۱۳۶۹، ۱۳۷۰، ۱۳۷۱، ۱۳۷۲، ۱۳۷۳، ۱۳۷۴، ۱۳۷۵، ۱۳۷۶، ۱۳۷۷، ۱۳۷۸، ۱۳۷۹، ۱۳۸۰، ۱۳۸۱، ۱۳۸۲، ۱۳۸۳، ۱۳۸۴، ۱۳۸۵، ۱۳۸۶، ۱۳۸۷، ۱۳۸۸، ۱۳۸۹، ۱۳۹۰، ۱۳۹۱، ۱۳۹۲، ۱۳۹۳، ۱۳۹۴، ۱۳۹۵، ۱۳۹۶، ۱۳۹۷، ۱۳۹۸، ۱۳۹۹، ۱۴۰۰، ۱۴۰۱، ۱۴۰۲، ۱۴۰۳، ۱۴۰۴، ۱۴۰۵، ۱۴۰۶، ۱۴۰۷، ۱۴۰۸، ۱۴۰۹، ۱۴۱۰، ۱۴۱۱، ۱۴۱۲، ۱۴۱۳، ۱۴۱۴، ۱۴۱۵، ۱۴۱

من أهل الملة كشمس من مدته وصيه من كان في مسكته وأما من كان في  
الوصية من الإسماء، وهو من له حصة في دار الحرب، فإنه إن كان بوصية المسلم  
في دار الحرب أعتق، وبما حسب المصالح. فمن قال: إن الله في ملكه الأولي من  
ملكه الأولي بقوله: بعدد حوائج، ومن قال: إن الله في لادى من الثاني بقوله  
هنا بل هو

٣٧٢ - ٢ - ١١، حتى المخرج للمسلم في دار الحرب، وذكر أن الوصية تجوز  
من المسلم من غير حجارة الإسماء، وفي ما إذا علمت بحدود إلى حجارة الإسماء،  
وكذلك لو وصية من أحد من هذه طوع، هكذا ذكر في ظاهر الرواية، وروى  
صحاب الأئمة عن أبي يوسف رحمه الله، أنه لا يجوز الوصية به، وكذلك أئمة  
المشقة، أعتق به أعتق، فأبى يوسف حصة آية في من هذا على ما ذكرنا الوصية له في  
دار الحرب للمسلم الذي ذكره في ملكه أئمة، فإنه من الوصية بمسلم ومن  
الوصية في الدنيا، والوصية من الذي من الرعي من مسلم، وهذا مجرد صفة  
للمسألة، وصحة نظره به، وهذا طاعة الله في الأسماء، كما ثبت عن أبيه، ١١، ١٢، حتى  
الأسماء من غير وصية بعدد، فكما أئمة

٣٧٣ - ٢ - ١٢، ومن أوصى لثلاثة شيء لا تغير الموصية من غير حجارة الوصية، ويجوز  
بالحارب، وإن أوصى بوصية حصة الله لا يجوز بإجماع هذه أئمة وأئمة أئمة إلى  
القسم لا يستحق إلا أن وصى به الوصية، حصة من أبي يوسف رحمه الله، إن  
حرمها القليل من الوصية بطريق المصرفة حصة حرمها من أبيه، وإنه لا يمنع  
باحتوائه الوصية، وبعد، لا يستحق الإسماء، وإن وصى به الوصية، وأما حصة الوصية  
عن الوصية، كان بطريق المصرفة على الوصية، في دفع بمصرفة عن أبي الوصية حتى  
لا يتعصب عليه بعض من يستحق الوصية به، وهذا بعدد حجارة الوصية

وحد حوائج، إن حرم مال انقضى عن الوصية ما كان بطريق المصرفة عليه، ولا يرى  
قد يوصى به الحظي والعبد، وإن كان الخاضع لا يستحق المصرفة وإن حرمها دفعا  
للمعقل عن الوصية حتى لا يوصى به مال ميبه من صبي من أبيه، وقد يعدم  
باجراء حربه، ربح من الوصية على الخير من مال، الذي حرمه الله، وذهب أئمة إلى

مما كان من جهة العبد، والوصية تلك من جهة المولى، ليجوز أن يعمل لأجازة فيه ولا  
كذلك للميراث، لأنه من جهة الشرع لا يصح للعبد فيه فلا يدخل فيه الإجازة

وإن أوصى بخرج أن يعطى عن قتله، فالتعبد لا يصح الوصية من قبيل قول  
أبي حنيفة رحمه الله: لأبي عبد، وصية لتعبدت بكونك له في سبي.

٢٠٣٧٤ - ومن أوصى لعبد بغير لهم مسموكة أو شيء من ماله مسموكة بغير  
هرض أو دابة، أو ما أتبعه دابة، فإنه لا يجوز بخلاف ما إذا أوصى به شيء من رقبته  
من حيث يجوز الوصية، والفرق أن العبد من أهل أن يملك رقبته بعقل للمصالح الوصية له  
برقبته كما يصح بغيره، فأما من أهل أن يملك مالا آخر سوى رقبته قبل العتق،  
فغير مأمور به بوصية للعبد، وهو مأمور باللوثة بأن يعمل الوصية به يسهم على  
قدر ملكه؛ لأن دابة، أصل أهم بدون الوصية، فطلعت ضروره

٢٠٣٧٥ - ولو أوصى له شيء من رقبته بصف أو ثوب، أو نحو ذلك حتى  
السمي من رقبته، ويسمى من الفضل على قوله أبي حنيفة رحمه الله: سواء كان الفضل  
على السمي بخرج من الثوب أو لا يخرج؛ لأن الإعتاق عنه يتغير، فربما يفتى عنه  
الفضل للسمي لا غير، فكان الوصية له نصف الرقبة لا غير، وقول الذين له أعقب  
صفتك سواء، وهذا يعقل من العبد للسمي لا غير، ويؤيده السعدي في التلخيص، كذا  
هنا

وعلى قولهم: بعض الكل من غير سعاية إن كان بخرج من ثوب ماله؛ لأن  
الإعتاق لا يتغيرا عندهما، فيكون قوله: أوصيت لك نصف رقبته بغيره قوله: أعتقت  
حرم رقبته، وهذا يعقل الكل من غير سعاية إن كان بخرج من الثوب، كذا هنا

٢٠٣٧٦ - ولو أوصى للعبد ثلث ماله، جاز؛ لأنه أوصى ثلثه به، ويؤيده من  
ماله، وإذا جاز الوصية بثلث رقبته عو ثلثه، وجاز الوصية به بما سوى ذلك من  
ثلث ماله؛ لأنه أوصى بنسب الباقي لكانت عند أبي حنيفة رحمه الله، ومنعه عندهما  
والوصية للكتابة، بمعقده حذرة، وإذا جاز الوصية بثلث ماله سوى رقبته من باقي  
المال، فيترتب أن كان ثلث باقي المال مثل ثلثي السحابة، وكان باقي المال سوى رقبته دواهم  
أو دنانير، فإنه تقع المصاحبة؛ لأن لفظة العبد على العبد ثلثي السعدي درهم أو دينار، وله





اوصى لمكانة واحدة ؛ لعبد واحدة ، فهو باطل ، اما اذا وصى بمكانة واحدة فلا ان الوصية  
لحمدين الوارثين والثلث بجمع للوارث وصية لمحمدين ، وامان اوصى بمكانة واحدة فلا ان  
الوصية لمكانة واحدة وصية للوارث من وجه ، وذلك لان المكانة واحدة ، وعين كان  
الانسان له ، فمكره وصية بلا عيني لا للوارث الا انه عجز بضمير وصية للوارث بعد  
العجز ، فيكون وصية للوارث من وجه ، وكما لا يجوز الوصية لبعض الورث دون البعض  
من كل وجه ، لا يجوز من وجه

٢٢٦٩ - ريد اوصى ببيت مكتبة بوصية ، قد كانت في صحفه ، اذ في  
مرسته ، فهو حائر ، هكذا في رواية أبي سليمان ، وذكر في رواية أبي حفص ، وقد اذ  
اوصى لمكانة بوصية ، قد كانت في صحفه ، حلو ، فيه مكره من جهة اخرى ، فارق مع  
هذا وبين ما يرد اوصى لمكانة واحدة ، فيه لا يجوز ، وقد صار في مسائل كثير جمعا  
موصيا لوارث من وجه ، لان مكانته هي عجز صار ان كانت امكانة مذكورة  
الموصي ، كما ان مكانته من غير صار ايشانه لوارثه ، وانعقد به من اوصى لمكانة واحدة  
اذق ، وعين ، صار موصيا بلا عجز ، وان عجز ورد عفا ، فحصل الوصية صحيح ورثه  
لا لبعض دون البعض ، لان رتبة المكانة مع كسبه يكم بدين الوارثه غير ان الرتبة  
تصالي ، والوصية بجميع الرتبة بالسوية جازة ، فيقال لا يجوز الوصية ببعض دون  
البعض ، وصى اوصى بمكانة واحدة ابن عجز ، يصير كسبه مذكور لا في خصوص  
ولا يكون بين جميع الورثة ، فهكون مورا بالوصية بعض ورثة غير البعض ، وهذا لا  
يجوز

٢٢٧٠ - ريد اوصى لام واحدة بثلاث ماله في صحفه ، او في ماله ، ثم مات ،  
فانه يصح اوصيه لها من الثلث ، وهذا مستحسن ، والقياس ان لا يصح بها وصية ،  
وجه القياس ظاهر ، وهو ان وصية كانت يضاف الى ما بعد ثوب ، فانما يستحق من  
المهية من حيث بها الوصية بعد موت مولاهما حال خيرا انهم بها ، فالمسئ محليا ،  
وهي له ، فتستعمل له سبه وهي له

٢٢٨١ - ومن اوصى لامه ، كلفت الوصية بها دونه ، لا انما حوزها  
استحاثا ، لان الوصية مضافه اليها بعد عطفها وحزب لا حال حلل ، العيني بها ولا



[illegible]

أما كذا فهو من خارج أبيهم، أو أجازوا عنه، لا بد ببيع قهراً  
لأن التمسك بالإجارة، لا يوجب موت المورث من حيث الحقيقة، فهي كالموت، وبه  
ثبتت له من حيث حكمه، لا اعتباراً لأن الموت من حيث ما به يخرج من حرمه، وإن الموت  
يسمى إلى وقت إخراجها، ولهم فاقوا إن إخراج لو كثر، لا يخرج من موت، الجرح  
من الإحالة صح تكثيرها لأن القتل فاستدلوا به وقت إخراجها عليهم أنه كثر بعد القتل  
من حيث الاعتبار، وحكمه وإن أتوا بالأدلة من ثلوثه وجد بعد موت المورث من حيث  
الحكم، ولو وجد بعد موت مورث من حيث الحقيقة صح لأنه وجد من المالك،  
فكذلك وجد بعد موت حنكنا، فإدعاء المورث من المورث، لا يوجب لا يستدل إلى  
حالة المورث، ألا ترى أن ثلوثه لا يكون التركة من وقت مورثه، ثم يستدل امرأته  
إلى حالة امرئ كانت الإجارة من الثلوث حصته قبل موت المورث من حيث الحقيقة،  
فلا يصح

قوله: «أله» راجع إلى مسألتائه لوجهه المصاهر وبه بالضرورة لا  
بجراحه المورث، بأن قتل عمه عبداً حيّاً وجه المصاهر حال حياته، أو وجه المصاهر  
تحت خطأ، مع أن المصاهر موصوفه، وهناك لا يصح بعده، لأن موت المورث

هناك تقصير على حالة الموت، ولم يستد إلى ماضٍ لإجاءة حتى يظهر أن الإجازة كانت بعد الموت، وكانت الإجازة قبل الموت صحيحة وحسب، وإن لا نص

ثم في كل موضع وحدوث الإجازة بعد الموت، فإن حصل إذا كان المجهري من أهل الإجازة، ومن الإجازة من هو أهل ابتداء العقد وهو العاقل، سأل، وهذا لأن الإجازة في حكم تنفيذ العقد من حيث إنه حكم العقد لا يثبت قبل الإجازة، ويثبت بعده، وهذه المقصود من العقد، فيعتبر بابتداء العقد، فمن كان أهلاً لأشياء العقد يكون أهلاً للإجازة، ولا فلا

ولو كان المجهري مريضاً، وهو ما لم يدرى من ذلك مرض صحته بإجازته، وإن مات من ذلك المرض، فإن إجازته بمنزلة انتهاء الوصية، حتى لا يوصى له لو كان وارثاً لا يجوز إجازته به إلا أن يجبر وورثه عما لم يرض به مريضاً، ولو كان مريضاً بجبره إجازته، وبعد ذلك من الإجازة، ولو أجبر مريضاً وارثه، ولم يجز النقص، فمن حق الذي أجبره، كأن كلهم أحاروا، وهي حق الذي لم يجبره، كان منهم لم يجبروا، وإنه إجازته، وإنه من الإجازة، ولو وصى لرجل نصف المال، فإن أجبر الاثنان، والمال يسهم أربعة، فلو وصى به بصفاء، وهو النصف، وبلايين بمان، بكل امرئ ربع، ولو لم يجبروا، فلو وصى به بثلاثة والثلاثين للابن بكل من يسه، ولو سأل أحدهما، ولم يجز الآخر بجمع في حق الذي أجاز، كأنهما أجرا جميعاً، فيعطى له ربع المال، وفي حق الذي لم يجز بجمع كأنهما لم يجبرا جميعاً، فيعطى هو ثلث المال، والباقي يكون فلو وصى به، فيجعل المال على اثني عشر لمأخذ إلى أنسب والربع، فلو وصى بالذي أحل، وهو ثلاثة أسهم، وأنسب للذي لم يجز، وهو أربعة أسهم، فيعطى خمسة أسهم، فيعطى فلو وصى له

٢٠٣٨٤- قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير الوصية لما في البطن جائزة، والبراءة، وأحب، والهيبة له بإطلاقه لها المبررات فهو به إلى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، وما في البطن من أولاده، فيستحق الميراث، ولأن الورثة خلافة، فتجوز على الحياة والحريته من غير أن يصنع فيها إلى العيوب، وأن الويه قلل الويه

عصا عليه قصداً بجهات الميت في الوصوف - ولا بد بصحة من العبد والمملوك،  
 بذلك لا تصور من الحي ولا ذوات غير الأبد ودونه عن قبوله، لأدعيون الألف  
 وقصده بوضع عصب صحيح بولاية الأبد عليه، ولا ولاية لأحد عن ماضي المظن  
 لاستثناء عصب، وإما الوصية فقول الوصية تنبأ بمراتب من وجهه ونسب إليه من  
 وجهه، فالمستحب بالهبة هنا، إذا حصلت لمن يتحقق منه القبول، لا يفسد به ذلك إلا بغيره  
 وفقاً للقرار عنه، والسبب بمراتب قائم إذا حصلت لمن يتحقق منه القبول وهو المصنف،  
 فإنها تصح، وتتم بموجب

ذكر مسائل الوصية في الجامع الصغير مبيحة مطلقة، وذلك في مفسرة في  
 الأصل - فصل إذا مات رجل، وترك امرأة حرة، وأوصى ما في يده بوصيته، ثم  
 جاءت المرأة فولدت له بنتاً أشهر بمسألة إلى ستين من يوم موته الوصية، صحبت الوصية،  
 لأنها حكما شبات النسب من الزوج، والنسب من الزوج إنما يشترط ما قبل العلوق قبل  
 الموت، أما ما بعد العلوق، فحدث بعد الموت، لذلك غير متصور من ميت، وإذا ثبت  
 النسب باعتبار العلوق، فقد حكمنا بحرية يوم موت الوصية من - ، فحكمنا لأن  
 الوصية بعد موت الزوج بحال ما تركه الزوج حياً، فإن هناك إذا حصلت -  
 لأقل من مئة شهر من يوم موت الوصية من بعد الوصية ولا فلا، وذلك لأن الوصية  
 إذا كانت حلالاً وروح متحقق من الوطء، فإنما يحل المتوفى إلى اقرب الأوقاف، وإذا  
 حلل بالعلوق إلى اقرب الأوقات، مما ييسر به جوده بخيل يوم موت الوصية، فإنما  
 حرام ما يؤولد لأن من مئة شهر من يوم موت الوصية، فأما إذا كان الوطء حراماً، أو  
 كان الزوج ميتاً، فإنما يحل العتق إلى أحد الأوقات حلالاً لا يبرأ عنه التصالح.

٢٨٥ \* ومن أوصى خافي بطن امرأة بوصية، ثم رخصت بعد موته وبعد  
 الوصية بشهر ولد له، فلا وجه له، لأن الوصية أحب إلى الوصية، وإذا انفصل ميتاً  
 عن الأم لا يبرأ، لأن لا يسلب بوجود الحياة فيه يوم موت الوصية، لأنه يجوز أنه لم  
 يتبع فيه الروح يوم - الموت، ويجوز أنه هج، فلم يمت الخلية بالثبوت، ولهذا لا  
 يسي - ولا يصح عليه، وإذا مات يعتبر حياً حتى الموت يوم موته، فكما في  
 حتى الوصية لا يعتبر حياً يوم موت الوصية

و این دیند حبثاً، هم ماست، حالوصیه به حثانه من نسبتاً، و بگوید میر آنایید  
ورفته، و خلف آنها له و ندب حبثاً، ثم صارت، فلیا به است، و بگوید حقست من الفیوشت  
موروثاً پس ورشته، فکذا، تصحیح به الوصیه، و یصیر الوصیه به میر ثانی ورشته، و این ولدت  
اینجی. آنحضرت حی، و لا حیرت، فکوصیه فکوی میبدا، لانه الوصیه علی الوصیه،  
فبگوید الوصیه بدی میبدا، و این ولدتها حبثی، ثم صارت حبثاً، فکوصیه بهما  
مصفون و حصته الی ذات میبدا، موقوف کورشته که فی میر ب

۲۰۳۸۶ - من الوصیه فکذا، ان کذا فی مطلق علامه حارثی، فکوصیه بالکف  
در همه وین داد می بطبق علامه و کله وصیه الفی جرید، فولدت حد به نسبه أشهر الا  
یوماً، و ولدت علاماً بعد دین سیر من فی ثلاثة، فالوصیه بهما حبثاً من اثنت، فرق  
من هذا و سید ابی، قال: ان کن الذی فی بطنک علاماً، فک انک، و این کن حارثی، فکها  
الفیه، فولدت علاماً، و جاز به می بطی واحد لاف من سه اسهر من یوم عوف ثم یکر  
لواحد میبدا سی - من الوصیه، ثم فی المسأله الأولى إنا و ندب علامی و جازوین لاف  
من سه اسهر، فکذا، فکطبی ای الاعلام و فی الجواب شافو، لان الوصیه له أحد  
العلامین و أحد جازوین، و لا یدری، فکذا الخیر انی اثری، و کان میر به مالو الوصیه  
بشیر من هذه لأنها، لاربعة میبداها، و ماسه کذا الجواب الی الروتة یعطون آی شیری  
ساده، و کذا و کذا

### فروع اخرى

#### فی بیان مایجور من الوصیه وما لا یجوز:

۲۰۳۸۷ - قال فی الأصل إنا الوصیه ما فی بعض هذه الحارثیه، فولدت بعد  
سوف الوصیه نسبه أشهر، اکثر، فکذا لا یكون له من الوصیه شیء، و ندب لان الوصیه  
فکذا تصحیح بحسب موجود یوم فوت، و ثم یطبیح بوجود یوم فوت، منی جلست به نسبه  
اشره فمعاک، بل شکک فی وجوده، فلا یصح بالکذا، و این جاز به لاف من سه  
أشهر من یوم انوب صحیح، و وصیه من فکذا، لانه یفید بوجود یوم فوت منی حثان  
به لاف من سه اسهر من یوم فوت، لان امرأه لا تلد لاف من سه اسهر، فقد ضربه

لصحة الوصية وحودها عن يوم الموت. ولم يشترط صحة الوصية بوقوع الوصية، فإن كان يجب الإسراع وحذره يوم يومه، لأنه الأصل عندنا أن مرضه من حصوله من خاص غير مضاف إلى يوم مريضه، فإنه يشترط وجوده في سنة الوصية يوم الوصية، لأننا أن نورد في الوصية إلا بأعادي، ثم فعل يوم الموت، فإنه بشرط وجوده لأنه في ملكه يوم الوصية؛ لأنه أوحي من خاص غير مضاف إلى يوم الموت. فكذلك هذا، رحمه الله، قول خاص، وهو خاص في معنى غير مضاف إلى يوم الموت، فإن لم يفعل الوصية لك ما في عن جازية يوم الموت، فوجب أن يشترط خلو هذه الوصية من الخلل في ملكه يوم الوصية لا يوم الموت، لا أن جازية عنه أنه هذا هكذا، فإنه الخاص المضاف إليه الوصية لا يوم الموت، مع وجوده، فإن كانه قد فعل هذه الوصية في أمه، أو مريضه، أو غيره، ولم يفعله يوم الموت بغيره، فحذره الوصية يوم الوصية في سنة الوصية يومه أنه حصة عملاً سنة الوصية، لأن الوصية منه وزير الله على من شاء، ومن هذه سنة الوصية يجوز فيه ما ذهب إلى أنه يصح به بعد الموت كما في المثلث نعملاً، ما سبب بقوله (لا يمكن)

هذا الحقبة بالخير، وإن كانت زمنية بحد خاص غير مبدئي، بل بالمتوسط،  
فإنه لم يزل، في كل سنة، في اليوم الأول من السنة لا يجد وقتاً، وإنما  
يؤخره لأخره، فكل من يؤخره بالخير باعتبار الفرائض لا داعر فيه

وحي انساب بنسب خير يد الجواش قد قام انشء في صفت عورت يوم عيل  
ذلك ظفد احمر خير اوتوس به عيل جوء عيل يوم عورت انشء لا يوم الله

[illegible]

بدر ادریس صهر دایه می سمیلا طه تعالی کریم الله علیه : جگر نیا همه المومنه





مقطعا جارا، وأحمد إلى أن يجمعه في القروء والقنوى على ما أبي يوسف رحمه الله

ولو توصى بنت ماله لأعمال القبر، ذكر في فتاوى بن الديث رحمه الله: أنه كل ما ليس فيه تمليك، فهو من أعمال القبر حتى يجوز صرفه إلى عمارة مسجد وسراجه دون نية، ولا يجوز صرفه إلى بناء المسجد، ولم يفصل بين محل القصاص وبين مسجد المسلمين، ويجوز أن يكون ترادفه مسجد المسلمين

٢٠٣٩٢- ولو أوصى بنت ماله للمراطة، وفيه عديمون إن كان هناك دلالة يعرف بها أنه ترادف هذه الوصية المتضمنة فيه صرف الشيء، وإلا صرف إلى محله: أي حقيقة اسم الترادف للمكان، وإن كان يتعلق القيمين فيه كقوله تعالى ﴿وَأَسْأَلُ غَرِيْبَةً﴾

٢٠٣٩٤- في صناديق المصطفى إذا أوصى بنت ماله مصانح العمرة، فهو باطل؛ لأن وصوه نصبح محتمله، وفي فتاوى في البعث رحمه الله: إنفاقه، أوصيت عملة من عم مسجدكم، أو بمنزلة كذا، فمن مسجد رحمه الله أنه جائز، وهو لم يصح، وإصلاحها، وبه أحدان مقاتل، وقال الحسن بن زيد رحمه الله: إذا لم يسم موعدا ولا إصلاحا، فهو صحيح، وقد روي ذلك عن عمر، وأحمد من أصحابه رحمه الله وعليه العمري

٢٠٣٩٤- في العمرة إذا أوصى الوصية بنت ماله للمسجد، جاز عند محمد رحمه الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يجوز، لا أو يقول من على المسجد، وفي النوار: إذا أوصى بعمرة المسجد بعين وصارته، وهو نفس أجره وخشب وقيره مما حنيج إليه، ما كلف فيه مصلحته ويجب هذا مسجد يبر بصره من المسجد، ففصل البهر، ولم يصلحه أحد، لئلا يفتقر إلى بغيره، وبه ذلك عند سبع الأصبر.

٢٠٣٩٦- في موقوف من محمد رحمه الله: إذا دل بشيء مالي بتمكة حلز، ويمطى مساكن مكة، ولو قال لتعمور علال، عالقس لا يطل، وفي الأصمعي: يجوز

٢٩٧ - ولو وصي ببيت ماله، لم يدرج به في المصحح بغيره ولو لم يوصي به  
 فخرج المصحح لا يجوز، لأن في الوجه الثاني الإيجاب حصصاً بغيره، والمخرج  
 ليس بأهل ذلك، وفي الوجه الأول الإيجاب ما حصل بغيره، وإنما حصل به  
 والمخرج مصرف وهو يصح مصرفاً، وبه يقتضيه قوله في قوله لا يجوز، لأن لا يورث  
 لغيره من ماله، ماله لا يجوز، ولو وصي ببيت ماله لم يصب به في المصحح، ولو  
 وصي به لورثه فلا، لا يجوز، لأن في قوله الأول الإيجاب ما حصل للمورث  
 بغيره، بل هو حجب مخرج حصص للمالك كماله لزمه منه بغيره، وفي قوله الثاني  
 الإيجاب حصص بغيره، وبما سئل عن قوله في المصحح، وبغيره وهو ما يورثه  
 ثلث ماله في كتابه، المصحح بغيره، ولو وصي ببيت ماله لورثه المصحح لا يجوز  
 لأن في قوله الأول الإيجاب ما حصل للمورث، ومن حيث لم يصب به، وبغيره  
 مصرف، ومن حيث يصح مصرفاً، وفي قوله الثاني الإيجاب حصص للمورث بغيره،  
 وثالث لا يحتاج إلى

### في بيان من يجوز منه توصية ومن لا يجوز

#### في بيان من يجوز منه توصية ومن لا يجوز

٢٩٨ - قال محمد بن أحمد بن أبي حنيفة، رحمه الله، سئل عن رجل  
 لا تزني، ولا يعبه، وكنت رحمه الله في الوصية حيث قال بغيره في المصحح، وهو  
 يصح من أبي حنيفة رحمه الله، وكذلك في قوله في المصحح، وهو  
 ماله، وثالث ماله ماله، وهذا بخلاف المالك، وهو قال إن وصفت له ماله، وثالث  
 ماله ماله، لأن المالك بغيره، قول المالك، في قوله في المصحح، وهو  
 في قوله في المصحح، وهو بغيره، وهو بغيره، وهو بغيره، وهو بغيره، وهو  
 بغيره

٢٩٩ - سئل عن رجل بغيره، وهو بغيره، وهو بغيره، وهو بغيره، وهو

له في دار الإسلام، ما يجوز، وإن كان له ورثة في دار الحرب، وكان يجب أن لا يجوز وصية إذا كانت له ورثة في دار الحرب؛ لأنهم يورثونه، لا ترى أنه لو لم يوصي بشيء من مثله حتى مات، فإنه يبيع ماله إلى ورثته، وكذلك إن أوصى ببعض ماله دون البعض، فإن ماله يوصى به يرد إلى ورثته، وإذا كان ورثته في دار الحرب يورثونه، وإن كان مستلم في داره كان هذا إيهاء قيام الوارث، فيجب أن لا تنسخ وصيته

والجواب من هذا أن يقال: إن الوصية لجميع المال من الحربى لو لم يجر إنزالا يجوز، إما لحمة، لأنه نكث ما صرف بسبب الأعداء، أو نحو أنه تعالى أو نحو الوارثة، لا وجه إلى الأول، لأنه محض رضى جعلك جميع ماله منه، ويجوز فذلك جميع مال المسلم يوصيه، وهذا لا يجوز فذلك يغير رضاء، ألا ترى أنه لو وصي بجميع المال في حال صحته، حاز، ولا وجه إلى الثاني؛ لأنه لا حرمة على ورثته سبب في دار الحرب، ألا ترى أنه لا حرمة ملكهم حر مجور مستخدم أصلهم، ما لم يكن لا يكون لحقهم حرمة، ولا وجه إلى الثالث، لأن امتناع جواز الوصية بجميع المال من حق الوارثة لا من حق الله تعالى، ألا ترى أنهم لو أجازوا خلق مختلف ماله باع بمسأس، رضاء بذرهم، فإنه لا يجوز، وإن رضى بزيال ملكه عن الأعداء؛ لأن حرمة الربا عن الله تعالى لا من الله، ومختلف ما كان له ورثة في دار الإسلام دس أو مستمس منه؛ لأن هناك إنما لا تجوز الوصية منه بجميع المال نحو الوارث، لأن الحق حرمة، ألا ترى أن ملكه حتى حرمة حتى لا يجوز استعمال ماله، هكذا يجوز أن يكون خلقه حرمة على ما ذكرنا، وإن لم يكن خلقه حرمة في بيع ماله كأنه أوصى بجميع المال ولا وراثته له فتصبح وصيته، وإذا دفع مال الذي لم يوصى به إلى ورثته فبهم ماله، فإذا أوصى بجميع ماله فقد رضى بزيال ملكه على غير ورثته على ما مر، ولو كان أوصى ببعض ماله قال: بعدت الوصية وجعل ما بقى يدا على ورثته، لأنه لو مات ولم يوصي بشيء من مثله وجب دفع جميع ماله إلى الورثة، ولو أوصى بجميع ماله ولا وراثته في دار الإسلام بحيث تضيء الوصية في جميع المال، ودفع إلى ورثته شيء، فإذا أوصى ببعض دون البعض كان لكل بعض حكم نفسه



[illegible]

۱: ای احسن من انفسنا رحمہ اللہ کہ یہ دین، انھیں فالانصیہ پیدا  
کند کہ وہ ہم الخیر، ہم الخیر کہ وہ انھیں دین و حرم و وجہ و ثواب و ان  
الافضل نور و التبدی بالانوار و فی ذلک و فی انھیں بعدد انھیں لاغیا  
و دایہ او صیر و غلب و الصدقہ لخصی من الخیر - لایہ لا وین اسوی من حیث یسجد من  
الایہ کان اخصه من یس غلب لایہ لا انھیں صدقہ مرحبہ علی حج من حیث ان  
مکعبہ الخیر عازرہ امہ و صدقہ الصدقہ عازرہ الخیر عازرہ و نہ صالح مقدم علی العز و نہ  
خیر من لایہ لا الاسلام و حق بی مہیا، لایہ لا انھیں بیکون من کما انھیں لایہ لا

[illegible]





من كسرة اليمبر وقتل ، لا رخصه إن سلبت الركا في ارضه ، فإن رخصه على  
 واحد مهيأ ناسه بكناس ، له من الأثر في كذا ترجع عليه ووجهه أحدعها أنها  
 حقت بالذل ، وبها لا تؤول بغير الخلق ، فمن الكثرة ، لا يترجم إلى الضم  
 فكنت تركها حقن دما من العتق ، فكان ألقى واحد به ، المال والحق ، والركا  
 من الأركان احب من العتق

۴-۲۰۰ قرآن کا نام بھی معنوی ہے کیلئے جس کی کھوارہ میں وہ چھپا ہوا ہے۔  
 انفس۔ وہ ان کے لئے ہے۔ وہ ان کے لئے ہے۔ وہ ان کے لئے ہے۔ وہ ان کے لئے ہے۔  
 والوالہ۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔  
 حیث۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔  
 الإعدام۔ وہ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔  
 ملاقات میں کھوارہ میں۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔  
 فی الاذی۔ وہ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔  
 اللہ کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔ ان کے لئے ہے۔

[illegible][illegible]









١٠١٠٦ هـ - فهاذا هو مركب الزكاة وكلمة. وقد ساء لا يبي بها، فذكر كذا  
أولى، لا لا وجوب كذا. وان حج مع الزكاة فذكر كذا. ع. بن يوسف رحمه الله الزكاة  
أولى، لأن صاحب المال، ولا يفسد، وهو حر، بن يوسف رحمه الله، لا الحج  
أولى، لأنه يفسد المال، بطل. والله محمد رحمه الله. يفسد المال، لا الحج  
تلك واحدة، بن يوسف، وعاز الظن. ع. بن يوسف، لا الحج، لا الحج  
أولى، وهو رواية الزكاة، وهي

وذكر القدرى، بن عبد محمد رحمه الله، فذكر كذا، عن الحج، لا الحج، لا الحج  
الأصحية، لا، لا وجوب، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
وأما قوله، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
هنا صدقة، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
في كذا، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
من الموضع الذي، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
ويجوز في الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
يقسم، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
سما، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
كذا، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج

ولو كان، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
سهم، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
بول محمد رحمه الله، وهي رواية الأول، لا الحج، لا الحج

٢١٠ - ٢ - بن يوسف، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
لزمه، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
وعليه، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج  
وعلى، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج، لا الحج



## الفصل الخامس

بی بیان کچھ بظلالِ ثوب

يقرر د. علي الشنتع عدم إجارة لورنة

٢٠٥٦٦ - بحسب ان بحسب ان الرصية ب راد على لب ب بحسب عبد علي اجاره  
الغرة بظلم صر ب و سبب ان ابي حبيبة رحمه الله و عسقه بظلم ان بدها لا  
صرا

يُضَاهِيهِمْ إِذَا أَوْفَى - جَلَّ صُحُفُ مَنَّهُ ، وَلَا تَمُوتُ نَفْسُكَ ، إِذْ يَجْرِي الْوَقْتُ  
فَلَمْ تَكُنْ - عَمِي قُرْبُ مِي حُسْنِهِ ، حَمْدُ اللَّهِ ، بِتَقَرُّ نَفْسُكَ بِسُحُفِ مَنَّهُ ، عَلَى تَوَلُّيْهَا  
عَيْنًا مَهْمًا تَبْحَثُ لَهَا ، وَبِلَاغَةِ أَسْمَاءِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ

لأن هذه لا تطب إلا على الثابت حصرياً، والحد الذي يحرر من القيد هو

الثالث: وحصرياً به أو غيرهما حسب ملاءمة والدلائل تدور

وعندما يدعى عليه ، إذ على الثالث أن يقف استحياءً ، به يظن حياءً ،  
فيصير صاحب التاب في الثالث يثبته وصاحبه الجديد في الثالث يثبته ،  
ويثبته ما بين التاب في ثبته الأخير ، فيجعل كل منس بينهما ، فيصير حتى صاحب  
الثالث في سبيل ، وكل صاحب التاب في ثلثه أسهم ، فيجعله خمسة أسهم ،  
فيصير كل بينهما صاحب ، وعلى هذا الخلف إلى أقصى روح خمسة مائة ، وإذا  
ثبث ملك ، وأمر من الو به يجمع التاب بينهما فيصير عنه ، رعدهما الزمان تعلقه  
الموهر له في التاب

[illegible]

طُوبَاتُ فِي كَلَامِ رِجَالٍ مِنْهُمْ: أَيْ هِيَ كَرَجُلٍ مَنَصَّبَ مَانَهُ، وَلَا حَرَجَ لَهَا مَانَهُ

[illegible]

ووجدوا بها لونه لعالي ﴿فَمِنْ مَقَرِّهِ بِغَدَفٍ مِثْلُ بَعْرِ الْوَيْحِ﴾ إلى ما على ما في  
 يثوثه ﴿فَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِثْلَهُ الْقِسْمَ الْأُولَىٰ مِنْ يَدَيْهِ﴾ ومن قسم ما على  
 الموصى له بالصف وانثت صعب ، فله على وجه الموصى رعي ١٥٠ لأن الموصى فصل  
 أحدهما على الآخر في الوصية ، فمن سوى بينهما صار معدلا صروره ، فيكون أمرا ،  
 وألقى فيه أن الميت بدو بعد تفصيل الموصى لهم من النفس ، ورجح أن لا ينج  
 عن ذلك كما يجب دون التلق ، أو يقول " قصد قسيم النفس " وعبدت الرضاة على  
 غلبته ، وهو يملك أحدهما ومن التمسك ، ولا يملك الآخر وهو حيث الرضاة ، وجب  
 أن يصح ما يملك ، ولا يصح ما لا يملك كما في الوصية لرسد ، والمعد ، ويحرمها .

واستخلصه عذراءات ففدواهم الله في بيوتهم ووجه قوت أبي حبيب ورحمة الله  
عبادة يعصمهم أن هذه وصية مستحقة، فلا يستحق الضرب فيها كباقي الوصايا لعدم  
الرجوع إلى الاستحقاق نفسه، وإنما يضرب بالقياس، ولا يضرب بعد الاستحقاق، كذلك هي،  
وإنما قلنا، من هذه وصية مستحقة، لأن المرتبة لما لا يجبها، ولذا استدلوا تلك الآية،

(١) هكذا تقرأ دعوتك، وكان في الأصل: و. يثبت الله.

$$A_{\text{CPL}} + \Delta A_{\text{CPL}}(T)$$





لثمنه، فمصدر منك مخرج من هذا القسم، ويخرج من باب ليس "الطلب بعد  
 الإيجاب" لأنه حين الوصية به كذا منكرته، ويخرج من باب ليس منك ما لم يرد  
 الورثة، لأنه مسموع بوصية، وباب ليس لا يثبت الميراث من باب ليس، ولا يرد  
 لو كانت مشعرة بالهبة، فمن علم التوجه لقرده حصل من غير مالك، وهو وجه حصل  
 ثلث من مالك، لأنه لا يرد من الوصية كالأثر من باب ليس، فلهذا ظهر أن مذكور  
 من المالك، وإذا كان كذلك، فإن من الأثر حصل من ذلك من وجه، وغير المالك  
 من وجه، وقد عرفت بطلان ما في غير هذا، وأنه مشعور من وجه ما لا يوصيه بما  
 أحاط به رده، فإنه لا يرد غير ثلث من وجه كذا لأخي لا يوصيه، لأن  
 من المصدر، لأن من لا يوصي، فإذا حصل ثلث من وجه من وجه ليس غير  
 لثالث من وجه، أنزل الوصية من وجه، لا يستحق بغير مصدر من ثلثه، ويوصيه  
 الوصية من حق المصير، لأنه لا يوصي على الوصية في حق مصير وكان كالميراث في وجه  
 بيع الثمن، لأنه أصبح من وجه لأخيه، والأصل يصدق بغير مصدر من وجه، ولكن لا  
 يتصح أصلاً حتى لا يوصي بغير الثمن، أو أحدهما الرهن بعد ذلك حراً، ويصدق فكان  
 حد.

بأن الإرد بوصية مراد على ثلث من وجه لا الوصية من وجه  
 الوصية بما روي عنك ما روي على الثمن من وجه، لأن حين الرد على  
 يملك الأصناف والزيادة حبيب من وجه الثمن، وإذا كان من وجه فهو ظهر أن الرد  
 حصل من وجه، الثمن على الأثر، فمصدر من ثالث من كل وجه أو  
 الرد على الوصية مراد من ثلثه، وأما رد من وجه لا عمل أحد ثلثه، ولي  
 من الوصية بعد، فمراد من ثلث من وجه المصير بثلث، فمن حرمه حد الرد  
 كسرتين إذا رجع الرهن، ثم حد بعد ذلك، بطلان حرمه، لم يصب مع ثرائي،  
 ثم بعد مفسر الرد من وجه ثالث وهذا لما قلناه، في أحاديث باب لا يوصي بغير  
 الرد حصل من وجه من كل وجه بخلاف الأحاديث، غاب عن من وجه من وجه  
 لأمر المالك، وذلك لأن باب مفسر أحاديث الوصية بغير المال كنه من حكم منك

الثبوت لأنه كان سدياً بوصية، ولو لم يثبت له حق، إلا لإجازه بعت شركته مشعرة بوصية أئمت، فبعت على منك، فكان الوارث حائزاً للإجازة، صاحب حق لا صاحب عت، وبإجازه صاحب الحق، فبعد العقد من جهة، أدب لا من جهة صاحب الحق كالنكاح، إذا أجاز بيع، وراهن، فأن الفرد حصل من أدب من كل وجه، لأنه يتردد على اشغال من أدب، فعت الوارث من وجه أدب، يظهر أن الرد كان من المال من كل وجه، والعقد المذهب ينسخ من كل وجه حتى حصل الرد من أدب من كل وجه، فيطلب الوصية بما راد على أدب من كل وجه، وفي حق الاستحقاق والصوت جميعاً كما في مسألة آخر.

وليس كما لو وصى برجل بنت مائة، وآخر ربع مائة، وآخر سدس مائة، ولم يجر الورثة، فإن كل واحد منهم يقرب بصدور وصية في الثلث بنقشاً طبع، ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية، وذلك لأن الوصية بالثلث والربع والسدس يرد الوارث ثم ينسخ من كل وجه، وما تمسحت في جزء لأحد الاستحقاق لا في حق التصرف، لأن الوصية بالثلث والربع لم يرد على أدب، بل لغلاً، وإن يردل حقه من مائة من حصة مائة، أحاد، يسحق عليهم الزيادة حتى ثلث يردل حقه، فاما لم يردل حقه لغلاً، لأن يردل الوصية حق الوارث لقطاراً ما يكون بأحد طرفي، وما أن يصيب الوصية الوصية الزيادة على الثلث، فالوصية بالنصف تدل على الوارث لغلاً، فإنه يسمى بما راد على الثلث لغلاً، الوصية بالنصف، أو بان يصيب الوصية إلى حين من أحداث مائة الذي تدل على الوارث به لأن كانت قصه ذلك العمر أكثر من الثلث إن لم يهر مسمياً بما راد على الثلث لغلاً، كما لو وصى لرجل بعد له مائة مائة، وآخر بعد في مائة مائة، مثل نصف مائة، في غير ما يعلو به حق الوارث، وإن لم يهر موصياً بما راد على الثلث لغلاً، ولهما حضور خروج من ثلث مائة مائة.

وفي هذه مسألة لم يصف الوصية إلى ما راد على الثلث لغلاً، لأن ما ذكر من الوصايا هو السلب والربع والسدس ليس مسمياً لا يعلو الثلث مائة، وكذلك في

صفت كوحشة إلى عن من عيان مائه اللقى يعاين به من الرثة ، فإنه لم يصعب الوضعية  
إلى حال غيره ، ولهم ، بحيث أنه صفة ، وإن ذلك ماله بعد له صفة ، حتى لا يستغنى مالا  
أخر بعد ذلك يجب تسمية الوضعية به ، فإنه كـ الوضعية باليد ، الرمح ، سدس ما تناول  
حتى ثورته عظم ، وإن سادس عنهم معرو ، من حيث أنه سادس عنهم عظم لا عظم  
سوى من الوجوه ، بردهم ، كما لو جعل الفرد من الأحمس ، من عيب أنه تناول جميعهم  
منه من عظم الوضعية ، دعوى بيت بردهم ، فأطلبناهي من الاستغنى ، ولم نطلب  
في حتى ندرهم ، ليكون عملا اللفظ والادعى جميعا

وليس كتاب وصية يالك من صفة ، لأن الوصية واجب من صفة ، أو بحسب ما به من صلة لم  
يسأل جوابه الوثنية عطف ، وما توارى من حيث المعنى ، أنه لم يرد بحقه الوثنية ، لما ذكرنا  
من تساؤل الوصية حق الوثنية إلى بكرد واحد ، طرقت في ذلك أن يصير مصحفاً ما زاد على  
ثلاث لأصاحبه أو مصحفاً به من غير أن يصح ما ندى بثلاثة من الوثنية ، وهذا  
حاشي ما زاد على الثلث ، لأن نسبة الألف والخمسمائة ليس بنسبة ١ : ١٥ على  
ثلاث لأصاحبه ، لأن ثلثي الألف والخمسمائة يحوزان بخروج من ثلث ماله بالترداد  
عنه ، ونم نصف الوصية إلى غير من أخص ماله لثلاث بمصروفه من ثلث الوثنية ، على اختلاف  
الوصية إلى ألف مربعة لا يعجب ، فلا يرى أن ماله الثلث هو ذلك من الوصية بقية  
لوصية حتى لو سدد ما لا غير ثلث وصية من ذلك ، وهو صار مصحفاً الوصية إلى غير  
من أخص ماله حصة الوصية كالم الوصية بثلث ماله ، بعد ذلك كما لو وصى بعد  
عنه وذلك العدد ، إلى ما سأل الوصية حتى الوثنية فقط ، في ما توارى حقه من غير  
غير ذلك ، لأنه انصب الوصية في حق الأخصص ، وعلى من حق القسم من اختلاف  
الوصية بالعدد ، لأنه لم يصير مستثناً من زيادة على الثلث من حصة الثلث بقية  
العدد ، صار مصحفاً الوصية إلى غير من أخص ماله الذي يصرفه من ثلث الوثنية وصية  
غير أكثر من ثلث ذلك ، فصار مصحفاً الوصية إلى ما زاد من غير الثلث ما عدا الإضافة  
إلى غير بقية أكثر من ثلث ما به ، انشرب ما عدا

وليس كذا اعتل عبد الرحمن بن يوسف سأله يوم فجر النورانية لأن الوصية  
بالمعنى وإن كان وصي يعبر من عبده ما لم يكن معلى به حتى الوارث قالوا وصيه موصيه إلا  
شبهه بتدبير الوصية في حق الزوجة بأن يجعلها شريكاً حراً فيرثه المثلث ركنيه لأن

التي صدرت منه لا يحمل الفسخ ، وإذا اعتبر الوصية هي حق برهنة الحكمه  
اعتبرنا الوصية كالوصية ، والوصية بالسخاء لم تدور حول البرهنة فقط ، لأن الوصية  
بالسقاء مفرقة ، تألف من سنة سواء ، وفي مسألة الطحان صدر العهد الوصية هي حق  
التي بالي بيمين تلك العين الدو حوي له وصية ، ويصور بيع في البيع ، وإن كان قد  
البح صدر وجده محكما ، لأن الوصية كالمدي حوي له كس في ضمن البيع ، فلا يمكن أن  
يحل لنفسه بلا بيع ، فأتى أن يشري ما خسر من الفسخ والبرادة إلى ثمة العينة  
فاحتار رد البيع ، فحده وصية لا يقد على ذلك ، فتعد اعتبار الوصية في حق العين بالي  
يخص تلك العين له وصية ، ويحوز البيع في ثمة العين له ، وما بعد اعتبار الوصية هي  
حق العين له ، جعلت العين كنه مبيعا ، ونصرا الوصية ببعض نفس ، ووصية بالنفس ،  
وقته ليس بشبهة حق برهنة عطا ، والوصية تألف من سنة سواء ، بخلاف ما لو نصص  
بشيء قيمته مثل نصف المال ، لأن ذلك أمكننا اعتبار الوصية في حق العبد ، فاعتبرنا  
الوصية في حق العبد ، فإذا لم يحوز الورثة بطلت الوصية في راد عن الثلث هي حق  
العرب ، والاسنجل في حديث ، لأنه أضاف الوصية إلى عين من اعيان ما الذي تعلق به  
حق الورثة ، وما عليهم الإبه ، فإنها تناولت وصية لا يحوز بعينها ، وهي أنه يكون  
وصية لا يحوز فيها ، وهذه وصية جازية ، والوصية احتاز ، لا يحوز تصير ما تحذفها  
بالإجماع ، ما نراه في غير ذلك تحت الآية

### الفصل السادس

فى بيان أنه معتبر لصحة الإيجاب فى الوصايا وجود الوصى به يوم الوصية  
أو يوم موت الوصى  
وفى بيان نعتى الوصية بالوجود يوم الوصية وعدم تعديها به

٢٠٤٦٤ - خامس هذا الفصل أن الوصى به إذا كان ممثلاً يعتبر لصحة الإيجاب وجوده يوم الوصية حتى إذا كان الوصى بالإسكان حين لا يمكنه تمثيله يوم وفاء الوصى لا يصح الوصية، وإذا كان الغير الوصى به فى ملك الوصى هو الوصية الوصية تتعلق به حتى لو هلك ذلك الغير بعد الوصية، ومتى كان الوصى به غير ممثلاً وهو شائع فى بعض التركة، فكذلك يعتبر لصحة الإيجاب وجود الوصى به يوم الوصية، وتعلق الوصية به، ومعنى كان الوصى به غير ممثلاً وهو شائع فى جميع التركة يعتبر لصحة الإيجاب وجود الوصى به يوم موت الوصى، وإذا كان الوصى به مبرحاً أى ملك الوصى بالوصية، لا تنعكس به حتى لا تبطل الوصية بهلاكه

### بيان هذا الأصل الذى ذكرنا من المسائل

٢٠٤٦٥ - إذا أوصى لرجل ثلث ماله وله ماله، فهناك ذلك الماله، ثم اكتسب مالا غيره، فإن ثلث ماله الذى كانه للوصى به ولم يتعلق وصية من ماله الموجود يوم الوصية حتى لم تبطل بهلاكه، وهذه وصية بمن، غير ممثلاً، والوصى به شائع فى جميع الماله، وإذا كان كذلك، لأن الميت لا أوصى به، غير ممثلاً وهو شائع فى جميع المال، فقد جمعه بماله أحد الورثة؛ لأن الورثة هو الذى يشتمل على جميع المال متعة، والورثة إما يرث مال الورثة يوم الموت لا ما كان موجوداً بعده ولم يبق إلى ما بعد الموت

٢٠٤٦٦ - ومما قاله أوصيت لك مائة مائة، أو شاة من عسى، وليس فى

ملكته غم لا يصح الوصية ، ولو كان في ملكه غم نعلن الوصية بها حتى لو هلك ذلك الأغنام تبطل الوصية حتى لو حدث للموصي أغم بعد ثلث نسي أو يجب لا يكون للموصي له من الأغنام واحدة شيء ، وهذه وصية شيء غير معين ، والموصي به شائع في مضمي ماله لا في جميع ماله ، لأن الموصي به ثلث غنمه أو شاة من غنمه ، وإنما كان كذلك لأنه ما أوصى له بشاة سائمه في غنمه لا ساة شائمه في جميع ماله ، فما جعل الموصي له بماله أحد الورثة ، لأن حق الوارث لا يثبت في مال خاص من مال مورثه ، بل جعل يميز له الموهوب له ، لأن حق الموهوب له شيب شائع في مال خاص ، وكانت الوصية في هذه الصورة معتبرة بالهبة ، فتعطل الوصية بمال الموجود يوم الوصية كما يتعلق الهبة بالمال الموجود ولت الهبة ، وإذا تعطلت بذلك زال بطلان هلاكه ضرورة ،

وكذلك لو مال له الوصية لك بملء الشاة ، وإنه ليسب في ملكه لا يصح الوصية ، ولو كانت في ملكه تتعلق الوصية بها ، حتى بمعنى بملأها ، وهذه وصية شيء معين ، وما كان كذلك ، لأنه لا أوصى له شيء معين ، فما جعل الموصي له بماله أحد الورثة أي حذمه بماله الموهوب له ، لأنه هو الذي يسب حذمه من ماله معه دون المورث ، تعتبر الوصية في هذه الحالة بالهبة ، ولهذا تبطل بهلاك الموهوب قبل التسليم .

ولو مال أوصيت لك شاة من مالي ، فإنه لا تتعلق الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية ، بل تعدو بالشاة التي تكون في ماله يوم الموت ، لأنه لا أوصى له بشاة قلعه في جميع ماله فبعد جمعه بماله المورث ، والمورث أي يرث المال الموجود للمورث يوم الموت ، لا ما كان موجوداً قبل الموت ، وإذا انصرف الوصية إلى شاة تكون في ماله يوم الموت انصرف ما يرث ، انصرف لما لم يرث الموصي على ذلك ، ولو نص على ذلك بأن قل أوصيت لك شاة من مالي يوم الموت لا شك أن الوصية تنعقد بالشاة التي تكون له يوم الموت لا ما يكون به يوم الوصية ، فكذلك هذا محلات ما لو مال أوصيت لك بشاة من مضمي ، لأنه لم يعمده خبره المورث لا أوصى له بشاة سائمه في غنمه على ما ذكرنا .

ثم إذا مبرحت الوصية بشاة من ماله ، وانصرفت الوصية إلى شاة تكون في ماله يوم الموت إذا مات الموصي بعد ذلك ، ويرث ماله ، فإن كان في ماله ماله والمورثه بالميراث







ثبث الفقهاء أن يشترط أن يرثهم ، ولم يوجبوا إجماعاً لما ذكرنا أن الوصى به بائناً غير  
عن يعقوب صحة الإيجاب يوم موت الموصى ، ولم يصح الإيجاب لرسد عدلته يوم  
موت الموصى من بعده ، ولم يثبت الزاوية ، فيبقى كل المثلث مملوك ، هذا لم يثبت  
الموصى حتى ولد بعد الله منيرة أولاده ثم مات الموصى ، فالتفت بين فلان وبين أولاد  
عبد الله على عدد (١٠ سهم) ، ذكرنا أن الموصى به إذا كان غير غير يعقوب صحة  
الإيجاب يوم موت الموصى ، ويوم موته بعد الله عدلته أولاد ، واسم الولد كما يتداول  
الوحد مسائل المسرة ، فصاح لإيجاب قري حقيقهم ، فمسم فثبت بسهم على عدد  
و (١٠ سهم) أحد عشر سهماً

ولو قال ثبث مالي بفلان ونفراؤه ولد عبد الله ، فمات الموصى ، ربي في يوم  
عبد الله فقير ، فالتفت كره عدلته ، ولو كان فيهم مهر ، يوم موت الموصى ، فالتفت بين  
فلان وبينهم على عدد (١٠ سهم) ، فالتفت ، ولو قلنا ' ثبث مالي بفلان ولفلان من عبد الله  
بموت وهو فقير ، فمات الموصى ، وقال ابن عبد الله هي ، ففلان نصف الثلث ، لأن  
كل واحد من الموصى بهما هي ، وقد ذكرنا أن الموصى به إذا كان عناً يعقوب الإيجاب  
صحيحاً يوم الوصية ، فصاح لإيجاب لهما ، وصار موصياً بكل واحد منهما نصف  
الثلث ، لكن نظر الاستحقاق في حق ابن عبد الله لعدم المسرة ، وهو كونه فقيراً يوم  
موت الموصى ، فمعتبر في نظر استحقاقه بالموت ، ولا يوجب الزيادة في حق فلان

وكذلك لو قال ثبث مالي لفلان ، ونحو ذلك إن كان عبد الله في هذا البيت ، فإذا  
مات الله لم يبق في البيت ، لفلان نصف الثلث ، لأن الإيجاب قد صح في حق عبد الله  
لكونه معيناً كما صح في حق فلان ، وذكرنا شرط لا يجمع صحة الإيجاب في حق عدلته  
الله ، ولو لم يدرع إلا معقوف ، فالتعليق لا ينافي موصو به ، فلا ينافي صحة  
الإيجاب ، فصاح الإيجاب في حق عبد الله كما صح في حق فلان ، وصار موصياً لكل  
واحد منهما نصف الثلث ، لكن نظر الاستحقاق في حق عبد الله لعدم مسرته بعد  
صحة الإيجاب ، فالتفت لأوجب الزيادة في حق فلان

ولو قال ثبث مالي بفلان ، ولم يكن في هذا البيت ، فمات الموصى ، وبس في  
البيت أحد طفلاً ، كل الثلث ؛ لأن الوصية بفلان حصص بمقتضى يستحق به الكل ، لو



وجه ظاهر برونه في سيرة الفخر بعد المعنى؛ لأن المعطاي يستعمل في الفخر بعد المعنى، وإنما شرطه ١٠٠٠ لأن الله فرعه في المعنى نفسه، فحضر السر به الحق فحجب من رغبته

ولومات أنه لا رعب لله الذي كنوا يوم الوصية، ثم بعده أولاد، وسحراء، ثم سمكوا في حروب موسى، ثم الميث معهم بين فلان على عدد رؤوسهم، وكذلك إذا قال ميث مثلي فلان، ونود عنه الله، فميت ذلك عبد الله، وروى عنه قبل موت النبي، فثالث بين فلان وبين ولد عنه الله؛ فادكره ما موسى له إذا لم يكن معيناً يعبر صفة الإيجاب، وتعبه يوم صفة الوصية، ويوم موت موسى قد صرح الإيجاب من الفخر من ولد عنه الله في السلك الأولي، ومن ربه يجب في السلك الثاني

لوقال: ميث مدي فلان وثوبه فيه فلهؤلاء، استدلوا بميموا حتى ماتت الوصية كان فلان حصصه من الثلث على عدد عدد الوصية، لأن الإيجاب ثوبه عيد الله قد صرح بهم، ونسب له أحمق، ثم يقال الاستدلال من حقهم، بعده الشبهة: وقد افترق بعد عمر، فمعرجوا من الإيجاب بحصصهم، ولي الأخص، إن النبي ثالث ماله ليس فلان وبين فلان ليس يوم الوصية، ثم حدثت بين بعد ذلك، وماتت الوصية كان ثالث لمين خدمو من شبة وهو بناء على ما سر ان الوصية له إذا لم يكن معيناً يعبر صفة الإيجاب، وتعبه يوم موت الوصية، ويوم موته صرح الإيجاب ليس ولد فلان

فريقين عند، ومن ما دام حب شدة من ماله في فلان، ورواه لأن ليس يوم القيمة، ثم حدثت له ثوب كانت القيمة يا طلبة، والفرق أن الله ميث مال من الوصية له للجان غير مصداق الوصية، وأما ما سر القبول في الرد من الوصية له بعد ذلك، وإذا كانت القيمة لتجيب من ما سر له مال، كان وجوده موقوف به حالة الله شرطاً بعبادة الله كما ستطد صفة السبع وجهه في شري حاله البهي، فأما الوصية صليان مال من الوصية به بعد موت الوصية لا للجان، ولهذا يعتبر الفسوق ورد بعد موت



أحدہم مصل وصیتہ، ہکذا ذکر، دفعہ نظر؛ لأن الوصیۃ یجانب عند الموت، وإطلاق  
سم البین ہما مفید بالسبۃ إلى استفاضہم؛ لأنه إن کان لا یوقع إردہا ذہم إلیہم لم یکن  
أوہم حیاً ہوہم انتفاضہم، یسلی أن یعتبر إعلانی اسم یں - والله اعلم -



في واحد منهما من أهل الوصية ثلث الوصية لكل واحد منهما نصف الثلث، ويكونه  
للحي نصف الثلث

ولو كان ثلث من لى لفلان وفلان وهم حيوان، ثم مات أحدهما قبل مรث  
الوصية، كتب ما في ميثاقها نصف الثلث؛ لأن كل واحد من الوصيين له نصيب، وقد ذكرنا  
قبل هذا أن الوصية إذا كان عتد، يعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية، ويوم الوصية كل  
واحد منهما من أهل الاستعانة ومن أهل الوصية، صحيح الإيجاب لكل منهما، وفي  
مقر حصة، وصار الثلث مشترك بينهما، ثم خرج أحدهما من المرحمة بحكم الموت،  
فيخرج حصته.

ولو قال: ثلث مالي بين فلان وفلان، وقد أحدهما ميت، ميثاقها نصف الثلث؛  
لأن كل واحد من الوصيين له نصيب، ولو كان لكل واحد منهما نصف نصيب، لم يواله إلا واحد لا  
يوقد الإيجاب، إلا يرى أن الوصية ثلث ميثاق بين فلان وفلان، فصار كل واحد لفلان  
نصف الثلث، وإن جرد بكسجه، ثم أحصاه؛ لأنه لو أوصى لفلان ولا نصف، وكانت  
إذا قال: ثلث فلان، وجرد حصته كذا لفلان، نصف لفلان.

٢٩٤-٢٩٥ وعن محمد بن عيسى بن محمد بن الوصية ثلث من لى لفلان وفلان، وكان  
لفلان كل الثلث، ولا شيء لفلان؛ لأنهم لا يحضرون، فكانه قال: لفلان وفلان،  
والوصية للفلان باطله، ولو قال: ثلث مالي لفلان وفلان، لم يزل من الميثاق، نصف الثلث  
لفلان ولا غير، ووصية رجل من المسلمين باطله، لأن من لى لفلان وفلان، لم يزل من الميثاق،  
ذكر في الوصية ثلثها بغيره، وحسم إليه عتداً مشتركاً في حيث إنه عتد الإثبات محمول  
في ذلك، ولا شيء من الوصية، لأنه قد مضى في الثلث من الوصية، وهو لا شيء على  
الوصية، ثم بعض من الثلث في حق الموصوم إليه بغيره الموصوم، وإن كان لا  
يقدر إلا الاستحقاق في حق الموصوم به؛ فكونه محمولاً في حصة لا يرى من الوصية.

بيانه في قوله: ثلث مالي لفلان وفلان، ثلث من الموصوم، ثلثه من الموصوم  
معلوم من حيث إنه عتد، فإنه واحد؛ فثبت فيه إلا أنه محمول من حيث إنه واحد.





## الفصل الخامس

## في الوصية بالعتق والأفعال

هذا الفصل ينسب عن خمسة أنواع

## النوع الأول في الوصية بأربع والنسباء مفرداً أو مفعلاً مبرها

٢٠٤٢٤ - إذا وصي بأن يباع عبده ، بهذا على وجهه إمّا أن تم معه  
العتق ، وإن هذا وجهه بطله لحقيقة الوصية ، وإذا كان غير العتق ، وفي  
هذا الوجه الوجه صحيحاً ، لأن الله في له معلوم ، هذا أن الوصية بأربع  
من وجهه جبرله الوصية بالعتق ، فإن العبد إذا أحسن خدمته لم يأت به يوصي بصفه  
عند كونه مملوكاً ، وإنما بعد من يحسن إليه صفه ، في خدمته ، بعد ذلك يظهر أن لم يبق  
بكتفها يباع منه بقدر قيمته ، من أبي النور - إلا أن بعد عن أبيه لا يباع  
بحد شيء ، لأن موصي أمر باسميك من مملوك ، والآخر بالمسكيت يبيع لا يوصي لمروا  
بالمسكيت من غير مملوك ، ومنى كما أنه يخط عنه بخصي ثيبه بخصي مملوك .  
وهذا اختلافه ، ولو كان ، مثلاً بالبيع مطلقاً في حال خبره ، من عبد الوكيل بغير علقته  
فإنه يبيع عن أبي حنيفة ، خمسة آلاف ، وإن أمراً وكيل بالمسكيت يبيع ، وقد ملك الوكيل  
بصفه بغير مملوك .

والقوي أن في مسألة الوكيل تحليب لكل حصل بدل خدمته ، حكماً ، أما حقيقة  
فلا شيء بعد من التكاليف ، و ، فإن المتعجب أن أحد الكمال بالصفه ، و ما حكماً فلا شيء لم  
يشيب امتحاناً ، إذ كتاب في حال الصفه شيء ، من أحكام سرعات ، بأما بعد أنوب  
فالمسكيت حكماً لشرع حرم يبيع ، حرم وجهاً من اثبات كماله لبيع جميعه ، فكان المملك  
بغير بدل حكماً

١٠- ان الوصي اذا بيع عنه سهمه صحح الوصية وبيع بعد سهمه؟ او حتى يوزن  
 لم يغير الوصي به، عرف من هذا، سهم اداءه حتى اذا باع هذا السهم، رسم يظل سهمه  
 لم يغير من بين سهمه، فإنه لا يصح الوصية وتضمن بالمال به يبيع مطلقاً ليس  
 بمرتبة، ولا امر، مستحق مرتبة حتى تكون له حصته في المال، فيكون سهمه لم يغير من كل  
 وجه، وبانه مجهول، وجهه ان الوصي له يجمع جوار الوصية، فاما السهم به فغيره من  
 الشريعة، لان يبيع سهمه من سهمه، والحق في بيع ما يوصي به من التركة قربة، وانما كان  
 المنع به قربة كان بوصيه به وصيه به تعالى، والله تعالى وحده، وبه مضى، صحح  
 الوصية، كما نجد في لو الوصي ان يبيع عنه نفسه بعد وفاته، رسم يغير وصيته  
 الوصية باعتبار ان الوصية حصصت به تعالى لا للمعد، والله تعالى وحده معكم، كما

[illegible]

ثم قد روي عن هذه المسألة ومنها إذا أوصى بالدين من ماله فله وقته وقته  
سنة وأبى إلا أن يشترط ألا يخط من قبضه شيء له ولا يخط من قبضه شيء له  
وفي هذه المسألة قال يخط من قبضه إذا لم يخط قبضه، وذلك إذا كان يخط من قبضه  
سنة وصحبه ما يخط من قبضه سنة، ويرى من قبضه لا يخط من قبضه، وإذا أوصى  
لجميع ما يخط من قبضه له كما لا يشترط ألا يخط من قبضه كان وأما إذا خط  
لأحد، فليس له دالة ولا يخط من قبضه سنة ولا يخط من قبضه سنة  
فإنما إذا أوصى بالدين من غير شرط فله وقته وقته من غير شرط فله وقته  
أصل القضية، قال يخط من قبضه سنة ولا يخط من قبضه سنة ولا يخط من قبضه سنة





أما وهو حرم ، فمن حيثها نامة تسرى بها مرة تخدم وأحادية ، فمرد حطمت منه  
وصحت إلى نادي اسمها ، وبسبب المصحة في ثلثي قيمتها ببسبب عشرين : كملت  
المنة

وقال أبو المصلي رحمه الله : جواب الأصيل ، أنه يحرم به ثمة حصه من الخدمة ،  
فلان من أوصى بعض خدمته بعد موته أن يملك ، واختارية نصير مملوكه لخدمته ، وأنك ما  
أوجب الموت ، من معنى لا يظن ، وإن والد الحارثية هي منك أبي جوده ، أصله الحارثية  
الموصى بخدمتها ، فمن نصير مملوكه لمودة ، وقد أوجب الحارثية من خدمته لا يظن ،  
وإن والد الحارثية هي منك ، لكن لا يظن لجارته هي هذه الصورية ، لا يظن لو رث  
عنه ، لأن الحارثية ، حارث منك لمودة ، يورث المقتضى من غير غنائ لورثه ، فقد  
يبقى المقتضى في ملك المهر من جهة الغير .

فإن قيل : لا يجوز النول بغيري فليس في ملك غير من جهة احد ، لا يجوز  
القول بغيره ، أي عدم مقتضى من ملك الغير ، فقد بقي لحيات المولات المنة هي الحارثية مع  
وذلك المولية هي منك . فجوز نسيان مقتضى من جهة المهر هي ملك المهرات أيضاً

والجواب وهو العرف بين الإيجاب والتعليق وهو وقوعه ان بالويع يلزم حال  
الحال ، لأن وقوعه حال طار أن محل إيداعه لا يظن به ذاته ، وبسبب به سلبية ، وأما  
كان يلزم به حال حال ، ولا كذا لك الإيجاب والتعليق ، لأن صحبه من جهة إلى صفة  
الفعل ، ولهذا من ان ترفض في الوصي ، وذلك لصرر عدلان وعنفوه هي ، صح  
الإيجاب ، وصح التعليق ، وإن كان المدة في ملك الغير ، لأجل هذه المنة صححت  
تعليق الطلاق والمقتضى من ذلك ، وروهاً كملت آخره هي موت ملك

إذا ثبت هذه الجملة ، فقول الحارثية في مسألة نصير مملوكه ليس إذا حطمت  
المودة منه يجب ، فمردم أن يحنوها بصفة الرخصة ، ويجب أن يسمي في ثلثي قيمتها  
لمودة : لأن غنطه بغير يومه وحال فوصليه الثلث ، لا ثمة أنه وبسبب الإسماء  
مخدمته من رأوسه بأن مقتضى بعد ذلك ، فخدمته المدة هي به مذكور على المودة لأن  
بمقتضاها ، وإن يملكها ، يسمي في ثلثي قيمتها ، كذا هو













## وَمَا يَتَصَلَّى بِهِ الْوَصِي

جناية العبد الموصى بمتفق، أو بعد ماله، والحماية عبيدهم بحكم بسببها:

٢٠٢٥ - إذا وصى مولى عبيده، عصى العبد حابه بعد موته الموصى إن دفعه  
 إلى لوث الجناية، بطلت الوصية وإن احتملوه بالذبح، وكانت الذبيحة في أموالهم،  
 وأنصروا الوصية، وبخلها عصى مصلح، أحطها ما ذكرنا والغنى إن الوصى بأن  
 يشترى له ماله بعينه، فيمنع منه، فتشترى لها الوصى، فبعت حابه قبل أن يموت،  
 وتعلم فيه ما ذكرنا أن لو أن في دفعها الجناية، بطلت الوصية، وإن احتملوه بالذبح  
 كانت في مثلهم، وأنصروا الوصية

والفائدة بمرتبة غير في عصى الموصى من الدفع واليد، لأن الورثة يقومون  
 بهم الذبح، والمثبت في حابه حاله اختيار، فكذلك ماله، وإذا اشتروا للدفع بقا  
 بطلت الوصية، لأنه وقع البيع في تعبد هذه الوصية، لأن ما دفع لا يمكن إعادته  
 في اليد، لأنه ملك غيره، وإذا اشتروا بالذبح، إنما كانوا منطوعين، لأن بيع الورثة فيه  
 ملك، ولا حتى ماله حتى يخلو، وهذا يفرق في العبد، فكان عده ابنه وقلة أنجس  
 آخر ماله، وبطلت الوصية كان منصوحاً كذا الورثة.

وإن جبه وبين العبد الموصى بخدمته أو جسي، فقد بطلت ذبحه، فإنهم لم يكونوا  
 منصوحين، حتى كان لهم الرجوع بذلك على الموصى، بالخدمة إن را أسبغهم  
 بالخدمة، وهذا قد يكون منصوحين، والفرق في مسائلهم ليس لغيره في أنبيد  
 الموصى باعتاقه حتى ولا ملك، لأن الوصية الإعتاق تجمع عند الورثة، فإذا لم يكن لهم  
 فيه حتى ولا سبب صدور مخرجين في العبد، ولو في ماله الخدمة فله فيه ملك  
 الورثة، ألا ترى أنهم لم يخلوا، عند إعتاقه، وكذلك الوصى به بالخدمة إذا مات،  
 رجع الخدمة إلى الورثة، فصاروا مصلحين في العبد، لإحياء ماله، فلم يكونوا  
 مشترعين، وقد صار بغيره مخرجين في ماله كان على الورثة، وعصى الموصى أن  
 يمتنع من الذبح، لأنه يمكن شراؤه بوصية موصى به بعد العبد، لأن العبد يظهر



سورة آخر

**في الوحدة بالصفحات**

هذا النوع يسمى على أربعة أقسام الأول: هيما، أو أرمسي، والثاني: شبي، أو

**تفصیلات سے**

١٠٤٤٧ من ابن مفضل رحمه الله عن أبي بصير أن أبا عبد الله عليه السلام قال يا فضل بن عمر ما أتيتك إلا وأنا في غيبوبة فإني قد كنت في غيبوبة منذ ثلاثين سنة وأنت تعلم ذلك قال نعم قال فماذا فعلت قال قلت يا أبا عبد الله عليه السلام ما فعلت قال قلت يا أبا عبد الله عليه السلام ما فعلت قال قلت يا أبا عبد الله عليه السلام ما فعلت

٤٤٨- رسول جنب، رحمه الله عن أبي بصير أن مصدق بيده النوب، قال  
 إن شاوروا مصدقاً بعينه، راب شاقوا ما هو به، وتصدق باسمه، وإن شاوروه، أعطوا بعينه  
 الثوب، وأمسكوه، قال محمد بن مسلمة رحمه الله، إن مصدق بعينه كما هو

٢٠٤٤- ويومئذ، ويد الله على أن تصدق بهذا الثوب، جدر أن تصدق  
بقيته، فلا ألمية أم البيت رحمه الله ويقول حلف بأحد، وإنه ذكر من الزبائن  
فمن لم يوصى أن يباع هذا العبد، وتصدق بشفعة على المساكين، جناز بهم لتصدق بعين  
العبد، فتبت أن تصدق بالعين، ويأتمن على السماء

٦٠٤٥٠ زمائل ہو ایمام رسعہ اللہ سے ارضی الی رحمت، وفاتہ  
بالموسمہ، بہم رحمہ کن، أعطاهن الکریاس ذال، ہد، بقع عن لخط، وقی  
الأخلاس ولی نو ذابن سمعۃ عن محمد رحمہ اللہ، ذال وصی ان یتصدقی عنہ  
بألف درہم، فصدق بقیۃ، داسر لا یحوز، قال، رئیس ہم، کتدر ہی

٢٠١٥-٢٠١٦، ولو كان رخصي أن يتحقق بهذا النوع، فهو من أن يبيعه، ويتحقق

(١١) وفيه ثَمَنُ الْمَلِكِ دَرَاهِمٌ .

يسمى، رئيس له أن يثبت التوثيق له. وينبغي فهمه ولو كان أكثر عذرة  
أقواله، وفهمه بها، فافهموا من معنى: فته أن يسميها، ويشخصي يسميها، وكذلك لم  
قال: فهدوا أنفسكم إلى الله، فهدوا أنفسكم، فافهموا أن يسميها تبتل الدور والأرض،  
ويشخصي بالنفس، وكذلك لم قال: فهدوا أنفسكم إلى الله، فهدوا أنفسكم، فافهموا أن يسميها  
ذلك، ويشخصي بالنفس، وعن محمد بن حبيب الله، إذا صلى أن يهدوا أنفسكم، فافهموا  
بمعناها، فهدوا أنفسكم، فافهموا أن يسميها تبتل الدور والأرض، فافهموا أن يسميها

الحاصل في هذا المعنى بالصدق على ما به، فصدق بالنية، يخرج عن موجب  
النزول وإلا اوصم بالصدق من نية، فتصدق بعبادة يخرج عن موجب النزول وإلا  
لوصى بالصدق على نية رقبته، فيه نزولان، وإن هذا الألف إلى حسب الموصى  
فليصدق به الوصي ضمن الثلث مثلاً، وفيه أيضاً الوصي بثلث درهم  
بعبادة، يصدق به ذلك الألف بطلان الوصية

«لعمري أئدس من هذا النوع فيما إذا الوحي أو مصدره غير مبني على  
عليه»

١٠٤٥٦ في لأصحابي في مولدائي يرمف رحمه الله إذا أوصى له  
مصدق على مساكين مكة، أو على مساكين الري، فتصدق، أو على عبي هذا  
الملك صحران قال إذا مر حيا، وكذلك أو أوصى به فصدق على أوصى من  
الفقر، فتصدق على الأصحاب من الفقراء، أو هذا على أصحاب الفقراء،  
فتصدق على المساكين، حسن في ذلك كله، ولم يبد هذه أسأله حيا، الأمر، ونو  
قال لا على أن أصدق عني مساكين مكة، فإنه لا يصدق، لا يصدق، وعرفه  
وبير الأمور

وَمَنْ يَبْسُ رَحْمَةً لِّرَأْسِهِ فَعَلَىٰ كَتِفَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ الْعَظِيمِ  
مَكَةَ مُصَدِّقًا عَلَىٰ نَبِيِّهِ مِنْ الْأَنْعَامِ، إِنِّي بِحُجُورِهِ  
مَوْحِي أَلْهَامِي مُصَدِّقًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ  
الْغَفَّارِ ۚ إِنِّي بِحُجُورِهِ عَيْنٌ مِّنْ عَيْنِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ  
يَتَصَدَّقُ عَنْهُ عَلَىٰ عَصَايَ مُصَدِّقًا عَلَىٰ نَبِيِّهِ ۚ وَمَنْ يَبْسُ رَحْمَةً لِّرَأْسِهِ

قرآن محمد رحمة لا ينور، ولا يزال الرعي ذلك بصم

[illegible]

١٤٣٢ هـ - في نوادر نيسابورية عن محمد بن حمزة، حيد الله لوفان بن علي أن  
تصحبوا بولس بن يحيى بلان الكهنه او علي بن يحيى بلان بخدا يا ابن بنتي عمرهم

١٤٦٢ هـ وهي يوم الاثنين يوم سبوعه في اذعان لفساد بعضه  
 اعترضه المداهم بم غم وضايقه ، فصدق به عس مكين و حد دعة واحدة ،  
 جاز ، قال وهد عن الامر في تصديق ليس على عدة الماكن ، ووفد تصديق  
 علم مكين واحد ، فتصدق به ما و حد دعة ماضية ، لم يجر

۲۰۶۵۵ ویسے امتحان کی سہولت پر انھیں بھی پوچھا کہ کیا اس کو بھی نفع ہے ؟  
 آہل بیعت، قیل : ” لا یفید “ لا یجوز، اہل بیعت، وحوالہ علی فقرہ : ” ذریعہ آخری جملہ،  
 وکنڈک ادا مالہ “ میں غرض، ہم، غرضتہ، انھیں ہی پوچھا، کہ

تفهم الكتاب جيداً - وكن بالصدق، ونوعى المعنى، ولا تتبدل

[illegible]

١٤٦٧- وهي العبود هو الذي لم يوطأ له، وأقوى  
 يثبت ما في سائر ما كان معه حموه في سفر الرى، وما كان في السكونه.  
 جعلوه في سفر الكوفه، لم يطر إلى كنهه شري، بطور الكوفه، يعنى ما في الرى،  
 وإن كان قد رى، لا فعل ما الكوفه، فلو صر تديره، وبعث ما إلى تحفه، وإن  
 صاروا أقوم ذلك، وبعثوا يوصى بالكفهم، وأما البعد لا يجرى، فإنه





قالوا، يخرج عن العتق إذا هرق على العتق. وإن كان العتق بعبر أمر الحاكم والموت، ويجعل بعد العتق، كغيره من الأسماء ككلاء، في القصر والاحتياط إن يفرقها بأمر الحاكم.

٢٠٤٦٣ - إذا قال: تصدقوا بثلث من مالي على العتق، وتصدي توصي بثلث من مالي بعتقه، لا يجوز له ذلك، وقد ذكر في كتاب الوصاية أن وكيل بالتصدق بالفلانهم إذا حبس ذراهم موكلاً، وتصدق طراهم بعتقه، به يجوز.

٢٠٤٦٤ - أوصى بـ ب بشرى بثلث ألف حبة، ويؤلف على المساكين، فلم توجد تلك حبة بشرى، فسئل الوصي أن يصرف الألف إلى جهة أخرى من وجوه الخير سوى ما سمي الوصي، ولكن إن لم يجد الوصي في ذلك الوجه ضيعة تشرى، هل يترك المال من ذلك، أو يصح بشرى ضيعة ويصدق على ما سمي الوصي.

٢٠٤٦٥ - وإذا أوصى بأن يدفع ثلث ألف درهم إلى عشرة من المساكين، فماتت طرا من قبله برع إلى الحاكم، يؤول الأمر إلى أحد من العشرة، حتى يعطى ذلك.

٢٠٤٦٦ - أوصى بأن يساع داره، ويشرى ثلث عشرة أوقع حبة وألف من حبة، وتصديق بـ على المساكين، فجاء الوصي القليل، فمات يساع ثلث عشرة حبة، ولم يبق له مال سوى هذا، نسح ثلثه لفلان ونسح من بوصية، أكمل من ثلثه كانه أوصى بحفرة أوقع حبة وألف من حبة، وقال: اجعل من ذلك من مال كذا، فجعلوه من غيره لم يصرفهم إلا أن يكون ذلك مع ذلك مال، فإذا كان ستر أقواته خبيثة، وعرف حبه من أمواله بالخطيب، فحصر ثلث الوصايا.

٢٠٤٦٧ - إذا أوصى بـ بشرى حبة ونحوه، وتصديق بها على المساكين، فعلى من يجب آخر أحد من الذين يجهلون الخلق والمخير، فإذا كان سهم يملك البيت أوصى بمثل ذلك إلى موفيق، يسأل الوصي أن يستعني من يحمل درهم أجرة - ثم يدفع إليه من ذلك على وجه تصديقه، وإن كان لفلان أوصى بمثل ذلك، يسأل ساجد، فالأجرة في مال أبيه، وقيل: إن أمر بالدفع إلى فقراء غير معين، فساير أجراء، كان سائر ما في حق الوصي، وأوصى بهم والأجرة عليه، لأنه يمكنه التصديق ثمة، وإن كان لأقوام معين، فأمره بالتصدق إليهم في منازلهم، فله إنه - الأجر من مال الوصية.

لأنه لما أقر بالمعروف إليهم من منافعهم مع علمه أنه لا يحمل معان، فكأنه أطلق له الاستعجال من طريق الدلالة

٢٠٦٦٨- عن أحمد رحمه الله في قوم آمنوا بأن يكبروا مساكين مستخدمين فكبروه، ولم يحضروا لأسمائهم، فمات بعضهم، وقد أخرجوا النثرهم على عديمي المال، في أن يعطى ذب ودينه، فإذا كان معه قدرهم ليس له ثوب

٢٠٦٦٩- وسئل عن من أوصى أن يعطى من كسره، ثوبه عشرة مساكين، فقال: هذا أوصى بماله، فقال رحمه الله: يعطى من كسره، ولا يصح أن يعطى الوصي

٢٠٦٧٠- عن إجماع الأصغر - على أن يوفى من رحمه الله من الوصي، فقال أئمة من مائى الله درهم بعد موتى مساكين مائة، فلما مات أئى الوصي يملك ذلك كله، لا يزيد ولا ينقص، قال يرد إلى الورقة، ثم يتم بغير إليهم أئى الأجرة حتى تئى من ذلك مائة مائة، ثم طلب المسكين إلى من يدفع، قال إئى الورقة، لأن المسكين لما دأب مناهير

٢٠٦٧١- أوصى إئى رجل وأئى له يتصلق بثلث ماله، فلم يصح في ماله ثم جاز، ولو دأب إلى أنه لكبير أو الصغير أئى بغير النفس، جاز، وإن لم يعقل ثم يجرى لأنه لم يجرى أحد التصديق

٢٠٦٧٢- وفي الفوى - عامل سلطان أوصى بأن يعطى درهمه، كذا كتابه ماله قال هو، وبما سمع رحمه الله، إذا علم أنه ماله غيره لا بهن أحده، وإن علم أنه مستطع بجاهه جاز أحده، وإن لم يعلم جاز أحده أئى حتى يئى، فإن العبد رحمه الله يركن مستطاع، حتى يئى من يئى وسعد وسعد ورحمهما الله هو من مائة مائة، فلا يجوز أحده ولا مائة، بل الرضى ماله، وهو قول إئى رحمه الله، ملكه ما يملكه، فيجوز أحده، إذا كان في مال أئى وفاء يتقاربه يرضى به خصمه

٢٠٦٧٣- عن إجماع - على أن الوصي يملك ماله في المسكين بعد موته كل سنة ثمانية دراهم، أو جاز، أو وصيت بأن يعطى من ثلث كل سنة مائة درهم، فإن الوصي يعطى بجميع الثلث في السنة الأولى، ولا يجوز على المسكين



عن أبي بصير عن النبي (عليه السلام) قال: «كذلك لم يمتدح نوحاً ولا غيره من الأنبياء إلا بما كان عليه من الخصال»  
 شيرازي، علم الله حتى

٢٦٦ - ٢٦٧ - قال النبي (عليه السلام) في وصية نوح عليه السلام: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»

٢٦٨ - ٢٦٩ - قال النبي (عليه السلام) في وصية نوح عليه السلام: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»

٢٧٠ - ٢٧١ - قال النبي (عليه السلام) في وصية نوح عليه السلام: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»

٢٧٢ - ٢٧٣ - قال النبي (عليه السلام) في وصية نوح عليه السلام: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»

٢٧٤ - ٢٧٥ - قال النبي (عليه السلام) في وصية نوح عليه السلام: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»  
 قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني» قال: «يا نوح، اوصني»

٢٧٦ - ٢٧٧ - قال النبي (عليه السلام) في وصية نوح عليه السلام: «يا نوح، اوصني»



موصوخة في شيء من التبت ، أو يجوز أن يجتمع في بيت واحد وصبيان من جهة واحد قبل فتح الأول ، حتى إذا مر أنه حتى بثلاث مثله لإنساب ، ثم أو صو بثلاثة الآخر قبل الرجوع عن الأول ، صحب الوصيان جميعاً ، ولا كثر هكذا لم ينفسح وصية الموصي له ثالث في شيء من التبت ، فإذا رأت الزاحمة وحسب تكبير حقه ، فهذا هو العرف بينهما

ثم إذا كان حين صاحب التبت ، مما قبل يصر إلى ورثته الموصي لا إلى ورثته الموصي له بالنفقة ، لأن الموصي له بالنفقة لم يملك عبر مال ، وإنما استحق الإبقاء عليه منه ، حتى إذا عصى حكم ملك الميت مشغولاً بحاجته الموصي له بالنفقة ، فإذا انتصت حاجته بموته انتهى سببه ، فعلى دارثه من الخموص ، وهو يأخذ حتى حكم ملك الميت ، فيصير ميراثاً لورثته

هذا إذا جاز الوثقة الوصية ، فإذا لم تجز فالتبت ينقسم بينهما حصصين عند الحي حصة وحصة الله ، لأن الموصي له بجميع المال لا يهر في التبت بأكثر مما يهب به فيه الموصي بالتبت

وعتدهم حصصاً له بالدقة ، هرب جميع التبت ، ففكان التبت بينهما المرافعة (٢٠٤٨) - ولو وصى رجل بثلاث ماله ، وآخر ياد يهمن عليه من ثلث ماله كل شهر خمسة دراهم ، عاش ، وأجاز الوثقة يعطى نصف التبت لك كاملاً ، ويوصى لصاحب التبت ثلث آخر يهمن عليه كل شهر خمسة ، وإذا كان هكذا ، لأن الموصي له بالنفقة صار موصي به بجميع التبت ، والآخر موصي له بثلث التبت

(٢٠٤٩) - ومن أوصى لإنسان بثلث ماله ، وآخر بثلث منه نصيباً ، فأجوز الوثقة به يعطى كل واحد سبباً ثلثاً على حدة ، فهذا كمثل ، فإذا مات الموصي له بالنفقة قبل استكمال ثلث ، صرف ما بقى منه إلى الورثة ، ولا يعطى الآخر شيئاً منه ، لأنه استوفى كمال حقه ، فكان ما بقى من التبت يخلو بالحقول بخلاف مسألة الأولى ، لأن حصة الموصي له بثلث ما استوفى كمال حقه ، وإذا لم يجر الوثقة ، فالتبت ينقسم بينهما حصصين لا يستتر ، فالحق ، فاعلم كيف غلب الموصي به التبت ، والنصف الآخر

يقول: ليتم على الآخر، فإن كان صاحب البعثة قد تمكن من نصف انكسار طرف  
من بقى إلى نفوسه به بأسد لانه مع حق الزوجه لوصى له بالبعثة، وقد رأت  
مراجعة، فيكمال على الآخر

ولو كان أوصى لأثنين ، مات يقين عليهما ما حدث كل سهر عشرة دراهم ، ولو تروى  
لرجل آخر ثلث ماله ، فعند جواز الورثة ينقسم المال على ستة أسهم فتداني حصة  
واحدة له . وعندنا على أربعة أسهم ، وعند عدم الإلحاق ينقسم ثلث يقين خمسة ،  
ولرباعاً عندهما ، كما مر كان موصى له بالصفة واحداً ، وتلك مكد ، لأن المرحوم  
للموصى به الثلث ، ثم يرد بزيادة الوصية لأزيد من ماله هو له ، وعليها الوصية  
والصفة وإن كان موصى به ممتنعاً ، والتدليل على أن المرحوم لا يرد ، وهو موصى له  
بالثلث بزيادة ، وهو ، وإن أخذ الوصى له لم يرد إذا لم يوصى به رجل ماله وثلاثين  
جميع ماله ، كان الخواب في ذلك جواباً فيما إذا أوصى له من ماله ولا خير بجميع  
ماله ، ولا كذلك . هذه المسألة وليس فيك لأجلها .

فلان مات، بكمن، صبه، موصى له، فقلت كمالو، قال ابو موسى نه بالتمعه واحدا،  
واذا مات احد موصى به، بالتمعه، لا يرث علي الموصى له ما يثبت من ماله، قال  
موقوفاتها، روي كذا، ويصحب علي الباقي منها، لا مراحه لموصى له  
بالتمعه، انما يثبت بسبب الهمه بالتمعه لا يثبت على الموصى بها من ماله، والموصى  
بالتمعه يصبه على ما له بعد موت احدهما، وان عثر في موصى به من ماله  
واحد منهما خمسة كان ذلك بيننا او وجهه فإطلاق بينهما، ولا يثبت له الحكم

وہو کمال، ایک مال، اُو صیب لفلان شبِ ہائی، دُرُ حُصْب بفلان باڈیعی عیبہ  
کُل شہر حصہ نہادہ مِ عَس، و اُو صیب شَدیقو علی فلان ہر کی شہر حصہ نہ  
توازم مِ عَس، میان حُجرات امیر نہ محکم فلان عہ اُبی حصہ، و رحمہ اہ علی سبہ  
اُسبہ، اُلصو عسی بہ بالحب سبہم، و یوق عسی کُل، و حدم لاجرب عسی اُربہ

وخلدني يوسف محمد رحمه الله تعالى ووالدي سعد أسهم، مبعه  
للموصلي له يا فتى بدوم الله يوسف كل والخدم الموصلي بها شقة بلاهة تساهه،





عشر إحدى عشر. عبد موسى لهما هلا بد وان يرداد حق موسى له ثالث على ما كان، فلهذا ادرا.

٢٠٦ - ولو لم يوصى بالحق على فلان خمسة كن شهر ما عاش، وقبيل  
على فلان وفلان خمسة كن شهر ما عاشا لكن واحد، صبي خمسة، اوله بطل، دنت،  
جوازات الورثة، فان لم يوصى به بحصة وبين الوصى بهما بأسرة يهدى، فبوصف  
يصف الذل على صاحب الخمسة والتصف على صاحب العشرة، لأن الوصى له  
بالخمس موصى به بجميع المال وصيه واحدة، ولو وصى بهما بالحق موصى لهما  
بجميع المال وصيه واحدة، فكانه اوصى لهما بجميع المال، ولهما بجميع المال، فبجميع  
المال بينهما تصفون عند الكل

فإن مات بعد ذلك وصيه، وقد مات على صاحب الخمسة، ومن عليهما كل  
شهر عشرة، لأنه ما يوصى من ماله سبب الزعيم، ويد والبرسم، وإن مات  
أحد المير خمسة، سبب في الوصية، ولم يكسب حصة، وقبيل ما يوصى  
تصفيه على سريته، وهو غيب كل شهر خمسة، لأن حق الموصى له بعد ذلك نصف  
سبب من واحدة وصيه اثنين جميعهما الثلث في الوصية، وقد يصف هذه وصية بقاء  
الباقى ميمما، موصى امر عبد على حله، فلا يرد على الوصى به ماله شيء، وإن لم  
يحق الورثة يصف الثلث بيمين نصف الثلث للوصى به الميرد، يصف ليدني جميعهما  
في الوصية عند الكل، لأن صاحب الخمسة موصى له بجميع المال، وفي حصة العشرة  
موصى لهما بجميع المال، فبجميع المال، فبجميع المال، فبجميع المال، فبجميع  
الثلث بالثلث لهما عند أمر عبيد، سبب الله، وعصف بغيره في نصف بالمجميع،  
وعما يصفه في الثلث بيمين جميع، فبجميع الثلث بيمين عند الكل بهذا

٢٠٧ - لو اوصى من يصف على فلان كن شهر خمسة ذرعة ما عاش،  
وعلى فلان كل شهر خمسة ذرعة ما عاش، وعلى فلان كل شهر خمسة ذرعة ما  
عاش، فإن أحد الوصية يوصى بالجميع، لأن كل واحد موصى له بجميع  
المال بوصية على حدة، فبجميع المال بيمين ثلثاً عند الكل على خلاف التفسيرين،  
وإن لم يرد الوصية، وقف لثلث عليهم ثلثاً يصف على خلاف التفسيرين، فإن مات



ولم يجر الوعد، فهما حمة الأربعة هبة الثابت، وبصحي يسره بصب  
 ثلث بينهما، لانه احتسب من الثابت وصيحات على التمر، ثم قسم بينهما بصفوي،  
 وكذلك لو قلنا: أو صيت بنى لفلان، سكن عليه من أربعة ذراعهم من شهر، وصيت  
 بنى لفلان وعلان، ينفذ على فلان كل شهر من حمة ذراعهم، على فلان كل شهر  
 قلاته ذراعهم، من أطراف البرية، فخذ من حبة الأربعة من جميع الناس، وتنفذ  
 الآخرين زائداً من، ويكون ذلك سبهما حصصاً يحسبون من ما يدهم، لأنه أوصى  
 بوصيتين كل، حمة من جميع الناس وصية ثلث، لذلك لم يسأله الأولى، ولم يلم  
 بغير الزيادة، فقلت حبة الأربعة نصف الثلث، وللآخرين نصف الثلث سبها، ومن مات  
 قصه من أوله، ولم يبالغ محمد رحمه الله في منقسم هذه المسألة، كما يبالغ في  
 تقسيمه، يقدم من مسائل ما عرّفه وصية ما تركة

٢٠٤٨٨ - في نسقي من أوله من أوله بوصف رحمه الله رجل أوصى  
 ثلث منه في حال الخير من حبة الثلث على فلان بكل كل شهر من حبة، فلان يذاد  
 من أوله من الإبر، عيب، فلان عاتق حتى يستخرج الثلث، فلان من نسقي من  
 الثلث، وإذا مات من حبة من الثلث شيء، وجمع إلى الذي سبى به الثلث، قال ولو  
 لم يقسم الثلث منى نكح من حبة إلى الثلث الذي أوصى به (لا يحاسب في الثلث

٢٠٤٨٩ - وعنه أيضاً، إذا كان ثلث منى لفلان وعلان، فلان من ذلك حبة كل  
 من ماعاش، ولم يبيع الثلث إلا الألف، قال بغير حبة واحدة ما لثالث كنه،  
 وللآخرين الثلث، لا ترى أنه لو أوصى لرجل بمائة درهم من ثلثه كل من ماعاش  
 عاش، فإنه يوقف عليه الثلث كله، فكذلك إذا تركة معه غيره ضرب به كنه

٢٠٤٩٠ - وفي رواية من سبأه عن محمد رحمه الله إن أوصى لفلان وعلان،  
 وقد ذكر ما كتبه في أول هذا النوع من نسقي، ثم ذكر النوع الخامس من الوصية  
 بالحق، وقد ذكر مسائل من هذا النوع في كتاب القاسك

### الفصل التاسع

فى الوصية بخدمة الرقيق وعتاقهم وفى الوصية بغلة البستان وثمرته  
وفى الوصية بعتة أرضه وإجازتها وفى الوصية بسكنى داره ويظهر دليته

٢٤١ - ٢ - يجب أن يعلم بأن الوصية برقبة الرقيق ومسكنى الدار وبغلة الرقيق والدور والأرضين والبساتين جائزة فى قول علماءنا رحمهم الله وإن كان كذلك لأئمة أوصى بما يجوز فليكنه بعد من العتق سوى الرصبة حال حياته ، فإنه يجوز الوصية بها قياساً على الإعتاق ، وإن قلنا يجوز فليكنه بعد من العتق ، فإنه يجوز فليكنه بالإجارة والإعارة ، وكذا يجوز ثلث غلة الأرض والبساتين بالمعاملة والزيارة ، فجاء ثلثيها بالوصية بن أوصى لأن الوصية أسرع جوازاً من سائر العتق ، لمّا يجوزت مضاعفة إلى ما بعد الموت ، ولا يجوز عقد من العتق مضاعفاً إلى ما بعد الموت

فإن قيل ' الوصية بالعين إذا جازت ! لأنها وصية بملكه ابتداءً وانتهاءً ، لأن العين الوصية به كان ملكه يوم الوصية ، وبقي على ملكه إلى يوم الموت ، وماتت وإن المعين هو ملك الوصى إلى ملك الوصى له من غير أن ينتقل إلى صلب الوارث ، حتى لو أعتقه الوارث لا يقع عتقه ، عاماً الوصية بخدمة العبد وسكنى الدار وحظها وصية بالمتعة ، والوصية بالعتق ما حصلت بملكه ابتداءً حصلت بملاك الوارث انتفاءً ، لأنه الوصية ما حصلت بعين الرصبة ، منتقلة الرصبة إلى ملك الوارث بعد موت الوصى ، ولهذا لو أعتقه الوارث ، صح اعتاقهم ، وإذا انتقلت الرصبة إلى ملك الوارث ، فانتفع والعتق يحدث على ملك الوارث ، فكذلك الوصية خاضعة بملك الوارث انتهاءً ، والوصية بملك الغير باطلّة

قلنا ' أجواب عن هذا من وجهين ' أحدهما منع ، والآخر ' تسليم ، فما المنع فلا سلم لأن الوصية ببدن الرصبة بملك الوارث ، وهذا لأن العبد الوصى خدمته ما لم يهرع عن الخدمة باقى على حكم ملك الوصى من حق ملك المملوك ، وإن اعتبر ملكاً للوارث فى



سنة. ولا مال له غيره. بهذا علي وجهي: إما ان يكون له سبعة، أو مال - أو عيب  
مختصة هذا العدد سلاسة أربع وسين وسبعمائة، أو كان يصير عيباً، بأن يتم بثلث سنة  
كذلك. وكل وجه من ذلك عيب وجهي. إذا قد كان العدد يخرج من ثلث سنة، أو لا  
يخرج من ثلث سنة، فإن الوصية له بثلثه علة من سنة سبعة، إن مضى ثلث السنة  
بعيب قبل موته، ثم منى. بطل الوصية: لأن الوصية به حدث قبل موت الموصي، فإن  
الموصي به خدمه عبده من السنة التي عيبها بإخصاره الوصية سبباً، وقد هلك المانع في  
ثلث السنة في موته، فبطل الوصية أيضاً. كما لو وصي لإنسان بعد مبعده، به مات  
المدعي قبل موت الموصي. وهناك بطل الوصية، فكذلك هذا.

٢٤٩٢ - وإذا مات الموصي بعد ما مضى من السنة التي عيبها بمصعب، يُلزم  
مصعب من دينه سنة أسهر من موته، وفقدت منه أسهر، أو مات الوصي قبل دخول  
ذلك السنة التي عيبها، لم يخل ذلك السنة، ينظر إن كان بعد يخرج من ثلث المال لو  
لا يخرج، ولكن أجاب الورثة الوصية. فإنه يسلم العبد الموصي به حتى يستوفي  
وصيته، ثم إن بقي مصعب السنة، استخدمه مصعب السنة: لأنه حدث بمصعب الوصية به  
قبل موته. ونفى البعض.

٢٤٩٣ - فإن مات من دخول تلك السنة استخدم العبد به كماله وإن كان لا  
يخرج العبد من ثلث ماله. وإن نجر الورثة الوصية، وإذا العدد بعده فوصي به يوماً  
والورثة يومه، حتى يمضي ثلث السنة التي عيبها، فإذا مضى ثلث السنة التي عيبها،  
سلط العبد له يومه، وذلك لأن الوصية بخدمته العبد وهو لا يخرج من ثلث ماله كالموصية  
مرفقة العبد، لأن نجره بمصعب عن الاستماع بالعبد ما لم يمض منه من صحت الوصية،  
كما في الكل بمصعب عن الاستماع بالعبد من صحت الوصية بالترتبة، بموجب تعيينها  
الثلث والآخر من صحت الوصية بثلثه، كما عسر متى حصب بالوصية، وكان  
بصفة الوصية أن من مات، ثم مات، لا مال له غيره، فإنه بعد الثلث، الثلثان في حق  
حل الأجل، وإن كان الأجل لا يميل حلت الدين: لأن الأجل لا يصح الورثة هو الاستماع  
به قبل حلول الأجل، عيب كذلك.

وقد وجب عبور الكتب وتسمى «وصية القسمة» عند تسليم مدي سدا، وانقضاء  
 وصية من قبله، فبعد ذلك لا يمكن أن يوصي بها المصدق له، وانسب للوصية له  
 حتى يخدم أكثر من وقت واحد، علم القسمة والتسليم، في جئت بسببه، ولأنه على أن  
 يخدم موصي له يومًا والوصية من غير أن يخدمه في وقت آخر، انما كان موصي له  
 يفتن له وصية، لأنه انقص وقت الوصية، فلا يبقى له وصية بعد لا يبقى له حارة، إذا  
 بقيت ولا يها

٤٩٠ - ٢ - بعد ذلك القسمة بغيره، وإن كانت غير موصيها، فإن القسمة حرم  
 من قبل المال أو لا يخرج، في الحارة، سليم بعد الوصية من موصي له، حتى يخدمه  
 من كفاية، ثم يرد من موصي له، إن كان موصي له لا يخرج من موصي له، ولم يجد القسمة،  
 فبأنه يخدم الموصي له، ولا يرد موصي له، ولا يخدمه، فبأنه يخدم موصي له  
 وصية له من موصي له، وكان يجب أن يوصي له موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 عليك مضاف إلى ما يخدمه، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 يخدم حارة له من موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 للموصي وجب الحارة والإعارة، حتى يوصي له موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 قال أبو حنيفة، يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 يجب أن يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 الإعارة إلى موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 من موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 للموصي يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 صرفه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 إلى موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له

فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له  
 يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له، فبأنه يخدم موصي له

قلنا ، بل لا يجوز ان يعمل جميع مال ايراضى مشعولا باوصيه من غير بدل  
بحصل الثورثة ، فان صدر بحصل ايراضى مشعولا لا تروى انه لو اوصى ان يبيع جميع ماله  
يصل بحصل الثورثة ، فهو جائز . الا ترى لو اوصى بان يبيع جميع ماله من ايجنى بمثل  
قيمتها وحب بيع جميع ماله ، ومنى بيع جميع ماله ، صدر جميع ماله مشعولا  
بافواهيه . وقد حاررنا لانه يصل الى الثورثة ماله وهو ايسر . كله منها جميع ماله بل غير  
مشعولا لوصيه يرد بعدم ايراضى له بالخدمة في ثورته ، لانه يحصل بغيره بدل ذلك  
في موصيه ، فانه بعدم يومه به . ويغير جميع الماله مشعولا بعد منهم في موصيه ،  
وبذا قال سعيد لا صدر بحصل الثورثة ، جاز ذلك كما مر ، اوصى ان يبيع جميع ماله من  
فلان او ما حابي او حابي ، يدر اثنته . هي جواب عرصة هذا . اوصى له بخدمه  
هذه سنة . فهو الجواب فيما اذا اوصى بخدمه عرصة ، او سلكى داره سنة ، اما غير  
التي لو لم يوصى لي اعم ما ذكرنا في الخدمة

۱۹۹۶-۲۰ (۲۰) جنسی، برویہ لکھنی، عربی یوسف رحمہ اللہ اداوسی  
 لکھی سکی دیر، وسم یوسف کاکہ ذلک ما عاتقہ وحبہ لیکھ، عمرو بن ابی عمرو بن  
 محمد رحمہ اللہ عن ابی حبیہ رحمہ اللہ اداوسی رحمہ اللہ عیدہ فدا علیہ، ہلم یسم  
 وقت، وھو مخرج من سن مائے، فلہ علت حال حداء، وں کار العدہ کثر من الثالث  
 لہ انا یتر ب ی یسمہ محمد، ولا یتر ی یسمہ، وکذلت ان یسمہ محمد سمانہ، لہ  
 سکی دیر، لہ خدمہ عیدہ وھو یوسف رحمہ اللہ محمد رحمہ اللہ

١٩٩٧ هـ : وفي هذا العام حضر علي بن أبي يوسف رحمه الله ، إذ أوصى رحمه الله ،  
 أبو سفيان بن حرب ، حماد ، ويخادم الوصي به خالد ، ولأبيه ، مولاه ، ويسكن  
 العهد القادر ، ولا يسكنها مولاه ، وإن مات خلفه الوصي به بعث الوصي ، وإبراهيم ، أبو  
 العباس ، سبعة له صبي

١٠٤٩- في نواد هشامية مسجدة عن أبي يوسف . رحمه الله . رجل أوصى  
أن يخدمه عبداً ثلاثاً . قالوا : إن أفلح من دنا من خدمته حرق سلق ، وإن كان  
كركاً ، خدمه حتى يصيب ثمن عباده ويخذه . وإن كركاً كثيراً ، فالوجهية باطله



[illegible]

۵۰۰-۲ وَاِذَا دُمِيسَ رَجُلًا شِعْرًا مَسْنَانًا، عَمُو عَسَى وَجْهِي عَادَرُ قُلُوبَ اَنْفَ .  
 اَوْرَجِعْ رَجُلًا، فَمِنْ نَمَ يَنْدَ، فَمِنْ عَسَى وَجْهِي اَنْفَ . ثُلَاثُ كَلَامٍ مِى مَسْنَانًا نَعْمَ فَمِنْ يَوْمِ  
 اَلْوَحْدَ كَلِمَةً لِّ مَدَاثِ التَّصَرُّفِ مِى مَدَاثِ . وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَا يَحْدِثُ مِى التَّصَرُّفِ مَدَاثِ ذَلِكَ اِلَى  
 تَنْ نَعْمَ

١٥٦٦ في يوم هذا ، وبسببنا يا نوحى بعلمه سبحانه ، يوم بعث الله نوحاً عليه السلام يوم موسى ، وما يحدث في أي يوم إذ كان السابح يخرج من ملكه مائة .  
والله في بيته أن عليه من السابح أن يدخل تحت الوصية السابح ألف سنة يوم آخرت ، وما يحدث من السابح بعد موت إلى الموت الوصية له السابح ، ما كان السابح يخرج من تحت الملك ، لأنه وصي له يسره بستانه مطلقاً عبر مفيد ، غامضه يوم الموت ، ولا يكون حدث بعد الموت إلا يرى في الوصية قصة ، هناك يدور تحسب العنة العاصمة يوم الموت والشي يحدث بعد موت إلى أن يموت أو يضره له يكن تركه الإطلاق في السابح معروف الشرح ويعرف لا مستعجاب ، أما معنى الشرح قصرة ، هناك ، من - - - - -  
صغر قصرة بسبب الإله يسره ، وقد ، إله يسره ، يسره يوم الدج  
وأما معنى لا مستعجاب ، هناك ، فاعلم أن السابح ، من - - - - -  
والمعنى يوم الدج ، من - - - - -

بذلك السورة أعفاه سبحانه ، فقلت أو عذرة عذري (وهو) أن النبي قال : إنه يوم الله في  
الدين بالعرف ، وسمي يوم الله بهذا

وله من يؤمن في يومه تعالى أكثر تفرقة ثم استبان يوم القوم ، لا يدخل  
تحت يومه ، ولا بعد يوم من التفرقة ، كذا ذهبوا ، فمنهم من ذهب إلى أن يوم الله  
مع العلم لا الدين ، كمن يروى في قوله عطفه : «وإن الله أعلم» ، وأنه يوم الله  
خلافه يومه ، وجهه والو من وكل وحلا بعض من الله ، لا من علم اسم كثير الغنة  
تلقينه ، ولكن حدث به ، ثم سئل ، عليه السلام عطفه على إلهاده

٢٠٠ - ٢ - قد كان من المسلمين من يؤمن بالله ، ولم يؤمن بالله ، فكان يوم  
السلامة في يومه ، والعبادة في عطف القوم ، ولا يصرف من يومه من  
تسميته يومه من يومه ، ولكن في الاستحسان لا عطف القوم ،  
يكون للمؤمنين من يومه من يومه ، ولكن في الاستحسان لا عطف القوم ،  
فيسكن يخرج من يومه

وجه الثاني : أنه من عطف القوم في يومه من يومه ، ولا يصرف من يومه من  
تسميته يومه من يومه ، ولكن في الاستحسان لا عطف القوم ،  
يكون للمؤمنين من يومه من يومه ، ولكن في الاستحسان لا عطف القوم ،  
فيسكن يخرج من يومه

وجه الاستحسان : أنه من عطف القوم في يومه من يومه ، ولا يصرف من يومه من  
تسميته يومه من يومه ، ولكن في الاستحسان لا عطف القوم ،  
يكون للمؤمنين من يومه من يومه ، ولكن في الاستحسان لا عطف القوم ،  
فيسكن يخرج من يومه

٢٠٠ - ٣ - وقد ثبت هذا القول من كتاب في التفسير من روضة ، لو غير  
العرف وغيره ، المطلق بالمالحة ، كان يومه من يومه ، ولا يصرف من يومه من  
تسميته يومه من يومه ، ولكن في الاستحسان لا عطف القوم ،  
يكون للمؤمنين من يومه من يومه ، ولكن في الاستحسان لا عطف القوم ،  
فيسكن يخرج من يومه

فأما من سمى يومه من يومه ، فانه يوم الله ، أو يومه من يومه ، فانه

عطف الرخصة بالمرء بالثمن الفسخية في الموضع أعني ذلك إلى هذا الرخصة أصلاً كما  
في حق حاد الثمن الفسخية في الموضع مع ما، وقد يكون في الثالث ثمن  
قائمة بطول الرخصة، و يعرف لا يمدح مطلقاً لمطلق الموضع، و قد تم تبيين أنه يجب  
بصفة المثل في الموضع الفسخية في هذه الصور، و ما يعرف وحق حجب المصلحة، و الحقيقة  
جميعاً و حصار كذا، بل في ذلك، و قوام على ذلك، و قد يكون في التفسير في  
قائمة يوم الموت، كذا، و ما يصح في أن يكون، كذا هذا بحال من بعض على طلب  
الثمن يوم الموت، لا أن ينقص عن القائمة يوم الموت بل في أن يكون المطلق هو ذلك  
كذلك هو حال، و يجب أن يتم عند الملك لا ينهي عند ما، حار مائة، و بذلك هذا، فأما  
العرف فلا يعني أن يكون المطلق من الموضع المطلق، و إن ذلك بعد ذلك و يجب مع الرخصة  
القائمة و المدة و حصة

١-٢٠٦- هذا يدو دكر مائله فافهم بعض على الابد، فاما ه بال اوجبه لك  
سماو ستاني ابداء، فانه السمره القديسه واحده لان سمعوهم ابد الابد سمعوهم  
على احباب من سماو، ونه بعض على هذا كان لا بعض سمعوهم لان الابد لا غير  
للمعرف حتى جاء النور، واما ابد ان تشبه على الابد فسمعوهم على الحادث.  
ذلك لان سمعوهم عاتمة في سمعوهم يوم احبوا دحله تحت الرصه بشركه الوصيه لك  
شركه سمعوهم من غير ذلك الابد، ووجبه ان يكون لذكر الابد وباده لاند، وانه بعض ذلك  
بما انصرف الوصيه في الحياه بعد الموت فبعضه، واما ان انصرف الابد في القديسه يوم  
الموت لا يكون ذكر الابد لاند، بل يكون الابد مع من الكلام لان من ذلك سمعوهم  
له الابد من غير ذكر الابد فبعضه فاذكر الابد في الله بل بعضه الابد على  
بكره لذكر الابد لاند، واما بعض ذكر الابد ذكر الابد التي لاند بعد الموت على  
كلمه والى لاند، واما انفسه وحدث بعد الموت وكونه على كفايه  
القديسه والحياه جميعه، ان ذكر الابد سمعوهم ذلك عالمه، لكذلك هذه

٢٠٥٥ وفي السنة الأولى من إقامته في مكة، استأنف العمل في داره  
في أمية بن أبي سفيان، وأكمل من كتابه في النحو ما كان قد بدأه في مكة.

٥٦٦ - ورس ايرسي كتاب علمه بيهتله آنداز مال و طيره جديده لادالوصه



[illegible][illegible][illegible]



حيا ابن سلو، أجرة منه جميع ٢ ص. ٥٠ بن سلو، أجرة السيد منه لا غير، وله  
يؤجر والنكاح حتى لا يورث بعدهم عن الأرض من غير عرض يسل، جسم يسل

وصية من من مذكور محمد رحمه الله في الحيات صحاح في الإحاطة، وسقاه  
لأن المسمى من الأجر متى كان من أجرة الأرض، أو أجرة من يرضي لأرض، متى أرفقا  
من ثورته عن الأرض بغير، صاحبهم عن ثقتين، قد عاين بين بعدهم سدون بعدله، وإزالة  
ملكهم عن أجرة موصي بعده مدتر كما هي تسبح، عاين له المدد، وقد عاين له  
لأن إزالته المدد عن مساجير بآخر المقتضى بعد إزالته البعد العيون بغير موصي، إلا  
موقوف الأبد بمرور، بآخر مائة تسعين، بآخر المثل جدار، ومن بعد أحد، بأنه لا  
يجوز، لأن فيه إزالة بعد تصغير عن إخراج المساحير بغير عرض يسل إليه بعدال، من  
أعني إزالته موصي بعده، من حكم بالجلو، حكما جديا

٢٠٥١ - وقد أوصى رجل من أهل مكة كل سنة يوم من أيامه، وليس له يوم  
أوصى مكان، ثم اشترى مكانا، ثم عاينه فقوصيه حريه من بيت، فوق من هذا  
ومن ما أوصى عنه كل سنة، ولم يكن يوم لزوم من الوصية لا يصح ذلكم يكن  
في ملكه يستأن يوم الوصية، وقد اشترى مكانا، ما عاينه، وكان إن شاء الله  
قد اشترى مكانا من عاينه، ثم بعد يوم الحرب كان في مكة، عاينه يوم الوصية، صاحب  
أوصيه ومشتريه حتى، وذلك بعد ذلك، وذلك الوصية، وإن لم يكن في ملكه  
عنه يوم الوصية، كانت الوصية باطلة، وإن كان في ملكه عند يوم من

ولم يكن يوم من، سنة من على يوم الوصية، ١٠ وصية حريه، ولم يكن  
في ملكه يوم الوصية

روحه لفرق بين ما ذكرنا في الوصية مشهورة من جهة والمبر من جهة على  
صاحب، فعلا بغيره، وقد كانت الوصية مضافة إلى من خاص بها بالثبوت  
تأنيده، وكانت التسمية مطلقه غير مقيدة بيوم أو مكان، لأنها تسمى الملك بالعام  
يوم الوصية لا يوم من اعتبار بالهبة، ومن لم يكن الوصية مضافة من ماله عامر،  
بأن قال الوصية ثابت بالنسبة إلى الوصية، وإن كان من الإزالة أو عدم

خاصة، وصية الوصية لما يكون له يوم الموت فتعلق الوصية بما يكون به يوم الموت لا بما يكون به يوم الوصية اعتباراً بالمراتب، وعملاً بالتشبيه بعدد الامكان

٢٠٥١٦ - وإذا ارصى رجل لرجل يخلقه بستانه، فاشترى البستان منه أو شيئاً، أو أكثر من ذلك لمن موت موصي، ثم مات الموصي، وليس بموصي به من ذلك الملة شيء، إنما يكون به من يخلقه بما يكون في البستان يوم موت الموصي، وما يحدث بعد موته في المشتغل إلى أن يموت الموصي له، فانه ما أودع الخرس من غلة البستان قبل موت الموصي بعد الوصية فإنه لا يكون لموصي له من ذلك شيء

وكان يجب ان يكون به ثلث غلة بستانه، وحاشي بسدده أو، الطريبي إذا كان باقياً يوم، لأنه من غلة بستانه، ألا ترى أنه لو أوصى له ثلث ماله كان به ثلث جميع ما كان له من ماله يوم الموت إلا ما اختلف فيه أنه القياس كذلك، لأنه ترك ثلث ما يعرف، فمن في العرف شيء اهتم على البستان، فإنما يراد بذلك القائم في البستان لا ما أودع الخرس، ألا ترى لو وهب غلة بستانه أربع، فلو كان يراه، ويدخل غلة القائم في البستان لا ما أودع الخرس، وإذا كان في العرف يراد به الملة القائمة يوم الموت وما يحدث بعد الموت لا ما أودع الخرس قبل الموت، صواب معروف كالمشروط في الوصية، فكانه نص في الوصية، وقال أوصيت ثلث غلة بستانى القائمة في البستان يوم موت، وما يحدث منه بعد ذلك، ولو نص على هذا لا يدخل بخله ما أودع الخرس، فكذلك هذا

٢٠٥١٧ - وإذا ارصى رجل لرجل يخلقه بستانه، ثم ارصى الوصي له بالملة تصوي البستان من ورثة الميت، فذلك جائز، وبطل وصيته، أم السراة حرام، لأنه لو اشترى غيره يخلقه، حرام، لو أنما اشترى هو لأن يجوز أولى، وتطهر وصيته، وذلك لأن مالك طريقه لا يجوز أن يستحق غلة بستانه بغير تصوي ملك الرقبة، ألا ترى أن المستأجر لو اشترى الدار المساجرة، بطلت الإجارة، لأن رغبة المستأجر صار ملك للمستأجر، فلم يجوز أن يستحق المنفعة بعد ذلك بغير الإجارة، فطفت الإجارة، فكذلك هذا

وكذلك لو لم يهبه الوصية، وتكسبوا ماله على سبيل، فدعوه إليه على أن يسلم الملة، ويرأى من، منه جائز، وكذلك المصلحة على سبيل الله، وخدمته المجد جائز، وإن كان يصح هذه الأشياء لا يجوز، وذلك لأنه يجوز الصبح على لا يجر بيعه، ألا ترى أن



الصلح عن الميراث جائز - يريد كتاب الوصية بالعمود عند جائز ، فكذلك جاز أن يحوّل الصلح عن هذه الحقوق ، وإن كان بيع هذه الحقوق لا يجوز من الميراث

وذكر مصنفه صلح من هذه التحليل في مواضع كثيرة من أبي يوسف رحمه الله وذكر فيها القياس والاحتياط وهو ما ذكرناه : إذ الوصية بهذه الميراث ثلاث سنين وليس في التحليل ميراث ، فصالح الوصية له الورثة على ما فهم مصنفه على أنه يسلم لهم وصية ، وإن كان ميراثهم ميراثهم ميراثهم ، فالصلح بمن سأل لأن هذا صلح عن ميراث لا بد ، لا يكون ، لكني أفسح ، وأحير هذا الصلح لأد هذا يرى من وصيته

٣٠٥١١ - قال وردا وصية بماله أو ماله عبيدا في سائر ، حاز ذلك من ثلث ماله ، فهو يرى ميراثه ، وإذا وصى بسكنى داره ، أو بجدته عبيده ، أو بظهر ولده لمساكين ، فإنه لا يجوز الوصية إلا أن يكون الوصية له معلومة

والفرض أن الوصية بسائر ميراثهم مجهولون وصية له تعالى لا لمسكين لكونهم مجهولين ، وحجته في وصية له منع حواجز الوصية ، قد أنبأ صاحب له عروجه إلى أن يرى أنهم قالوا : إذ الوصية بمن سأل لا بحجتها عشر وصية له تعالى ، ولم يفسروا وصية لغيره ، وإن كان في ذلك منع لعدم : لأن الميراث مجهول ، وحجته في وصية له منع حواجز الوصية ، ولم يفسر السنة ، عشر وصية لغيره أيضا ، كما غير وصية له تعالى لأن الوصية معلوم

٣٠٥١٥ - رد ، ثبت أن الوصية بما فهو عند حبه من سائر له عروجه إلى القول ، والوصية له قالوا : لا ، الشفعة لا يجوز ، وذلك لأن الميراث ميراثهم أو ميراثهم ، والوصية له أحياناً غير الميراث يجوز له تعالى ، لأن ميراث الميراث من الميراث جائز سائر لا ، فالحج ، فكون الوصية ما في الميراث ، له ، وأد الوصية بالشفعة ، فإنما يجوز للعباد ، ولا يجوز له عروجه ، لأن القياس يبيح للميراث الميراث من الميراث ، لأن لا يبيح ميراث ، وهذا لأجل أن ميراثهم ميراثهم لا يمكن تبكيها ، وبعد ما وجدته ، فلا بأس ، ولا ينبغي حتى يمكن تبكيها من ميراث ، والقبض بأس حواجز غلبت



ج ٢٤ - كتاب الوصاي - ٢٢٩ - الفصل ٩ الوصية بعددته الرقيق أو أئامته

حقيقة داني يوسف رحمته الله لا يجوز، وهو العباس، لأنه (وصية بالتممة لله عز وجل، وقد ذكرنا أن الوصية بالتممة لا تعالي بالطلقة، على قول سعيد رحمه الله يجوز، محمد رحمه الله يراد به العباس فإنه عمر و ابن سعيد، هي الله عتبت، وهذا خطأ بالقياس.

٢٠٥١٧ رد الوصية بعد (أداء لإسكاف) ولد الدار بو حر، وبلغ إليه لغيره،  
وئرلاد الوصية، لا يكتب بتممة قبل أبو بكر الإسكاف رحمه الله له ذلك، وقال  
أبو بكر بن أبي سعيد رحمه الله لم يله ذلك، وله قال أبو القاسم رحمه الله  
وجه قول أبي بكر بن أبي سعيد رحمه الله أن الوصية السكاف إنما يظهر على  
الجبدين، ولا يكتب أن تصرف شيئاً إلى غيره، وهي العمة صرى لعمه بن ديه  
وجه في أبي بكر الإسكاف رحمه الله، أن ابن مؤخره، ولا يصح  
ما هو عوام، إلا يرى أنه بعد وصاياه، وإن كانه يؤخرهم ظهر بين

٢٠٥١٨ وسئل أبو بكر رحمه الله عن الوصية بتممة كرمه لإسكاف قال يدل  
فيها القوائم والأوراق الخشب والشمع، قال لا يرى أنه يردهم لغيره بتممة، كل  
فيه الآيبه ببعضها يكون، كل ذلك

٢٠٥١٩ هي ثلث، رحمه الله إذا وصى بترك كرمه ثلاث سنين  
للمساكين فمات، ولم يصح كرمه ثلاث سنين شيئاً، قال مصير رحمه الله بطل  
، صيته، وقال محمد بن سعيد رحمه الله بطل ذلك الكرم، بخرج من ثلث يتصدق  
بثلاثة ثلاث سنين، قال القاسم قول محمد بن شدة مؤلف بشرط صحابته، فإنهم قالوا  
بطل الوصية بعدد عبد الله لفلان وولادته عائشة، على وجه ما أورد بعد بطله سنة،  
وله قال، محمد بن عبد الله، فقد علمت بعدد من السنة، بطل وصيته، فكذلك  
العلمة

٢٠٥٢٠ وفي المصنف إذا وصى لرحل أن يورث من كل سنة عشرة أجرة،  
فالمسألة، الشد، وخراج على الوصية له، وأن الوصية أن يورثه كل سنة عشرة أجرة من  
أرضه، فالشر والسبي وخراج من مثل الميت، ولو الوصية برحل عشرة بتممة بقت لو  
دفع لسنه، ولم يستحصده، فالخراج على الوصية له، والأصل أن كل شيء لو

فصله اقدم بهم صاحب الأرض إلا الخراج، والوصي به فقير الوصي به الخراج  
كل شيء ولو اصبه اقية، بهم صاحب الأرض الخراج، والوصي به لانسان ليس على  
الوصي له الخراج، وعسير ذلك لو اوصى بشيء من حقه أربع ذماتك، وهم امة على  
الوصي له، ولو وقع الشراء بحصة الزوج، ثم اوصى به لرجل، فالخراج على الوصي

### وما يتصل بهذا الفصل

٥٦٦ - قال محمد رحمه الله في الخراج - رجل مات وترك حقة لا مال له  
غيره، والوصي بحصة عبده سه لرجل، والوصي بحصة سهم لرجل آخر، ولي  
الورثة له يجهرو ذات، من حصة تعد تقسم على سعة بهم سه ثلثة ايام  
للموصي لهما يرد نصف سهم، ويرعان نصف السهمين، ولم كان كذا؟ لأن  
الوصية بالثمة بعد من لهما بعد عدم إجازة الورثة كالوصية بالسهم، فيقسم الثلث بين  
الوصي لهما على ذم أو حقهما، وحقهما على سهم واحد في سهم، فيجعل كل  
سهم سهماء، فيصير الثلث ثلاثة، وإذا صار ثلث ثلث - صارت الثلثان سهم، وانكأ تسعة  
ثلاث مائة، وذهب سهم وصي للموصي لهما وثلث ثلاثة، فيقسمهم على الوجه الذي  
قلنا حتى يقضى سبع مائة - فإذا مضى سبع، ذهب الوصية، فيعود لغيره إلى ورثة  
أقرب منه بعده، لأنه مال لم يبق خلاص للدين والوصية، فيكون سورة

في قول - يجب - بعد ما بعد الموت فلا فصل لثمة لم يصبه كذا في الإحرة  
تعين الورثة التي تعقب بعد، وإذا تعي ما بعد الموت، بقصد حصة العبد في ثمة  
لا يرضى على سهم ايام أربعة للورثة، ويرعان للموصي لهما، بكل واحد منهما يوم.  
إذا مضى سهم من يوم موت، يطل وصي الوصي له بعدة سهم، فيقسم في السهم  
الثانية عليه بعد بين الورثة، والوصي له حصة سهمين اثلاثا على ثلاثة، فإذا مضى  
لثمة الثانية يطل الوصية الثانية بقصد

قلنا السهم السهم، ذكره على سبيل التكرار، فلا يجر صفة سهمي سهم معية  
ولا إذا كان في عدم العرف به، لا يطل العبد، كما في باب الإحارة، فإنما هي صفة فلتاها  
في سهم من السهم لا يجر، يطل الإحرة كما في سهم عنه، فيصرف ما بقي لثمة في

فيها العدة، يصححاً للعدة، أم من يد الوصية الوعد، هذه إلى سنة لأمة... ولا سطل  
العدة، لأن الوصية صحيحة مع جهالة، فلا ضرر، إن الوصية متى تم يصحح من عدة  
الوصية، كمال الجزاء كما يرا

ولو كان العدة يخرج من حيث المال أو لم يخرج، لكن أحزاب الديره ذلك قسمت  
خلفه العدة أن لا يكون يوصي له بالعدة، ويومئذ كنيسة يوصي بها بالعدة، فحصل  
استعمال العدة من يوصي له بالعدة، ولا هو للورثة في خدمة العدة، لأن الوصية لم  
تصل إلى العدة من العدة، يوصي بها يخرج من العدة، أو أحزاب الديره إن لم يخرج،  
ههنا كذلك

ولو كان أوصى برجل بخدمة العدة سنة سبعين ومائة، ولا حر بخدمة سنة سبعين  
ومائة وسنة إحدى وسبعين ومائة، والعبد لا يخرج من العدة، ولم يصر بوريته فسميت  
الخدمة في سنة سبعين ومائة على سنة قيام، لأن الوصية بخدمته بخدمته، ولكل واحد من الوصية  
لهما يوم، لأن حين الوصية بهما في السنة الأولى على السنة، فصار الف بيهما  
معدن، وإنما في هذه السنة، مطلق وصية الوصية في سنة سبعين لا اختصاص في هذه  
سنة سبعين، وفي سنة إحدى وسبعين ثم في خدمة العدة أن لا على ثلاثة أيام يوم  
الوصية في سنة إحدى وسبعين، إذا قلنا في هذه السنة حقه على الخصم، فيكون  
الثالث له، والثاني لغيره، فإذا مضى هذه السنة مطلق وصية بهما، وأراد العدة إلى  
الورثة

ووصى بغير عدة بماله وبسأله الأولى، والآخر أن يمسأله الوصية بالخدمة  
كانت مرسلة، ولم تكن مضافة إلى وقت بيهما، ولهم الوصية بعد موت الوصية  
حتى مضت سنتان وأكثر، فإن لا تطل وصيتهما، وإذا كانت مرسلة ضرب كل واحد  
من الوصية لهما بذكر عمله في الثالث، وحتى يخلص في سبعين، وعلى الآخر في  
سبعين، فيقسم الثالث بينه اثلاثاً، وإذا صار الثلث ثلاثة حصر بثمان سنة، والكل  
سبعة، فيسويون خدمة العدة على هذا إلى أن يمضي سبعين، فيكمل وصية كل واحد  
بماله، أما في مسألة ثانية الوصية بالخدمة مضافة إلى وقت بيهما، وبعد الوصية في العدة





تلك السنة، حسب الدار على ستة أشهر في السنة الأولى، أربعة أشهر بدورته، والكل واحد من الموصي لهم سهم، وفي السنة الثانية يقسم الدار ثلاثاً، الثلث للورثة، والثلث للموصي به بالتسعة على سائر

وذلك الوصية بعد عبيد وشره الثمانين مثل الوصية بسكنى الدار، لأن الحظ هنا مثل الثلثية كالدور، ربما هذا ثم يخرج الدار والعبدة والشرقة من الثلث، ولم يجر الورثة، فلما إذا خرج من الثلث، وأجازت الورثة، قسمت الدار والعبدة والسكنى كلها في السنة الأولى من الوصية بهما نصفين، وفي السنة الثانية كذا، بحيث لا يفرق ما

فك







ج ٢٢ كتاب الرصا ٢٤٧ فصل ١ مدح الرصا من غير مبال

صاحب الاستدراج ، نصب من صاحب الأرض بسوء الا من يوهو الفلاح بسوء  
الارض كما كانت ، لان له الذي عر بها . وكذا إذا سحر سحر رصا ، وعرض عيب  
استجبا ، لم يعلها رصا ، بل عليه بسوء الارض ، لا كذا .

قال وقد قال ، وكتب بسوء لئلا يقلان وبسا من يقلان ، ان هذا هو صواب  
بهاء الختم يقلان ، بسوء يقلان احمر ، أو قال ، بسوء بسوء بخاربه يقلان ، وبما هو  
طعنا لقلان ، احمر ، قال ، ان بسوء بسوء بسوء يقلان ، وبالسوء الذي به يقلان ، فخره  
وهذه تساقط على وجهه ، ان كان كتاب ان يحبه ثمانية موضوع ، وبسوء الارض ، أو  
كتاب مقصوده عنه

فإن كان مع بسوء ، فكل واحد من الهمي بمسألة أو صي ، هذه المسألة  
مع ما تكله ، من غير ان يصير ، فكل واحد من الهمي بمسألة أو صي ، هذه المسألة  
على اخره ، ويذكر من ذلكم بسوء ، ولا يحكم بسوء ، حتى يسير ، فخره وكسبه  
الإحلاص ، كقوله ، قلان على أنف درهم إلا منه ، وبسوء ان عدم بسوء بسوء  
سوء له ، وان من شرط صحة التخصيص بسوء الأجاب المحصور من حيث هو لا  
التخصيص له من بسوء الأجاب ، ان استخصيص ، اما صحيح ان كان ، وبسوء  
الكلام ، لأن التخصيص من غير ، وليد التخصيص هو بسوء ، لا بسوء محصورا

بما يشبه هذا ، إلى ما عرج سألته ، فقول ، ان كان ، الوصية ان فيه موضوعه  
كان لكل واحد من الهمي بمسألة أو صي ، أن على الاصل ، قلان الكلام  
الموضوع بسوء بعض يوقف قوله على وجود لخره إذا كان في اخره ما يعبر حكم أوله ،  
وعند وجود التعبير هذا ، لأن الكلام يقصص أو يكون الد مع ، والحلقه مع  
القصص ، والحلقه مع ما في طبها من الأول ، والآخره وبسوء من التخصيص له  
الأول ، لأن اسم الله رهم يشاؤون ، فخره وكسبه ، كحديث اسم الله رهم والخياره  
، القوميه ، ألا ترى أن لو ، من يكثر ، وسنسى شأها ، وبسوء ، وبسوء ، فخره أو  
بحرية ، وسنسى ما في طبها من الولد ، فخره وكسبه ، وبسوء ، وبسوء ، فخره  
استثناء ، ولأن هذه الأسامي عامة ، ولما صح الاستثناء ،



نقشاني، فاجتمع في البيت وهو ذئب وعينان، وإياه يوجب لأشرف

٥٦٧ هـ في القديس بيت أبو نصر رحمه الله من من «صلى صلواتي»  
 وصعد لأخر، من مله صر، فان يشر في كتاب الحنفية كثر فيه من بعض بقا  
 صاحب الحنفية، حينئذ فيه نقص، وإن كان بعض كثر فيه، يقال صاحب  
 نقص اسمه بعد الحنفية

ولقد قال أبو بكر بن عبد الله بن قلاوون وكان له فضل آخر، أو لا، وصعد  
 الحنفية لعل، ويحكم بها لعل آخر، أو كان فوجب منه اليمين لعل، وشربها  
 التي لم يحد لعل آخر، كان لكن واحد من الوصفي ذهب ما سعى له، وحال الوصفي  
 الثاني ما عساه لأرى م يعمل

عرف محمد رحمه الله بن عبد الله، السائل فيمن قدم عليه، نفس، والفرق له من  
 اسم الدار لا من اسم السكنى، والآن اسم الحنفية لا من تار الحنفية، لأن هذه الأشياء  
 ليست من أجزاء من، ولا من موضوع لغيره من جرد، وإنما من الوصفي  
 بغيره لعل، وأما السكنى، أو الوصفي بغيره لعل، وأما السكنى، لا يصح  
 الاستثناء، أو كان لا من متناول لخدمة والسكنى مع لعل، أو من  
 اشترى من، كان به أو سكنى، لا أن السكنى من موجد له بالعرف، وإن اسم الدار  
 يتناول السكنى، لأن الدار من، فيصير السكنى من العين، وقد عرف بالانقراض  
 جرد كل اسم، أو أن يستعملها بمنزلة العين لا لأن عندنا ونحن نحن الاسم، باسم  
 الحنفية

إذ شاع هذا القول، في ذلك هذه الأشياء عرفت العين فانه يلزم الاستحقاق  
 من مقصودا لغيره من بيت العين بسبب صلاح للاستحقاق، والذي سعى له هذه الأشياء  
 استحقاقا بسبب صلاح للاستحقاق مقصودا، فلا يسلطها صاحب لعل بخلاف  
 من

٢٠٥٢٨ - واد، أو من مله لعل أو من مله لعل، من من الثلب شري،  
 حنفية إلى أن سرح الحنفية من الشري من مله لعل، ولا ما يسلطها على قدر قبضة من  
 أصح كل واحد من، لأن الحنفية اسم للحنفية، وكذا الحنفية، فكان الحنفية من



المصطلح: اتحادى عشر

في نبيذ الوهابيا بخلاف ما سمعنا ابو عبد

۵۳۴ و سئل عن مریم اوصی بوالہا و ہذا بعد ذلک بالہم ہم اوردہ و تو  
 موصی کہ غیبت مریم و بن سلمہ و سادہ و بن ابراہیم و بنس بواسطی و جہم و  
 فی ماتم۔ فسنر نصیر عن ہذا اسالہ، قتال یحور و مال نہان لا یحور و  
 بالثقت نصیر ہی کلام سادہ و مطلب اسجد لہ لا یحور و مال و نصیر علی  
 الجیاد۔ فلک رہا ہو تا کہ عبد علی و لقب جہم۔ ہادی ربوی و ابی جہم و کہ  
 السلام و عنی حدیث ہادی ربوی و فی یحور و کہ خبر و کہ

٥٣٩ ٤ ذال حجة. إن كانت الأوصية لغيره فأعياهه فحسب بصدق مع عظمهم  
بالوصية، حار، رزق الله الصلة لغيره، عانهم، جازم، قدس، فوق أبي حنيفة  
وليي، سمع، رخصهم، في، وفي، فلياس، فوا، محمد، حجة، في، لا يجوز، ويطلق الاتصال  
لغيره، كذا، في، ما، ذرهم، جازم، فاعطى، خصه، ربه

٦٠٥٦٦ أرسى بوسيا واليهود مستنقعة قال احببه بنده وسايده هو اكلت  
 هي اسد حال الناس في مدينتهم وعقودهم، وركب ثم يكر بعض النعماء عشت يقدر هي  
 اقل القوم الناعمه، وفي الجمع الاصله على لبي الخاسم ان الوصيه بنده في احسن  
 النعماء وكذا جزاء بنده الراسمى حرمه الله فسر ثم لأخوه بنده احمه، فريه يحمل  
 امه واه على احسن النعماء

۶۰۵۴۷ روپیہ سے مراد کہ ایچ اے اے ایف کے ونگز کے لیے  
مائد مکرمہ لاگو ہوا مال امرتسر کے مال کے لاچند مال کے مال کے لیے  
۶۰۵۴۷ روپیہ کے لیے یہ ایک ہی رقم ہے۔

## الفصل الثاني عشر

وفي نوصية سى فلان وفي افوصية لولد لابل ولأولاده  
وفي بوصية سات فلان، وفي الوصية لآباءه وحده

[illegible]

۵۳۹ - رد اوصیر لیس فرشر و فریس عسکر، لریه لایه شل تک الوعیه  
اولاد عسکر و گانه لایم دیمه، وید حلقه لادرس، قیسی و ۵۷ جیسی و عقیق  
و اولاد و عقیق و اولاد، لایه اولاد، لایه اولاد

١٩٦٥-٦٦: د. ارمی نسی قصی وهیطر القیبة، یون لا یعدن بحب القصة  
الاولاد معد و، لادام سی ١ لایوه قهوه و، دکان من ١، ١٩٦٥ و، د. ارمی نسی  
معد السق مد معد، دمه لا یحلی بحب القیبة ز لادام معد، کب ١، الاولاد معد  
١٩٦٥-٦٦: لایوه قهوه و، دکان من ١، د. ارمی نسی

en 2,3,4,5



١٥٥١ هـ. ر. م. سی. قبله فریسی قلعه یذخر تخت مرصعیه اولاد لغدمس  
و نواد این هفتاد و نود و بیست و یک سال در این مکه بود

٢٠٥٤٣٣ حال الشيخ لإمام أحمد كماله ورحمته الله تعالى الفقيه علي  
وعنه الشافعي رحمه الله ومن القصة فريسي و... شعب البحر، دا... ج...  
الحققة حقا، إلى المسألة التي مر ذكرها، وهي ما يوافق من مال بني فلان وفلان  
فوقه وله ولد ذكر و...، فإن ثبت ما يكون في القصور والياب من لولاه  
بالسيرة، إذا كان من محض... بالإجماع لأن... احتظر ما خرج من...  
الرجل، قال الله تعالى ﴿تَسْمُوا لِلصَّالِحِينَ وَأَتُوا الْوَلَدَ﴾، وقد بين ذلك في...  
وإنشاء... قال تعالى ﴿لَوْ كُنَّا إِحْوَةً رَحَالًا وَنَبْذُكَ﴾، قال تعالى ﴿فَبَيْنَ يَدَيْهِ  
إِعْدَهُ مَلَأْتَهُ لُذُغًا﴾، وقد بين ذلك في... وإنشاء... حتى لا...  
بحيثان الإله من...، وكذا...

ولان كس ياد نهر سم يدكر هدا هي تكسب. فانه وپيچي ان پكر انثلث نهر.  
 لانه يحيى ان يقال هذه المراء من سى ولان وجد الماء من سى ولان واك ان فائق سم  
 قسيلا. انه كادو دور كهم بسجوى. لان سم انبى انه يحيى عن ندر حنة  
 الانفر و حنة لاحد جالسا. احسا

[illegible]

امبارہ میں ولادت لانے کے لئے اولاد کے لئے دعا ہے۔

(۱) بی : ۱۰۰

14 July 1971

$$\{W^a \in \mathcal{W} \mid \text{rank}_{\mathcal{W}} W^a = r\} \quad (2)$$
$$Y^i = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{4} \quad (1)$$



وانما لم يحسم رحمه الله لأمي حنيفة وأبي يوسف حنيفة من جهة إلى فرق أخرى  
يقال لأنه لا يحسم أن يقال هذه أمي أمي من خلال فإن كان فلان من عصابة ويحسم  
أن يقال هذه امرأة من بني فلان فإن كان فلان أمًا حيلة يريد به أن النسب من يدي تحسم  
الاسم العام إذا كان في يجوز إطلاق اسم العام على ذلك الشخص حاله الانصراف كاسم  
السارق والمسرقة، فأما لا يجوز إطلاق اسم العام على ذلك الشخص حاله الانصراف فلا  
يدخل تحت اسم العام، ومن لا يبي يطلق على المرأة إذا كان فلان أمًا حيلة، فلو يحسم  
أن يقال هذه المرأة من بني نعيم، وقد حاز إطلاق هذا الاسم على الأنثى حاله الانصراف  
فكذلك حاله الاسم، فأما لا يجوز إطلاق هذا الاسم على امرأة حاله الانصراف إذا كان  
فلان أمًا حيلة، فلو لا يبي هذا الاسم حاله الانصراف

فأما مسألة الإعراف قال هي على هذا الاختلاف، ويكود الوصية للإخوة دون  
الأخوات لعدم، و يدل على قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ كَانُوا إِخْوَةً رُحًا وَآوًا﴾ فقد  
فسر الإخوة بالرجال والنساء، و يتلوهم اسم الإخوة لا إعراف من هذا التفسير

قال مسابحنا، ومن وجد الوصية بهذا التفسير، بأن قال إخوة فلان، حالًا  
وساء، له لسي فلان، رجل لا وساء، فإن الوصية لا تكون للإخوة والإخوات، وأما قوله  
تعالى ﴿وَأُولَئِكَ كَانُوا إِخْوَةً فَلِأَنَّهُ السُّدُسُ﴾، فلان، هذا، كما يبرهن بقرينة محض رحمه  
الله، فإنه يجوز بأدلة الإثبات لتفرد اسم لا يدخل تحت الوصية، وحتى وصي لإخوة  
فلان، والأخوات المفردة بحسب الأم عن الثالث، فهو لازم ولكن، ثم لجواب أن  
الجبب بالذكر ثابت بالنسب، وبالأدلة المرحلات بالقياس عليه

فإن لم يكن لفلان، لا لأهل بيته، وكذا له ولأولاده، هل يدخلون تحت  
الوصية؟ إن قال له، لا، فبأن قولهم لا يدخلون تحت ما ذكر ذكروا كهم أو ذكروا  
ولم يذكروا ذكروا، من كان أولادًا، لا ذكروا ذكروا، لا إشكال أنه لا شيء، أمي،

(١) سورة الترمذ الآية ١٧٦

(٢) هكذا في نسخة، وكان لي غيري، ابن عبد الصمير.

(٣) سورة الترمذ الآية ١

(٤) وفي نسخة، من الإثبات الإخوة، لتفرد

[illegible]

والأطفال أو لأحد من أفراد العائلة يجب أن يدعوا تحت الرعاية، إن لم يكن هؤلاء الأطفال أو أحد من أولادهم، كما دخل أولادهم، كما هو مقرر أو محتفظ بحسب العادة.

والجواب : أولاد السادة ابن كنان يصلح إلى علان حكمة الإرادة لا بضمان يولي  
 علان حكمة السادة لأن السببه إلى الآراء لا إلى الامتيازات المرفوعة بحال في قوله  
 "أما هي" ، وحسب ولاد السادة الاختلاف لا التماثل وهذا به و قد لا يكون  
 إلى قبيله ختمه ، ولا بضمان إلى صلبه ، والقبيل علمه ما روي عن النبي رحمه الله أنه  
 مثل عن هذه امثاله ، فقال أولاد ابنه لا يحدود بحك الوصيه ، ما قد ينزل  
 من سواد سواد سواد وسواد

فقد جعلناك، يا ابن آدم، المبدأ الأبعد وهم الأجناس

وإذا كان زيد السب بضاف إلى فلان بحكم تولد، لا بضاف إليه بالنسبة كمن  
وقلت أنت عمتي معن لإعادي إلى فلان، وقد أصاب الوصف من معنى فلان إضافة  
حقيقية، فيدحى محسب ولم يصفق إلى فلان من كل وجه، وهم أولاد نصيبه لا من

(١) نسخة مخطوطة في سنة ١٠٦٤ هـ / ١٦٥٢ م، والمجلد في سنة ٩ / ١٧٧١ هـ، والقلم في  
في الكتيب ١٣٨٤، ٢٤٩٢، ٢٥٩٢، ٢٦٩٢، ٢٧٩٢، ٢٨٩٢، ٢٩٩٢، ٣٠٩٢، ٣١٩٢، ٣٢٩٢، ٣٣٩٢، ٣٤٩٢، ٣٥٩٢، ٣٦٩٢، ٣٧٩٢، ٣٨٩٢، ٣٩٩٢، ٤٠٩٢، ٤١٩٢، ٤٢٩٢، ٤٣٩٢، ٤٤٩٢، ٤٥٩٢، ٤٦٩٢، ٤٧٩٢، ٤٨٩٢، ٤٩٩٢، ٥٠٩٢، ٥١٩٢، ٥٢٩٢، ٥٣٩٢، ٥٤٩٢، ٥٥٩٢، ٥٦٩٢، ٥٧٩٢، ٥٨٩٢، ٥٩٩٢، ٦٠٩٢، ٦١٩٢، ٦٢٩٢، ٦٣٩٢، ٦٤٩٢، ٦٥٩٢، ٦٦٩٢، ٦٧٩٢، ٦٨٩٢، ٦٩٩٢، ٧٠٩٢، ٧١٩٢، ٧٢٩٢، ٧٣٩٢، ٧٤٩٢، ٧٥٩٢، ٧٦٩٢، ٧٧٩٢، ٧٨٩٢، ٧٩٩٢، ٨٠٩٢، ٨١٩٢، ٨٢٩٢، ٨٣٩٢، ٨٤٩٢، ٨٥٩٢، ٨٦٩٢، ٨٧٩٢، ٨٨٩٢، ٨٩٩٢، ٩٠٩٢، ٩١٩٢، ٩٢٩٢، ٩٣٩٢، ٩٤٩٢، ٩٥٩٢، ٩٦٩٢، ٩٧٩٢، ٩٨٩٢، ٩٩٩٢، ١٠٠٩٢، ١٠١٩٢، ١٠٢٩٢، ١٠٣٩٢، ١٠٤٩٢، ١٠٥٩٢، ١٠٦٩٢، ١٠٧٩٢، ١٠٨٩٢، ١٠٩٩٢، ١١٠٩٢، ١١١٩٢، ١١٢٩٢، ١١٣٩٢، ١١٤٩٢، ١١٥٩٢، ١١٦٩٢، ١١٧٩٢، ١١٨٩٢، ١١٩٩٢، ١٢٠٩٢، ١٢١٩٢، ١٢٢٩٢، ١٢٣٩٢، ١٢٤٩٢، ١٢٥٩٢، ١٢٦٩٢، ١٢٧٩٢، ١٢٨٩٢، ١٢٩٩٢، ١٣٠٩٢، ١٣١٩٢، ١٣٢٩٢، ١٣٣٩٢، ١٣٤٩٢، ١٣٥٩٢، ١٣٦٩٢، ١٣٧٩٢، ١٣٨٩٢، ١٣٩٩٢، ١٤٠٩٢، ١٤١٩٢، ١٤٢٩٢، ١٤٣٩٢، ١٤٤٩٢، ١٤٥٩٢، ١٤٦٩٢، ١٤٧٩٢، ١٤٨٩٢، ١٤٩٩٢، ١٥٠٩٢، ١٥١٩٢، ١٥٢٩٢، ١٥٣٩٢، ١٥٤٩٢، ١٥٥٩٢، ١٥٦٩٢، ١٥٧٩٢، ١٥٨٩٢، ١٥٩٩٢، ١٦٠٩٢، ١٦١٩٢، ١٦٢٩٢، ١٦٣٩٢، ١٦٤٩٢، ١٦٥٩٢، ١٦٦٩٢، ١٦٧٩٢، ١٦٨٩٢، ١٦٩٩٢، ١٧٠٩٢، ١٧١٩٢، ١٧٢٩٢، ١٧٣٩٢، ١٧٤٩٢، ١٧٥٩٢، ١٧٦٩٢، ١٧٧٩٢، ١٧٨٩٢، ١٧٩٩٢، ١٨٠٩٢، ١٨١٩٢، ١٨٢٩٢، ١٨٣٩٢، ١٨٤٩٢، ١٨٥٩٢، ١٨٦٩٢، ١٨٧٩٢، ١٨٨٩٢، ١٨٩٩٢، ١٩٠٩٢، ١٩١٩٢، ١٩٢٩٢، ١٩٣٩٢، ١٩٤٩٢، ١٩٥٩٢، ١٩٦٩٢، ١٩٧٩٢، ١٩٨٩٢، ١٩٩٩٢، ٢٠٠٩٢، ٢٠١٩٢، ٢٠٢٩٢، ٢٠٣٩٢، ٢٠٤٩٢، ٢٠٥٩٢، ٢٠٦٩٢، ٢٠٧٩٢، ٢٠٨٩٢، ٢٠٩٩٢، ٢١٠٩٢، ٢١١٩٢، ٢١٢٩٢، ٢١٣٩٢، ٢١٤٩٢، ٢١٥٩٢، ٢١٦٩٢، ٢١٧٩٢، ٢١٨٩٢، ٢١٩٩٢، ٢٢٠٩٢، ٢٢١٩٢، ٢٢٢٩٢، ٢٢٣٩٢، ٢٢٤٩٢، ٢٢٥٩٢، ٢٢٦٩٢، ٢٢٧٩٢، ٢٢٨٩٢، ٢٢٩٩٢، ٢٣٠٩٢، ٢٣١٩٢، ٢٣٢٩٢، ٢٣٣٩٢، ٢٣٤٩٢، ٢٣٥٩٢، ٢٣٦٩٢، ٢٣٧٩٢، ٢٣٨٩٢، ٢٣٩٩٢، ٢٤٠٩٢، ٢٤١٩٢، ٢٤٢٩٢، ٢٤٣٩٢، ٢٤٤٩٢، ٢٤٥٩٢، ٢٤٦٩٢، ٢٤٧٩٢، ٢٤٨٩٢، ٢٤٩٩٢، ٢٥٠٩٢، ٢٥١٩٢، ٢٥٢٩٢، ٢٥٣٩٢، ٢٥٤٩٢، ٢٥٥٩٢، ٢٥٦٩٢، ٢٥٧٩٢، ٢٥٨٩٢، ٢٥٩٩٢، ٢٦٠٩٢، ٢٦١٩٢، ٢٦٢٩٢، ٢٦٣٩٢، ٢٦٤٩٢، ٢٦٥٩٢، ٢٦٦٩٢، ٢٦٧٩٢، ٢٦٨٩٢، ٢٦٩٩٢، ٢٧٠٩٢، ٢٧١٩٢، ٢٧٢٩٢، ٢٧٣٩٢، ٢٧٤٩٢، ٢٧٥٩٢، ٢٧٦٩٢، ٢٧٧٩٢، ٢٧٨٩٢، ٢٧٩٩٢، ٢٨٠٩٢، ٢٨١٩٢، ٢٨٢٩٢، ٢٨٣٩٢، ٢٨٤٩٢، ٢٨٥٩٢، ٢٨٦٩٢، ٢٨٧٩٢، ٢٨٨٩٢، ٢٨٩٩٢، ٢٩٠٩٢، ٢٩١٩٢، ٢٩٢٩٢، ٢٩٣٩٢، ٢٩٤٩٢، ٢٩٥٩٢، ٢٩٦٩٢، ٢٩٧٩٢، ٢٩٨٩٢، ٢٩٩٩٢، ٣٠٠٩٢، ٣٠١٩٢، ٣٠٢٩٢، ٣٠٣٩٢، ٣٠٤٩٢، ٣٠٥٩٢، ٣٠٦٩٢، ٣٠٧٩٢، ٣٠٨٩٢، ٣٠٩٩٢، ٣١٠٩٢، ٣١١٩٢، ٣١٢٩٢، ٣١٣٩٢، ٣١٤٩٢، ٣١٥٩٢، ٣١٦٩٢، ٣١٧٩٢، ٣١٨٩٢، ٣١٩٩٢، ٣٢٠٩٢، ٣٢١٩٢، ٣٢٢٩٢، ٣٢٣٩٢، ٣٢٤٩٢، ٣٢٥٩٢، ٣٢٦٩٢، ٣٢٧٩٢، ٣٢٨٩٢، ٣٢٩٩٢، ٣٣٠٩٢، ٣٣١٩٢، ٣٣٢٩٢، ٣٣٣٩٢، ٣٣٤٩٢، ٣٣٥٩٢، ٣٣٦٩٢، ٣٣٧٩٢، ٣٣٨٩٢، ٣٣٩٩٢، ٣٤٠٩٢، ٣٤١٩٢، ٣٤٢٩٢، ٣٤٣٩٢، ٣٤٤٩٢، ٣٤٥٩٢، ٣٤٦٩٢، ٣٤٧٩٢، ٣٤٨٩٢، ٣٤٩٩٢، ٣٥٠٩٢، ٣٥١٩٢، ٣٥٢٩٢، ٣٥٣٩٢، ٣٥٤٩٢، ٣٥٥٩٢، ٣٥٦٩٢، ٣٥٧٩٢، ٣٥٨٩٢، ٣٥٩٩٢، ٣٦٠٩٢، ٣٦١٩٢، ٣٦٢٩٢، ٣٦٣٩٢، ٣٦٤٩٢، ٣٦٥٩٢، ٣٦٦٩٢، ٣٦٧٩٢، ٣٦٨٩٢، ٣٦٩٩٢، ٣٧٠٩٢، ٣٧١٩

يخالف إليه من وجه علمي وعرفي أن المتأخر لا يندخل تحت مطلق الاسم، والمبطل على  
المتأخر هو ذاته لا يدخل تحت مطلق الإضافة لقوله تعالى ﴿وَلَوْلَا بَيِّنَاتٌ لَّنُكَلِّمُنَا  
رِجَالَهُمْ هُمُومًا لَّيُؤْثِرُوا عَلَى الْآخَرِينَ﴾. فقد حجب الاسم عن الثالث إلى  
الغنى بوجهين، إلى ما قبله معتقدهم لم يدخل تحت هذه الإضافة، وقوله تعالى  
حتى إنه وقد لعب لا يصحب الام من الثالث إلى الحادي لأن وجه اليبس ناقص في  
معنى الإضافة، أي استكفاه ذلك، والمبطل قوله تعالى ﴿يُؤْثِرُكُمْ عَلَى  
أَوْلَادِكُمْ فَكَانَ مِثْلُ جَدٍّ لَكُمْ لَوْلَا آلُكُمْ﴾. ولم يدخل ذلك في الآية است حتى إن من  
يأت ويترك تناقض است است است لا يكون لأم البيت، به الآية سورة

وكان يجب ان لا يدخر ولان لاس في ذلك ذكور كهم او ذكور أو إناث حسب  
الوصية لأولاد لاس بنصف من مائة من وجهه ونصف إلى ابنه من وجهه ويكون  
وله الابن نصف من مائة الإضافة إلى فلان ولا يدخر من نصف الإضافة لأولاد  
الشرع ولا يرى لأولاد لاس لم يولدوا له الوصية إذا كان لفلان له خاص لأخته  
نصف من مائة الإضافة إليه فكل ذلك إذا لم يكن له ربه يجب إلا أن يوصى به  
بعد أن يولد الابن نصف من مائة الإضافة إلى فلان من وجهه إلى ذلك إلا أن يوصى  
بغير ذلك أن يوصى من مائة من وجهه عدم ولد الوصية حتى قام من الامن بعدم  
ولا يوصى به وانما يوصى به بعد ان يولد الوصية في مائة الوصية أيضا  
عدم ولد الوصية لأن الوصية حسب الظاهر من كلام الوصية في ولد الوصية لا  
يسقط اعتباره من مائة من وجهه من مائة من وجهه من مائة من وجهه من مائة من وجهه  
ولد الوصية من مائة من وجهه من مائة من وجهه من مائة من وجهه من مائة من وجهه  
الوصية في الوصية من مائة من وجهه من مائة من وجهه من مائة من وجهه من مائة من وجهه  
نصف من مائة الإضافة

وإن كان أراد أن يسلط عليهم لاسيما بهم، لا لا يريد في حجب على فوجه  
مثال القاصد هو عدم الإصرار على الأثر الإصرار هو هذا النوع

<sup>1</sup> 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000, 1001, 1002, 1003, 1004, 1005, 1006, 1007, 1008, 1009, 1010, 1011, 1012, 1013, 1014, 1015, 1016, 1017, 1018, 1019, 1020, 1021, 1022, 1023, 1024, 1025, 1026, 1027, 1028, 1029, 1030, 1031, 1032, 1033, 1034, 1035, 1036, 1037, 1038, 1039, 1040, 1041, 1042, 1043, 1044, 1045, 1046, 1047, 1048, 1049, 1050, 1051, 1052, 1053, 1054, 1055, 1056, 1057, 1058, 1059, 1060, 1061, 1062, 1063, 1064, 1065, 1066, 1067, 1068, 1069, 1070, 1071, 1072, 1073, 1074, 1075, 1076, 1077, 1078, 1079, 1080, 1081, 1082, 1083, 1084, 1085, 1086, 1087, 1088, 1089, 1090, 1091, 1092, 1093, 1094, 1095, 1096, 1097, 1098, 1099, 1100, 1101, 1102, 1103, 1104, 1105, 1106, 1107, 1108, 1109, 1110, 1111, 1112, 1113, 1114, 1115, 1116, 1117, 1118, 1119, 1120, 1121, 1122, 1123, 1124, 1125, 1126, 1127, 1128, 1129, 1130, 1131, 1132, 1133, 1134, 1135, 1136, 1137, 1138, 1139, 1140, 1141, 1142, 1143, 1144, 1145, 1146, 1147, 1148, 1149, 1150, 1151, 1152, 1153, 1154, 1155, 1156, 1157, 1158, 1159, 1160, 1161, 1162, 1163, 1164, 1165, 1166, 1167, 1168, 1169, 1170, 1171, 1172, 1173, 1174, 1175, 1176, 1177, 1178, 1179, 1180, 1181, 1182, 1183, 1184, 1185, 1186, 1187, 1188, 1189, 1190, 1191, 1192, 1193, 1194, 1195, 1196, 1197, 1198, 1199, 1200, 12

(٦) بـوالله، ١٤٧١



ج ٢٩ كتاب الوصية ٣٥٩ القصص اتم سره اور بعد از سرالاه

بدستون نجف الوصية حال فام كه نصيبه لاه سر در بيده اولاد لاه ادا كان و چون  
دختر لاه لا چنوبه و ويانه عن الاولاد و خلاف مراد اولاد لاه به عايشه لانه قد  
يحيو موده و يانه عن لاه ادا كان هو انما عايشه و ان سم يكي به لا و نه واحد كان  
انكف كنه له خلاف مراد عنى الاولاد و نه و نه واحد و نه بسكنى نصيبه

و انصرف بسبب ان الاولاد جميع و نقل اجمع هي ذات برصه و انصرف انما  
عصا عايشه فكان مراد انصب كنه مراد عنى لاه و نه و نه واحد و نه بسكنى نصيبه  
و انصرف مراد عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه  
يظن عايشه لاه لاه لم عايشه لاه لاه و لا يروح اليه عايشه و عايشه و عايشه  
فقطه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه  
الوصية و كان فزته مراد مراد عنى لاه و نه و نه واحد و نه بسكنى نصيبه  
نصيبه لاه عن الوصية باسم عايشه لاه اسم اجمع كنه مراد

٢٠٥٤٤ - و مراد عنى لاه و نه و نه واحد و نه بسكنى نصيبه  
انما عايشه و اولاد عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه  
فلا يرحل عايشه و اولاد عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه  
مسجد عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه  
توصيه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه  
شور و نه

٢٠٥٤٥ - و مراد عنى لاه و نه و نه واحد و نه بسكنى نصيبه  
خلاف مراد مراد عنى لاه و نه و نه واحد و نه بسكنى نصيبه  
فلا يرحل عايشه و اولاد عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه  
عنى عايشه لاه مراد عنى لاه و نه و نه واحد و نه بسكنى نصيبه  
لانكف حقه لاه و نه و نه واحد و نه بسكنى نصيبه

و ان ٢٠٥٤٥ - و مراد عنى لاه و نه و نه واحد و نه بسكنى نصيبه  
كان عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه  
توصيه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه و عايشه

على رويته واحدا، فلو سمي سينا يعرف به أنه أراده منات البسات، فإن قيل: إن لفلان منتهى وقد ماتت أمهاتهن، فأوصيت لبناته دخل تحت الوصية منات لبنات ياتساقن امرؤيات لا خلاف من أنصاح؛ لأن دلاله الخاف دللت على إرادته منات لبنات ولدلالة الحال من المستطاع ما نضربح، فكذلك قال: فوصيت منات بسات فلان وبعته بنات لبنات مدخل تحت بوصية، كذا هنا إذا أوصى ذماء فلان وفلان، ولهم إماء وأمهات دخلوا في الوصية، ولو لم يكن لهم إماء وأمهات، وإن بهم أحدها وحدها، فإنهم لا يدخلون في الوصية بخلاف ما إذا أوصى لسي فلان، وسر لفلان سوى ذلك من سبي، فأبهم يدخلون في الوصية

وتفرق أن أحد من مات، ألا ترى أنه له منتهى آخر غير الأب وهو أحد فأما ابن الأب فلا يورث به اسم آخر غير الابن، فلو كان كسبتهم الذي يتكلمون به أن الجد والد كما أن ابن الأب من دخل تحت الوصية كما في العارضة، فإن في العارضة يقال يورثه، كما يقال: سر بسر، فأما في العريضة فهو مساب

٢٠٥٤٦ - وإذا أوصى لأكثر ولد فلان، وفلان بن أحدهما ابن عشر سنين والأخرى ثلثي عشر سنين، فله من جملة الأكل، هكذا ذكر في المتن

٢٠٥٤٧ - وإذا أوصى لرجل لسي فلان وفلان محمد أو بطر صلف، فهذا على وجهين: إما أن يكون من فلان من يوصون أو لا يوصون، فإن كانوا يوصون صاحب الوصية، سمى كأم أعيب، ثم فقر: لأن الوصية وقعت بموم معلوم، فحلفت كما لو أوصى به رجل من ماله، وإن كانوا لا يوصون، فإن كانوا فقر: عاربت الوصية؛ لأنها وقعت به تعالى، وإنه معلوم، والدليل على أب، وقعت به تعالى، أنه لا يرد بردهم إذا كانوا كغيرهم فقر: وإن كانوا أغنياء وفقره، وأعيب: هم لا يوصون ولا يوصون. قال أصحابنا: الوصية باطله، والوجه من ذلك أن هذه وصية عخرنا عن تصديقها فبطل كما لو أوصى أن يشتري عبد فلان، ويعتق عنه، مما تقيده قبل الشراء، فإن هناك بطل الوصية وطريقه ما قلنا.

وإنما هنا محرم من سبي هذه الوصية؛ لأنه لا وجه إلى حرمة الفلن إلى الكل، لأنهم غير محصورين، ولا علم أن الوصية لم يرد الكل إذا لم يكونوا



محصول من لا وجه الى الصرف على المعنى: لا يذهب البعض بالنظر في اللفظ من  
 "بعض" فهو بمعنى "بعض" غير ان على بعض هذه "بعض" وليس كما هو في القراء:  
 لان الوصية لغيره، وفدت الله تعالى، ونهذه لا يندرج فيهم، والله تعالى واحد معلوم.  
 ونهذه حال الصرف، من واحد من العباد، عند اني قد سمع رجلا، انما وصفه في  
 معنى والعرف، مصداق، فان هذه الوصية تاتى من الاعباء من بين فلان، كما سألته  
 انصره سهم، والوصية منى لا تخرج من تعالى، وتكاتف على من يندرج، واد.  
 ونصب للاعباء، ولا يدرى من صرف اليه الوصية، لانه وفي المعنى من نصبها  
 فحدثت، وكسب الوصية كذا في ارضى وقع مجهول بطل، لا يجرى عن تنبيهه، فكله  
 الوصية، جلال من لم يرضى امرائه، لا يحصى، لا من "بعض" بغير جمعهم  
 من قوله: لا يجوز معنى من لا يحتاج الى التوفيق

فاما من سمع من قوله في هذه الوصية معنى المربة، وهو من الرحم فذلك  
 صلة الرحم فربه، سواء كان العرب فبها او حب، وكذلك الوصية لال ابي بكر وعمر  
 "عماء" لانهم قوم بفقرت يصلونهم ورحم الله تعالى، فكان بعض الوصية للقراء  
 فحازت، فاما ان كانوا من اهل البيت من الوصية، فله يوم لا يحصى، لا يقترب  
 يصلونهم ويمن الله تعالى، فاكثروا انشاء، فلكون الى حبيب، افعله لهم من كل وجه  
 وهم من جوارحهم ان كانوا لا يحصى، فقد وقع القدر عن سببه فخطب

ثم خاتمو في احد ما صلي من من يحصى، وعلى من لا يحصى، فكل من  
 أي يوسف رحمه الله انهم ان كلف لا يحصى الا يكتب، احساب، فبانهم لا  
 يحصى، وادوي على محمد صلى الله عليه وسلم انهم ان كلف انهم من ماله فله لا يحصى،  
 وحيل، اذا كان انهم انهم من محب يحصى، وان كان اكثر من ألف، فهم لا  
 يحصى، وحيل، ان كان، محب لو نظر انهم عرف عددهم من غير عدده  
 واحساب، فهم يحصى، وان كان لا يحصى عددهم لا يحصى وعد، فهم لا يحصى







[illegible]

قال والدكر: لأنني من سجناء هذه الجبهة على الرغم من أنني أوجه الوجهة  
سدياً أكثر من غيري. ومع ذلك، فإنني أعتقد أنني أوجه الوجهة من الوجهة. فكل  
سجل في هذه الجبهة من كان وارثاً لكل خلاف لأنني لم أكن أعلم ما كان عليه  
أنه هو على الجبهة. لذلك، أوجه تلك إلى ما كان عليه من غيري. لأنني  
أكون على الجبهة من الوجهة. فكل ذلك إلى ما كان عليه من غيري.

[illegible][illegible]

وذكر الله لا اله الا هو محمد طه اسير الله في مع ربي ان  
 في رسول الله وركبته من ربه وستره في جميع الامم من ربه محمد وعلاه  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان ان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان

٢٠٥٩ في رسول الله وركبته من ربه وستره في جميع الامم من ربه محمد وعلاه  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان

وذكر الله لا اله الا هو محمد طه اسير الله في مع ربي ان  
 في رسول الله وركبته من ربه وستره في جميع الامم من ربه محمد وعلاه

ولو كان علم من ربي في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان

في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان  
 في كل حين من الزمان والى الله الرجوع في كل حين من الزمان







فَقَسِي مُدَسِّي لَاجِدُ وَسِرْبَاهِدَه ١ ، وَلَوْ دَنَ الْوُجْهَ رَدَّانْ عَيْنَه السَّهْ ٢ هُنْ نَافِلْ  
 مَلَدَه فَيُتَرَوِّجْ ٣ ، وَيَشْرُ مِنْ لَه رَرَجَه مَشْأَهْلْ ٤ وَسِرْ لَا رُوجَه لَه عِيرْ مَافِلْ وَلَا أُنَا  
 مَشْأَهْلْ ٥ رَجْعَا الْوَصِيَّةُ تَكُنْ مِنْ نَكْوِي مِنْ عِبَالَه وَنَعْنَه ٦ ، وَبَعْمَه يَشْ ٧ لَا لَمْ  
 الْأَهْلْ يَنْظُرْ عَلَى مِنْ بَعْمَه يَشْ ٨ ، وَهَيَكُونْ مِنْ عَيْنَه وَنَعْنَه ٩ ، دَلْ إله تَعَالَى ١٠ وَهَجَبَا  
 رَافِلَه ١١ لَا سِرْفَانَه ١٢ ، رَدَّانْ مَعَالَى ١٣ وَوَعْبَالَه تَهْلَكْ ١٤ ، رَدَّانْ سِرْ مِنْ عَاتِلْ قَسِرْ  
 بِأَهْلَكْ ١٥ ، وَلَوْ رَهْ مَقَامْ ١٦ ، وَيَقَالْ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ كَمْ قَارَتِ الْعَالَمُ ١٧ ، وَبَرْدَه مَافِلْ ١٨  
 وَلَا مَدْخِلْ عَمْ بَرْمِيه ١٩ كَا ٢٠ لَأَنْتُمْ خَلَامُ الْعِلْمِ ٢١ رَدَّ ٢٢ بِحَبْ بَهْم ٢٣ ، هُوَ رَافِلْ  
 لِمَسْرُوبِ ٢٤ ، وَالْفَرَسِ ٢٥ بِدَحْ ٢٦ عَمْ مَدَه ٢٧ ، لَأَنَّهُ مَصَافِي إِلَه ٢٨ ، فَلَا يَهْرَجْ عَمْ لِإِصْبَافَه ٢٩ ، وَلَمْ  
 كَلَّامُ أَهْلِ يَافِ ٣٠ بِنِ أَيْ ٣١ ، بِنِ دَعْوَى حَبْ قَوْمِيَّةِ أَحْمَدُومِ ٣٢

١٦ سورة القمصر الآية ٢٤

٢٧ سورة العنكبوت الآية ٧٤

٢٨ سورة صر الآية ١٣٤

## الفصل الرابع عشر

في الوصية يثمن الأراصل والأيامي والأشجار والشباب

١٥٥٤-۶۰-۶۱-۶۲-۶۳-۶۴-۶۵-۶۶-۶۷-۶۸-۶۹-۷۰-۷۱-۷۲-۷۳-۷۴-۷۵-۷۶-۷۷-۷۸-۷۹-۸۰-۸۱-۸۲-۸۳-۸۴-۸۵-۸۶-۸۷-۸۸-۸۹-۹۰-۹۱-۹۲-۹۳-۹۴-۹۵-۹۶-۹۷-۹۸-۹۹-۱۰۰-۱۰۱-۱۰۲-۱۰۳-۱۰۴-۱۰۵-۱۰۶-۱۰۷-۱۰۸-۱۰۹-۱۱۰-۱۱۱-۱۱۲-۱۱۳-۱۱۴-۱۱۵-۱۱۶-۱۱۷-۱۱۸-۱۱۹-۱۲۰-۱۲۱-۱۲۲-۱۲۳-۱۲۴-۱۲۵-۱۲۶-۱۲۷-۱۲۸-۱۲۹-۱۳۰-۱۳۱-۱۳۲-۱۳۳-۱۳۴-۱۳۵-۱۳۶-۱۳۷-۱۳۸-۱۳۹-۱۴۰-۱۴۱-۱۴۲-۱۴۳-۱۴۴-۱۴۵-۱۴۶-۱۴۷-۱۴۸-۱۴۹-۱۵۰-۱۵۱-۱۵۲-۱۵۳-۱۵۴-۱۵۵-۱۵۶-۱۵۷-۱۵۸-۱۵۹-۱۶۰-۱۶۱-۱۶۲-۱۶۳-۱۶۴-۱۶۵-۱۶۶-۱۶۷-۱۶۸-۱۶۹-۱۷۰-۱۷۱-۱۷۲-۱۷۳-۱۷۴-۱۷۵-۱۷۶-۱۷۷-۱۷۸-۱۷۹-۱۸۰-۱۸۱-۱۸۲-۱۸۳-۱۸۴-۱۸۵-۱۸۶-۱۸۷-۱۸۸-۱۸۹-۱۹۰-۱۹۱-۱۹۲-۱۹۳-۱۹۴-۱۹۵-۱۹۶-۱۹۷-۱۹۸-۱۹۹-۲۰۰-۲۰۱-۲۰۲-۲۰۳-۲۰۴-۲۰۵-۲۰۶-۲۰۷-۲۰۸-۲۰۹-۲۱۰-۲۱۱-۲۱۲-۲۱۳-۲۱۴-۲۱۵-۲۱۶-۲۱۷-۲۱۸-۲۱۹-۲۲۰-۲۲۱-۲۲۲-۲۲۳-۲۲۴-۲۲۵-۲۲۶-۲۲۷-۲۲۸-۲۲۹-۲۳۰-۲۳۱-۲۳۲-۲۳۳-۲۳۴-۲۳۵-۲۳۶-۲۳۷-۲۳۸-۲۳۹-۲۴۰-۲۴۱-۲۴۲-۲۴۳-۲۴۴-۲۴۵-۲۴۶-۲۴۷-۲۴۸-۲۴۹-۲۵۰-۲۵۱-۲۵۲-۲۵۳-۲۵۴-۲۵۵-۲۵۶-۲۵۷-۲۵۸-۲۵۹-۲۶۰-۲۶۱-۲۶۲-۲۶۳-۲۶۴-۲۶۵-۲۶۶-۲۶۷-۲۶۸-۲۶۹-۲۷۰-۲۷۱-۲۷۲-۲۷۳-۲۷۴-۲۷۵-۲۷۶-۲۷۷-۲۷۸-۲۷۹-۲۸۰-۲۸۱-۲۸۲-۲۸۳-۲۸۴-۲۸۵-۲۸۶-۲۸۷-۲۸۸-۲۸۹-۲۹۰-۲۹۱-۲۹۲-۲۹۳-۲۹۴-۲۹۵-۲۹۶-۲۹۷-۲۹۸-۲۹۹-۳۰۰-۳۰۱-۳۰۲-۳۰۳-۳۰۴-۳۰۵-۳۰۶-۳۰۷-۳۰۸-۳۰۹-۳۱۰-۳۱۱-۳۱۲-۳۱۳-۳۱۴-۳۱۵-۳۱۶-۳۱۷-۳۱۸-۳۱۹-۳۲۰-۳۲۱-۳۲۲-۳۲۳-۳۲۴-۳۲۵-۳۲۶-۳۲۷-۳۲۸-۳۲۹-۳۳۰-۳۳۱-۳۳۲-۳۳۳-۳۳۴-۳۳۵-۳۳۶-۳۳۷-۳۳۸-۳۳۹-۳۴۰-۳۴۱-۳۴۲-۳۴۳-۳۴۴-۳۴۵-۳۴۶-۳۴۷-۳۴۸-۳۴۹-۳۵۰-۳۵۱-۳۵۲-۳۵۳-۳۵۴-۳۵۵-۳۵۶-۳۵۷-۳۵۸-۳۵۹-۳۶۰-۳۶۱-۳۶۲-۳۶۳-۳۶۴-۳۶۵-۳۶۶-۳۶۷-۳۶۸-۳۶۹-۳۷۰-۳۷۱-۳۷۲-۳۷۳-۳۷۴-۳۷۵-۳۷۶-۳۷۷-۳۷۸-۳۷۹-۳۸۰-۳۸۱-۳۸۲-۳۸۳-۳۸۴-۳۸۵-۳۸۶-۳۸۷-۳۸۸-۳۸۹-۳۹۰-۳۹۱-۳۹۲-۳۹۳-۳۹۴-۳۹۵-۳۹۶-۳۹۷-۳۹۸-۳۹۹-۴۰۰-۴۰۱-۴۰۲-۴۰۳-۴۰۴-۴۰۵-۴۰۶-۴۰۷-۴۰۸-۴۰۹-۴۱۰-۴۱۱-۴۱۲-۴۱۳-۴۱۴-۴۱۵-۴۱۶-۴۱۷-۴۱۸-۴۱۹-۴۲۰-۴۲۱-۴۲۲-۴۲۳-۴۲۴-۴۲۵-۴۲۶-۴۲۷-۴۲۸-۴۲۹-۴۳۰-۴۳۱-۴۳۲-۴۳۳-۴۳۴-۴۳۵-۴۳۶-۴۳۷-۴۳۸-۴۳۹-۴۴۰-۴۴۱-۴۴۲-۴۴۳-۴۴۴-۴۴۵-۴۴۶-۴۴۷-۴۴۸-۴۴۹-۴۵۰-۴۵۱-۴۵۲-۴۵۳-۴۵۴-۴۵۵-۴۵۶-۴۵۷-۴۵۸-۴۵۹-۴۶۰-۴۶۱-۴۶۲-۴۶۳-۴۶۴-۴۶۵-۴۶۶-۴۶۷-۴۶۸-۴۶۹-۴۷۰-۴۷۱-۴۷۲-۴۷۳-۴۷۴-۴۷۵-۴۷۶-۴۷۷-۴۷۸-۴۷۹-۴۸۰-۴۸۱-۴۸۲-۴۸۳-۴۸۴-۴۸۵-۴۸۶-۴۸۷-۴۸۸-۴۸۹-۴۹۰-۴۹۱-۴۹۲-۴۹۳-۴۹۴-۴۹۵-۴۹۶-۴۹۷-۴۹۸-۴۹۹-۵۰۰-۵۰۱-۵۰۲-۵۰۳-۵۰۴-۵۰۵-۵۰۶-۵۰۷-۵۰۸-۵۰۹-۵۱۰-۵۱۱-۵۱۲-۵۱۳-۵۱۴-۵۱۵-۵۱۶-۵۱۷-۵۱۸-۵۱۹-۵۲۰-۵۲۱-۵۲۲-۵۲۳-۵۲۴-۵۲۵-۵۲۶-۵۲۷-۵۲۸-۵۲۹-۵۳۰-۵۳۱-۵۳۲-۵۳۳-۵۳۴-۵۳۵-۵۳۶-۵۳۷-۵۳۸-۵۳۹-۵۴۰-۵۴۱-۵۴۲-۵۴۳-۵۴۴-۵۴۵-۵۴۶-۵۴۷-۵۴۸-۵۴۹-۵۵۰-۵۵۱-۵۵۲-۵۵۳-۵۵۴-۵۵۵-۵۵۶-۵۵۷-۵۵۸-۵۵۹-۵۶۰-۵۶۱-۵۶۲-۵۶۳-۵۶۴-۵۶۵-۵۶۶-۵۶۷-۵۶۸-۵۶۹-۵۷۰-۵۷۱-۵۷۲-۵۷۳-۵۷۴-۵۷۵-۵۷۶-۵۷۷-۵۷۸-۵۷۹-۵۸۰-۵۸۱-۵۸۲-۵۸۳-۵۸۴-۵۸۵-۵۸۶-۵۸۷-۵۸۸-۵۸۹-۵۹۰-۵۹۱-۵۹۲-۵۹۳-۵۹۴-۵۹۵-۵۹۶-۵۹۷-۵۹۸-۵۹۹-۶۰۰-۶۰۱-۶۰۲-۶۰۳-۶۰۴-۶۰۵-۶۰۶-۶۰۷-۶۰۸-۶۰۹-۶۱۰-۶۱۱-۶۱۲-۶۱۳-۶۱۴-۶۱۵-۶۱۶-۶۱۷-۶۱۸-۶۱۹-۶۲۰-۶۲۱-۶۲۲-۶۲۳-۶۲۴-۶۲۵-۶۲۶-۶۲۷-۶۲۸-۶۲۹-۶۳۰-۶۳۱-۶۳۲-۶۳۳-۶۳۴-۶۳۵-۶۳۶-۶۳۷-۶۳۸-۶۳۹-۶۴۰-۶۴۱-۶۴۲-۶۴۳-۶۴۴-۶۴۵-۶۴۶-۶۴۷-۶۴۸-۶۴۹-۶۵۰-۶۵۱-۶۵۲-۶۵۳-۶۵۴-

وذلك لا يحسن شأنهم - فالوصية جائزة أبداً ، ويعترف الوصي به في القبر -  
 عنهم لا يأبوا صبراً إلى الأبد - منهم لا يجوز الوصية بكون يوصي له محبواً ،  
 ولا صبر قتلهم في الدنيا ، عداً ، لكن الوصي له مذهباً ، لا مذهباً ، فيصرفها  
 إلى الفقهاء على حسب ما

[illegible]

۵۵۶ - وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآيَةِ نَبِيٌّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآيَةِ نَبِيٌّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآيَةِ نَبِيٌّ





وإنما تصور هذا الاسم في الظن على أن الرجل عني السكر، فإني يصدق على  
سبيل المثال ما ذهب إليه الاسم، فقد جئت محمد رحمه الله، وهو جده في اللغة  
والكلام بحقيقته جده، حتى يقوم دليل النجاشي

۲۰۵۹- ولو اوصی بشفعة لكل ميت من بني دلال أو لکن بکفره فاعلم ان الشفيع اسم لکن امرأ جرمعت مدلال أو بحر ام حبه کاتب او فبيرة شمع، أو لم تلج النار ورجع أو لا ورجع بها، المکر اسم لامرأة ثم جامع مکره ولا عرس حبه کاتب او فبيرة کاتب نهار ورجع أو لم یکن، بعد شرط محمد رحمه الله الاخره لإصلاح شبه النسب والمکر، وبنی دلالاً بطلان علی الرجل کفره علیہ السلام «المکر مکر والنسب نسب» إلا أنه الاسم إذا بطل علی الرجل علی سبیل المقابلة مستبرأه کتب من قوله «ماتی» «مات» «یسیر» «سم» ، «الکلاء» «معد» ، «م شرط الجمع لإزالة» «سم» «الرب» ، «بشرط عدم الجمع لإطلاق اسم المکر» ، «ما کان کسب» ، «وذلك لأن النسب اسم لكل امرأة مصیبا بکون عائلاً» ، «مأخوذ» ، «وأنهم» «من الرجل فی جمع وعده» ، «المکر» «شبه لامرأة مصیبا بکون أو مصیبا بها» ، «مأخوذ» «من قوله» «ما کون» «بمادی» «او» «ب» «المرأة» «التي» «ده» «عند» «ب» «من» «حصة» «أو» «سه» «أو» «ذهب» «أو» «هوه» «بهي» «مکر» «أو» «قال» «إلا أنه» «شرط» «المکر» «في» «باب» «النساء» «جعل» «کتابته» «على» «الضمان» «العد» «حتى» «إذا» «شری» «حاربه» «على» «أنها» «مکر» «م» «جند» «أو» «ثله» «العبرة» «یشتبه» «به» «حوال» «الآن» «بکون» «الاسم» «حققه» «بدلت

وإذا عرفت بحسب اسرار شبه جلالی حکم اسماء، فنقول ان کسی شخص،  
صح لایضاح، وبعرف ہی النکر، وإن قال لا یصح، و لا یصح، باطن، لأن لیس فی  
هذا الاسم بین، من حاجة، فوضعت التوضیة لأغیاء، من، صصح عند الاحتمال، ولم  
یصح عند عدم الاحتمال، ثم قدم فی الكتاب ان الثانی، بانکما بانما یجوز، یکون بینما  
حس لا تدخل بحس و صیه إنکار، ولم ینکر من عدم، من من سلیح، رحمتهم قد من  
قال هذا قولی ان یوسف و محمد و حبهما الله، أما علی فوب انی حسیة و حبه الله، من  
نکر، و جعل عد، الله، من عدم، بانکما یؤکد ذکر عام محمد و حبه قد من الموضع  
أن النکر إذا رتب بها بالضم، عند فی حقیقه، رحمة الله نروح کم نروح لا یکره

۲۶۰ کتاب الوصیہ - ۲۶۱ - صفحہ ۱۱ - ر ۵۰ = مری الذیہ والحق

وعمما ررج۔ ررج الثب

وہم م من لام الما کورہ قول الکل وحر ذابح لہ - حرمہ رحمہ  
الہ لاکر کربا م لاسہ سادیہ سیماء ویر سکر می من وضع الھی علی  
لأینو علی فی امرہ الہ امر ہی ذاکہ ہر طبعہ - وائم می ہی احتیث لیب - وائہ علی  
اعلیہ

## الفصل الخامس عشر في الوصية للأختان والأصهار والأخوات

٢٠٥٦- وإذا أوصى ببيت ماله لأختائه أو لأخواته فلا، ما عدا أن الأختان أو الزوج كل ذات رحم محرم منه كالأخوات والبنات والأخوات والعصبات والحالات، وكذلك كل ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء من ذكر أو أنثى، لهم أنصاف، وهكذا ذكر محمد رحمه الله في الكتاب، فإن مناصبها ورحمهم الله. وهكذا على عرف أهل الكوفة، أما في سائر البلدان فمسموح لكل يطلق على زوج طبيخت، وورج كل ذات رحم محرم منه، ولا يطلق على ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء، والعبارة المعروفة على ما قلنا

قال: ولا يكون الأختان من قبل سائر الموصي يريد أن امرأة موصى إذا كانت لها بيت من روح آخر ولها روح، فزوج مسموح لا يكون خبا للموصي، لأن اسم المطلق لا يطلق عليه لا وصفا ولا مائة

وأما الأصهار لكل ذي رحم محرم من سائر الموصي، فهو صهر له، وكل ذات رحم محرم من سائر الموصي، فهي صهر له، وهكذا ذكر محمد رحمه الله في الكتاب. وحكي عن ابن الأثير في تفسير الأصهار والأختان على نحو ما ذكره محمد رحمه الله، وعن الأصمعي أنه ليس لأختان بما قسره محمد رحمه الله الأصهار، وقسم الأصهار بما قسره محمد رحمه الله به لأختان، والأخذ بما ذكر محمد رحمه الله أويس، لأنه موافق للعرف، وإني بدع عن تحت الوصية من كان صهرا للموصي يوم موته، ما ذكرنا أن المصير حالة الموت، وذلك أي يكون، فإن كانت المرأة التي تحت بيت المصير مكرهة له عند الموت، لو معتد له بطلاق رحمة، لأن الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح، وأما إذا كانت مكرهة عنه بثلاث أو سائر فلا، وإن كانت ثبوت منه بأن كان الطلاق في الموصي، لأن النكاح قد انقطع فيما عدا إرب منه، وانقطع النكاح بوجوب انقطاع الصهرية، وكذلك حالة الأختان إذا بدل محل تحت الموصي من كان خبا للموصي عند موته، وذلك لما يكون قيام النكاح بين صهره، وبين أزواجه عند موت الموصي على ما يجب

ويسمى ذلك الزوج الثروة المأهولة، أو حرة على دينه، أو على عرسه، أو اسم الأهل والأحباب باعتبار الزوجية، والزوجية تنحص في الكفر، ولا يكون سببه من أهله، وقد لا يكون بانه، أو بانه من أهله لأن هؤلاء هم صابرو أهلك وأهلكهم، فلا يكون من حملهم.

۲۰۵۶۱: اذ اومى بتحت صالہ طہرۃ، فالوصیۃ لعملاؤہم درہ میں بچہ امہ،  
وہد قبیلہ، وقر مولہ بن حبیہ، وحمہ اللہ، لأن اسمہم بخار عبد الإطلائی فإما یطلق  
علیہ الخمار الماروق، قال علیہ السلام الخمار ذقن شتعة، ۱، ویراد ہوا لہذا لاری

وقى الاستحمام وهو قولها: الرخصة لكل من تجمعهم رياه مسجد الملحقة؛ لأن كلهم جيرانه، قال عليه السلام: «لا صلاة خارج المسجد إلا في المسجد» <sup>قوله</sup> على: صيغة عنده فقال: هم الذين يجمعهم مسجد واحد، لأن قصره من الرخصة للصلاة، وصلة للحدادى مقبوضة كصده فلا ي، والصغير والكبير وسلم والكفر في ذلك على السواء، لأنهم في استحسان اسم الجار على السواء، ولا يدخل العبد والإماء والمفرون وأمهات الأولاد تحت هذه الرخصة، لأنه لا سائر لهم، لأن المهور بانسكتى وسكتى هؤلاء لا يضاف إليهم، والمكانب يدخل، لأنه جار حقيقته، لسكنا مضاف إليه، والأرطة تدخر، لأن سكنا مضاف إليها، والتي هي ذات يمل لا تدخر، لأن سكنا غير مضاف إليها، فلم يكن جاره حقيقة.

فَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَسْبُكَ اللَّهُ فِي الْإِيَّادِ وَيَسْجِي عَنْكَ فَيَاكَ قَوْلُ أَبِي حَسَنَةَ وَحَسْبُكَ اللَّهُ أَنْ يَدْخُلَ سَكَابِغُ الْوَحْشَةِ مِنَ الْخَيْلِ إِنْ الْمَلَأُفِي، وَأَبْ كَانُوا لَا يَلْكَوْنَ السَّكَا.

- [illegible]





## الفصل السادس عشر

رضي الله عنه أن يبيع ثلث ماله عند نفسه، أو يجعله لنفسه  
أو يوصي أو يبيع ثلث ماله حيث أحب، فوضعه في نفسه

٢٠٥١٢ قال محمد بن حماد في الأصغر: رضى رضى الله عنه أن يبيع ثلث ماله عند نفسه، صح الأمر عندنا، حتى كان له الرضى عند نفسه، وكذلك إذا  
لوى إلى أن يبيع ثلث ماله حيث أحب، فوضعه عند نفسه، أم لا، أو يوصي إليه أن  
يضع ثلث ماله عند نفسه، فإن يبيع الأمر: لأنه أمره بأن يبيع مع نفسه عهداً لا يرجع  
حقونه إلى العاقبة، فيصير عند الأمر قهراً على من يبيع، عن نفسك، أنت  
فرهم، في رد الزوج لأمراته، طلق عليك ما ألف فرهم

ومما قلنا أمره بأن يعقد مع نفسه عهداً لا يرجع منه إلى العاقبة، لأنه أمره بأن  
يثبت ما من يبيعه، أو من، وحقوق العقد في التمثيل بعد عرس لا يرجع إلى  
العاقبة، يكون الوكيل فيه أمره الرسول، ولهذا ثبت إن الوكيل بالهبة والعصمة إذا  
وهو، أو يصدق، وإذا أراد أحد المال من يد الوكيل، وبسببه من يوجب له وأصدق  
عليه شيء من حقه لا يكون له ذلك، لأن رسولاً بخلاف ما يكون وكيلاً على  
الحقيقة، ولا يقوم البيع إن كان له منه من نفسك، فإنه لا يبيع الأمر، لأننا نقول: أمره  
بأن لا يرجع حقه إلى العاقبة، وفي ما يبيع يرجع حقه إلى العاقبة، وهذا لأن  
حقوقي العقد من كان يبيع إلى العاقبة كان المولى أصلاً من الحقوق، وهو إلى  
التبعية، فإذا كان عقد لا يرجع حقه إلى العاقبة، يكون الوكيل رسولاً، والرسول  
ناقل عن أمره الرسول، وإذا صار ناقل عن أمره الرسول، صار كأن امره عقد نفسه، فيكون  
العقد جازياً بين من يبيع إلى من يبيع، أو وجد من واحد من جهة الحقيقة، ولهذا صليح  
القول: إذا كان عدد الناس، والهبة والفصل من الخلق

ويذكر أن الرضى عند نفسه حالة تشخص عن رضى من نفسه كان له الرضى  
عند نفسه حاله إلا ظاهراً لأن الظاهر يجرى على إطلاقه ما لم يتم دليله، كما

في أوامر الشرع ، وليس كما لو قال ، أعط من شئت ، فإنه يدخل الأمور تحت الأمر ، وإن كان الأمر بالإعطاء مطلقاً ، وذلك لأنه قام دليل الخصوص ، والمطلق يحمل على الخصوص إذا كان دليل الخصوص كما في أوامر الشرع ، وقد قام دليل الخصوص ، لأنه أمره بالإعطاء ، والإعطاء لا يتحمل إلا من الغير ، فإنه قيل أن يعطى كان حقاً ، وإذا كان الإعطاء لا يتحمل إلا من الغير صار كأنه نفس على ذلك ، وقال عط غيرك من شئت ، ولو صرح بهذا لم يكن به أن يعطى نفسه ، وعفا معنى قول محمّد ، رحمه الله في الكتاب . إن الإنسان لا يكون معطياً نفسه

وهو مطلوب ما قلنا إذا صرف الأمر إلى نفسه لم يجر ، وإن كان مقيداً ، لأنه أمر بالإيتاء في باب العشر ، قال الله تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ، والأمر بالإيتاء وإن كان مطلقاً من الحقيقة ، فهو مقيد بالغير من حيث النفس ، لأنه لا يكون موتها نفسه كما لا يكون معطياً نفسه ، وإن كان الإيتاء لا يتحقق إلا بالغير ، صار كأن مال وآتوا حقه غيركم يوم حصاده .

ولما في نونه جمع حبب سنت الأمر مطلق غير مقيد ، لا جمعه ، ولا معنى ، أما حقيقة : فلا إشكال فيه ، وذات لأنه لم يقل ضيع عبد غيرك ، ولا معنى ، لأن الوضع عند نفسه يكون وصفاً كما يكون وصفاً عند غيره ، ألا يرى أنه بضميم أن يقال : وضع هذا الشيء عند نفسه ، وجعله مسمياً ، ولا يستقيم فيه يقال أعطاه نفسه ، وإذا لم يتقيد مطلق الأمر بالغير بنى مطلقاً ، فدخل تحت الأمور وغيره

نظير هذا من أوامر الشرع قوله ﷺ : « وفي الزكّار خمس » ، والمراد منه الخمس لفقره ، ثم دخل فيه الواجد وغيره ، لأنه ليس في الشعر ما يوجب التنفيذ من حيث المعنى ، معنى مطلقاً ، فأجرى " على إطلاقه ، وليس كما لو عالت ، روجي ، فله لا يملك أن يزوجهما من نفسه ، وإن كان الأمر مطلقاً ، وحقوق العبد لا يرجع إليه ، لأنه قام دليل الخصوص ، فإن قوله لا تنصرف إلى موضع التبع ، وهو في العز وبيع من نفسه منجم ، لأنه مؤثر بنفسه على غيره ، ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله : إن الزكّيل بالبيع مطلقاً لا يبيع من لا قبل لشهادته له ، كما أنه من التهمة ، وهب التهمة مستحب ، لأن التهمة

فما شفى في الحارسات التي يحرق فيها ثيابهم ، ما في القديس ديمتر موسى وهو  
وغيره سواء ، بعد من الأمور تحت ملوك ، لا من

وهو يعرفه لا ينبغي تحت الذكر . فاما هذا فكله لا لم يكن الرأى معوضاً  
بلى القديس . أم : لو أن الرأى إليه فوته يدخل تحت الثمرة ، وهذا لأن الكره غير داحية  
من غير ملوك الرأى إليه ، ما قال صرح عند الله ، وقد كان من نيت ، بعد موسى  
الرأى إليه ، فيجب أن يكون نيت الرأى إليه زيادة فائدة ، وليست تلك إلا دخول  
المعرفة تحت الأمر ، خلاف منه التكلم ، لأن الرأى غير موسى إليه حتى لو كان معرفة  
إليه ما كانت له روح من سنته ، عزوها عن نفسه فإنه يعجز كما في هذه الفاتحة

وحياص - آله الكبر من منسأ فلوله كد حال صمعه عند أحد - ولم يوصي  
نفسه إليه ، ولو كان هكذا فدون أن القديس لا بد من تحت الأمر أيضاً ، وإن وضعه  
لوصي عند بعض ورثته ، فإنه لا يجوز ، لأن الوصي في العهد الوصية قائم مقام  
الوصي ، والوصي من حسن نيت مائة شخص ، به دون البعض - يعز - ولو جعله لغير  
الوثة جاز - فكل الوصي الذي هو قائم مقامه في التنبيه ، من وضعه بعد هذا عند آخر  
كسر له ذلك ، لأن بعض الوصي بماله تمسك الوصي ، ولو عز - الوصي الوصية في  
بعض ورثته لم يكن به - يضع عند غيره - فكل هذا

٢٠٦٤ - من الوصي من يسهل - تم قال لو - أنه قد سمعت مني لرجل وحيته  
للوصي ، قصد هذه به ، قال له هو هو ، وحاله الوصية في ذلك ، فإن الوصي لا  
يصدق وإن لم يوصي ورثته بصدقته قريبين هه ، ومن ما أن قال للوصي ، صبح  
ثالث مالي حيث نسب ، من الوصي صمعه عند هذا الرجل ، وحاله الوصية في ذلك  
كان للوصي ذلك

والعرف أن في اسماله الأولى بولي تنعبد الوصية بعده ولم يوصيه بلى  
الوصي ، فإن موضوع سألته فأنشأ أهوى ثلث مائة روح منه بمس ، وإذا لم يكن  
الوصي مأموراً بسمي الوصية من جهته - لم يكن قولا الوصي به هه احبائاً عن أمته  
أمر الأمر ، من يكون سعادته على الثلث أنه الوصي بهد ، المحكم لا يثبت مشهاد  
الوصية - من الوصي ورثته بصدقته بطل : لأنه أمر بخلاف السريه ، فله أمرهم

[illegible]

١٠٥٦ هـ. نصيبه في ثلث عشرة سنة شهاجره وأمر بولده بتسديدهما جاريه  
لأن أمر علي ولد في الشريفة، فإن أشرافه يوجد بعدد من السنين، فاف لا يوجد  
تسديت الشاهد له

وَمِنْ أَهْلِ عَصِي لِي رَحِمَنُ اللَّهِ بِمَا فَتَنَهُ حَيْثُ شَاءَ، وَ يُعْطِيهِ مِنْ مَاءٍ فَاحْتَمَلَنِي  
 ذَلِكَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَعْطِنِي دَلِيلًا، وَقَالَ الْآخَرُ: «عَطِيتُكَ دَلِيلًا، بَلْ يَكُنْ لِرَّأْسِكَ صِهْرًا  
 ذَلِكَ خَدَّائِي حَبِيبُهُ، مُحَمَّدٌ وَحَمِيدُهُ» ثُمَّ عَرَفَ أَنَّ أَحَدَهُمَا حَصْرٌ لَا يَنْتَزِعُ دُونَ صِهْرِهِ  
 هِمَّا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى رَأْيِ الْوَلَدِ عِنْدَهُمَا لِأَنَّهُ أَشْيَاءُ مَحْصُومَةٍ صَحَابًا مُتَصَرِّفَةٍ،  
 وَهَذِهِ تَبَيَّنَ مِنْ حُجَّتِهِ بَيِّنَاتٌ، وَأُخْرِجَ الْإِثْمَالُ عَنْهُ بِمُحْتَمَلٍ إِلَى الْإِثْمَالِ وَالْإِثْمَالِ  
 لِأَنَّ الْأَرْوَاحَ تَحْتَاطُ بِمَعَاوِدِ التَّفْسِيرِ لِأَنَّ التَّفْسِيرَ يَسْتَوْجِبُ فِي نَفْسِهِ، التَّصْلَاحَ  
 وَالْإِسْتِحْقَاقَ بِخِلَافِ مَا كَانَ قَدْ وَصَفِيَ أَعْصَابُ عَدَائِي دَلِيلًا، فَمَنْ أَحَدُهُمَا  
 بِالْإِعْطَاءِ جَارٍ لِأَنَّهُ لَا يَحْدَرُ فِيهِ إِثْمٌ إِلَى الْإِثْمِ وَالْتِمِيزِ إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفًا بِالنَّبِيِّ

فأما على من أبي يوسف وحسبه أن يشكوا أحد هـذا لأحد كما هي سائر  
التعديلات، فإن الله مدد لنا، وصفا عند آخر حار بعد أن دبر في ربيع القوي  
الواحد، حيث بعد بعض الروايات، ثم وصفا عند آخر من لأحد حيث لم يكن  
ذلك؛ لأن بعض الروايات إذا كان واحد أمكن أن يجعل كغيره، ولو أن المسألة  
على القوي، في بعض روايات، لم يكن للقوي أن يصح بعد هـ، فكذلك إذا  
القوي، فأما إذا كان أبو يوسف يرد لأحد أن يجعل معين أحد هـ كغيره، فيصير  
القوي، فأما إذا كان أبو يوسف يرد لأحد أن يجعل معين أحد هـ كغيره، فيصير

وجود تاجر كل واحد سبب غير ما فيه الآخر وعدمه كمرأة، فكان بهما التوضيح عند  
غيره

٢٠٥٦٦ - في المتنقلى ابن سماحة عن محمد بن حبيب الله بن رجل قال أوصيت  
بنائى إلى فلان بضمه حيث شاء، فقال ذلك الرجل وخمسة عبد عسى، ثم أعطاهم عند  
ذلك ولدت له - وهو جازع وقال عتقتهم للموت، ولم يبق له وصيته عند  
موتى، وأعطاهم عند ورثته، لم يجر إلا أن يحبره مائة الف درهم، وكنت إن أعطاهم على  
مهام الميراث لم يجر لأحد منهم؛ لأنه وصيه، وعنى هذا إذا أوصى بثلاث مائة إلى  
فلان بضمه في ساكنين، أو مدر بضمه الساكنين، فانتصر ورثة موصى، فأعطاهم ذلك  
على مهام الميراث، لم يجر لأحد منهم.

٢٠٥٦٧ - في نوادر هشام عن محمد بن حمزة الله، إذا أوصى رجل بثلاث مائة  
بضمه ما شاء، دخله أوصى له، وجعله لبعض ورثة الميت، قال له ذلك، لأن له أن  
لا يخطئه أحدا



الأخر موعود وحيث، كما رجحنا الخس على الظن في اسماءه من وجع بيان  
واستدلال، في رواية جرح انولي الأعلى، لأن المفسر به يكون سكرًا حتى الانعام  
عليه وذلك واجب، بوجه لا سفي يكون زيادة إمام، ووجه منسوب إليه منصف،  
ولو جرح راجع على لسوت لك المصنف، وفي رواية جرح الأسير موع  
وحيث، ووجهه أن المعروف سماه الذي فيه سب ما لا يقدر، بوجه موعده الله  
بما، والمذهب في الميم من الأسفل المفقود في الأعلى احسن، والذهب كالمحقق أنه من  
سرعة، ثم جرح الأسف بحكم معروف، والمعروف كالمعروف، في رواية جرحه الله  
وحيث أيضًا في رواية الوعد للأعلى، وفي رواية "وحيث جرحه الله" وقد جرح  
وحيثها "عابر الزبيري" لأن

[illegible]

ولم كان انور منى عرباً مولى لهم ولواله اولاد كثيرين ولوالديه موال  
الذين هم ارباب مال مائة فلو صيه جازة وثبت منه ذرية ولأولاد مواله  
من مراحا والى ولد دخل في موالى ارباب فله الوصية فلا يعرف اذالم  
يكن كتابا بسر محمد لا مشرفى فلا يصور فيه لاعنه حتى يكون له مولى  
الاعلى فلم يكن له ١٩٠ في الأمل على غسطل لا تشارك في حصة الوصية واذا  
حسب له فيه رجل فيه مائة وأولادهم من ارباب النساء وبه يدخل فيه مولى  
الموالى وبه ٩٠ دله لا مولى الا من يثبت لادنه بعاق يتسره وولاد  
المسلمين يست بعينه باهم فكلوا مواشيه فبقيهم ولا يصح ان يبعث ذلك

(١٦) هكذا في الأصل، ولكن في غيره وجهها

[illegible]



الإعتاق، لا نسب، بحر، وإنه مأمور بذلك الإعتاق حقيقة، فكانت الأولاد موالية حقيقة،  
عامة موالى مواليه فأمر مواليه حقيقة<sup>(١)</sup> لأنه ما أشرف إعتاقهم حقيقة إلا أنه سبب لذلك  
فأمر إعتاق ماله منه، والنسب، إقتضاها إلى منسبه بطريق النحر، وقد ذكرنا أن  
الحقيقة إذا صار مراعاً سقط لا يبقى المجرى مراعاً، والحقيقة ما صدرت مرادها  
اللفظ، فخرج المراع من أن يكون مراعاً

ثم فرق بين هذه وبينها، بأن أوصى لأولاد فلان، فلو كان لا يدخل أولاد الأولاد  
مع الأولاد، وهذا هو رأي الوصية يدخل الأولاد لموالى مع المولى والعرق هو أن ولد  
الإنسان حقيقة اسم من ماله وأمه أو إيلاده، وذلك موجود في أولاد الصلب لا في  
أولاد الأولاد، وإذا وجد في حق أولاد الأولاد إيلاد آخر بولادة أخرى إلا أنه سبب  
لوجود أولاد الأولاد، وإسماهاه النسخ إلى اليقين حقيقة ونسب السبب مصدر، والحقيقة  
مرادها بين الإضافة، فلا يسمى المانع مرافاً بخلاف أولاد غيره، لأن اسم حقيقة لهم  
على ما مر

ولو أوصى لمولى فلان بثلث ماله، وليس لفلان إلا موبقات، ما لا ذكر موهب،  
عالمها أن لا يسمى نفس لأن اسم المذكورة لا يطلق على الذات عند الأفراد، ولكن  
تركها المراسن في الموالى يعرف الاستعمال، فلو في عرف الاستعمال اسم لمولى يطلق  
على الذات الممر داب، فيقول المولى في عرفهم للمعقبة في مولى فلان بالمعقبة  
من موالى فلان

والدليل على المولى يسمى أن في ولد الولد اسمها النسخ عنه، فقال هذا ولد  
ولده، وليس موهب، وفي ولد موالى لا يستقيم النسخ عنه، فإنه لا يسمى أن يقال هذا  
ولد معتقه وليس بمولى، فهذا هو لك أن هذا الاسم من ولد المولى حقيقة وهو ولد  
لولد موالى

ولو لم يكن للموصى موالٍ أصقهم، وإقاله أولاد مواليه ومولى مواليه، فإن  
الوصية لأولاد موالى دون موالى مواليه، فذكرنا أن أولاد مواليه موالية حقيقة وموالى  
موالية مجتزأ، وأصقهم مرادها بهذا الكلام<sup>(٢)</sup>، فلا يبقى النحر مراداً، فإن لم يكن له أولاد







مولي الموالاة محجوباً بمولي العتاقة، وكذلك إذا كان بمومي مولي لواله المتقين  
أعتقهم بمولي الموالاة، بهر عن الخفاس، والامحلق الذي قال

٢٠٥٧٢- وهو أصلي ببيت مالكة لوطي بن قلاان، وعلان بن عبد، ومهم بمحمود،  
ولهم سواثن اعقوبهم وموالي اثرائين وأولاد الموالي وموالي السراة، فالوصية لوطي  
القيرو فاعتصم به علان وموالي موالي الأحملي والأسعاف بن ذلك سواء، ولا شيء لوطي  
المولاة

عرويين هذا وبين ما إذا أوصى المولى بى فلا، ولا أن أم خاص ليس بلى  
جماعة كثيرة وبسبب ما أن حضرهم وموالى مواليتهم، فأنوبه بموالى الدين أعتقهم لا  
لمولى المولى، وهذا أوصى الشركة بين المولى والمولى وموالى المولى، والوجه فى هذا أن  
يقال: يأذى مسالك الجوار تعبر مرفقة بهذه النسبة، لأن الرحمن إن يصير مدناً إذا هلك  
يوماً وحظوا ولأنه أو عقاباً، فأما ما دام موداً أحياً، فلا يسمى شيئاً لأنه إذا كان  
كذلك كانت نسبة الينا من إلى الله حادثة مجازاً، لما ذكره أن ولد الولد إنما يسمى  
ولده مجازاً، بل والمولى بسواى الينا، وصار الينا العام من مضافاً إليهم،  
والمولى مضافاً، مع المضاف إليه قوله شئ واحد، وهذا صار انضمام إليه  
مجازاً، استحالة أن يكون مضاف حقيقة، لأنه حسب بكون الشئ الواحد حقيقة  
ومجازاً، فإنه لا يجوز، وهذا صار النسبة مجازاً، وجب العمل بمجموعه، ومعلوم  
أن الجار يتناول المولى وموالى المولى

أما في هذه المسألة أمكن العمل بحقيقة النسبة لأن ولد الإرساد إيد يصنف إليه بطريق الحقيقة، وهو إلى سواهم قيد صار لخصاص إليه جميعه، كذا لخصاص أمها حقيقة عامر، وقد ديب أن اسم المولى حقيقه لا يتناول مولى المورس، معهما افتراقاً.

ثم الخاتم بدخل موسى الخالدة في عموم الحمار ، لأن ما عمير المحل في قصة  
 حور الاله . ألا ترى ان الاسم في سى فلان ليس بجائر بل هو حقيقة ، وإنما نسبة إلى  
 الأب الأعلى مجاز ، فكذلك المنسوب إلى سى فلان وهو لوالى . وقد كان كذلك قلنا  
 إنما يعتبر للجائر في نفسه بعد استوائهما في المحر . واسم والى والى الأم حقيقة  
 لأنهم عقود بالإعاقق الأولى وهم أحق من والى لوالا على ما ذكرناه وإذا كان

هذا هو الآخر من نفس التسمية كان هو أولى ، مما يعبر المختار في السنة بعد ذلك ،  
وإن لم يكن له إلا موسى الموالاة كان ثلثت له ؟ لأن الآخر إنما سمى به بعد ، بحيث لا يحصل مما  
دوره .

٢٠٥٧٢- وقد رأى بثلاث مائة لواليد لم يدخل فيه ما دبروه<sup>١</sup> ولا أمهات  
أولاده ؛ لأن هؤلاء إنما هم ، ومواليه بعد موته بزمان ، لا ما بعد موته حال نبوت العتق  
لهم ، فلا يكون بعد موت ملا يصل موافقه ، وما بعد الموت بلا فصل حال نبوت الوصية  
ووجوبها ومزلا لا ليس بمواليه حال نبوت الوصية ووجوبها ، وهذا بخلاف ما يعتق  
الفوسى من ممالكه حال حياته بعد الوصية ، ثم يموت ، فإنه يدخل في الوصية ،  
لأن العبرة بحال وجوب الوصية لا بحال وجوبها ، وحال وجوب الوصية ما بعد  
الموت بلا فصل ، وهو في ذلك الحسالة من جملة موالبه بخلاف المذبر وإن التولد على  
ما مر

ولو قال بعده إن لم يضره ، فثبت خبر ، فثبت المولى قبل من يهره .  
حتى عتق وحصل في هذه الوصية ، لأنه إنما يضر في حر جره من جزاء حياته حين  
يبيع اليأمر حر فثبت . وفي ذلك الوقت كان الوصي حيا فصار مولى له حال  
حياته ، ومن كان مولى ذموى حال حياته ، يدخل في الوصية ، وإن حضر مولى له بعد  
الوصية

٢٠٥٧٤- في مؤخره عن أبي يوسف رحمه الله في رجل أوصى لأمهات  
أولاده ، وله أمهات أولاد عتق في حال حياته وأمهات أولاد عتق عمره ، فالوصية  
للأولى عتق عمره ، لأن أم الولد به عتقت في حال حياته المولى صارت مولاة ، ويسمى  
مولاة في العرب لا أم تولد ، لا يرى أنه لم يبق فيها من أمهات الولد وهو استحقاق  
العتق ، فانصرف الوصية إلى أمهات الأولاد وقت الموت ، وإن لم يكن له إلا أمهات  
أولاد عتق في حياته ، فالوصية لهن ، لأنه لم يوجد ههنا من هو أولى منهم ، وهي  
أمهات أولاد على خلافه

٢٠٥٧٥- في مؤخره لأمهات أولاده بكلف ولغو به بالف ، وله أمهات أولاد

مجلس شورای اسلامی، به موجب این قانون، کلیه قوانین و مقررات که در این مورد لازم است، باید در این مجلس تصویب شود. این قانون، از تاریخ تصویب، لازم‌الاجرا می‌گردد.







سواء كان شتموى ندهى و حنفى المذهب، أو غير ذلك، ومن كان شتموى المذهب إلا أنه لا يقرأ الأحاديث ولا يسميها، ولا يكون في طلب ذلك لا يسميها اسم أصحاب الحديث.



ج ٢٢ - كتاب الفوائد - ٣٩٠ - الإنذار بالوصية من القرعة وبغير

الاستحقاق، نكح رجل في ملكه أن يتكفل بشئ من المفقرة، و يشهد به شخص،  
وإن كانت حجة حده، أقوى من الآخر

فلما أنذر من مفادته بيعة ليس يحججه صفا وقع فيه انه يري، لان الإنذار ليس  
بحجة في حق غير المدعى بها مع انه بات ولا فيه، مري، الفدية، ولقد يلقوه  
حجة على الناس كافة، رد كتاب الشهادة حجة على المفقرة، لا غير، ليس بحجة  
على الشهود له، صار وحده الإنذار من الواجب للشأن، وعنده يبرره

وما جهاد، عن وري، حجة قرب يثبت مع السبب كاشف، رجلان لا يجهلان  
في حق من يثبت من الآخر في باب الفدية، انما كثر جهلان يشهد، جبري غير غير المثل،  
والمرجعان في الشهادة، في جبري من غير ما وقع الدعوى، ولا يبرر لهما ثم يقع فيه  
الدعوى، الآخر هو ما في حقه فله في حال وحيد، والاعلام، معه ذلك يثبتها  
صحتي، في كتاب الأربعة التي يكونها حجة في حق مال والبر، جميعا، وشهادة  
وحيد ليس حجة في حق المرأة، لان الأثر في الأربعة يساوي في الدعوى، وهو  
أول على سواء، لكن، هذا

ولا يصح التورب مدعى له ثبت إن ذلك المال في يده ليس الدفع، هو دفع في  
شهود له مدعى، جبري فصار، اما إذا ملك من الدفع، في دفع فيه نفسه، فلا  
ثبت له لا يصدق ثبت، لان التورب لو حصل لهما يضمن ما يدفع، و الإنذار، لو  
الملك، لا يجرى التمسك بالدفع، فإنه كذا مكره عنه من جهة الفسخ، ولا  
يملك في يده، لان التورب ثبت لمرأة في التورب، جبري هو ملك التورب في يده  
قبل الإنذار لا يضمن شيئا مدعى له، والامن لا يضمن لمرأة التورب، ولا يبرر  
في يمين بسبب (غيره)، ومن ذلك الآخر، فقام إليه أن يب رضى له فالتب،  
هاتك حجة في حق الناس كافة، ظهر أن التورب التورب، فالتب، ثم يجب لمطرقه، لان  
ظهر أن التورب التورب حصل في ملك الغير في حق القرعة

وإذا ظهر أن التورب في ملك الغير فهو وجود التورب، وعنده يبرره، وقال  
هذا يبرره ما قاله يمين التورب في يمين التورب، فالتب، جبري عليه حتى  
هذا التورب مستند إليه، فالتب لا يضمن لمطرقه ثبت، لانه يبرر أن التورب التورب



ملكه مضاف بر. معجم الثاني. عن إجماعه عليه لا يقرره للأول. حتى يورثه أحد الثاني منه  
أحد، ورد لم يوجب إقراره للأول ليطلب حق على الثاني نسب من هذا الوجه مع  
المودع الوديعة. وبحث لا يصحح سبب ضمان قبل التسليم فكذلك

٢٠٥٨٧ - وهذا بخلاف المودع به جحد الوديعة، فإنه يضمن. وإن كان المحض  
مجرد قول لا ما ثبت مجرد قول في ملك الغير لم يورث ضمان عن سبب الضمان.  
والمحذور أن يورث من سبب الضمان الوديعة عن الوديعة، فإنه لو وجد يديه على الوديعة  
أحدهما إلا أنه يورث عليه، بمجرد إمكان الأخذ، فإن لم يحم ذلك له إمكان الأخذ  
من المودع. وبالمحذور موت ثالث. وتصويب إمكان لأحد يضمن عن حق إيجاب  
الضمان يورثه إلى أنه يورث عن. فكان محمود المودع يورثه بيع الوديعة، وسلبها إلى  
المسرى، لأنه بالتسليم يورث على سبب الوديعة إمكان الأخذ

وبخلاف الشاهد إذا رجع عن مسقطه، فإنه يضمن وإن لم يورث منه إلا مجرد  
قول في ملك مسهود عنه، لأن الشهادة مجرد قول أو جحد به من الشهود عليه من  
الشهود به، لأن من يثبت مسهود عليه من المشهود به مضاف بر. سعادته لا يورث حجه  
عن إمامه الثاني. أنه لو وجد سبب فأقامها، إنها له بعد ما صار مضافاً عليه، فإنه لا  
يصح، ما أتت به لأن لم يوجب رواية ملك الناس عن مصر به. فإنه لو وجد يديه  
أحدهما، ولم يثبت إمكان لأحد عنه، لأنه حينئذ الأول. يمكن لتسليم إمكان  
الأخذ، فببسته من هذا الوجه بيع المودع الوديعة قبل التسليم، وأنه لا يصحح سبب  
ضمان. فكذلك هذا

وإن دفع بي الأثر غير قصده. صار ضماناً لتسليم، لأنه صار دفعا ملكاً أثلياً  
إلى الأول غير أمر الثاني، وأنه سبب للضمان، صار ضماناً

فخرجوا بين هذا وبين الإقرار بالقصبة إذا أقر أنه عصب العبد صر هذا، ثم قال  
عن. من هذا. فإنه يضمن لذاتى عصب العبد، وإن دفع العبد إلى الأول قضاء. وهذا  
قالوا إذا دفع بورث الثالث إلى الأول قضاء. فإنه لا يضمن شيئاً، والفرق أن يجعل  
الدفع إلى الأول عفو، وهو مكره من دفع كالأول. وهذا دفع إلى الأول عفو  
مسألة للعصب لو هب العبد أقر قبل الدفع إلى الأول، فإنه يضمن عصب العبد

ج ٥٢ - كتاب التوضيح - ٣٩٦ - الفصل ١٥ - الإقرار بالوحيه من الوثيقه لولا ان  
 تلاميذ لا ينفرد به عصبه لمدس الثاني . وبعد عشر من رده ما هلك منه ، فكان عليه  
 ودقيسته ، وهذا هو هلك ان يركبها في يد القلوب ، ان يدفع بسبب في الأول ، لا  
 يعنى لثاني سبب ، لأن سرقة كانت أمانة عند القلوب ، فلاب ، فلاب ، فلاب يعبر  
 صمعه ، والأمر لا يعنى الأمانة لا بالتحقيق ، ونم يوجد منه بعد د هلك ان يركبها  
 هذه ، فكذلك إذا دفعه إلى الأول نصيب .

ثم إن محمد بن حبيب الله بن محمد بن الإقرار بالوحيه . فقال إذا لم يخرج إلى  
 هذا القدر رديعه عنه ، فلاب ، لا بل إعلان ودفع العبد إلى الأول نصيبه ، و  
 يعبر فضله ، فلاب يعنى في ربه العبد في التحليل ، وهذا هو دفع القلوب إلى  
 الأول نصيبه ، فلاب يعنى في ربه العبد في التحليل ، وهذا هو دفع القلوب إلى  
 هذا القدر رديعه عنه ، فلاب ، لا بل إعلان ودفع العبد إلى الأول نصيبه ، و  
 ونم يجعل القلوب تذهب فلاب

والمرق أن الوديعه ماله عند الوديع . وقد اشترى حفظه بعض الوديعه . ولا أثره  
 الأول . صار ترك حفظ على الثاني ، صار فلاب ، لا بل إعلان ودفع العبد إلى الأول نصيبه ، و  
 الوديعه . والقول الأول صار ترك حفظه على الثاني ، لا أنه لم يكن يتم حفظها على  
 الثاني ، فقد الوديعه ، ثم يصير صاحباً ترك حفظه ، ألا ترى أن من سرق علم سرقة ،  
 ثم في سرقة سرقة ، لم يكن له سرقة سرقة ، فلاب ، لا بل إعلان ودفع العبد إلى الأول نصيبه ، و  
 إن أخذ القلمه ، ثم وضعه في موضع آخر ، ولم يبقه ، فإنه يصير صاحباً ،  
 ولم يبقه ، فإنه يصير صاحباً ، ولم يبقه ، فإنه يصير صاحباً ، ولم يبقه ، فإنه يصير صاحباً ،  
 الحفظ . وبين أن يكون سرقة السرقة أنه يمكنه حفظه أم لا ، وهو كان معه ، ثم وضعه كان  
 صاحباً ، لأنه لم يكن صار منصرف حفظه سرقة ، عاد ترك حفظه ، لا بل إعلان ودفع العبد إلى الأول نصيبه ، و  
 هذا ، فلاب

٥٥٨ - وهذا الذي ذكرناه أن كان الإقرار لسان مفصلاً عن الأول ، فلاب  
 إذا كان مفصلاً عن الثالث ، فلاب يعبر بهما في حقه ، فإن رث الكلام معروف على  
 أنه إذا كان في آخره ما يصير حكم أوله ، ألا ترى أن في الآية من هو في الآية  
 وآخرها ، فلاب يعبر بهما في حقه ، فإنه يمكنه حفظه سرقة ، عاد ترك حفظه ، لا بل إعلان ودفع العبد إلى الأول نصيبه ، و





أوصى أهلاً به له ، أحد بآخر به من حاضر ثلثه ما هي به

فرق بين عدد ووصية ، أقر لحاضر بقى ، فإنه يؤخذ كل ذلك من نصيبه ، والفرق بينهما هو أن الأول يجعل نصيب الحق في الميراث حصصاً ، وقد عدل الاستيفاء من نصيب الجاهل بجهوده كالهالك من حيث الحكم ، ولو هلك همه الشركة ، فإن التعريم يأخذ من الباقي جميعه ، ولو وصى له لا يأخذ جميع الثلث من النصيب الباقي ، وإنما يأخذ نصيب الثلث ، وهو ثلث النصيب الباقي ، فكذلك عند ، وإنما حصل حكم في الهلاك الحقيقي من الوصية جميعاً ، ذلك لأن الأصل أن الحال لم يتركه من هلك حصته ، وفي البعض ، منه يجعل الهلاك على الشركة ، والسامى هي الشركة إذا فسدت الحقوق ، فأما إذا كان أحد اثنين مطلقاً ، والآخر مؤجراً ، فإنه يصرف الهلاك إلى المؤخر حتى كمال نصيبه إذا كان فيه ربح ، وفي هيب ، من منه ، إذا كان ذلك يصرف إلى الربح خاصة ، لا إلى الربح ورأس المال ، لأن المال مقدم على الربح

وإذا ثبت أنه الأصل لنقول : حق التعريم مقدم على حق الوارث ، حقيقةً وحكمًا ، فما حقيقة فلا بد من مقدم على ميراث ، وأما حكمًا فلا ، التعريم في تركه ليس معتزلة الوارث ، حتى يسقط اعتبار تقدم حقه من حيث الحكم ، وذلك لأن ، من التعريم إن كان شيئاً في الشركة إلا أنه لا يثبت شيئاً من الشركة بينهما ، بخلاف الوارث ، وذلك لا مرد له حق التعريم مرددة إليه ، بخلاف الوصية ، فإن حق الوصية به وإن كان متصفاً على حق الوارث إلا أنه سقط اعتبار تقدم حقه من حيث الحكم ، لأن الوصية به بالتكليف يترك له الوارث ، لأن حقه شائع في جميع الشركة كحق الوارث ، ومنه بعض الشركة يعينه ، ويرد له حق الوصية به برده ما لم يثبت كحق الوارث ، وما صار كالوارث من كل وجه صار حقه مثل حقه ، فسقط الحقوق ، صدر الهلاك على الكل

قياس التعريم من مسألة الوصية له أن تكون الوصية بمال خاص ، بأن الوصية ينطوئ هذه الاعتماد ، وهي ثلاثون : فثلث من عشرون ، وفي عشرة ، وأربعة عشر ، يخرج من ثلث ماله ، وهناك بعض الوصية به للمسرة كلها ، ويصرف الهلاك كله إلى من الوارث ، لأن الوصية له على الخاص ليس بميراث الوارث ، حتى يسقط اعتبار تقدم حقه ، فإن حقه ليس في جميع الشركة ، فإن حقه في مال خاص ، ولا مرد له حقه من المال غير لأهله ، وإذا

لم يصر بمحنة الورثة، وحب اعتجار تقدم حقه على حق الورثة، وإذا عاك شي، من المال لشرك به بين الورثة، بصرف الهلاك كله إلى المؤخر حقه وهو حق الورثة لا إلى المتقدم حقه.

وإذا أقر أحدهم بودعته بعينها، وذلك في نصيبه، وكذا الأخر، فإنه يؤخذ ذلك كله من المقر لأنه لو أقر بدين على الميت استوفى الكل من نصيبه، وإن كان الدين شائعاً في جميع الشركة في نصيبه ونصيب شريكه، فإذا أقر بودعته بعينها والعين كله في يده خاصة لا يأخذ بجميع ذلك من أولى توصيته أن المقر مؤخذ بإقراره على حسب ما أقر به، وقد أقر أن جميع العين المقر له للمتر له لا عن له به يؤخذ به، وإن أقر بودعته مجهولة يستوفى الكل من نصيبه؛ لأن الإقرار بودعته مجهولة إقرار بالدين، ولو أقر أحدهم دين، وجد الأخر ليس أنه يستوفى الكل من نصيبه؛ كذا هذا.

١٠٥٩ - روي أن أحدهما قال بشركة كفت بينه وبين أبيهما، وكذب الآخر صحيح إقراره في نصيبه، ويقسم ما في يد المقر بينه وبين المقر له، بعد ذلك ينظر إن أقر بشركة النصف يأخذ المقر له ثلثي ما في يد المقر؛ لأنه إما يأخذ بإقراره عن حسب ما أقر به، وقد روي أن حق المقر به ملاحقه؛ لأنه روي أن جميع الشركة بين المقر له وبين أبيهما نصفان للمقر به سهم وثلاث سهم، ولما كانت الأب صار ما كان لمصت بين أخيه وبين نصيب لكل واحد منهما نصف سهم، فقد روي المقر أن حق المقر له ملاحقه، وأن حقه مثل نصف المقر به لصير ما في يد المقر لثلاثاً وثلاثين المقر له بالشركة ولثلاثة لأبي المقر، ولا يأخذ المقر له من الجاهل شيئاً؛ لأن إقرار كل مقر بصح لى حقه، ولا يصح في حق غيره.

٢٠٥٩ - ويظهر هناك فقهاء جميع صلات، وبرك بكن، فأقرت إحداهما بأخ مجهول، وكذبها الأخرى، فإذا الأخ المقر له يأخذ من المقر؛ ثلثي ما في يديها؛ لأن الآية المقر وعمت أب حقه ملاحقها، وحققها مثل نصف حقه، فأخذت بإقرارها على حسب ما أقر به، فكذلك هذا.

وقائل أن يقول ينبغي أن يأخذ المقر له نصف ما في يد المقر؛ لأن من حجة المقر أن يقول جميع شركة الميت بينك وبين أبي جدك، فميت أبي جدك الميت لك.

والنصف لنا، لأن الحق ما جعلنا شركاء فيه، فإما أن يملكه، أو أن يملكه نصفه، لا  
كذلك حكماً محمداً، فهو ذلك نصف ما تركه أبيه حصة كان من نصيبه لا  
محمداً لأن الأصل في المال الميراث، وإن ما هناك بينك وبين السمكة، وما بقي يبقى على  
الشركة إذا لم يكن أحدكما مقدماً على الآخر، كذا هو

٢٠٥٩٢ - هذا إذا كان أكثر له ميراثه النصيب، كما في الآية، لا شركة القتل، ومن  
الميراث ما أحده نصيب من يده، وذلك لأن القدر أعظم من الميراث، مثل حصة ما أقر له  
شركة مثلاً، لأنه رغم أن الجميع ما تركه الميت بين العديم وبين أبي الميراث للميراث له  
القتل، وذلك سهم، وثلثان وذلك سهمان للآب، فلهذا كانت حصة ذلك بيني  
وبين أخي سهمان مثل واحد منهما سهم، فقد أقر له حصة من حصة، ولكن ما في يده  
بشيء لمعان، ولا ما حد شيئاً من يد الميراث، لأن الميراث لم يصح لي من الميراث، وإنما  
صحيح في حقه

ولفائز أن يقول يسي ما أحده ثلث ما في يده، وذلك أنه رغم أن جميع ما من  
الآب وبين الميراث له وبين يده أثلاثاً ثلثه لميراث له، وثلاثة لأخيه لا النصيب الذي في  
يد الواحد حصراً، كما حكم في بقدر مسدود الحق منه، بعد ربي، وذلك حصة، ولم  
هناك حصة، كذا أمر به من النصيب الباقي ثلث لا حصة، لأن المال مشترك ما هناك منه  
منك على الشركة، وما في يدي على الشركة إذا لم يكن حق أحد السريكين مقدماً  
على حق الآخر، كذا هو

٢٠٥٩٣ - ومن المنسب المحسن من يده حصة الله في كتاب الاختلاف ما من  
وجل، وترك ما، فأنتم لا يرثون أباه أو وصي لهذا، ثم كان، لا، بل وصي لهذا  
الآخر، قال أبو يوسف حصة الله النسب للأب ولا شيء للآخر، لأن يكون الآب  
دفع لطلب ميراث حكم القاصي، فيصير للثاني ثلثاً آخر، وهو ثوب من حصة، حصة  
الله

وذكر محسن من أبي ميثاق هو أبي يوسف وحسن الله من هذا القول، فأوجب  
للثاني ثلثاً آخر، ودفع إلى الأول بحكم الوصية حكم أو لم يدفع وصية حصة  
في الرجوع

[illegible]

## الفصل العشرون

## في الشهادة على الوصية والمرجع حسب

ويدخل فيه الشهادة على المتق في المرض الذي هو في معنى الوصية

٢٠٥٩٥- قال محمد رحمه الله: ويجوز شهادة رجل وامرأتين على الوصية

وعلى المرضي به، والله، تهور الشهادة على الشهادة عليها

ولما أشهد الرجل امرأته وصيه، ولم يقرأها عيسى، ولم يكتب بين أيديهم، وعيا عناق وإقرار، من يومئذ، أن الإشهاد لا يصح سواء كانت محسومة أو غير محسومة، وذلك لأن من شرط صحة الإشهاد أن يعلم السامع أن أشهد عليه أقوله تعالى: ﴿لَا تَشْهَدُوا عَلَىٰ مَنْ يَكْفُرُ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا لَكُمْ﴾ علم<sup>(١)</sup>، ولم يسم السامع من، ما شهد عليه: لأنه أشهد على ما في الكتاب، ولم يعلم ما فيه لأنه لم يقرأها عيسى، ولا قرأها الشهود، ولا كتبها بين أيديهم حتى يعلم الشهود ما فيه، وإذا لم يعلموا ما في الكتاب، يجب أن لا يصح الإنهاء

فإن قيل: إن لم يصح الإشهاد على ما في الكتاب، لأنهم لم يسموا ما فيه، يجب أن يصح الإشهاد على إقراره بالوصية، وإن كان المرضي به مجهولا، ويرجع في القيل إلى ورثته، حد كتب قالو في رجلين شهدا على امرأ، حل به ما فيهما لقول من كان كتابا، منه نقل الشهادة على إقراره بالبيع يبيع في الجواز، ويرجع في البيان إلى البيان، وإن لم يسم الشهود ما في الجواز، مكنت حد.

قلت: إن جهالة المقر<sup>(٢)</sup>، إن لا يمنع صحة الإشهاد على الإقرار إذا كان جهالة المقر به بما لا يمنع الإنسان، كما في مسألة البيع التي أوردتها، فإن جهالة ما في الجواز مقتول

(١) سورة الأنعام، الآية ٢٨

(٢) سورة الفرقان، الآية ٨٦

(٣) حكاه في مسحه نظامي

إن لا يجمع صحة لأشياء، فلم يجمع صحة الإقرار، فكانت شهادته بمرأى صحاح،  
فقط، الشاهد، في قوله: إن الشهادة للقرينة مما يجمع صحة لأشياء، فإنه يجمع صحة  
الإسناد على الإقرار، ويكون لشهادته بمرأى أو لغيره، فإن جازم أو شهدا على الإقرار  
وجازم، دون من قال شهدا، لا لا تصل هذه الشهادة وإن كان له بغيره الإقرار، لأن  
شهادته المقتضية على هذا الوجه، يجمع صحة الإقرار، فجمع صحة الإقرار، ويكون المشهود  
به إقراره بسند

٢٠٥٩٦ - زاد ثبت هذه صحة لو كان الوصي له معلوف إلا أن الوصي به  
مجهول، وشهدوا على إقراره، وبوصلة له تقيا هذه الشهادة، ويرجع في البيان إلى ورثة  
الوصي، لأن جهل الوصي به، فإن كان الوصي له معلوما لا يجمع إقراره، فجمع  
الإقرار، فكانت الشهادته بمرأى صحيحة، فتثبت الشهادة، وهذا الوصي له مجهول لا  
علم له بالشاهد، والوصي به مجهول بهما لا يعلمه الشاهد، وبشهادة الوصي له صحة  
الإشهاد، فثبت له الوصي سب ماله لولا أحد من عرض الناس كتاب الوصي ما طقه، وفيه  
مع مثل هذا جهالة الإقرار، مع الإقرار أيضا، وقال المشهور به الإقرار، فثبت له  
لم يثبت هذه شهادة، لا على الإقرار بموصيه، ولا على غيره، في الإقرار

٢٠٥٩٧ - فروى أبو يوسف رحمه الله في هذا، وبين القاضي إذا كتب كتابا على  
قاضي حضر، وشهد شاهد به أنه كتبه وختمه، وبه يعتم الساعد ما في الكتاب...  
صح الإشهاد عند من هو شاهد عند القاضي المكتوب إليه أن هذا كتاب قاضي فلان  
وختمه، فإنه يثبت منه، الشهادة عنه، إلى به صف رحمه الله استحسن، والفرق له أن  
القاضي في كتاب القاضي أن لا يجمع الإشهاد، لأنهم لم يعترض من في الكتاب كتاب  
هذه المسألة، لأن تركه، فثبت في كتاب القاضي لنفسه، لأنه قد يكره في كتاب  
القاضي إقراره، بخلاف على القاضي إقراره، وصلى به صح الإشهاد لانه  
من الإعلام، ويعد على القاضي إقراره، لأنه إقراره، فيصير الأمر على القاضي، وما  
صالح على الناس، مع حكمه، وهذا المعنى معدوم في المحكوك، لأنه لا يثبت فيما  
يعقد إقراره، وهذا، فثبت في الإشهاد إذا لم يعلموا في المحكوك لا يثبت  
الأمر على الناس، فثبت له ما يقاس

٢٠٧٩ - حد الغزو فربما إذا لم يعلم المساعد من الكتاب، وما إذا جسدوا ما  
 في الكتاب، فهو يصح لإشهاد، لأنه وجد شريح صحاح لإشهاد، وهو علم ما في  
 الكتاب، ثم علم بـ فيه إن يقع بأشياء ثلاثة. من يعرفه من خبره عليهم حتى يعلموا ما  
 فيه، أو يأن يكتب بين يديه، ويقول لهم: أشهدوا ما فيه بعد ما عمنوا، أو يأن يعرفوا  
 لشهود الكتاب على الخوص، ويقولوا له: أشهد عليك ما فيه، فيقول نعم: لأنهم  
 غيب الكلام بعضهم إعادة ما سبق من الكلام، وإذا تضمنوا ما سبق من الكلام،  
 صار كأنه يعرف من الكتاب عليهم، ثم قال لهم: أشهدوا به، والذين على أن نعم  
 غيب الكلام بعضهم إعادة ما سبق من الكلام، قال له تعالى ﴿لهم وجنتهم ما وعدت  
 ربكم حقاً قالوا نعم﴾<sup>١</sup>، فصار كما هم قالوا كذا وجنتهم، ثم روي خبر.

فله الإفادة، أنه لا يورد عده، ولا يورد له أشعة عده، ولا يورد له عده، بل  
 بهم، وبهم يرضى، من يصح لإشهاد؟ فهذا على وجهين: ما أن يكون به عده، بأن  
 كان في نفسه عده، أو به يكن به عده، ولا لم يكن في نفسه عده، بل أن لم يكن به  
 عده، فإنه لا يفسد الإثارة، ولا يجعل ذلك قسراً، لأنه شهادة مدبر عن النطق.  
 فإنه لا يصح إيجاب إلا بعد المعجز عن النطق، ولا يحضر عن النطق، ثم يكن عده، فلا  
 يحضر الإثارة، ولا يجعل قسراً، فكانوا كاشمين لما كان يدلس لما، لا يكون له خبره  
 حالة التهمة على استعمال ما، فكله عده.

فأما إذا كان له عده بأن كان في نفسه عده، أو حسمه، فإنه به يعلم ذلك ولم يدم.  
 فيه لا يفسد إثارة في نور علمنا ما رخصهم الله، وهذا سماعي رخصه الله، فيفسر  
 إشهاد، ويحصل برأ، وروي عن أبي يوسف رخصه الله في حد، وأنه الأصح، مثل  
 قرب الله في رخصه الله.

وأما إذا كان له عده، فإنه يفسر إثارة، فاختلاف شيوخ رخصه الله في  
 على قول علمنا ما رخصهم الله، منهم من قبل لا يفسد إثارة، ولا يفسد بالآخر من في  
 إثارة ذلك دونهم، ومنهم من قال: فإنه يفسد إثارة بعد في الآخر من.

فأما من رخصه الله في مسألة إلى أن الإمامة وحدها من عجزه عن النطق،

فوجد أنه يوم معاد النسي كذا في الآخر من مذهبنا من العبادة من النظر متى تحقق يستوى فيه العارضي والأصلي فيما علق صحته فالحق، ألا ترى أن العجز عن القراءة من تحمي يستوي فيه العارضي والأصلي، فقلته كما يجوز بالآخر من الصلاة بغير قراءة لعجز أصلي، يجوز صلاة الذي لم يقرأ بغير قراءة، وإن كان العجز عارضا، وكذا الأذى كما يجوز صلاته بغير قراءة، والعجز أصلي، يجوز صلاة العارضي، إذا صلي القارئة فقد سوي في ذلك القارئ من العجز الأصلي والعارض

مع أحمد من العبادة إذا كان أصلي بأن كان أحسن، فإنه يوم أشد منه مقام عبادته، فكذا إذا كان العجز عارضا بأن اعتزل السنة وجب من يوم أشد منه مقام عبادته، بهذا تعلق السادس رحمه الله، وبه ظاهر.

فأما أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله فقد ذهب في ذلك إلى أن الإشارة بطلان الطلوع، وأما بطلان البدر حالة اليأس عن الأصل وهو انقطع كما في القراءة والبطيخ، وهذا لم يقع اليأس عن التعلق في حقه، علائم من الاستدراك بمصاحبه بخلاف الآخر من عزائه مع اليأس عن التعلق في حقه، فثبت الإجازة معه النص بخلاف ما نحن فيه

ومن حديث هذه العبارة يقول: وإن خالف المصلحة في سببه لا تقوم الشارحة مقام عبادته؛ لأنه لا يقع به اليأس من التعلق، وعظم من يقول: بأن انقضاء أن لا تقوم الإشارة معان السطر، لأن لإسارة محضه يجوز أن تكون من هذه بدلت لإجرائه، ويجوز أن تكون من هذه شئت آخر، فكتاب التمسك في الآخر من أن لا يعمد للإسارة معان التعلق إلا فأنترك التمسك من الآخر من؛ لأنه تقدم به إشكالات، وعين سببه، فبالاحتمال عن إشكالاته، فثبت معان السطر، وهذا لم يتقدم منه إسارات إذ لم يطل ذلك منه حتى يحل إشكالاته، فثبت إشكالاته لا ترجيح لأحد الاحتمالين من الآخر، حتى لو حدث العقلة واحسن، ووجد منه الإشكالات، وعقبات إساراته، فبالأشياء يوم مقام التعلق كما في الآخر من، وهذه العبارة أصح، وقد روي أبو عمرو الصنفاني عن أبي حنيفة رحمهما الله مثل هذا

فأما القارئ من سبب جواز أحدهما أنه متى وقع العجز من العبادة، سقطت







قال لفرسانه سي رحمة الله هذا التذرع الى الأول في حقه أسأل لا يتصور إلا  
بعضه لأن لم يصر إلى نصي بالشهادة بالأول فحده نفس بالتذرع بأن النص  
والإحصاء في الأول وحده مع هذا قال بعضهم والمضى في ذكره.

ولو لم يكن له هذه الآية الأولى جلبت عليه دية من بابي لأنه لا يجهل في  
هذه الشهادة لأنهم يبدون بهاد لا يصدقون عن أنفسهم مع ما يبين شهادتهم  
ويحصى فثبتت بالنص وسئل الرتبة للأول.

٢٠٦٠ - ومن ادعى في حق من جلب وقضى الموتى والوصايا ذلك ثم  
عن الميت دية به أحد شهد الأول على أحد بذلك الذين الوعد بشهادته جميع ما  
دعوا إلى الأول لنصي لا به شهادتهما بالقبول على أحد من قبل لأسمائهم  
لشهادته يدعيان عن أنفسهم مع ما لأشهادتهما أساسين جميع ذلك في الأول  
فصدا بهاد الشهادة يريدان أن يبعدا عن النص من أنفسهم وإن قد إدع بشهادته عن  
حده مع ما أن لم يصر معاً فإنه لا يبين شهادته ولا قد نفس شهد به الأول بالقبول  
على نفسه على وجود شهادتهما وعادها غير أنه ولو به شهادتهما بين كل عيسى  
جميع ما دعوا إلى الأول فكذلك إذا شهدوا ولم يقبل شهادتهما ثم بعد ذلك يظهر إلى  
هذا أن نصي من ليس بهاد أن يردهما على الأول نصي لأنهم أمر به أحد الأول  
من أحده من وانه سر بهاد من المخرج عما أحده الثاني بهاد نصي الأول  
ويؤيد بعد أن السر بهاد في ما أن يرجعاً محضه من ثم دفعه على الأول لا  
في جميع لأنهم عما شهادتهما في جميع نصي الأول نصي هو سر بهاد نصي  
الثاني وعما فأنه نصي في السر بهاد نصلا أساسين ولا به حد عند ما دفع إلى  
رحما أن النص ما دفع إلى الأول وأن الثاني خلفه من نصي ما كان حصة الأول  
من المخرج وليس لهم أن يطلب غيرهما وإن كانت حاله هذه لا به حد بذلك عن  
الأول

(١) شهادة المخرج من المخرج موصوفه في الوعد في الأصل ثم هذه الآية عيا  
يرجع ذلك عن الذي دفعه الذي بهاد نصي من الذي يخطي نصي من الذي بهاد نصي  
من الذي يخطي بالانصاف الذي بهاد نصي من الذي بهاد نصي من الذي بهاد نصي  
من الذي بهاد نصي من الذي بهاد نصي من الذي بهاد نصي من الذي بهاد نصي  
في الأول قوله بهاد نصي من الذي بهاد نصي من الذي بهاد نصي من الذي بهاد نصي



وفاذا ذكر في الزيارات وجهان فلهما أو يقرب من الوجهين أو يشهدتهما  
كما لا يجزئ ذكر أحدهما إلى نفسه، فإن ثالث حال يجب بكونه بين العبدية ولا  
يموت شي من ذلك إلى الزينة إلا سيما يشهدان لا تقسم على الأول نصف الصلاة  
وشهادة الامتنان عنه لا تقبل، ويجب أن لا تقبل شهادة من يجب عليه الصلاة على  
الأول، فيجوز الأول من غير سبابة مألوفة، ويعتق أن من يقرأ القرآن لا يقرأه

والمشايء بالقاضي له أقصى ما يمكن من نصيب الأول .. عني أنه به صادر كل واحد من  
الرواية معصيا عنه معتن لأول .. فهو حلتا شهدة له أربع عني سموه وأوجعا على  
الأول نصف المسألة بعد بعض ما صدر الرواية معصية عنه به به به .. ولا يجوز أنه  
يخبر من القاضي به إلى القاضي عليه شيء عموما فإنه لا فيه مقص نصا القاضي  
يقول القاضي عنه .. وقد لا يجوز .. بخلاف ما لو شهد شاهدان بالمسألة وحسب مطلق  
بأنه لهذا وقضى القاضي بشهادتهما مع شاهد وأركان المسألة راجع عني .. حشبه  
للأول .. وأوصي بثلاث مائة إلى .. فإنه يقلل شهادتهما .. بفضل الرتبة بالأول أيضا لأن  
شهادتهما خرج عني رتبة لأول .. وإن لم يشهدا بغير خروج .. فالثاني يكون شريك الأول  
في الثالث .. وقد عني الروايات كلها .. لأن ذلك لو عني شهادة بواحد لا يجوز شيء ..  
من القاضي به إلى الزوجه .. من من مقص عني بمجرد قوله .. أنه بها بخلافه

٢٠٦٤- ونسبها. فثبت ان أوصى بفلان. . . . . وأجاز انقضي له. ثم  
شهد فلان ان أوصى بفلان. . . . . وهو الثبوت. . . . . وطالت  
وحدة الآراء. وقد على روية كتاب "الوصايا" لأبيها بغيره. بجميع النسب. . . . .  
له الثاني على الأول. ونسب له الثاني تحبب عهده. حصل شهادتهما لما في المسألة  
الأولى. . . . . لا في مسألة الأولى مما يشهدان لأنفسهما بصحة "معاينة عني  
أشقي. . . . . وهما لا يشهدان لأنفسهما على الأول بشي. . . . . وأن عسى روية "الزهد" . . . . .

يجب أن لا تفسد شهادة الزور بيننا ، لأننا إن لم يسهلنا لانسهما على لأوس إلا فاعني  
قبلنا شهادتهما بعد دعوى بعض نفوس ، وهو الظن في الشريعة شهادتهما ، وإن لا يجوز ،  
وكذلك إذا شهد بهما أنهما أوصى بعض بعضه سلم ، وهو يخرج من ثلث مائة ، وشهد  
بغير ذلك ترجع عن عني عبده مدعيه ، وأوصى فدفعت منه مائة ، هو الثلث أجرت  
شهادة الزورين

وهذا على وانه كتب الوصية فقام على رواية الريدات ، لا على الاناسي  
قلنا شهدتهم ، عاد المصنف به على القاضي عليه محمد بن دعبل المصنف عليه ، وانه لا  
يجوز ، ثم قال لا ترى انه يوافق لرجل ياتل ، وسعد وريان انه يرجع عنه ،  
وحققنا لهذا الآخر ، انه لم يرد فيه ، تجرت سياقتهم ، وهذا على الروايات كلها ،  
لاناصي قد حدد ، شهادة لا يعود شيء من القاضي به ، من المصنف عليه بمجرد قول  
القاضي عليه ، لانهم لا يسهلون لانفسهم على الأول ،

٢٠٦٠٤ - قال : واد شهد شهداء له الوصي عتق هذه سالم ، وعينه أكرم وهو  
الثالث ، وسعد وريان انه رجع عن ذلك ، والوصي عتق عدد حر ربيعة ذلك خمسمائة ،  
ود شهداتهم ، هي الترجع لا يعمل ، وعلى الوصية عتق اسى مضمولة ، أما على  
الرجوع لا تعمل ، لانهم بالرجوع يحرقون انفسهم نصف اثنت مائة موصودا ، فكيف  
شأنهم لانفسهم ، فلا يعمل شهداتهم على الترجع ، هي الوصية الأولى لشهدتهم ،  
وعتق شهدتهم على الوصية الثانية ، لأنه لا يسهل في ذلك لانهم شهدا على الأول  
بصف الثالث لثني ، يرد نصف شهدتهم الثاني ، به فعل شهدتهم على الترجع  
صار كأنهما شهدا على الثاني ، وسعدا مائة رجوع عن الأول ، به شهدا لثني ، ولم  
يشهدا بالرجوع عن الأول ، كان ثلث مائة ، وهو ألف درهم ينقسم بين العتق على قدر  
حسبهما ، فلان ثلثه يدى ثمنه خمسمائة ، وثقله ثلثي ثمنه ألف ، فبصرف ثلث مائة على  
مائة ، وإذا صار ثلث مائة على ثلاثة ، صار الجميع على تسعة

ثم ذكر ، ان شهداتهم على الترجع هي الأولى ، لا على هي الروايات كلها ،  
وم ذكر ان شهدتهما على عتق الثاني قبل على ساس ، وانه كتب الوصايا ، لانهم  
يشهدان لأحسن عن أحسن ، ولا يجران إلى أنفسهما مائة ، فبها لا يجد الا شيئا من  
الثلث شهدتهما إلى أنفسهما ، فأما على رواية كتب الريدات ، يجب ان تعمل ،  
لانهم يوافقان شهدتهم بعض السبعة على الأول ، وكذلك يعود اليهما بعض ما صد  
معهما عليه بمجرد قولهم ، به لا يجوز

٢٠٦٠٥ - قال : لا شهد شهداء آل المثلث عتق عبدية فديس في عرقه ، وروى  
أحمد بن أبي ، وفيه الآخر خمسمائة ، ولا مائة غيره ، فالتف لمسم بينهما على

ثلاثة أسهم، فيعني من كل واحد منهما ثلثه سبحانه، ويسمى في ثلثي أسهم، وذلك لأن الثابت بالبيعة المأذونة إذا لم يصب كاتب بيع معاينة، ولم يعينه به اعتق عليه في موصي موته، ولا حال له غيرهما، ولم يجر الورثة ذلك بقسم ثلث ماله بينهما على ثلاثة أسهم، لأنه أوصى لأحدهما بألف، وللآخر بمئتمائة، فيحصل كل واحد من مائة مئة ألف، وهما ألف مائة وخمسة مئة، فيقسم ثلث ماله، وذلك بمئتمائة بينهما ثلاثاً، من المئتمائة لدى قيمته ألف، وثلث المئتمائة لدى قيمته خمس مئة، فيعني من ألفي مائة ألف ثلثه، ويسمى في ثلثي مائة، وإذا صار الثلث على ثلاثة، صار الكسب مائة ألف مائة، والذي مائة مئتمائة ثلاثة

قال: ولو لم ينعهم، وبك الوصى بأحدهما الرجل، وبآخر لآخر، ولا ماله له حرمهما، ولم يجر الو. ثمة كان الثلث بينهما صغير، لكل واحد منهما نصف الثلث في قول أبي حنيفة رحمه الله، ولا يضرب الوصى له بالعبد الذي لم يمت ألف درهم بألف درهم في الثلث إذا لم يجر الو. ثمة عند أبي حنيفة رحمه الله، وإذا مضى لم يجر الثلث لا غيره، وفي عني بعد الذي قيمته ألف يضرب في الثلث بجميع الألف، والعتق في هذا يخالف الوصية بالرقبة في قول أبي حنيفة رحمه الله، في أنفاسهما سواء يريد بذلك أن في العتق كان يجب أن يضرب القيمة التي قيمته ألف بقدر الثلث لا بجميع الألف، لأنه موصى به بالرقبة، فهو كالأجنبي الوصى له بالرقبة إلا أنه مستحب أهر حنيفة رحمه الله في العتق، وقال الذي مائة ألف يضرب بجميع الألف في الثلث. وفي الرخصة بالرقبة الوصى له بالرقبة اثني مائة ألف يضرب بقدر الثلث، وهذا سواء في الوصية، مثلاً، موصى به بألف يضرب في الثلث بجميع الألف، لمرو حنيفة رحمه الله يحتاج إلى العري

والعري لأبي حنيفة رحمه الله أن العتق المأذون به لا يضمن العتق، وإذا لم يكن العتق المأذون به لا يضمن، فالإيجاب فيها رد على الثلث في العتق للعبد، لم يخل برد الورثة في حق الضرب ب. محل في حق الاستعانة ميب بضرورة عن الورثة، وإذا بقي الإيجاب في حق الضرب وحت قيمة الثلث بين العبد على المداون كما في الموارث إذا عتق، فأمر الوصية بالرقبة بما يحتمل الصبح بعد ولوعها، فطلب الوصية فيها رد على الثلث برد الورثة في حق الضرب والاستحقاق جميعاً، كـ موصى بمال

المجلة ، طلب الوصي في حق المصوب والامتثال جميعاً ، فكذا هذا

٢٠٦٥٦ - ولي العيون إذا ادعى رجل الثلث وصية ، من لبيب ، فشهد له شاهدين ، لئلا أوصى به بثلث ماله ، وشهد آخر أنه أوصى له ثلث ماله ، وقال أعطوا هؤلاء منه ألف درهم ، يحل للمدعى الثلث ؛ لا ألف درهم ، كما أن الوصي قبل أوصيت له بثلث ماله ؛ لا ألف درهم

### وما يتصل بهذا الفصل

٢٠٦٥٧ - إذا شهد ساهدان أن الميت أوصى لهما الرجعيين سدا العيون ، وشهد الشهود لهما أن الميت أوصى لهما شاهدين سدا العين الآخر ، فاعلم بأن من هذا الجنس قصور لا أحدها هذا ، والحكم به أن هذه الشهادة مقبولة بلا خلاف ؛ لأن كل واحد من الطرفين شهد في لا حق له فيه ولا شركة ، فثبت هذه الشهادة في التهمة

فصل .

والذي إذا شهد شاهدان على رجل في حال حياته وصحة يدعي ألف درهم لرجلين ، وشهد المشهود لهما لثلاثين على ذلك برجل يدعي ألف درهم ، وفي هذا الفصل تحبس الشهادتين بالاجتماع أيضاً ؛ لأن كل فريق شهد في لا حق له فيه ولا شركة ، لأن الذي لا يتعلق به في حالة الحياة والصحة بالإجماع ، فثبت التهمة في هذه الشهادة ، صار هذه الشهادة في هذا الفصل نظير الفصل الأول

الثالث إذا شهد شاهدان أن الميت أوصى بثلث ماله لرجلين وشهد المشهود لهما أن لبيت أوصى بثلث ماله لثلاثين ، فإن شهد بهم جميعاً لا تقل فتتمكن التهمة ، من كل فريق أوجب لنفسه شركة في الشهود به ، فهو الثلث يكون مشتركاً بينهم ، قال الشيخ الإمام وهو الإسلام على البردوي رحمه الله حاكياً عن أستاذه الشيخ الفقيه أبي نصر أحمد بن علي الطوائسي رحمه الله معنى هذا الفصل إما أن يضع الشهود عند القاضي ، وشهدوا على نحو ما قلنا ، فالقاضي لا يعرض بشهادتهم معاً ، قلنا إذا شهد اثنان أو ثلاثة بالثلاث ، وقضى القاضي سداً ، ثم شهد للمشهود بهما بالوصية بالثلاث لثلاثين ، ينبغي أن تكون هذه الشهادة كافيّةً للثلاثين الأولين ،



مطلق النكاح للمشهد بينهما أولاً وثبت القسمة لشهادتين لاثنين ما ذكر

فلا عسر لإسلامهما رحمه الله وسألت القاضي الإمام عيسى بن عيسى عن هذا فقال إن شاء الله الآخر من يكون إثراً بينهما في الأول ما نسبته في النسب ولا يطل القضاء لأولي إلا أنه لا يمانع بينهما يستقيم ما يكون إرضى بهما بالنسب جيباً فلا يكون نكاحاً قال رحمه الله وهذه أصح عسى.

الرابع إذا شهد شاهدان أن نسب أوصى لهما من الرخص النسب، وشهدوا لشهود لهما لآخرين أن نسب أوصى لهما بها المتابع جيباً، فإن شهدوا لأخرين لا يعمل لأبهما بيتاً ثالث في مائة مشترك بينهما وبين الشهود بهما، لأن النسب يكون ثالثاً في متابع كله، فذلك من شهدا عسى لغيره في ذلك المتابع، فلا يفلح

أخامس إذا شهد شاهدان أن نسب أوصى لهما من الرخص بعد العي، وشهدا لشهود لهما أن نسب أوصى لهما من المتابع، لا يفلح لهما من الآخرين، لأنهما أوجبا أنفسهما شركاً في الشهادة

السادس إذا شهد شاهدان أن نسب أوصى لهما من الرخص بغير تألف مرسنة، وشهدا لشهود لهما من الرخص من ذلك، لا يعمل لشهادتهما، لأن الحق لا يثبت في كفة، وإنما يثبت في غير، فبغير التألف مشترك بينهما، فيوجب بهما في الشهادة

السابع إذا شهد شاهدان أن نسب أوصى لهما من الرخص على هذا الميثاق، وشهدا لشهود لهما أن نسب أوصى لهما من الرخص على هذا الميثاق، دعوى دون أي حصة ومحمد بن عيسى الله يقبل هذه الشهادة، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا تقبل، وهي مسألة الجائع الصغير

ووجه قول أبي يوسف رحمه الله أن كل واحد من الرخصين يجب أن يشهد لصاحبه شاهداً له من وجه، فلا نفس هذه الشهادة كما لو كان يشهد به في الشهادتين وجهيه بالثالث ووجه واحد، وهذا خطأ، لأنه إذا لم يكن سهم مشترك في أصل الثمين، فما يقضيه أحدهما من مال العهرم الميثاق، للآخر أن يشارك فيه، بهلالاً، أو شهادة ثالث في حالة حياء، لأن كل واحد أخذها حالاً، فلهما، ثم يكن للأخر أن يشارك فيه، فلم يشارك واحد منهما في شهادة لصاحبه به، فلهما، والله أعلم

و حسبما أنه شهد كل واحد من الفريقين لصاحبه بدين لا شركة له في ذلك الدين، فوجب أن نقبل هذه الشهادة، كما لو شهد بذلك حالة الحياة. بينا أن دين كل فريق إذا وجب على أحد بسبب على حدة، و بدينات من وجب لأسر على واحد مسيرين محتجزين لا يجب بينهما شركة في الدين حتى إذا ما بقعه أحدهما لا يكون للأخر أن يشاركه فيه، ولهم، قد هذه الشهادة حال حياة المسيور له، أن قرنه، إن ما أحدهما أحدهما فلا خير أن يشاركه فيما أخذه، كما لو كان الدين مسرًا، ذلك الشركة ليست تحت إسهادهم، وإنما ثبت هذه الشركة حكمًا لصهي الشركة بدين أنه إذا كان في الشركة سعة ما يأخذ، أحد الطرفين يس للفريق الأخر أن يشاركه في ذلك، وقد يجوز أن يثبت الشيء حكمًا بعينه، وإن كان لا يثبت مقصودًا بعينه، في الركنين وهو غائب يثبت حكمًا بعينه، ولا يثبت مقصودًا، فكل هذا، بخلاف مسألة الوصية بالثلث، لأن كل فريق شهد لصاحبه بما لم يشترط فيه وبين صاحبه بدين أن المال، وإن كثر لا يميّز الشركة بينهم في الثلث، وهو حال كثرة المال لا يستبرهم شركة فيما يأخذه كل واحد منهما، وإنما ثبت الشركة حكمًا فليس للحال لا إسهادها.

ثم إن محمدًا رحمه الله ذكر في الجامع الصغير أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله نفس هذه الشهادة، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا تقبل، وهكذا ذكر اختلاف في السوط على هذا الوجه، وذكر الخصاف رحمه الله في آداب القاضى أن على قول أبي يوسف رحمه الله تقبل هذه الشهادة، وعلى قولهما لا تقبل. والمختلف الروايات في التواتر، والصحيح ما ذكره في الجامع الصغير والسوط.

الثامن إذا شهد سعادان لم يلحق بدين على إهنت، وسعد انشهود لهما بالدين على أيت لمع الشاهدين، فهو جابر، وهذا متقدم جميعًا، وهذا أعرج لا يشكل على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، لأن الشهود بهما من شهدائين للشاهدين على أيت فقبل شهدائهم، فلا يقبل شهدائهما، قد شهدا بالدين لعبر الشاهدين كان لولي، وإنما الإشكال على قول أبي يوسف رحمه الله، وذلك لأن على قوله لو شهد

مجهوداتهما كانت عديده ، و حتى انهم قد نقلوا جهودهم الى جانب من الضيق فلهذا يسميها  
 المشايخ ، فيقولون لا يعمل سجدتهم بغير الاستعجال ، و هو ما وجدته في بعض من مشايخ  
 السني ، فيقولون : من غير ان يسميها ، فانه انما سمى سجدته سجدته لانهما في ذلك  
 السجدة ، لان من سمى بها في الغربى الاول ، شهد على انك من جنس من لا يسمي السجدة  
 بغير ما سمى به العرب السجدة ، فليس نقاسي للسجدة لكونها سجدته ، فلهذا سمى  
 السجدة باسم من جنس غير الله ، و هو في قوله : لا ، ان السجدة هي التي هي  
 السجدة في قوله : لا ، ان السجدة هي التي هي السجدة ، و هو في قوله : لا ، ان السجدة هي التي هي  
 السجدة في قوله : لا ، ان السجدة هي التي هي السجدة ، و هو في قوله : لا ، ان السجدة هي التي هي

[illegible]

۱۹۶۸- لی عسکری میر علی بی بی رحمہ اللہ، بی او سی،  
پہلے ورژن، ۱۹۶۸، لکھنؤ، اے بی ڈی، بی بی سی،  
ککلی، ۱۹۶۸، لاہور، بی بی سی، ۱۹۶۸، لاہور،  
انت، ۱۹۶۸، لاہور، بی بی سی، ۱۹۶۸، لاہور،  
۱۹۶۸

٩-٦-٩ وپ ایسا روئے اس سلسلہ عی محمد رحمہ اللہ رحا مائے  
 • ملک بالا ارجہ دادی رحا عی عوام بہ سہرہ ازہ اللہ یغیوہ بک ایشہ

صيرته. وقضى له، فقال، فأمر الابن أن يقرأ أوصى للشاهدين بيت ماله، وأمر بهما  
بدين، قال لا يضل شهدتهما. لأنه أمر لهما بعد الفصاء، ورواها لهما بذلك بعد ما  
شهدا قبل الفصاء. فسهاتهما باطلة.

قال في الكتاب ١ : إنه لو شهدا له ابن ابنت، ثم أقر الابن للشاهدين أنهما  
أخوته لأسه، وأدعيا ديت، أو أسكر إلى كتاب إقرار الابن بالأخوة بعد الفصاء له، لا يطل  
الفصاء والشهاد، إلا كان قبل الفصاء، يبطل الشهاد. كذا هنا.

٢٠٦١٠ - وفيه بعض رواية الحسن بن زياد عن أبي خنيفة رحمه الله شهد  
شاهدان من بيت أوصى بدين بذرهم. وشهد لشهرا لهما أن أيت أوصى للشاهدين  
الأول بذرهم لأنفس. ولو شهد شاهدان لمجلين بذرهم، وشهد لشهرا لهما  
لشاهدين بذرهم، أو بذرهم، فبطلت.



وصية الثمانين: نصا فان حلف وسمادين فدان، ورحمهم الله بطور، لأن وصيته لا ينجح وجوبه تحت القسم، إلا قرى أن من قال لامة أنه انت و امر دحي لدر من ... أي طمو، نطقا مخاطبه في الحال بقوله انت، وبعض حرق بشره، ومن دخل ... أي، إلا قرى ان مر قال من دحا من ... أي اندر طائق وفائنه، طبعه خلاه للحال و حده، ياد، دحلب للذكر أخرى

وفي الحدس في مقدم ورحمهم الله لا يعنى وهو قد إبراهيم ليعنى رحمه الله، وقال جابر رحمه الله: إن كان لأوصى بقمعه و حده، كان يمرض بعض فلان كذا درهم، وثلاثي لعمري، أو در ... وسطى فققر كذا، فإنه لا يعنى وإن لم يكن لأوصى دفعة واحدة، بل أوصى بغيره، ثم لوصى له حسنا، ب قال بعض لعقراء، وكذا يعنى، وهذا التفصيل حسن لأنه لا يهيبه الفرق بين الوصية وبين مسألة الطلاق التي ذكرناها

٢٠٦٦ - رجلان وصى كل واحد منهما الفقراء لزمته شدة، ورحى تغير له قوله شيئا يدفع به وصية كل واحد منهما، وإن أراد مني أني درهم، فإن كل موتها مائة، لأن الفقراء ثلاثة وهو يتغير عند موتها

٢٠٦٧ - وصى بثمان مائة من مائة وكان من حباه رجلا عب، ثم انتصر بعد موته، فدفع الألف إليه جاً وقتله لو حصص، فقدر لعقراء هذه السكة و شيئا بساتها لم يضر؛ لأن من له من الناس صدر كانه عيسى: فلا به حل في الوصية غيرهم ولا كذلك في الوصية الأولى.

٢٠٦٨ - في ربايات الشافعي وهي غنائم مصلية، أو أوصى لعقراء، وتقوم معني بتمه لكل واحد من ذلك المهر سهم، ويهرب لعمري، كلهم يسهم، وإن وضع سهمهم المهر، عند غير واحد جاز لا خلاف

٢٠٦٩ - فإن أوصى له مائة موصح كذا، أو وصى بغيره، أي له، فإن كانا يخصصون يهرب لكل واحد سهم سهم، وإن كثر لا يخصص بغير سهم واحد، ويجوز وضع ذلك عند أحد سهم عند أبي يوسف رحمه الله، لأن ذكر الفقراء ذكر حسي، وقد محله رحمه الله لا يجوز أن يوصح لأكثر إلا أن يوصح لأكثر







رحمة الله يقسم الثالث باسم على ثلاثة أقسام : واحد على أسمه يستقيم ، فإن اسم الفقراء عند تناول الواحد ، وكذلك اسم المساكين يتناول الواحد ، فكان هذه المستحقين ثلاثة ، قال أبو يوسف رحمه الله : ولما أنا قاجل ثلث ماله على سبعة : سهم لفلان ، وسهم للفقراء ، والمساكين ، فأبو يوسف رحمه الله جعل الفقير والمساكين اسماً واحداً من حيث قلبي حتى جعل نصف الثلث لفلان ، ونصفه للفقراء والمساكين ، فكانت أوصي بثلث ماله لفلان والفقراء أو لفلان وللمساكين

ولا خلاف أنه إذا أوصي بثلث ماله لفلان والفقراء والمساكين ، أو لفلان والفقراء أو لفلان به يعتبر كل اسم على حدة ، ويعطى لكل مسمى سهم على حدة .

وجه قول أبي يوسف رحمه الله : إن الفقراء والمساكين إن كانا اسمين مختلفين لفظاً ، فهذا اسم واحد معنى ؛ لأن كل واحد من الاسمين ينبئ عن الحاجة لا غيره ، فإنا قال : أوصيت بثلث مالي لفلان والفقراء والمساكين ، صلت ماله لفلان وللمساكين صلت ماله لفلان ، أوصيت بثلث مالي لفلان وللمحتاجين ، ولو قال هكذا كان ثلث ماله بين فلان وبين المحتاجين نصفين ، فكذلك لا خلاف ما إذا أوصي للفقراء والمساكين أو للفقراء والرفقاء ؛ لأن الجمع مع الفقير اسمان مختلفان لفظاً ومعنى ، أما لفظاً ، فظاهر ، وأما معنى ، فلأن تليم ينبئ عن زيادة معنى سوى الحاجة وهو أن يكون مستقراً لا أنه له حتى يجوز إطلاق هذا الاسم على الصغير الذي لا أب له وإن كان عبداً ، والرفقاء ينبئ عن كونه قريباً حتى جاز إطلاق هذا الاسم على المكاتب وإن كان في هذه الحروف ، وإذا كان كل واحد من الاسمين يبيح معنى سوى الحاجة كانا اسمين مختلفين لفظاً ومعنى ، فيجب اعتبارهما بحدود الفقير والمساكين ؛ لأن كل واحد ينبئ عن الحاجة لا غير ، فيعتبر اسماً واحداً

وهذا ذهب في ذلك إلى أن الفقير والمساكين اسمان مختلفان لفظاً ومعنى ، فيجب اعتبارهما جميعاً كما ذكرنا في المسائل ، وإنا قلنا : ذلك لأن المسكين من له مال ، أو كس يدفعه عن بعض جوعه ، ولكن لا يملكه ، فكذلك يدفعه عن بعض جوعه ، فلا يطوف بالأطراف ولا يسأل الناس ، وهذا لأن المسكين مشتق من السكود ، وهو الذي سكنت عنه إلى الخرج بأن كان له مال أو كسب يدفع بعض جوعه دون البص ، فيكون شيئاً من وجه جاعلاً من وجه سكنت نفسه بذلك الفقر ، فلا يطوف بالأطراف ولا يسأل

الدمر ، بدل عليه موه نعماني ﴿وَأَتَى الْمَسَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾<sup>(١)</sup> الآية ، عصمت السائل على المسكين والمعروف مبر ، معطوف عليه ، فهذا يدل على أن المسكين لا يسأل ، والفقيل على ذلك أن النبي عنه السلام أحب المسكنة لنفسه ، وامسكته انعموده سرخا التي لا سزال فيها ، فأما المسكنة التي مها سزال ، فهي معموده سرخا ، طلب أن المسكين في حقيقة نفسه من لا يسأل

طلب المغير فهو الذي لا مال له - ولا كسب له أصلا حتى يدفع بذلك بعض جوعه ، يعطى بالأبواب ، ويسأل الناس ، مسمى فقير لا اعتبار إلى شهره ، واحتياجه إليه ، وحظن الاسم معصومه إلى التكامل من الشيء ، والتكامل في الاحتياج إلى غيره الذي لا مال له ، ولا كسب له يدفع به شيئا من حاجته ، لأنه إذا كان له بعض ما يدفع به بعض حاجته يكون محتاجا من وجهه دون وجهه ، فبينت أن المعبر مع المسكين مسلمان محتلمان ، يجب اختيار كل واحد منهما

٢٠٢٦ - وفي التراز : إذا أوصى بوصايا ، وأوصى للفقراء ، وأوصى لنفسه جائز ، صواب مسنده بعد سورة<sup>(٢)</sup> أن كان بين لكل وصيته شيك معدر ، وسجل الباقي للفقراء ، فماله الممنع مصرف<sup>(٣)</sup> إلى الفقراء ، وإن كان يور لكل وصيته شيئا عقديا ، وير أيضا للفقراء شيك معدر ، فماله الممنع مصرف<sup>(٤)</sup> إلى ورثة الوصي ، لأنه ما جعلها للفقراء هي الوجه الثاني ، وفي الوجه الأول جعلها لهم حيث مال وإما في الفقراء .

وعلى هذا ، فإن أوصى بوصايا ، ثم قال - والباقي بصرفي به عني الفقراء ، ثم رجع عن بعض الوصايا ، أو مات بعض الوصايا لهم قبل موت الله من بصرف الباقي على الفقراء إن لم يرجع عنه<sup>(٥)</sup> ما نص

٢٠٢٦ - وفي التراز : سماعه عن محمد رحمه الله ، إذا أوصى ملث ماله لفلان وبوجهه وسعه يعنى ، فإن الثلث بينهم أثلاثا يعطى الرخص ثلث الثلث ، ويحجب

(١) سورة طه ١٧٧

(٢) وفي مذهب ابن موه .

(٣) وفي مذهب طبر

(٤) وفي مذهب طبر

[illegible]

٢٠٦٣- وفي سنة ١٠٧٢ هـ توفي أبو موسى بطلبه هناك على راس سنة، ولما كان  
الثلاث كثر، أخذ به بر سنة، وفتح مرقى في بلاد، ولما كان انتاب ديلا، يوجد  
بفتح الثالث سنة، ثم رتب مرقى له في الثالث نصف الف، وغير من السنة وأما  
ما يشرى به سنة، فحدث إذ قلل ثلث على الفان في حقه، وقد قال أبو حمزة  
ثلاث على الفان، وفي نسخة كان يملأ نصف الثالث من الفان أو كثر، ويشرى  
بفتح الآخر السنة، فأنه يوجد به سنة وروى أبو حمزة كذا في ذلك، قال  
إني ثلث، وللحم كذا في نصف الف، ووضعه للحم

## الفصل الثاني والعشرون

### في الرجوع عن الوصية وما يظنها

٢٠٦٢١ - يجب ان يعلم ان الرجوع عن الوصية صحيحه ، لأن الوصية ثلثيات يطرح القصر مضاف إلى ما رد الموت ، والشيخ الراحل محمد بن حريج ، والمصنف إلى ما بعد الموت أنزل

والرجوع قد ثبت صريحاً ، وقد ثبت دلاله ، وقد ثبت ضروره ، ثم طر حرج صريحاً ظاهر ، والرجوع دلالة أنواع أحدها استهلاك ، وعصى به حقيقة أو حكماً حتى ان من وصى لإنسان يتوب ، ثم فضله ، فحاطه فميص ، وفر بعض الشيخ ، أو لحاط فميص ، والصحیح هو الأول ، أو توصى له بخلق ، فحده وسجده ، أو توصى له بمشقة ، فميص من بعده . هذه التصرفات كلها دلال الرجوع ، لا بد استهلاك للعبس حكماً ، ألا ترى انه زال الاسم . ورائه بعض المنافع ، ولا يرى أن حتى المصوب منه ينقطع هذه التصرفات .

وإذا توصى برحمة ثم صاغ قلناً ، أو خائفاً ، أو ما أشبه ذلك كان رجوعاً ، وهذا الموت بعد أن يوصى برحمة محمد رحمة الله عليه ، لأن هذا استهلاك حكماً حقيقياً ، وهذا . فلا ينقطع عن المصوب منه عن الشر المصوب به ، فأما على قول آخر حقيقة رحمه الله يجب ان لا يكون رجوعاً ، لأن هذا ليس باستهلاك حكماً عتده ، ولهذا كان لا ينقطع عن مصوب منه عن الشر المصوب به ، وهو الصحيح .

إذا ناع ، أو وصى به من رجل ، ثم انصرف فمات ، فبانه سر امت لورثه ، أو وصى لا ميل للموصى به عنه ، لأن اتبع دليل الرجوع عن الوصية ، لأن اتبع استهلاك حكماً ، إذ به برول اتبع عن ميت أو وصى ، وإذا أو وصى بمصده لرجل ، ثم أو وصى بعتقه ، فهذا رجوع عن الوصية لأولي ، وهذا ظاهر ، لأن لمقطع من الوصية بعد ما به غير محكر ، لأنه لا أو وصى بعتقه بعض المد عتقت الثوب بلا فصل ، فيكون ما بعد الموت حال وقوع القصر للبعد ، و حال وقوع الملب بعد الوصى له في رقبته ، و نوع العسر بعدد بمارق وقوع



ج ٢٢ - كتاب الرد ٦ - ٢٣ - الفصل ٢٢ - الرد على المرجعة ما يطهر

مردود الموطأ بسندهم في الرد على خلافه رجع المخططة ومبناها لا لا يستند - خلا  
يستعمله على نفسه هذا

وأما الرد جوع ضروره أن يعبر الموصى به - ويعبر اسمه - لأن الموصى له إنما  
يسمى الموصى به بذلك - وبذلك الاسم - وقد يعبر الموصى به وتغير الأصوات  
اسم الموصى ، لا يكون الاستحقاق بذلك الاسم ، وبذلك الابدان

بيان هذا الأصل في مسائل هادكر محمد رحمه الله في الزيادة -

٢٠٦٢٥ - وحل - يعبر الموصى له بهذا الكفرى الذى في معنى هذا - فلم  
بالموصى حتى صار الكفرى سراً أو طناً أو تمراً - بعد نطق الموصى به - لأنه يعبر  
الموصى به ويعبر لاسمه - لأن اسم الكفرى لا يتناول السر والربح - بشره الاخرى ان  
من فانه يعبر - وصيب لك بهذا الكفرى ، وثبت على السر والربح أو الثمر لا تصح  
الموصى

وكذلك - قال يعبر - وصيب لك بهذا السر - فقد رطب قبل موت الموصى -  
فطلق الموصى به - وكذلك - وأما يحسنه الاستدلال - بعد - ربح - غطاء - وأكتسب في  
طاعونه قبل مرد الموصى حتى صار له غطاء - تعدى الموصى - ولقد رطب الموصى له  
يعتبر في كونه - يعبر به هذا في موت الموصى

وأما الردى بمصير - منعت الحد قبل موته - وأوصى بحظه بلفظه في  
الآخرة - فاصابه نظر - فقد حتى صار له بطلا - أو أوصى به - يعقب دجاجة  
على الفضة حتى آخر جاب الردى ربح قبل موت الموصى - نطق بترتبها - لما طلب الثمن  
الموصى به وثبت

ولو كان التعبير في هذه المسائل بعد موت الموصى قبل حساب الوصية له بعده  
عالمه وصية ماله - ٢ - سئل - لأد الثمن حصل بعد تمام الوصية وعندها - لأد ثمنها  
بالموت - فلا يربح بطلا

مع إذا مات الموصى - فلا يخلو - إله أن ثمن هذا الثمن من القيمة أو موهبه - فلا

كأن قيل القسمة ، فالزيادة نصيب للموصي له ، فلا يصدق بشيء ، لأن متوكة قيل  
القسمة مبني على ملك بيت ، ألا ترى أنه يقتضي مباديها وتعدد وصاياه ، فالوصي  
له يستفيد الأهل مع الزيادة بزيادة القسمة من جهة البيت ، فصار كأن لإيجاب يتناول  
الأهل والزيادة ، فلا يروى الصدق بشيء ، وإن كان هذا التعبير بعد القسمة في كان  
التركة يحدد الورثة تطبق له الوصية وإلا فلا

ولو لموصى به بغير من يملكه ، فلم يبق للموصي حتى صار بغير البسر وصيًا ، ثم  
مات للموصي ، بطلت الوصية فيما صار رعيًا ، وميت فيما بقي سمرًا ، هبارة تلخيص  
بالتكليف إلا إن كان الذي صار رطبًا فربما كرتب ، ورطب أو ثلاثة حينئذ بقي الوصية  
في ذلك استصحابًا لأن البسر لا يخلو عنه شيء ، ولا يعتبر ذلك في بطلان

ألا ترى أنه لو وصى بهذا البسر ، وفيه رطب أو ثلثه ، مات الوصية  
في الكل ، كذا في حالة البسر ، ولو وصى برطب له ، فصار ثلثين موت الوصية  
بطلت الوصية فيما لم يملك من بغير الوصية به وغير الاسم ، وفي الاستصحاب لا  
يطلب بطلان ما زاد أو وصى بعبه ، فصار وصيًا

والفرق أن في مسألة الرطب الوصية به ثم يغير ، لأن الرطب مع التمر حتى  
واحد ، ولهذا جواز أبو حمزة رحمه الله في بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل قليلًا بكيل ، ولهذا  
جواز استبعاد ما ذهب فكان الآخر في التسمية ، والاسم أبهى من بغير ، لأن اسم التمر  
ينطلق على الرطب حتى ما عرف في معناه مع الرطب بالتمر ، فلم يطل الوصية ، فما  
في فصل لعب الوصية به بغير بطلان فكأن ما ذكرنا من الأحكام ، ولا سم أيضًا  
بغير ، وإن تريب لا ينطلق على اللعب كما أن اسم لعب لا يصح على التريب ،  
مطلب الوصية به ، ألا ترى أنه لو عصب عبًا عصب ربيًا لمقطع به حر المالك ، ولو  
عصب رطبًا ، عصب في يده تمرًا ، لا يقطع به حتى الثالث ، بل يصح بين أحد التمر وبين  
التفصيل

فقال ، ولو وصى له بغير ، محال ، فصار كشيء قبل موت الوصية لا تعلق الوصية ،  
وكذا إذا وصى له ، أو وصى له ، فكذلك ، وكذا إذا وصى بغيره

مکتوب علی موت یوحسی سلطان ما یاد از منی که بختری به، بعد از آنکه به من  
مکتوب طافین موت یوحسی حاکم حلب که به (آن هنگام یوحسی به قد بیاض،  
و الاسد قد صغیر، بطنش آه نه، اما هفتا یوحسی به نه نفس، از منم که به منم، آقا  
پور آه حال من بکم خبر دهه شمعچه، چندی که سلطان یوحسی

دار وادو بهی اؤکاله طلب ایشیاق فی توصیفه یز بهی ایشیاقی جلا  
 مع شیه عاوشیما رحاس ایشیاق فی کل مزجیه بیشت توصیفه طلب  
 اؤکاله، و فی کل مزجیه، ایشیاق توصیفه لا یصل اؤکاله، و فی شیه و فی  
 اؤکاله، و فی کل مزجیه، ایشیاق توصیفه لا یصل اؤکاله، و فی شیه و فی  
 اؤکاله، و فی کل مزجیه، ایشیاق توصیفه لا یصل اؤکاله، و فی شیه و فی  
 اؤکاله، و فی کل مزجیه، ایشیاق توصیفه لا یصل اؤکاله، و فی شیه و فی

« ثرى بن بوصلة البيع حتى قال ان باع كسرى على يد الخياط مائة ايه  
فصار من بعد خياط الخياط على سانه والسر على دانه مع ولايه  
هذا الوعد الذي سمي بالبيع بشرط الخياط من بعد خياط  
للثرى من قبل وفرد لا البيع بشرط الخياط من بعد والشرط الاول من  
الحكمه . . . . . فيه يكلف من ادب وجود البيع . . . . . هذا انك لشروط  
الروايت المتصله بالبيع ولا يجوز ان يشرى بالملكه . . . . . على ان العقد  
وقام في الوعد . . . . . على ان لا يكون البيع في البيع . . . . .  
بشرط . . . . . لا يجوز ان يكون البيع في البيع . . . . .  
الشرط فاعلم ان البيع في البيع . . . . .  
الشرط في البيع . . . . .  
بشرط . . . . .

[illegible]



فمن مشايخنا رحمهم الله من قال: تأويل ما ذكره الجامع: أن وجوده كان عند  
 حكمة الموصى له، وهذا لا يكون رجوعاً على الروايات كلها، لأن الإنكار ليس بصريح  
 رجوع، ولكن لما كان مبنياً على حاله في الرد، وإنما ثبت الرد إذا صح الإنكار، ولم  
 يصح الإنكار عند غلبة الموصى به، وهذا لأن إنكار الشيء من باب عارضة، فلا يصح  
 على الثابت، وإذا لم يصح الإنكار، لم يصح ما يقوم به وهو الرد.

وتأويل ما ذكره في المصداق: أن الموجود كان عند حصره، موصى به، وعند حضرته  
 يصح الإنكار، فيصح ما يقوم به وهو الرد، نظيره وجود الودعة يكون مستقراً بحسرة  
 المودع، ويلغو عند غيبته.

ومن مشايخنا من قال: تأويل ما ذكره في الجامع أنه أراد بقوله: لتشهدوا أنني  
 لم أوصي لفلان طلب شهادةهم بالزور، فيكون معناه أنني إذا وصيت به لا أني أستاذكم  
 أن تشهدوا بالباطل، ويكون هذا طلب شهادة زور، لا وجود على الحقيقة، ما ذكره في  
 الوصايا محذور على الموجود حقيقة، فهو الحاصل على قول هذا الفاضل إن الموجود  
 على الإخلاص صحيح لوصفه، لا أن ما ذكره في الجامع ليس بوجود على الحقيقة.

وممن من قال: ما ذكره الجامع قول محمد رحمه الله، وما ذكره في المصداق  
 قوله: في يومه رحمه الله، روي المصنف رحمه الله خلافه، ومن قال في  
 المسألة روايتان: وهو الأصح، وعني هذا يجب أن يكون وجود التوكاليف من توكيل أو من  
 التوكيل، ووجود الشيء من أحد الشريكتين، ووجود الودعة من المودع ووجود  
 التليميز والتأجير من رويين.

وجه ما ذكره في الجامع: أن وجود الوصفة وعد أو صواب كتاب منه من حيث  
 الحقيقة، فإنه قال: لم أوص به له وعد أوصي به له، فكان وجوده كدعائه على  
 الحقيقة إلا أنه يحسن النسخ محالاً، لأن وجوده ونسخه يشهدان في المعنى الخاص،  
 لأن النسخ بعد وجود العقد يرفع العقد، ويعيد الأمر إلى ما كان قبل العقد حتى يعود  
 إليهما قديم ملكهما كما لم يكر بينهما عقد أصلاً.

أو خرق: محذور يعني العقد في الماضي والمستقبل، والصحيح يعني العقد في  
 المستقبل، فكان سهم مراعاه في معنى خاص، ولذا كان الموجود كذا في الحقيقة، وأنه



وانعرق أن في المسألة الأولى وصف الوصية بما ينصف به بعد الرجوع، فإن الموصي يقول: وصية فلان مائة؛ لأنني رجعت عنها، يجب الرجوع في قسمي هذا الوصف صحيحاً بهذا الوصف، أنه في المسألة الثانية: وصف الوصية لا يصح به بعد الرجوع؛ لأن بعد الرجوع بوصفها بوصفها حراماً للأول، فلم يمكن إثبات هذا الوصف بإثبات الرجوع مقتضاه قبل الوصف.

٢٠٦٢ - قال (وإذا وصي ثلثي مائة، وهو يخرج من ثلث مائة، ثم قال بعد ذلك: أو وصية بآخر، ولم يذكر بوصية للأول حال وصيته له الثاني، فإنه لا يكون هذا رجوعاً عن الوصية الأولى، حتى إذا مائة الموصي كان العدد بينهما مئتين بعد علمهما رحمهم الله، وإذا كان كذلك، لأن الوصية شبه الهبة من وجه، شبه الهبة من وجه على ما بينا غير مرة، فتنبه بالمراتب قلنا: إنه من الوصية بجميع العدد الثاني، ولم يذكر وصية للأول حال وصية الثاني، لا يكون ذلك حراماً، ويكون العدد بينهما مئتين كما في المراتب، أقر أن هذا العدد المئتين، ثم أقر بعد آخر أنه لا يكون الثاني رجوعاً عن الأول، ويكون مائة بينهما مئتين من مائة، ذكر قوله بالأول باليوه حين إقراره لثلاثي أو لم يذكر، ونسبها بالهبة، قلنا: إن ذكر وصيته للأول حال وصيته لثلاثي، ولم يذكر بينهما عرف الاشتراك كان رجوعاً كما في الهبة، كما في البيع، فإنه إذا وهب عبده من إنسان بألف درهم، فعيل أن يقبل الموهوب به، أو يعين المشتري، وجه، أو باعه من آخر كان رجوعاً عن الأول عملاً بالذي قبل.

والحق في انعراق الوصية وبين الهبة أن الوصية حال إقامه لسوحي له مقام الوارث، ولذا فيه بيع، لا يرى أن الوصية ملل صحتها، وإن لم يكن للمقر مال، وليس من وقت الوصية كما أن الأقر، بالوارث صحيح، وإن لم يكن للمقر مال، قلنا: وليس من ضرورة إقامه الثاني مقام الوارث لا يفي الأول ولو كان، فأما الهبة نعم في مال لا هبة بالتصديق من موهوب به، والعين الواحد، لا يجوز أن يكون موقوف للأول بكسبه، وللتأني كذلك، فكان من ضرورة التصديق من الثاني انه رجوع عن الأول، ثم إن وقع الفرق بينهما إذا ذكر الوصية الأولى حال وصية لثلاثي وبين مائة، لم يذكر؛ لأن الرجوع عن الوصية لا يثبت بدون انقضاء، وهذا لم يذكر الوصية الأولى حال وصيته لثلاثي، لا يثبت قصده إلى انه رجوع عن الوصية الأولى، يعني يجوز أن يكون مائة وصية الأولى.

أما إذا ذكر الوصية الأولى حين وصية الثاني من جهة إلى جرع عن الوصية الأولى  
سليماً، فلا يمكن جعل مره عن أنه هي الوصية الأولى لهذا أنه

وحكى عن نفسه محمد بن إبراهيم الليداني أنه قد بعوا ما ذكر من الحواسب  
في الكتاب أنه لو لم يذكر وصية الأولى حين وصية الثاني، لا يكون رجعاً محمول  
على ما إذا كان وصية الوصية الأولى، أما إذا كان ذا أثر لأولى مال وصية الثانية يكون  
رجوعاً، لا حين لا يكون ماعداً لرجوع عن الوصية الأولى، أنه يشير إلى جرم  
ذكر ما في الفروع

وصي آخر من سأل ابن القوي الوصية الثانية من وصي به فلاول،  
لا يتصور أن يكون العبر الواحد موصي به جميعه بسحب، فكان من بعده الوصية  
محمية الثانية إلى جرع عن وصية الأول، وبها الميراث لا بد إذا ذكر وصية الأول  
حين وصية الثاني، بأن مال العبد ألقى أو وصيته به فلاول كان جرم عن وصية  
الأول، وكذا إذا قال بعد الذي أوصيت به فلاول، وصي به فلاول آخر كان  
رجوعاً عن وصية الأول، لأن حرف الماء للوصية، وإنما محض التعقيب بين الأولى  
والثانية إذا سأل جرع عن الأولى والثانية لتعبد، أنه لو لم يكن استحقاق جميع  
ما دخل تحت وصية الأولى

وعلى هذا إذا أوصى برجل ثلث ماله، ثم أوصى برجل آخر ثلث ماله، ولم  
يسكر وصية الأول حين وصية الثاني، لا يكون رجوعاً عن وصية الأول، وإنما إذا ذكر  
وصية الأول حين، أوصى بشئ، بأن قال ثلثت بي وصية به فلاول أوصيت به  
فلاول آخر، كان بعد أوصيت به فلاول آخر، كان رجوعاً عن وصية به فلاول

ولو قال بثلث ماله وصيت به فلاول، وقد وصيت به فلاول آخر لا يكون  
رجوعاً عن وصية به فلاول، لأنه ذكر بينهما حرف لا سرك وهو حرف الترتيب لأن  
المراد بعض الأركان من تعطو، والمعطوف عنه، ألا ترى أنه قال فما آخر وصي،  
فكان معناه قد كان فكانت التركيب الثاني في وصي الأول، ولو عتق  
هكذا كان العبد بينهما، وأثبت بينهما، كما عهداً، أو بغيره، حرف تولى للمعطوف،

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ تَحْتَاطُ بِهَا دَائِلَةُ الْبَيِّنَاتِ ، فَهِيَ لَا تَلْبِيقُ بِمَا يَمْنَعُ الْفَعْلَ  
وَيُجْزِئُ الْفَتْحَ عَلَيْهِ وَجَمْعُ غَيْرِ ذَلِكَ (وَأَمَّا مَا يَكُونُ فَانْدَاقُهَا بِهَا يَكُونُ)

ورد في الحديث الشريف: «ما كان من الدنيا شيء إلا جازي بها» أي: ما كان من الدنيا شيء إلا وله جزاء به. وهذا هو معنى قوله تعالى: «ما كان من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم» (الحج: 72). وهذا هو معنى قوله تعالى: «ما كان من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم» (الحج: 72).

۱۸۶۸ ق. مہینہ رمضان المبارک ۱۲۸۵ھ میں اسی محل میں  
 خانہ قدسہ، مولانا کمالیہ صاحبہ کی ولادت ہوئی، جن کا تعلق  
 راجپوت خاندان سے ہے۔ مولانا کمالیہ صاحبہ کی ولادت  
 ۱۸۶۸ ق. مہینہ رمضان المبارک ۱۲۸۵ھ میں اسی محل میں  
 مولانا کمالیہ صاحبہ کی ولادت ہوئی، جن کا تعلق  
 راجپوت خاندان سے ہے۔ مولانا کمالیہ صاحبہ کی ولادت

١- إمامنا "ع" لم يولد في دارين صوريه، فكان ح ف ب، بعد ذلك ينظم إلى حار  
ثمة أو لا منه بعد الو م، بعد م ح ح ح، إلى م بحير بطب، وكان موجود

للحج

ولقد أتاكم الله بآياته لكي تتقوا . ولقد أتاكم الله بآياته لكي تتقوا . ولقد أتاكم الله بآياته لكي تتقوا .



ج ٢٢ كتاب الوصية ٤٣٩ الفصل ١٢٦ الرجوع عن برصه ما يظنها  
 آخر من وجوه السر، أنص ص لعل، ولزلم ص، ثبت من ذلك، فهو لعل،  
 وكذلك إذا خال الوصي لا تصرف عن الجهة الأولى ولا أصحه من لساكن ولا في الخرج  
 فهو لعل

٢٠٦٢٩- من من أوصى برجل أه، حل، فعيل له، يدسوا، فأخير  
 الوصية، فقال أحرب، لا يكون رجوعاً، ولو قال بركب من رجوعاً، ألا يرى أنه  
 رب الشيء إذا كان مضمونه بركب، ذلك المسمى<sup>(١)</sup> كذا، بركباً وبراً، وهو قال أخرجه هناك  
 لا يكون تركباً

٢٠٦٣٠- ثم قال سمعت محمد رحمه الله يقول كل وصي لا يجتمعان  
 في شيء، إلا آخر الرجوع عن الأولى، وعن هذا قل، إذا أوصى على جريته، ثم  
 أوصى بها لرجل، فهذا رجوع، عن وصيته بالثاني

٢٠٦٣١- من سمعه عن محمد رحمه الله إذا أوصى بأن يوصى بعده لفلان،  
 ثم أوصى بأن يوصى من فلان، أو قدم البيع، وأخر الوصية، فقد بطل الرجوع

٢٠٦٣٢- هناك من سمعه رحمه الله أوصى بدار، لاسان، ثم بكسر بعض  
 ثوابها، فهو عيب، بأسره، أو رم بها شيئاً فلا، كذا، ذلك بغيره، فهو الرجوع<sup>(٢)</sup>  
 ولو وصى بشيء، فهو رجوع، أو كذا أوصى به جاز، ثم عطف، وصية، فليس  
 بالرجوع

٢٠٦٣٣- من سأل أبي الليث رحمه الله: إذا أوصى بوصية، وكسب لها  
 صك، ثم سره، وصى بغيره بوصية، وكسب لها صك، لأن لم يكره في الصك  
 الثاني رجوع عن الوصية الأولى، يعمل بها جميعاً

٢٠٦٣٤- إذا أوصى بوصية، ثم سر، قال محمد، رحمه الله، لا يطير عليه  
 المنيون حتى يلع سبعة أشهر، بوصية ماطقة، وإن أطاق من ذلك، فحكمه فيما أوصى  
 على حاله، ورأى عنه رواية أخرى أنه إن أفاق قبل السنة، فهو كذا لو كان صحيحاً،  
 وعن أبي يوسف، رحمه الله أنه وقف به سهر، وقد ذكر الكلام في هذا في كتاب  
 النكاح والنكاح

٢٠٦٣ - من أوصى بوصايا ، فمضى أوفى ، به من موصوها ، ومن  
كذلك إن شاء الله ، فلو وصية رهنه إلا تكبير ، ومراه من ذلك إذا كان ذلك  
حتى ولو رهنه .

٢٠٦٤ - قال بن حزم رحمه الله في المصنف رحمه الله : وصية به الألف  
لغلام ، ولغلام ، وأما ، م ، ع ، والآخر ، تخرج من الأدب ، إن الله الذي سمعنا الله  
وليسعدنا للأخر

وفي يوم من أيامه من أوصى بوصية رحمه الله ، أن يدي سمعته في المائة الف  
وغيره خصصها له ، وخرج أربع مائة إلى الورقة ، قال بن حزم : ولو كان نسب أقل من  
الألف صرف فيه وصية ، وله بقية ، والآخر ، خصصها له ، ووجه ما ذكر في المصنف  
أنه صدر الفكلاء أو حب شركة به من أوصى الألف على المرأة ، وجه ما اقتصر على هذا  
كان الألف بينهما نصيب ، ثم ما كان لغلان ، حب مائة ، منه رزق شريفة ، من المصلحة إلى  
الأغنياء ، لأن نصيب حليفها بيان من يوصى أن يوصى في الألف بغيره ، في الألف ، نص  
في الكلام ليس رهنه من يوصى ، لا يوصى ، موصى به به ، في ذلك ذلك على  
من موصى به ، نص ، لأن ملك الخصومة بها كانت الخصومة الباقية به ، على عشرة  
أشهر ؛ لأن الألف حرام مائة به ، أعشاره ، فإذا حدث شيء به ، ما ملك على  
المسركة ، د ، من على المسركة على م عرف من موصى به ، د ، في ذلك في  
كلامه ، ولعل من يفي ، لا صرح ، في ذلك على عشر الكلام ، فإذ عرفت

وفي قال : نص ، به ، الألف ، في الألف ، ولا خلاف ، في ذلك ، وصية على الألف ،  
الموصى لأخر بألف مائة من مائة ، وثلاث مائة ألف ، في الألف بغيره ، لأن الألف وبين  
التي به ، لا ، لا موصى ، أوصى الألف ، لأن الألف بغيره ، كما أوجه للتأني ،  
والغير من موصى به ، به ، لا عدد المسحور ، فهذا كان لموصى به

في الخصومة ، نص ، في الألف ، في عشرة أشهر ، لأن ، سمعته الموصى به  
القرابة وصية من نصف الألف ، نص ، في الألف ، وفي ذلك نص ، الألف بغيره ، نص  
على الأغنياء ، هذا

في ذلك ، لموصى به ، نص ، في الألف ، وفي ذلك ، نص ، الألف بغيره ، نص



على ليلاد وعلاب منب مده درهم وعللانه ما نقي ، لو صكك خد النقي بيم مات خرمما  
في الثالث كذا فما حبيب فسيده علي غير حب حب لانه المم ، لانه انت اشركت  
بصحا في افع ، حب ، وبن كان م سلا ، صبحا الخوص ، حب ، لساو سبه في افع  
، ورمو الشركة من ماصعه الي الاعصار ، لان هذه لدماله وسماته الأري سواء ، لان  
في ثلثه الام في الو صبه ، ذلك صبه ، وفي هذه ثالث مرممه ، في لائف المحنة لا  
كثت الخصة على الاعصار لانه ودمو كرمما من المصحة الي الانشاء ، وهذا الخصى  
يوجد في الانب م مده

٦٣٧- وعن جاز عده لألف لقوله: صفة مائة درهم، صفة، إعلان، ما نفى  
وصفه ثم صرح، وعن جرح من انتقله كتاب لألفه لألف، ما نفى بحسبنا، فإنه  
هناك منها خمسة مائة، كان لألف مائة، انتهى فبحسبنا خلاف الدعاي الأولى، لا  
هناك ما أخرج الكلام مخرج الشركة، ولهذا لم يخصر على قوله إعلان في هذه الألف  
مائة، لا يجوز ما هي في من شأنه من الألف، وإنما هو، وهو ما جرى، وهو  
قوله وإعلان ما نفى، فكانت صفة المدعى له بدعي مائة مئة، صفة صاحب المائة،  
هذا الأول، صاحب المدعى، وشكاي كالحصة، هذا، السرخ وبه الخصبة على  
صاحب المصلحة كما أن الموصى به، وبه المدعى على لا، أنه هناك يتصرف إلى  
الحصة من حاصل من حق صاحب الشركة، فكذا يجب يتصرف في يد صاحب مد  
المائة، وذلك لا بد منه بكون المدعى أحد المبررات، أي في المائة لألف من حصة الكلا-  
يه جب الشركة بسبب في لألف على سواء، فإذا الشريك من صاحب، إلى الأعمال  
والكلام الثاني، فما حدث بيننا على الشركة، وبني بني على شركة على مئة مئة  
لما هيئة حلاله

ولو كانت مسألة محبها لأنه وهي مدحها من الويسر ساد ثقت أخرى  
مرسله أو محبة، وبكثافته التي تفرهم فلا شيء لصاحبها بعض، لأن كثره وحسنه  
عبر مرته، فهو برحمته يحب ذاته، ويحب أن ياتر (أي يرحم) صاحب المانة، لأن  
وحسنه مرته على وجهه، ويحب المانة، فبالمرحمة من وجهه سي لا يصرح إليه  
وإنما يراحمه صاحب المانة لا يراحمه، بل هو مدح، وهو لا يوجب  
الندرة وهو المنة، وبغير الألف بين صاحب المانة ومن يحب الألف، ويكثر غير

أحمد عشر سبعة ، لأن ثلث حياقي عن وصيتيهما ، فمضى الثلث بسبعة على قدر سهميهما ، حتى توصى له بمائة من سهم ، وحق الآخر من عشرة أسهم صهفا كان كد فلان ، فبدأ أخذ صاحب مائة من سهم ، لم يكن لصاحب مائة من سهم ، لأنه إذا وجب له ما يلي من الألف بعد المائة ، ولم يبق ههنا شيء ، بعد المائة ، لأنه لم يستطع للأول ثلاثة كلها ، فكيف يبقى بعد مائة شيء ، فلهذا كذا كذا ، فكذا

٢ ١٢٩ قال رجل وصى فقال ثلث مالي لفلان وثلث مالي لفلان ، فقال من مائة ، وسبب لوراء ، فقال وثلث ما بقي ثم مات وتلك مائة يوم وصى ألف درهم ، فصار صاحب مائة يوم ، حتى عاد ثلث ماله إلى حصص مائة ، كانت حصص مائة يومها لصاحب المائة مائة ، وللاخر أربعة مائة بخلاف الفصل الأول من هذه المسئلة

والفصل الأول من الباب أضاف الوصية إلى مال معلوم المدة وهو ألف ، وجعل مائة من سهم لهما ، وهو عشر الألف ، والباني للآخر ، وهو ستمائة ، وهذا لا يرد ويراد بزيادة المال ، ولا نقص منه ههنا ، لأنه لا يرى أنه لا يرد ، وقال الوصى حتى صار ثلث مائة ألفي ، ثم لا يرد ويراد وصيتهما ، ولو جلب بعض مال الوصى إلا أن وصيتهما تخرج من ثلث مال لا تنقص وصيتهما

ولما كان هكذا صير ألف بينهما أمشوا ، فسا ههنا ، فملك من الفسحة ، وما بقي من الفسحة ، أم في هذا الفصل قدر نصيب أحدهما من حصة مجهولة ، لأنه قدر نصيب أحدهما من ثلث ماله ، وإنما نصيب ثلث ماله يوم الفسحة لا يوم الوصية ، ألا ترى أنه يعتبر وجود ثلث يوم الفسحة لا يوم الوصية ، فكل يوم الثلث ، وذلك غير معصوم للتحال ، فلم يكن حمل المائة عشرة عن عشر الثلث ، لا سائلا لركبهما في الثلث على أجره بعد ما إذا لا يدري أن المائة أي جزء يكون من العشر يوم الفسحة ، فتوقف بيان كون المائة أو جزء من سب على ظهور الطلب يوم الفسحة ، فلم يملك نصيب المال حتى استقر مقدار الثلث ، وحدث حسنة كذا ذكر المائة حسب بيان أنه عشرة من الخمس يوم الفسحة ، فكان للموصى له مائة الفسحة والآخر أربعة الفسحة

ولو أوصى مع هذا الرهن آخر ثلث ماله ، ولم يهت من مال شيء ، فمضى الثلث





كله، ونوصي لأبيهم أن يبيع من نسب ماله ما يعطى الوصى به، وفيه ثلاث<sup>٢</sup> كراهة للبيع،  
الإمام أبو بكر محمد بن ثابت رحمه الله يقول: يعطى ما يبيع من الوصايا الفاسدة، ولا  
يعطى جميع تلك عداً شبيهاً بنوصي على ذلك، وكان بيع الإمام أبو بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله يلقب به يعطى له جميع ثلاث الخصال بالوصايا الفاسدة، أي لا يبيع  
شيئاً منها بالعدل، وما ذكرهنا يابىه جواب التشيع لبي بكر محمد - يعطى رحمه الله،  
فإن محضاً رحمه الله أعطى الوصى له ما بقى من هذا الألف جميع الألف، فإلى يوصى  
شيء من الألف الأخر

ولو كان الوصى يبيع هذا الألف لآخر، ثم يبيع بمسكن يبيع الوصى له به  
من شيء، والفقهاء يوصي به بالألف ألفاً، لأن صدر هذه الوصية ذكر الوصى  
قبل الوصية من ما يبيع من هذا الألف إن كان معه وصية أخرى، وفيها معه وصية  
أخرى، فكأن وصية به به، ولم يبق هنا شيء بعد الوصية الفاسدة، فكانت الوصية  
على ما لم يبق، ثم يبيع من أصحاب الفرائض شيء، لا يعطى شيء من شيء، كذا  
هنا

٢٠٦٤ - قال: إذا وصي الرجل فقال: أوصيت لفلان وفلان بثلث الألف  
لفلان منها ستمائة، وفلان ستمائة، ثم قال: وألف يخرج من الثلث، فألف يبيعها  
عني ثلاثة عشر شهراً، لأنه بالكلام الأول أوصى لثلاثة، وهو: وألف على هؤلاء  
فصلاً قال: فلان مائة ستمائة وفلان منها ستمائة، وألف يبيع ستمائة  
وستمائة أحداً، عما أنه لم يرد ثلث الألف وإنما أريد ثلث يبيع عن أن يبيع  
مما بيننا وهذا ستمائة، وأعب هذا ما يورث إذا اجمع في بيع أو سهم أصحاب  
الفرائض، والسهم لا يوجد في مال واحد، فإما كان مراد هو الصبر به ثلث سهم  
حتى يدخل الفصل على لكن، كما هنا

ولو قال: لفلان مائة ستمائة، وسكن على الثمان، كان لفلان ستمائة، وما  
بقى من الستمائة، يكون لآخر، لأن السكوت عن شيء لا يبيّن دلالته إن نصيه  
ما يبيع، والكتاب دلالة الكلام ثلاثاً بالحق

ولو قيل: أوصيت لفلان وفلان بهذا الألف، لفلان مائة ألف، وثلاث مائة ألف،



جميع ما أوصى به رسالة إمام ر. رحمه الله تعالى يوسف وأحمد رحمتهما به، ثم رجح  
محمد، وقال لا بأساً جئت، أوصيه بأخيه، قال لأن له أبا مودع عن الوصية  
لها، قال نعم، ركن سيء به أنا رجح فيه، وقد استثنى كله، ناد رجحاً

٢٠٦٤٤ - العباد ما عني محمد، الله أوصى رجلاً بغيره، ثم قال  
بوصية علي وعبد محمد، ومات قبل التيقن في خيار القبر، ونفذت بينهما وصية.  
هكذا ذكره الله رحمه الله في الوصية، ثم رجح، ورجح به بصر.  
وهو محمد وصية الله، أنه يحبر بوجه يعطون من شؤنا، حرام هلاك وصية الله  
، ثم رجح عن أوصى الله رجحاً، أنه حرام رجحاً، رجحاً به رجحاً، رجحاً به رجحاً.  
فإنه صحح الرجح حتى حرم الوصية، ومثله يعطون بغيره، رجحاً به رجحاً، رجحاً به رجحاً.  
خصوصاً إذا كان مالاً، رجحاً به رجحاً، رجحاً به رجحاً، رجحاً به رجحاً.

### الفصل الثالث والعشرون

#### في تعيين أجناس الوصية بالشروط وتأييدها

٢٠٦٤٤ - يجب أن يتم شرط تعليق الوصية بالشروط هنا في الحقيقة

إثبات الخلافة معك بالشروط، وإتمام الخلافة معكما بأسرها

٢٠٦٤٥ - وفي مراد يسوع أي يوحنا، رحمه الله في الإسلام، إذا أوصى

بثلاثة رجال عس ن ينجح فيه، فكلما جاز أن قبل ذلك الوصية، لأن عجز انتكح عن

نفسه لم يرد عليه، وإن أوصى من ثلث شيء بعد خطته، فهو مردود على الورثة، ذكره

هذا المجلد الإجماع، فلا يقرب به الفصل

٢٠٦٤٦ - ابن عباس، عن أبي يوسف رحمه الله، قال في وصية أمة وأعلى

فلان كذا م م م م م، والموصي له عبد، قال: يا م م م م م، وهو عاتق، جاءه

تسوية له كوصية، ولا شيء له، وكذلك إن قسم، ثم يبيع، فإن لم يقبل، فله ما

مضى، وما لم يبيع، فله ما استقبل حتى يبيع، ثم يبيع، فله ما مضى، ويقرب له

مرك، فإذا جاء به ذلك، مات وصية

٢٠٦٤٨ - قال أبو يوسف رحمه الله، قال وصي ماله لرجل، وهو قال إن

أبي هو، فإنه يخلو، فمات الوصية له الأول، ولم أبه، فماتت له، (و) أبو أبي، فذكر

له آخر، وفي (و) الإباء من هذا المثل، ولرجل ثلثي وصية بفلان، فمات ثم شاء

ذلك، فهو بفلان، فهو مثل الأول، ولو قال ثلثي وصية بفلان، وأبى أبي، فهو

أفلا، فمات الوصية له من أن يكلم شيء، فماتت مردود على الورثة

٢٠٦٤٩ - ابن عباس، عن محمد بن جعفر، قال: رجل وصى برجل يوصيه، ووفى

إن لم يخل بفلان، فوصيت به، أو قال إن بفلان، فوصيت به، فله بفلان،

فإذا لم يوصي به لأبى، أو كان حياً، فمات قبل الوفاة، فوصي، ولم يوصي بالوصية،

قال، هي لباي





[illegible]

١٤٦٦هـ - من مائة وعشرين الف شخص في بلاد تيمورستان امير محمد  
 علي از بعض بلاد سپاه حسن و حيدر علي او بعضي بلاد سوا  
 تيمورستان هلاک و ي دهي به هود بفرستد

۶۰۶۔ امامی نے فرمودہ: علیؑ میری طرف رحمہ اللہ اور اس پر حسد و عناد  
 اللہ تعالیٰ سے مرئی، خداوند رحیم نے فرمادیا: کلمات احمدیہ میں، ہم سب کو بھی، واپسی  
 فی سبکھ، خالصہ ہے، ورنہ ہائی یہ سب پر خلاف و خلاف دید، خود لاء و وجہ  
 لہذا، کلمات احمدیہ میں ہر ایک کو اپنی وجہ سے بھی لہذا، و لایسہ  
 ملتا ہے۔

[illegible]

۱۰ عسر شدہ تھانہ علیٰ اصل موقع۔ اس وقت، اس حالت میں، وتری شہرہ، قصبہ  
 حیدر، اور علیٰ عتبر ہاں لے رہے تھے۔

فإن من عده ١٠٠ في كل عصر موصوف في كتابي هذا فلهذا هو  
معدن كفى في عده ١٠٠ في كل عصر موصوف في كتابي هذا فلهذا هو  
معدن كفى في عده ١٠٠ في كل عصر موصوف في كتابي هذا فلهذا هو



[illegible]

الآن في حين جاهدته فغلبها على ما دأب عليها من البرية، فشد العجل حتى عجزت، ثم قال: روح كذاك عروءة القديسة في عبيدك، فشدته إلى تكراع يصلح عوقبها من بعد، فكان لا يرد في حصة العوقب، وإذا ما يسلم به يعوقب حتى يراى أنه قد كاد، عجب به فقد عجزت من دسها بك المبرر فكنك عجباً، ثم قال: حتى يدرى ذلك المبرر دسها، فقد أسفها، ولم يزل يمدح عوقباً، فون تروءة الروح لا يصلح عوقباً لأنه لا عنة للميت في ذلك الروح ولا يورده حتى يخلد في

[illegible]

وَكذلك! عني غلبت بك فعل ميموت - وادعوني، عن علي بن ابي حمزة  
مروا آهاليكم في - روح عند شهر لا يغني عن الدنيا بعد ح - حيرة - ريم بنت ابى نصره

شهرًا، فأنش حره، ما لم نصر شهر لم يأت المصير، به لا منى، فكذلك هذا

٢٠٦٦٠ - ما ورد أوصى لأُم ولدته بألف درهم، أن لا تزوج، أو قال إن لم تزوج، إن قالت لا تزوج بعد موت الوصي، فإنه يحل بها وصيها، فإن تزوج بعد ذلك لا يصير لألف مذهب، وعند مالك رحمه الله بشرط، وأخباره فيه كالجواب فيما أوصى بعشر أمه، أن لا تزوج، ولو عقب لذلك وقتًا، ما قال، إن لم تزوج شهرًا، فهو على ما قال لا يسحق، وصيها ما لم تترك شهرًا، مدة، بزوج قبل مضي الشهر لعن وصيها، وإذا أوصى لها مائة درهم، على أن لا يتزوج، فمكتف مع ولدها، ما عه استحب الوصية؟ لأنه على الوصية بالباب على فعل غير مؤثمة، فإذا ثبت على ذلك بفعل ما عه بعد موت الوصي، استحب الوصية

٢٠٦٦١ - ورد أوصى الرجل خاتمه أن يبيع مع ابنه وابنته حتى يستغنيا، ثم هي حرة، وهذا على وجهين، ما أن كانا صغيرين، أو كانا صغيرين، فإذا كفا كسريين، فإنه ينفذ إلا أنه حتى تزوج، ويخدم الأيمن حتى يؤول، أو يخدم ما يسرى به عاقداً يخدمه، فيستغنى عن خدمته، وإن كانا صغيرين يخدمهما حتى يبركا، وذلك لأنه على عتقها بالثبات على فعل مؤثمة، وهي أن يخدمها حتى يستغنى، فما لم توجد المصلحة، إلى أن يستغنى لا يوجد له المصلحة إلا أن الاستغناء، بوعدها، استغناء الكبير، واستغناء الصغير

فإن شاء الكبير، عن خادم، إن كان ذكراً، أو أنثى، لا أن يزوج، ولا يخدمه، وكذلك للبشر، لا يخدمه، يسعى من خدمته هذه، وإن كان لثني، أو تزوج، لأن من أحاج إلى العمل خارج البيت، والزوج يفره بذلك، فيستغنى عن هذه، وإذا كان مضمناً، فكيف بهذا العمل، يحمل ذلك كالمصير، عليه كلفه قال، أعتقه، إن عده، أي أن يؤول، ولثني حتى تزوج، وبو صرح بذلك، فأبى لا حتى ما لم يوجد الثمن من الفدية، والتزوج من الأنثى، بكده

وإن شاء الصغير، بما يسم بالإدراك، وذلك لأن الصغير ضعيف رايه قبل البلوغ، وصاحب به لا يستغنى عن الخدم، ولهذا بقي لحرر إلى ذم البلوغ، وبقيت النسخة، إلى وقت البلوغ، إن الذكر والأنثى، وإذا كان المستغنى الصغير ذكراً، ولثني بما يسم

بالإدراك يجعل ذلك كالمصوح عليه، فكأنه قال أعنيها إن جعلتهما إلى أحد يدرى، وهما بخلاف حصانه في الذكره فلأنها تنتهي إذا أكل وحده، وبشر وحده، وهما لم تنته الخدمة عندك، وإن ملئ بأدراكه وذلك لأن المصوح من حصانه الترسه، وإذا صار بعقل يأكل وحده وبشر وحده، فقد وقع الاستثناء من الترسه، والمصوح هما المحظوظة، ولم يقع لاستثناء من الخدمة في حق الصغير لا بالبلوغ، فذلك الفرق

وإن مات أحد، أو ما جازعاً قبل أن يستلها، فإن الحجازية لا تعنى، وبطل الوصية لأن شرط الفعل لم يوجد وهو خفصة الأمة الأخيرة والعلام، أي أنه يستل

قال إذا أه من به بالحق على أن تزوج فلأننا بعينه، فالتب، أعمل، فلأنها تحق من ثلثة، بعد هذا إذا ألب أن تزوج نفسها من حلال ولان أجبي، فإنه لا يلزمها بشيء كما لو أعنتها حال حيائه على أن تزوج نفسها من بلان أجبي، فالتب أعمل حتى حنض، ثم ألب النروج من الأجنبي بعد ذلك لا شيء عليه، لأن ما شرط من المصحة للأجنبي لا يكون كالمشروط له، فصار ممثلاً لها مبر عوص، فلا يلزمها شيء، فإنا أثبت الزوج بخلاف ما إذا، كان بلان وارثاً، وبأنى المسألة بحالها حيث كان محب أن تسي في فحسها للورث، لأن المصلحة، بشرط طة للورث كالمشروط له، فكان ممثلاً لها مبر في على ما مر

قال ولو أوصى بعش عبده على أن لا يعزق ورثه أبداً، وعبه دين يحيط به أطلب وحينه، ويعنه في الدين، لأن الوصية تنفذ من الثلث، ولا نبت للمدين إذا كان عليه دين مستقر، فإن أعنته الورثة لم يحر عنهم، لأن الوصية لم تصح، فصار وجودها وعنده بمنزلة.

قال وإذا لم يوص من أموالهم بعتهم، فأعنته الورثة لم يحر عنهم، لأنهم أعتقوا ما لم يلكوا، فإن الدين لم يمتق بفتح وضع للملك للورثة في التركة، فأما إذا كان الدين غير مستغرق، صح حتى ورثته، لأنهم أعتقوا ما يملكوا، لأن الدين قد كان غير مستغرق لا يمتق وضع، فذلك للورثة، وصنوا منس للمرء.

## لفصل الرابع والعشرون

في بيان ما يدخل في الوصية بطريق النسبة وما لا يدخل

٢٠٦٦٢ - في روضة رحمة الله - آية الله العظمى - العلامة - من دخل في الوصية<sup>١</sup> وجعلها من وجهين ، بـ حدث الولد والكسب بـ موت الموصي ، فثبت له بدلان تحت الوصية سواء كان بخرج من الثلث ، أو لا يخرج من ، وذلك لأنهما لم يدخل في الوصية مفسر ، لأن الموصي لم ير من وجه ، ثم دخل تحت الوصية ، فالحال بدخلان بحكم السرية ، ولا يجوز أن يدخل تحت الوصية بغيره ؛ لأنه لم يصب الموصي نه حتى في الأصل قبل موت الموصي ، ولم يست به من غير ما أكد كذا لا يصرى ، فإذا لم يصب به من أصل أولى ، وإذا لم يدخل تحت الوصية لا يعتبر ذلك ، ولا بالسرية على حكم حال بين ما عني عن الدين والوصية ، فيكون أن عزه

وأما إذا حدث بـ ، والكسب بعد موت الموصي بـ حدث يوم الجمعة والتسليم لا يدخل تحت الوصية ، لا يصدق للموصي نه بحكم الوصية حتى لا يصب فيها الثلث والثلث ؛ لأنها حدثت بعد موت الموصي نه ، وبعد تأكد ملكه ، فصار بغيره ولد المبيع الخلف بعد البعض ، وأنه لا يدخل تحت البيع ، ولا يصدق بمشروى بحكم البيع

٢٠٦٦٣ - مراد أحداه قبل التسليم والتسليم ، هذه هي وجهين ، إما أن أحداً من مولى الموصي نه بوصية أو بعد موته ، فإن حدث قبل الموت ، ثم لم ، فثبتها يصير من مولى بها حتى يكون له من الثلث ؛ لأنها حدثت بعد إتمام سبب الثلث للموصي نه في الأصل من موت المالك في الأصل ، فمفسر بـ والكسب موصي بها كليهما إذا ، بـ في مـ ، بـ ، في نكاح أو ثلث مـ في قول أبي حنيفة ، حـ ، ثم إن من له اختيار أجاز البيع ، فإن لم يصير موصياً عنه حتى يكون له حصته من الثلث ، فذلك خطأ ، بخلاف ما إذا دخل موت الموصي ، لأنها حدثت قبل الثلث وقبل سبب الثلث ، لأن الوصية مضافة إلى ما بعد الموت ، فإن بعد موتها ، الموت ، ولولا الاستثناء لكان من قبل إلى وقت الوصية ويستند إلى ربه الموت





[illegible][illegible]

٢٠٦٦- وفي براد، راجع من محمد، رحمه الله، في بعض رموز الجمل  
الحظ، وهو 'صه'، و 'صه' له محلله وهو 'صه'، الألف في  
التي هي محلله وهو 'صه'.

٦٦٦- وفي مراد هـ، على نحو يرسف: حجة لك، أن أوحي برحق محفل  
نظير، وبسبب واحد، بالطلب به، أن تصحح، لك، أي جاء، فيه ما على ظهر الأرحم  
والأمر، به، بكم، مستنار، وبكيفية، أحسن، منه، ذلك، بحسبه، لا يسعه غيره

(١٦) حكيم بن عمار، في الإسماء، تحقيقه الأحمدي.

(١١) وهم اليم، وهم ف حما دنديدا

(٢١) شك في طوبى، وقال في (أب) روى عن ابن عباس عن محمد



لبي حنيفة ولبي يوسف، رحمهما الله

٢٠٦٧٣ - في البداية في دعوى قضية تركيبة لبي له بالهدوء، ولو توصي محجلاً، فله الكسوة دون العبدان، وفيه أيضاً عن لبي بن سينا رحمه الله - وإن أوصي لرجل يسرح، فله السرح بكل شيء علق به وجره فيه، ولا يكون له صلقة، وذكر الحسن رحمه الله في كتابه، لا اختلاف عن أبي يوسف رحمه الله في النوصية بالسرح أو له الرقيق والركائب، وسائر ما لا يكون له السلوة والرفقة والغلبة

٢٠٦٧٤ - ذكر إبراهيم بن محمد رحمه الله - رجل مات دعوى عنه، وقال كسوته له فلي، حنف، وقنسوبة، وقميصه ويؤا، وسراويله، ولا يدخل فيه سيفه وسنططه، وإن قال ساعاً يدخل فيه سيفه وسنططه قال محمد رحمه الله - هو وصيه غير الله بن المبارك رحمه الله لعلامة.

٢٠٦٧٥ - في نواز بشر عن أبي يوسف رحمه الله - رجل أوصي رجعي سادة من غنمه، ولم يعل عملي هذه، فأعطى ثوربه الفوصي به سادة قد مات بعد موت الفوصي قال - لا يسمع بهدي لأن حق الفوصي له بما سب في ساء عبد يسلم الشاة إليه، لأنما يمانع من غير الوأواهي إنما سلق بالعب، لا سمحبول، فغير غشك للثلاثة بعد الولاء، فلا يمدى إلى الولد، ولو قال أوصيت بعلان سادة من غنمي هذه، فأعطوها سادة قد مات بعد موت الفوصي ولها، قال يسمع بهدي، لأن الفوصي لما عين النعم يحق من الفوصي به شاة صلب من وقت موت الفوصي حتى يراد الوأواهي أن يعطيه غير هذا يس به ذلك بخلاف الفصل الأول، وإن نفس حق دعوى له في هذا النعم من وقت موت الفوصي، فمد غير الوأواهي شاة صلب، بحيث من وقت الوأواهي وصاوت ملكاً للموصي به من ذلك الوقت لا سداد للموصي به من وقت موت، فمدخ الولد فيه كما لو أوصي بشاة صلب، فولدت وتدا قبل التسميم، وهو سببك الوأواهي فولد قبل بعين الشاة فلا يصح من ساء لأن الفوصي قد وجد من ولد الوأواهي الأم لا في الولد لأن الاستاد في الهالك الثمانيات يبيع، لبق الوأواهي مسهلها لولا على ملك نفسه، فلا ضمان فيه

وتفلك برأوصي به سادة بأصلها، والبريق من تحبي هذه، فهو مثل الشاة

[illegible]

وَمَا يَتَصَلُّ بِهَذَا الْعَصَلِ

[illegible]

والثاني أن الحق واسم في الحق هو الحق لا اسم، إلى التوحيد وإفادته في  
العلم والحق، يسرى إلى التوحيد، وعلاوة سرية في الحق والحق، إلى الحق إلى الحق  
وعلاوة سرية في الحق هو الحق لا اسم، إلى الحق إلى الحق، إلى الحق إلى الحق  
تعبير هو الحق كذا، كذا من وجه ذوق وجه، حق حيث به حيث، كذا، يسرى، حق  
حاله سر، لا يسرى، فلا يدري ما لك ولا محض، ما لا كذا، يسرى  
الحق، إلى الحق، فهو حيث من كذا وجه، فحق، إلى سر، إلى سر

إمامه هو فوجه من جملة "العلماء" ابن عيسى لأهل الأول قتلان هذه  
الفرسية لمقتد حقا لغيره، علاه يجوز تعديده بغيره، روى عنه الولد، فقد  
رواه عنه غيره، وروى عنه الأصغر الآخر علاه الحول لرب حقه بوجه من غير  
دور العبيد، روى عنه الأصغر الحول إلى العل حتى قتلها عنه، ودعم لا بعثت العبيد

وَعَدَ ذَلِكَ بِأَوْحَىٰ أَنْ يَكْتَلِبَ بَيْنَهُمَا الْحَبَاةَ بَعْدَ حَرْبِهِ ، أَوْ أَوْحَىٰ أَنْ تَسْلَخَ هِيَ مِنْ  
مَصْعَبِهَا ، أَوْ سَعَىٰ عَنِ مَاتٍ ، فَوَلَدَتْ وَلَدًا جَدُّ مَوْتٍ ، أَوْ هِيَ لَا تَعُدُّ الرُّصْبَةَ هِيَ بَوْلُهُ ،  
وَهِيَ تَحْرَجُ عَنِ الْأَسْبَابِ ، رُبُّهُ أَوْحَىٰ بَيْنَ مَصْفُوقٍ وَجَارِيَةٍ هَذِهِ عَنِ مَكَايِمْ ، أَوْ عَلَى  
فِلَاسٍ ، أَوْ رَهَبٍ لِفِلَاسٍ ، فَوَلَدَتْ وَلَدًا بِحَيْثُ صَوَّرَهُ سَمَاءُ الْوَصْفِ فِي الْوَلَدِ ، كَمَا تَعُدُّ هِيَ



[illegible]

ولما كان هذا وصية بالصدق بالله في القول والوصية بالصدق بالله في السر والعلانية  
فولدت لأنه حيي بالحق من الله والحق في القول والحق في السر والعلانية وهو الله  
المتفرد بما لا يدركه العقل والشرع والحق في السر والعلانية والحق في السر والعلانية  
وولدت منه الله بالوصية من الآدمي ومن المخلوق والحق في السر والعلانية  
سري القلوب والشرع والحق في السر والعلانية والحق في السر والعلانية  
صفت بدها والوصية بالصدق بالله في القول والوصية بالصدق بالله في السر والعلانية  
البركة

[illegible]







التي اختاره نزلت ادهم، وحق الآخر سهمين، فقسم ذلك لثلاثين سبعة احمال  
 قبل ان يار هذا عيسى فولهب، فلما على قول بني حبيبه رحمة الله، فقسم الثلث،  
 وذلك شمله وسنه رستور، وان يسمها صحتان هو الصحيح، وان الوارث هو جزء  
 ما اوصى بالعبه به، لانه يحير وصية موروثة، واحذرت في اوصى بالثلاثين من  
 الشريكة، فمثل انوارها، ورا وصية موروثة بالغ بمنزلة ما و اوصى بالثلاثين  
 والوصية له كل معجز عند أبي حنيفة رحمه الله حل عنه، حرة ابنته لا يصرف في  
 الثلث الا بعد انكس، فكل واحد منها يصرف في الثلث بقدر الثلث منه، فبقسم  
 الثلث بينهما نصيب بعد.

هذا اذا كان وصية به، الاول: انه من الشريكة، فكل واحد وصيته بالثلاثين  
 مطلقا، اجازت بيت الذي ذلك، واوصى أيضا بثلث ماله لرجل، وثلث لثلاثين بقسم  
 بينهما احمال بعد النكاح، لا، الوارث بمروثة ما هو، ووصى بثلث ماله لرجل، ولا آخر  
 بثلث ماله والوصية له، مرسه يصرف في الثلث بحسب حله، فبقسم  
 الثلث بينهما احمال على وجهين فلما قبل هذا

هو ان كان مصروف سب لثلاثين عند حقة من ثلث ما سب الآخر، فبأنه في  
 مرضه، وقد احدث وصية ابيه، فذلك هو مرضه، فثلث ماله لثلاثين مالا اجازته  
 بصله على ما مر، وصرف ثلث ماله لثلاثين، وثلث وصية به، فبأنه  
 لما مر ان اجرة الوارث وصية به في الحقة بمروثة لوصية، فاحص في ثلث ماله  
 لثلاثين على موقع ووصية موروثة، والاعق لثلاثين، وبذلك بالاقول اولى ما مر،  
 وكذلك لو كان مع جاز به وصية به فبأنه لثلاثين، وذلك كله في مرضه بصله لثلاثين،  
 مرقة الاجازة من، وارث بمروثة وصية موروثة، ولثلاثين موروثة على مرضه، ولو كان  
 الاجرة من الوارث في الصفحة كتاب الاجازة لثلاثين من الثمن والاقول بالثلاثين والوصية،  
 لأن بصل الاجرة برون قدره، فبأنه على اختياره من ذلك غير موقوف، فبأنه كما لو  
 وصية ماله في بصله في ماله، ثم اوصى في مرضه، فبأنه بالثلاثين، لوصية  
 موصية، وهناك كتاب الهبة في حالة الصفحة، ولى من الإبرار بالثلاثين، ووصية والفق في



من الأحكام، فصار سائل نصر ما هو أقر مريض بوجبة، ثم أس، وأركان كدته هذا  
 بالوجبة، فهذا بدأ بعث سدين والله، ثم سدين نفسه، من فصل أس، بقوله ثلث إلى  
 الآية بإجازة جرود، و... وفور كان أجاز وصية أمه في مرضه، به أقر سدين على  
 والله بدأ بوجبة، والله من به، فذكر أن وصية الوارث بقدر السب صحيحة من غير  
 بإجازة الوارث، بقى بعد هذا إقرار سدين، وإقرار الوارث بوجبة، والمريض، وأقر بالمعنى،  
 أنه بالوجبة يسويان، فهذا كدته، بعد هذا ينظر أن هذا نص، من الذين يعرف ذلك  
 إلى الإجازة، إن لم يجر ورثة الميت الثاني ذلك

٢٠٦٨- رجل به عدا لا ملأ له غيره، أضعفه في مرض موته، وبكر وارثه  
 وحداً، ولهم الوارث عبد قيمته مثل قيمة عبد مورثه لا ما له غير ذلك، فإجازة الوارث  
 وصية أمه، وأعطى عبده في مرض موته، ثلث العبد الأول بعشر من مائة سلبه لا  
 جاز، وهذا هو، ثم بقسم بين ثلثي العبد الأول، بين جميع العبد الثاني بين  
 العبدتين مني خمسة أسهم، ثلاثة أسهم للعبد الأول، وسهمان للعبد الثاني، لأن حق  
 العبد الأول في مائة ربيته، وحق العبد الثاني في جميع ربيته، فبعض كل ثلث ربيته  
 سهماً، فبكون حو عبد لأرب في مائة، وحق العبد الثاني في ثلاثة أسهم، فبكون  
 ثلث مال العبد الثاني خمسة، وإذا صار ثلث مائة خمسة، صار ثلث مائة عشرة، والكل  
 خمسة عشر، وجميع مال العبد الثاني ثلثا ثلث العبد الأول وجميع العبد الثاني، فإذا صار  
 ذلك خمسة عشر، كان ثلث العبد الأول خمسة، وجميع العبد الثاني تسعة لأسهم،  
 فبكون من ثلثي العبد الأول، بإجازة سهمان، وبسهم في أربعة، وبقسم من  
 العبد الثاني ثلث بقسم في مائة، فحصل ثلث الوارث في خمسة، ولربها السبعة  
 في عشرة على الثمانية، واستند الثلث والثلاث

فمن قبل يجب أن يقسم بين ما لم يمت أثنى بين العبدتين حصصهما على حصة  
 ربحه الله، لأنه وصي بكل واحد منهما فبكون ثلث مائة مائة أسهم، فبكون أو على للعبد  
 الأول بالإجازة ثلث ربيته، وأرضي للعبد الثاني بجميع مائة، كل واحد من ثلث  
 مال العبد الثاني، فبكون مائة ووجه أن يصوب كل واحد منهما في الثلث بقدر

ثالثت، كما لو اوصى برح بن بعد قيمته لثلاث، ولا حر ثابت ماله، وثلاث ماله أقل من القيمة، ولم يجز الزرعة، بقسم الثلث بينهما نصيبين.

قلنا الوصية تربية العبد للأجنبي وصية مثلك العبد وأوصى له بالثلث الثلث عند عدم إحالة الورثة لا يسحق العبد منه فبقية الثلث الثلث، وثالث قيمته ذلك الثلث أكثر من الثلث عند أبي حنيفة رحمه الله، أما هذه الوصية لعبد الأجنبي حصلت بأجنبي، إنما حصلت بما وجب له دمة العبد من السعاية، وما وجب له دمة العبد من السعاية هي، وليس بعين، فكان من هذا الوجه هذه الوصية عشرة الوصية ماثل مرسنة، والوصية له بألف مرسنة يستحق بمصر بجمع الألف، وإن كانت الألف أكثر من ثلث جميع المال.

فإن قيل قد ينبغي أن يبدأ من تركه الثلث الثاني منه، لأن حاداً عتق أبيه بماله عليه من ماله على العبد، لا من استعدي، وانحصر مدم من الهبة.

قلنا قلنا العبد عن الهبة إنما كخلفه من حيث إن العبد لا يحتمل الفسخ والهبة بحتمه، وكما أن عتق لا يحتمل الفسخ، إلا جازاً، فبأن يه لا يحتمل الفسخ، ولهذا لو لم ير أن يرجع عن ذلك بعد ما أحقر لا يفسخ، فليس في هذه القصة، فيتحقق على ذلك تركه لهب الثاني لها.

٢٦٨ - برخص به ألف درهم لا مائة غير دية، حصصه الموت، أو وصى لرجل بألف درهم مسبق، وأوصى برجل آخر بالألف الآخرى، ثم مات، فأجاز فيه الوصيتين أحدهما قبل، لا يحرق في مرحلة، ثم مات، ولا ماله غير ما رزق، فثبت للأجنبي الوصية بهما نصيباً بوصية ألف لآخر، لأن ذلك يسمى عن الإجازة، وثالث ما يلي به يصح مصقلاً، كحلل إن جازة الوارث في موصي ماله كجزة ابتداء الفسخ، ويرى عاب الوصية بشري الثلث لثلاثة، والمقتضى له سواء.

ولو كان يتبع بترث لا القاء واحداً، وقد شاء أوصى لرجل بألف درهم غير عيب، ولا ماله من غير عيب، ثم مات، فأجاز، ربه الله عيب في صحته أحدهما قبل الآخر، فثبت الألف وهو ثلث مال الوارث بهما نصيباً به عيبه لعت الأول، لأن ذلك يسمى عن الإجازة، وكذا ما يلي من الألف، وله المقتضى إجازة له.





[illegible]

وقد اخرج علي بن ابي يوسف ومحمد بن احمد في الاثر من مذهبنا ان  
الرجعي لا يكره من الثمن نصف ما يبيع حقه في الثمن ، سواء كان موعداً له ما قبل  
البيع او ما بعد البيع ، فمما ذكره في حقه من مذهبنا ان من كان له ثمن فله  
حقه فيه ، يقسم بين مال الحب وبين ما علي اربعة عشر سهلاً ، اربعة اسهم للزول ،  
والثلاثة عشر لغيره ، فلو كان له ثمن خمسة اشباع لكان له من الثمن اربعة اشباع  
عشر كل واحد صحيح مثله لغيره ، يعني : فله من ماله ثمانية اشباع في الاثر  
بما هو في ماله ، يعني : ان ثمن الاشباع الاثرى ونصف باقي ثمنه اشباع الاثر  
الاولى ، وثمنه الاثرى الاخرى في ثمنه ثلثي ثمنه ، يعني : ان ثمنه خمسة اشباع

والله اعلم بالصواب من عند الله تعالى .





## فهرس المحتويات

٣	الفصل الرابع في العباد
١٠	الفصل الخامس في التذبير
١٣	الفصل السادس في ايهات الأولاد
١٤	الفصل السابع في الكتائب
١٦	الفصل الثامن في الموالاة
١٨	الفصل التاسع في الوداع
٢٦	الفصل العاشر في العزرى
٢٩	الفصل الحادى عشر في (إسهاد غير المتقاطعة)
٣٠	الفصل الثامن عشر في الهبة والصدقة
٣٦	الفصل الثالث عشر في الأمانات
٤٦	الفصل الأول في تصاد المسجد
٣٨	سورة آخر في تصاد الميراث والسيره
٣٩	سورة آخر في تصاد الميراث
٤٠	سورة آخر في جعل الأثر من طريقه لعمامة المسلمين
٤١	سورة آخر في جعل الميراث من ماله وسلاحه للمسلمين
٤٢	سورة آخر في وقف العقارات وبه هوى وجوه كثيرة
٤٩	صك الوضوء على وجوه من رتبته مكررة . . .
٥١	صك فدية في التخت بدارسه والانفاق عليها
٦٢	سورة آخر في الوضوء على أولاد وأولاد أولاد
٦٩	سورة آخر . . .
٦٥	صورة كلية جريدة اعلمكم بمصحة الوضوء
٦٧	الفصل الرابع عشر في الوضوء
٦٧	سورة من في فكره وجبه حاشية
٧٢	سورة آخر
٧٣	سورة آخر
	سورة آخر في جعل جعل وصية في احصاء ثم عرض له من
٧٤	وملت في مخرجه وأوصى إلى من آخر





- ١٢٨ مخرج آخر في له كالة بالسكاج
- ١٢٩ مخرج آخر في التوكيل مخصوصه كل الشئ
- ١٣٠ من آخر في التوكيل بخصوصه خاصة
- ١٣١ من آخر في التوكيل مع الشار
- ١٣٢ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٣٣ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٣٤ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٣٥ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٣٦ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٣٧ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٣٨ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٣٩ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٤٠ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٤١ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٤٢ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٤٣ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٤٤ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٤٥ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٤٦ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٤٧ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٤٨ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٤٩ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٥٠ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٥١ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٥٢ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٥٣ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٥٤ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٥٥ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٥٦ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٥٧ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٥٨ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٥٩ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٦٠ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٦١ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٦٢ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٦٣ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٦٤ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٦٥ مخرج آخر في التوكيل مع الشار
- ١٦٦ مخرج آخر في التوكيل مع الشار

- ١٦٨ ..... صلح جرى بين دولة امرأه وبين زوجها
- ١٦٩ ..... صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد تسعة أشهر من التوقف
- ١٧٠ ..... صلح ابراهيم وحسن الصنوبر عن المهر والنسب على عفا عن التركة
- ١٧١ ..... تصالح عن الوصية بسكنى دار عليها على فراصم
- ١٧٢ ..... تصالح عن دعوى ميراث او دين على سكنى دار أو وصية اخوى
- ١٧٣ ..... تصالح بين الدبر على خلاف حصة
- ١٧٤ ..... صلح التورث مع الوصي على ماله
- ١٧٥ ..... تصالح بين الأب والزوج من تركة امرأته
- ١٧٦ ..... صلح التعمدلى
- ١٧٧ ..... صلح الأب وأولادهم عن المصير
- ١٧٨ ..... تصالح عن الدعوى على الصديق والصدى
- ١٧٩ ..... تصالح عن الصديق والصدى
- ١٨٠ ..... الصلح عن مجهول على معلوم
- ١٨١ ..... الصلح عن دعوى ائتمار
- ١٨٢ ..... الصلح عن دعوى الكساح على ماله
- ١٨٣ ..... تصالح عن دم قتل على ماله
- ١٨٤ ..... الصلح عن القصاص فيما ورد النفس
- ١٨٥ ..... الصلح عن دم بقطر
- ١٨٦ ..... الصلح عن دعوى قتل العمد بعدد
- ١٨٧ ..... الصلح عن دعوى قتل المبنون خطأ
- ١٨٨ ..... الصلح عن دعوى خطأ من جانب
- ١٨٩ ..... الصلح عن دعوى بيع الزفاف ولم يسرقه فرفع على المظلم
- ١٩٠ ..... الفصل الثالث والخمسون في البراءات
- ١٩١ ..... البراءة عن كل ما كان له صدق
- ١٩٢ ..... البراءة عن صفحة واحدة
- ١٩٣ ..... البراءة عن رجلين بها أحد وإعطاء
- ١٩٤ ..... البراءة المظن
- ١٩٥ ..... براءة عزم على تركه
- ١٩٦ ..... البراءة عن دم المدمم
- ١٩٧ ..... البراءة عن الدعوى في محذور
- ١٩٨ ..... الفصل الرابع والخمسون في الرهن

- ١٤٩ ..... كتب وهو الدار بالدين على من الإحصاء :  
 الفصل الخامس والعشرون في أربعة وأصنافه .....  
 ٢٠٢ ..... دفع التكرم معاملة :  
 الفصل السادس والعشرون في الأعيان .....  
 ٢٠٥ ..... دفع عقارب إلى غير مضمومة :  
 ٢٠٧ ..... تسع المصنوعة :  
 ٢٠٨ ..... العمل بالبيع والاعتماد في الشركات .....  
 ٢٠٩ ..... لشركة نوحان : شركة عميد : شركة ذلك :  
 ٢١٠ ..... شركة شركة الله ان :  
 ٢١١ ..... شركة التعاون :  
 ٢١٢ ..... شركة الخرج :  
 ٢١٣ ..... شركة عيشيل :  
 ٢١٤ ..... عمل مصنع لشركة :  
 ٢١٥ ..... الفصل الثامن والعشرون في الخدمات .....  
 ٢١٦ ..... مناقلة الصياعات المستغنية :  
 ٢١٧ ..... مناقلة بيت فخرية بحكم الخلق :  
 ٢١٨ ..... مناقلة ولا العدم :  
 ٢١٩ ..... مناقلة عمل :  
 ٢٢٠ ..... مناقلة فيل الفيل :  
 ٢٢١ ..... الفصل التاسع والعشرون في الخواص وكسب الأعمال منها :  
 ٢٢٢ ..... نسخة أخرى :  
 ٢٢٣ ..... نسخة أخرى :  
 ٢٢٤ ..... نسخة أخرى :  
 ٢٢٥ ..... الفصل الثلاثون في الخلق والشيء :  
 ٢٢٦ ..... تحليل وأقسامها ومبانيها :  
 ٢٢٧ ..... ثباتها وصايا :  
 ٢٢٨ ..... العمل الأول في باب المسحوب : وأقصى في قوله يادهم  
 بين الأسماء التي تكون وصية والإشارة والكثرة  
 في ذلك وفي بيان شرط حوازمها وحكمها :  
 ٢٢٩ ..... الفصل الثاني في يوم من : ويذكر مقوله أو يومه لغو  
 ويذكر عندهم في خطي إلى : ياد أو نقصان :  
 ٢٣٠

- ٢٥٢ اعطى الثالث في بيانه ما يجوز من ان يصادقوا ما لا يجوز
- ٢٥٣ نفع منه في بيان ما يجوز به الرخصة من الناس ومن لا يجوز
- ٢٥٤ ويصادقون به في احوالهم وما لا يصادقون بها
- ٢٥٥ مخرج من بيان ما يجوز من الرخصة وما لا يجوز
- ٢٥٦ نوع آخر من الرخصة له احوال وهو صدقة
- ٢٥٧ والامتنان والحب والتواضع والبر
- ٢٥٨ خرج آخر في حقه من احوال هذه الرخصة من لا يجوز
- ٢٥٩ اعطى الرابع في احوالها ما لا يجوز
- ٢٦٠ اعطى الخامس في بيان كيفية جلاي الرخصة في احوالها
- ٢٦١ حكم رخصة ثوبه
- ٢٦٢ اعطى السادس في بيان انه يحسن لصحة الرخصة في ثوبه
- ٢٦٣ وصحة الرخصة في ثوبه
- ٢٦٤ وفي بيان بعض الرخصة بالمرحوم ثم في عدم علمها
- ٢٦٥ في هذا الاصل الذي ذكره من المستقل
- ٢٦٦ في بيانها بعد احوال
- ٢٦٧ اعطى الثامن في بيان ان هذه الرخصة في ثوبه
- ٢٦٨ بيان هذا الاصل من احوالها وما ذكره في ثوبه
- ٢٦٩ اعطى التاسع في الرخصة الواحد وقد يسمى هذه
- ٢٧٠ وفي هذا الاصل من احوالها
- ٢٧١ اعطى العاشر في الرخصة بالعدد والافعال
- ٢٧٢ مخرج الاول من الرخصة بالعدد والافعال
- ٢٧٣ من ثوبه في الرخصة بالعدد او في ثوبه
- ٢٧٤ كما يتعلق به المخرج من الرخصة بالعدد
- ٢٧٥ والعدالة في ثوبه
- ٢٧٦ مخرج آخر في الرخصة بالعدد
- ٢٧٧ في ثوبه في الرخصة بالعدد
- ٢٧٨ مخرج آخر في الرخصة بالعدد
- ٢٧٩ وفي الرخصة بالعدد
- ٢٨٠ في ثوبه في الرخصة
- ٢٨١ الفصل العاشر في اجتماع الرخص في ثوب واحد

- ٢١٥ ..... مسائل هذا الفصل التاسع
- ٢٥١ ..... الفصل العاشر عشر في تنبؤ الرصايا بخلاف ما سطره الوحي
- ..... الفصل الحادي عشر في الوصية لبيبي فلان وفي الوصية لولاد فلان أو لآلاده
- ٢٥٢ ..... وفي الوصية لفلان ، وفي الوصية لأبيه وأمه
- ٢٦٢ ..... الفصل الثالث عشر في الوصية لفلان القرابة والأقرباء وقول البيت والجنس والآل
- ٢٧٠ ..... الفصل الرابع عشر في الوصية للقبائل والآرام والأيمن والأيمان والديار
- ٢٧٥ ..... الفصل الخامس عشر في الوصية للاختلاف والأصهار والمخبرين
- ..... الفصل السادس عشر يبين بوضوح إلى غيره من يضع ثلث ماله عند عمه
- ٢٧٨ ..... أو يجعله لنفسه أو أوصى أن يضع ثلث ماله حيث أحب ، فهو نفسه في نفسه
- ٢٨٢ ..... الفصل السابع عشر في الوصية للموالين وقبائل الأولاد
- ..... الفصل الثامن عشر في الوصية في أولاد رسول الله ﷺ والنبوة والشيعة
- ..... ومعي أولاد رسول الله ﷺ والعقلاء والمجاهدين والمصدقين
- ٢٩١ ..... رحمه الله ورضعته عليهم أجمعين
- ..... الفصل التاسع عشر في الإقرار بالوصية بين الورثة والشهادة عليها
- ٢٩٥ ..... وفي إقرار الورثة بالدين والوديعة والشركة
- ..... الفصل العشرون في الشهادة على الوصية والرجوع عنها
- ٣٠٤ ..... بدخل فيه الشهادة على الضم في المرض الحادي عشر في الوصية
- ٣١٦ ..... مما يتصل بهذا الفصل
- ..... الفصل الحادي والعشرون في الرصايا الواحد مائة مائة
- ٣٢١ ..... وفي الوصية للفقراء والمساكين والاستحقاق وكيفية التصرف إليهم
- ..... الفصل الثاني والعشرون في الرجوع عن الوصية وما يطلعه
- ٣٣٠ ..... بيان هذا الأصل من المسائل ما ذكر محمد وحمه الله في الزيارات
- ٣٤٨ ..... الفصل الثالث والعشرون في تعليق مجلس الوصية بالشرط وتأهيتها
- ٣٥٤ ..... الفصل الرابع والعشرون في بيان ما يدخل في الوصية بطريق أربعة وما لا يدخل
- ٣٦٠ ..... مما يتصل بهذا الفصل
- ٣٦٤ ..... الفصل الخامس والعشرون في إجازة التماس وصية أبيه في مرض موته